

مركز الفجر
الحصاد المر
الإخوان المسلمين في ستين عامًا
المؤلف
الشيخ أيمن الظواهري حفظه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

جاء في مجلة المجتمع الكويتية الصادرة في يوم الثلاثاء ٩ صفر ١٤٠٩ هـ الموافق ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨م– العدد ٨٨٣– السنة التاسعة مايأتي:

خواطر إلى "سيد" في ذكرى استشهاده

وافق يوم ٢٩ أغسطس الماضي ذكري استشهاد الأستاذ "سيد قطب" وبهذه المناسبة كتبت شقيقته "أمينة قطب" هذه الأبيات:

إليك أخي هذه الخاطرات	تجول بنفسي مع الذكريات
فاهمس والليل يحيي الشجون	ويوقظ كل هموم الحياة
ويوقد جمراً علاه الرماد	ويبعث ما عز من أمنيات

فاهتف يا ليتنا نلتقي	كما كان بالأمس قبل الأفول
لأحكي إليك شجوني وهمي	فكم من تباريح هم ثقيل
ولكنها أمنيات الحنين	فما عاد من غاب بعد الرحيل

أخي إنه لحديث يطول	وفيه الأسى وعميق الشجون
رأيت تبدل خط الحداة	بما نالهم من عناء السنين
فمالوا إلى هدنة المستكين	ومدوا الجسور مع المجرمين

رأوا أن ذلك عين الصواب	ومادونه عقبات الطريق
بتلك المشورة مال السفين	تأرجح في سيره كالغريق
وفي لجة اليم تيه يطول	وظلمة ليل طويل عميق

حزنت لما قد أصاب المسير	وما يملك القلب غير الدعاء
بأن ينقذ الله تلك السفين	ويحمي ربانها من بلاء
وأن يحذروا من ضلال المسير	ومما يدبر طي الخفاء

ترى هل يعودون أم أنهم	يظنون ذلك خط النجاح
وفي وهمهم أن مد الجسور	سيمضي بآمالهم للفلاح

وينسون أن طريق الكفــاح	به الصـدق والفوز رغم الجراح

ولكنني رغم هذي الهمـوم	ورغم التأرجح وسط العبـاب
ورغم الطغـاة وما يمكرون	وما عندهم من صنوف العـذاب
فإن المعالم تبدي الطريـق	وتكشف ماحوله من ضـباب

وألمح أضواء فجر جديــد	يزلزل أركان جمـع الضلال
وتوقظ أضـواؤه النائميـن	وتنقذ أرواحهم من كـلال
وتورق أغصان نبت جديـد	يعم البطاح نـدي الظلال

فنم هانئاً يا شقيقي الحبيب	فلن يملك الظلم وقف المسيـر
فرغم العناء سيمضي الجميع	بدرب الكفاح الطويل العسـير
فعزم الاباة يزيح الطغـاة	بعون الإله العلي القـدير

مقدمة الطبعة الثانية

إنَّ الحمدَ للهِ نستعينُهُ ونستهديهِ ونستغفرُهُ، ونعوذُ باللهِ منْ شرورِ أنفسِنا وسيئاتِ أعمالِنا، منْ يهدِهِ اللهُ فلا مضلَ لهُ، ومنْ يضللْ فلا هاديَ لهُ.

﴿يا أيها الذينَ آمنوا اتقوا اللهَ حقَ تقاتِهِ ولا تموتنْ إلا وأنتم مسلمونَ﴾.[آل عمران ١٠٢]

﴿يا أيها النّاسُ اتقوا ربَكُم الذي خلقَكُم من نفسٍ واحدةٍ وخلقَ منها زوجَها وبثَ منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا اللهَ الذي تساءلون به والأرحامَ إنَّ اللهَ إنَّ عليكم رقيباً﴾. [النساء ١]

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا اللهَ وقولوا قولاً سديداً يصلِحْ لكم أعمالَكُم ويغفرْ لكم ذنوبَكم ومنْ يطِعِ اللهَ ورسولَهُ فقدْ فازَ فوزاً عظيماً﴾. [الأحزاب ٧٠]

وبعدُ

فهذه هي الطبعة الثانية من كتاب (الحصاد المر) تأتي بعد قرابة أربع عشرة سنة من الطبعة الأولى مرت عليها أحداث وأزمان، وقد كنت تواقاً لإصدار طبعة ثانية من هذا الكتاب لأمور عديدة منها:

- النقد الذي وجهه إلي بعض الأحبة –الذين لا أزكيهم على الله– في عبارات استدركوها علي في الكتاب، وملاحظات عليه، ومن هؤلاء الأفاضل بعض من الإخوان المسلمين، الذين لهم فضل علي لا أنكره، ولا ينكر الفضل إلا جاحد.

وكان مما أخذوه علي عبارات شديدة في الكتاب لو رفعت منه ما تأثر برفعها مضمون الكتاب، وإن بقيت فيه لم تنصر بمفردها حقاً ولم تزهق وحدها باطلاً، إلا أن في بقائها تنفيراً للقلوب وشحناً للنفوس. لأن العبرة في قوة أي كتاب وقيمته بأدلته التي يسوقها، وليس بما يحيط بهذه الأدلة من عبارات وتراكيب.

وكان من اعتذاري عن هذا المأخذ أن الإخوان قد أسرفوا في ما أوغلوا فيه، وشطحوا فيما جنحوا إليه، وغرهم كثرة ترديدهم لهذه الأقوال الضعيفة، حتى نشأ عليها الصغير، وهرم عليها الكبير، وزاد الأمر عن حده فقرنوا بالتزلف للطواغيت تجريح المؤمنين المجاهدين العاملين بأنواع الذم وصنوف القدح، ولا بد لكل فعل من رد فعل.

قال الله تعالى: ﴿لاَّ يُحِبُّ اللّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ وَكَانَ اللّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾. [النساء ١٤٨]

وقال المتنبي:

لا تعذل المشتاق في أشواقه   حتى تكون حشاك في أحشائه

- ومنها النقد الذي وجه إليَّ بأني كنت متحيزاً ضد الإخوان، فلم أذكر عنهم إلا السيئات، وأغفلت الحسنات، وهي كثيرة مشهود بها. فمن الذي ينكر أن الإخوان هم الذين تصدوا للحملة العلمانية ولموجة التغريب وبخاصة الاشتراكية والشيوعية في مصر؟ ومن الذي ينكر أنهم الذين حملوا عبء العمل الفدائي ضد الصهاينة في فلسطين

وضد الإنجليز في قناة السويس؟ ومن الذي ينكر أن حسن البنا –رحمه الله– هو الذي أنقذ آلاف الشباب من الخمارات وغرز الحشيش وخرافات الصوفية، وشكلهم ونظمهم في كتائب منظمة في طول البلاد وعرضها تمتلئ بالحماسة والاستعداد للتضحية في سبيل الله؟ ومن الذي ينكر أن حسن البنا –رحمه الله– كان من رواد الجهاد في مصر، وأنه قرن قوله بعمله فأنشأ النظام الخاص، ودرب الشباب على حمل السلاح، وعلم أتباعه مهنة القتال التي حرص المستعمر على أن يفصل بين المسلمين وبينها؟ ومن الذي أنشأ حركة إسلامية عالمية بعد سقوط الخلافة كان لها أكبر الأثر في إحياء روح الصحوة الإسلامية والتصدي لسم اليأس والقنوط الذي كان يمكن أن يفتك بالأمة المسلمة بعد سقوط الخلافة؟

وكان ردي أن كل هذا وأكثر منه لا ينكر، ولكن هذا الكتاب ليس استعراضا لحركة الإخوان المسلمين، فلم أسمه مثلاً (الإخوان المسلمون في الميزان)، وإنما هذا الكتاب –كما أصر وأكرر– صيحة تحذير وصرخة نذير من المستوى الذي انحدر إليه الإخوان المسلمون، وضربت لهم مثلاً بأن مثلي ومثل الإخوان المسلمين كمثل طبيب يعالج مريضا بسرطان المعدة يوشك أن يهلكه ويفتك به، فليس من واجب هذا الطبيب أن يقول للمريض: إن مخك سليم، ورئتك سليمة، وقلبك سليم، وعظامك صحيحة، ولكن معدتك فقط بها سرطان، بل إن من واجب هذا الطبيب أن يحذر المريض: بأنك تواجه مرضاً خطيراً فتاكاً، يوشك أن يستشري في جسمك، ويتخطى قدرة الطب على علاجه، ويودي بك للهلاك.

– ومن النقد الذي وجه إلي أني تعرضت بالنقد والتجريح للشيخ حسن البنا رحمه الله، وهو رمز في الحركة الإسلامية لا يجوز المساس به.

وكان من ردي أن الشيخ حسن البنا –رحمه الله– بلا شك رمز رائد في الحركة الإسلامية، أكرمه الله بالشهادة، التي نسأل الله أن يتقبلها منه، ويتقبل منه سائر عمله الصالح، ويعلم الله وحده مدى الحب والاحترام الذي أكنه في قلبي له، ولكن الشيخ حسن البنا –رحمه الله– في النهاية ليس معصوما، وهو أيضا شخصية عامة من حق أي دارس أن يتناولها بالدراسة والنقد.

كما أن الشيخ حسن البنا –رحمه الله– بذر بذرة الجهاد في الحركة الإسلامية المعاصرة بعد سقوط الخلافة، ولكنه –رحمه الله– كانت له تصرفات وسياسات خاطئة ومخالفة للولاء والبراء، ثم خلف من بعده خلوف لم يروا من تاريخه إلا تلك التصرفات والسياسات الخاطئة، وكلما ناقشناهم وحاكمناهم إلى الكتاب والسنة كان من جوابهم: إن حسن البنا –رحمه الله– قد فعل ذلك، فكان لا بد –إذن– من التعرض لتصرفاته بالنقد والتمحيص.

ولكن دفعتني نصيحة هؤلاء الإخوة –التي أظنها خالصة– إلى إعادة قراءة الكتاب مرات، وحاولت أن أرفع منه ما أشاروا إليه، دون أن يمس إقامة الدليل وتوضيح الحجة.

ولقد ترددت في إصدار الكتاب بعد أربع عشرة سنة دون أن أشير في طبعته الثانية لما أحدثه الإخوان من سقطات وأخطاء جسيمة في المنهج والسلوك، ولكن حال بيني وبين ذلك أمور:

أولها: أن موضوع الكتاب يتناول مسلك الإخوان المسلمين في ستين عاماً (١٩٢٨– ١٩٨٨)، فإذا أضفت إلى الكتاب أحداث أربعة عشر عاما، فسيكون موضوع الكتاب (الإخوان المسلمون في أربعة وسبعين عاما). وهو موضوع أكبر من الأول.

وثانيها: أن أحوالي تغيرت في هذه السنين تغيراً كبيراً، ولم أعد مستطيعاً الوصول للمراجع والمصادر بنفس السهولة أثناء كتابتي للطبعة الأولى، وإذا كنت أعتبر ما توصلت إليه من مراجع ومصادر في الطبعة الأولى لم يكن مرضياً لي، فكيف بحالي الآن؟

ولذا قررت أن أبقي الكتاب على حاله دارساً لستين عاماً من تاريخ الإخوان، وأن يكون طبعة ثانية للكتاب، أراجع فيه النص الأصلي وأضيف أو أحذف منه ما أرى أنه أفضل وأقرب للوصول للحقيقة والتدليل عليها.

وقد أشرت إلى رغبتي في هذه المراجعة في كتابي (فرسان تحت راية النبي @– تأملات في مسيرة الحركة الجهادية في مصر)[١].

وانتهزت هذه الفرصة لأعيد ترتيب مواضيع الكتاب ترتيبا أرى أنه أقرب للتسلسل الموضوعي للبحث.

وأرجو ممن ينقد هذا الكتاب على أساس من أصول التصنيف والبحث أن يتذكر أن كاتبه قد كتبه في ظروف من القلق والتنقل لا تسمح بالوصول المتأني للمصادر ولا بالمتابعة لكل ما يكتب أو يؤلف، بل ولا تسمح أحياناً بالوصول للكتاب نفسه، فقد انقطعت صلتي بالكتاب وفقدته مرتين أو أكثر، حتى أكرمني الله بنسخة منه لأراجعها.

ولكني أنتهز فرصة هذه الطبعة الثانية لأسجل عدة ملاحظات أراها مفيدة في موضوع هذا الكتاب:

الملاحظة الأولى :

أن الإخوان قد ارتكبوا في الفترة ما بين الطبعتين أخطاء منهجية جسيمة كرروا بها أخطاءهم السابقة وزادوا عليها.

ومن هذه الأخطاء البيانات التي أصدروها لبيان عقيدتهم في مسائل مثل المشاركة السياسية ودور المرأة ودور المسيحيين في العمل السياسي وموقفهم من العنف والدستور والقانون.

وقد حصلت على نسخة من بيانهم المعنون بعنوان (بيان للناس) يتضمن مقدمة ثم بيان موقف الإخوان من أربع قضايا وهي: قضية الموقف العام من الناس جميعا مسلمين وغير مسلمين وقضية الدين والسياسة وقضية العمل السلمي ورفض العنف واستنكار الإرهاب وقضية حقوق الإنسان.

---

[١] وهو الكتاب الذي سرقته صحيفة (الشرق الأوسط)، بعد أن حصلت عليه من المخابرات الأمريكية التي ظفرت بحاسوبي في أفغانستان، واختلقت قصة متهالكة لسبب حصولها عليه، وحذفت منه ثلثاه، وخلطت ترتيب الثلث الباقي. وكان من الجزء المحذوف فصلان أحدهما عن النظام المصري والآخر عن النظام السعودي، وما كان لصحيفة الشرق الأوسط السعودية التمويل أن تنشرهما! ونشرت (الشرق الأوسط) الكتاب على حلقات بعنوان (الوصية الأخيرة).

وهو بيان خطير جداً، يكشف مدى التهافت العقائدي الذي انحدر إليه الإخوان، وقد ألحقت هذا البيان بآخر الكتاب، وليس من مقصدي الرد تفصيلاً على هذا البيان، فقد تكفل بالرد عليه تفصيلاً الأخ/ أحمد عبد السلام شاهين في كتابه (فتح الرحمن في الرد على بيان الإخوان).

ولكني ألاحظ على هذا البيان عدة ملاحظات جديرة بالتأمل:

١- أن البيان وهو يتعرض لقضية الدين والسياسة لم يتعرض لحاكمية الشريعة ووجوب جعلها الحاكمية العليا في المجتمع، بل ولم يدع البيان إلى تحكيم الشريعة وإعادة صياغة الدستور والقوانين بناء على أحكام الشريعة، ولكنهم ذكروا عبارة عامة ضبابية لا يستفاد منها أي إقرار بحاكمية الشريعة حين قالوا: (ومنهج الإسلام الذي يلتزم به الإخوان المسلمون أن سياسة الناس بالعدل والحق والرحمة جزء من رسالة الإسلام، وأن إقامة شرائع الإسلام فريضة من فرائضه). ولكنهم لم يبينوا ما هي شرائع الإسلام في قضية الدين والسياسة؟ وكيف تكون إقامتها؟

بل وزادوا الطين بلة حين تحدثوا عن شرعية الحكم فقالوا: (وإنما ترجع شرعية الحكم في مجتمع المسلمين إلى إقامته على رضا الناس واختيارهم وإلى مصلحة الشعوب ليكون لها في الشئون العامة رأي ومشاركة في تقرير الأمور)، فخلطوا بين حرية الأمة في اختيار ممثليها وبين وجوب تحاكم الأمة المسلمة للشريعة الإسلامية، المنزلة التي لا تستند على اختيار الناس، وإنما تستند على كونها ربانية منزلة.

والمتتبع لكثير من بيانات الإخوان يجد هذا التعميم والتعتيم والضبابية في محاولة لإرضاء غير المسلمين بعبارات مطاطة كثيراً ما لا تنضبط بأحكام الشريعة.

أليس مثيراً للاستغراب والتساؤل أن الإخوان المسلمين –حينما يتحدثون عن (قضية الدين والسياسة) في (بيان للناس)– لا يتعرضون لقضية حاكمية الشريعة؟

٢- أن البيان دعا إلى المساواة بين المسلمين والمسيحيين في كافة الحقوق السياسية والمدنية حين قال: (لهم ما لنا وعليهم ما علينا، وهم شركاء في الوطن وإخوة في الكفاح الوطني الطويل، لهم كل حقوق المواطنة المادي منها والمعنوي المدني منها والسياسي).

وبناء على ما ذكروه فإن من حق المسيحيين تبوء أي منصب، ولكن البيان لم يتعرض لليهود مع أنهم موجودون في بلادنا، فهل يرى الإخوان أن من حق اليهودي أن يكون رئيساً للدولة أو رئيساً للوزراء أو وزيراً للدفاع أو الخارجية أو مديراً للمخابرات؟ ولماذا لم يذكروا ذلك ويقرروا هذا الحق لهم كما قرروه للمسيحيين، أم أنها السياسة التي تتحكم في العقائد؟

وهنا يظهر البون بين منهج الإخوان ومنهج الإسلام، فالإخوان يكادون يتطابقون مع النهج الغربي في الحكم الذي يقوم على العلمانية وحاكمية الأغلبية والانتماء الوطني، بينما يقوم النهج الإسلامي في الحكم على الربانية وحاكمية الشريعة وأخوة الإسلام.

حتى أنهم حينما يطالبون بتطبيق الشريعة –في غير هذا البيان– إنما يطالبون بذلك على أساس من حاكمية الأغلبية، وليس على أساس من حاكمية الشريعة، وهذه سقطة عقائدية خطيرة.

٣– أن البيان لم يتضمن أية كلمة عن الحملة الصليبية الغربية المستمرة ضدنا، بل لم يتضمن البيان أية كلمة عن احتلال الصليبيين واليهود لبلاد المسلمين، وكل الذي ذكر فيه عبارة: (وميزان يظلم ويجور ويبرر العدوان حين تتصل الأمور بشعب من شعوب المسلمين أو حكومة من حكوماتهم، وما أنباء البوسنة والهرسك ومأساة الشيشان منا ببعيدة). وعبارة: (لكننا ونحن نعلن هذا كله نسجل أمام الضمير العالمي أن المظالم الكبرى التي يشهدها هذا العصر إنما تقع على المسلمين ولا تقع من المسلمين). أين أراضي المسلمين المحتلة؟ وأين الوجود العسكري الصليبي الذي يجثم فوقها من المغرب لإندونيسيا؟ وأين التحريض على وجوب جهاد هؤلاء اليهود والصليبيين في هذا (البيان للناس)؟ هل كل ما يعرفه الإخوان هو (العمل السلمي ورفض العنف واستنكار الإرهاب)؟ ما هو موقف الإخوان المسلمون –حين صدر هذا البيان– من قوات الصليبيين التي تحتل الخليج وجزيرة العرب؟ وما هو موقفهم من سفارة إسرائيل في القاهرة؟ وما هو موقفهم من سيناء المنزوعة السلاح التي تحتلها القوات الأمريكية؟ هل موقفهم فقط هو التظاهر وعقد المؤتمرات ورفض العنف واستنكار الإرهاب؟

ثم ما هو موقف الإخوان في (بيانهم للناس) من الذين مكنوا الصليبيين من احتلال بلادنا؟ وقدموا لهم القواعد والتسهيلات لضرب العراق في حرب الخليج الأولى؟ وما هو موقفهم من الذين فتحوا لإسرائيل سفارة في القاهرة؟ هل موقفهم منهم إعادة انتخابهم لرئاسة الجمهورية؟!

٤– لم يتضمن البيان أية كلمة عن فلسطين وعن واجب المسلمين جميعاً في المشاركة في الجهاد ضد اليهود. وهذا أمر جدير بالتساؤل والاستغراب.

٥– لم يتضمن البيان أي اعتراف بخطأ الإخوان في مواقفهم السابقة ولا في تأييدهم لترشيح حسني مبارك لرئاسة الجمهورية، مما يؤكد على أن الإخوان موغلون فيما أسلفوا من أخطاء.

الملاحظة الثانية :

أن الإخوان مصرون على التفريق بين العدو الوطني والعدو الأجنبي بلا أي مستند من شرع أو عقل، فالعدو الوطني يواجه بالنهج السلمي القانوني وأحياناً بإعادة انتخابه رئيساً للجمهورية، أما العدو الخارجي فيحاربه أهل الأرض المحتلة فقط، وفي بلدهم المحتل فقط. وفي هذا الصدد أنقل هذا الحوار الذي أراه هاماً للدكتور عبد المنعم أبو الفتوح –عضو مكتب الإرشاد في جماعة الإخوان المسلمين– في برنامج (حوار مفتوح)[٢]:

(– غسان بن جدو: دكتور عبد المنعم. لا شك أنو –في حقبة تاريخية عريضة– التيار الإسلامي تعرض لضغوط شديدة من قبل الحكومات. طبعاً أنتم تزعمون الآن كتيار إسلامي بشكل عام في العالم العربي بأنكم أكثر تيار

[٢] سيلاحظ القارئ أننا نقلنا الحوار بنصه بدون أي تصويب.

يتعرض لهذه الضغوط حتى الآن في مصر في المغرب العربي. جزء من المغرب العربي بطبيعة الحال. في بعض الأقطار الأخرى.

مع ذلك مع ذلك هناك من ينتقدكم أنه أنتم صحيح أنكم لا تريدون العنف ولا تسعون إلى هذا الأمر، ولكن تهادنون السلطات بشكل كبير، بحيث أنكم أصبحتم كالأحزاب الأخرى النخبوية لا تقبلون على التضحية.

– الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح: يعني الذي يقول إننا نهادن السلطات يعني الخيئة لا يعني يجافي الحقيقة. يعني حينما يكون الإخوان المسلمين منذ عادوا عام سبعة وسبعين –أُخْرِجوا من السجون وعلى مدار أكثر من أربعة وثلاثين عاماً– موجودين رغم أنف السلطة حيث أن السلطة ما زالت تسميهم جماعة الإخوان المسلمين المحظورة فكيف ي....حينما لم تخلو سجون مصر منذ السبعينات وحتى الآن لم تخلو من معتقلين ومصادرين من الإخوان المسلمين.

– غسان بن جدو: نعم.

– الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح: حتى الآن حينما نكون نحن الإخوان المسلمين الوحيدين الذين قدمنا من القوى السياسية في مصر إلى محاكمات عسكرية حينما يتم كل هذا لا يتصور أحد أن سلطة أو..سواء في مصر أو في غير مصر بصفة عامة تقمع التيار الإسلامي بهذه الطريقة يمكن أحد أن يهادنها. ولا يرضى بها.

– غسان بن جدو: طب أعطيك مثالاً حياً دكتور عبد المنعم مثالاً حياً على هذا الأمر الآن هناك وجود عسكري أمريكي في العراق يصف نفسه بالاحتلال ويوصف من قبل الآخرين بالاحتلال. التيار الإسلامي هناك الممثل بالإخوان المسلمين جزء من مجلس الحكم الانتقالي، وهو مشارك في هذا الأمر.

– الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح: أنا يعني حضرتك دعني أكمل، وحاعود على العراق ليس هروباً من قضية العراق، بس هاعود عليها. ولكن يعني إذا تصور أحد أن تعاملاتنا كتيار إسلامي مع الحكومات الوطنية اللي هي من أبناء وطنا مهما اختلفنا معها ومهما تصادمنا معها سيكون بنفس الأسلوب الذي نتعامل فيه مع المحتل الأجنبي فدي مسألة إحنا بنرفضها.

– غسان بن جدو: بوضوح ما الذي تعنيه؟

– الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح: يعني حينما كان هناك محتل أجنبي في مصر الإنجليز نحن قاتلناهم ومتنا واستشهدنا في... وحينما كان هناك محتل أجنبي في فلسطين التيار الإسلامي وكل التيارات الوطنية والعربية تقاتله وتموت، لكن حينما يكون الخلاف أو الصدام أو القمع من حكومة وطنية مهما اختلفنا معها فمن مبادئنا ألا نرفع السلاح عليها. هذا مبدأ عندنا كده. مهما نالنا من أذى، لكن ده لا يعني في ذات الوقت أننا نستسلم لظلمها وقمعها، ولو أننا استسلمنا لظلم السلطة أو سكتنا عليه لما دخل لنا سبعة آلاف معتقل في انتخابات سنة ألفين.

كان ممكن نستجيب لهذا القمع، ونؤول لا داعي لدخول الانتخابات ما دامت التضحيات بهذه بهذا الشكل الكبير.

وبالتالي ولكن هي المسألة مسائل كيف تقدر المصلحة الوطنية، وأن تكون المصلحة الوطنية العليا أهم من مصلحتنا، حتى لو كانت مصلحة الإخوان المسلمين كتجمع أو كحزب أو مصلحة الأفراد.

– غسان بن جدو: ماذا عن العراق؟

– الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح: قضية العراق حضرتك الذي يعني دخل ال.. الذي دخل المجلس المجلس الانتقالي اتنين من الحزب الإسلامي، وهو حزب يشمل إخوان وغير إخوان. أما مسألة المقاومة –فبكل وضوح وبدون يعني مواربة– نحن مع المقاومة المسلحة. نحن كإخوان مسلمين وكقيادة عالمية للإخوان المسلمين في العالم نحن مع المقاومة المسلحة في العراق ضد المحتل الأمريكي مئة في المئة.

وأنا أتمنى –أنا على مستواي الشخصي بل كل الإخوان في مصر وفي العالم– أن نستطيع أن نحمل السلاح لمواجهة الاحتلال الأمريكي في العراق.

كما نتمنى ذات الأمنية أن نحمل السلاح لمواجهة المحتل الصهيوني في فلسطين.

هذه مسألة مسألة دين لأ يعني هذه ليست مسألة سياسية إذا أُحتل أرض من أراضي المسلمين يصبح الجهاد فرض عين على كل رجل وامرأة وشاب وفتاة. تخرج المرأة بدون إذن زوجها ويخرج الولد دون إذن أبيه هذه مسألة يعني ليست.

– غسان بن جدو: طيب شكراً.

– الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح: محل هزار ولا لعب يعني.

– غسان بن جدو: أعود للإخوان هنا تفضل سيدي.

– محمد الصيور من المكتب الصحفي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

– غسان بن جدو: جيد.

– محمد الصيور: يبدو يبدو أننا ندور في دوامة لتعويدنا أو لتدجيننا من قبل الأحزاب على واقع أن العجز هو أمر واقع، وعلى أن لا إمكانية للتغيير، فمشهد مشهد الخطاب السياسي لأي حزب لا يساوي أبداً السلوك السياسي لهذا الحزب في الشارع أولاً.

ثانيا: يبدو كأننا نسير باتجاه انضباط.

– غسان بن جدو: وضحلي النقطة الأولى من فضلك. يعني مهمة. النقطة الأولى اللي.

– محمد الصيور: على واقع العجز؟

– غسان بن جدو: نعم النقطة الأولى. يعني كيف أن هذا المشهد.

– محمد الصيور: النقطة الثانية توضح الأولى. النقطة الثانية توضح الأولى. وهي أننا نسير على وتيرة انضباط واحدة، مثلاً النائب أو المناضل البريطاني جورج جالاوي يقول: بأن الجمهور العربي لن يخرج من دوامة عجزه إلا بتبديل نظامه السياسي الحاكم.

– غسان بن جدو: نعم.

– محمد الصيور: هنا لا أدعو لثورة. لكن أيضاً وأنا محق إن قارنت هذا الموضوع بالطفل الفلسطيني الذي يحمل محفظته وهو يقاوم. بمعنى إنه لماذا أخاف من النظام الديكتاتوري الذي قد يضعني في السجن لفترة وأخرج، بينما الطفل الفلسطيني ذاهب قد لا يعود أبداً وهو طفل. فالمعادلة فالمعادلة بأن لا إصطدام مع النظام تبرير لبقاء النظام بحد ذاته وبقاء لتحويل الحزب أيضاً إلى نوع من التيار النخبوي الذي يقول ما يجب أن يلتزم به تحت سقف النظام ليس فوقه. وهنا أشدد أيضاً على أن الدعوة ليست دعوة لثورة. إنما دعوة لجعل الشارع يتكلم من خلال برامج حزبية تنطق بمشاريع وبرامج تغييرية حقيقية تعطي.

– غسان بن جدو: خليك خليك في حوار مع.

– محمد الصيور: رسالة.

– غسان بن جدو: مع الدكتور عبد المنعم خليك. تفضل دكتور عبد المنعم.

– الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح: يعني حضرتك بتؤول نفس الكلام اللي أنا أولته. يعني إنت بتؤول: نحن لا نقصد نحن لا نقصد أننا لا نصطدم مع النظم صداماً مسلحاً. أما نحن في صدام يومي مع النظام. نحن كإخوان مسلمين على مستوى العالم في صدام يومي مع النظم القمعية ولولا أننا في صدام يومي معها ما دخلنا السجون والمعتقلات. ولكن الذي أنفيه وأؤكد عليه بكل صراحة أننا لن نصطدم مع النظم الوطنية صداماً مسلحاً. وبالتالي هو ده الكلام نفسك اللي بتؤوله. بتؤول: لا أدعو للثورة. ولكن أدعو. نحن غير راضين على أي نظام يحكم العالم العربي والإسلامي دون أن يحكمه بإرادة شعبية مئة في المئة.

– غسان بن جدو: طيب دكتور.

– الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح: وننظر إلى هذه النظم جميعها التي جاءت ضد رغبة شعوبها. على أنها نظم غير مشروعة ولن نعترف بمشروعيتها الدستورية إلا إذا جاءت من خلال صندوق الانتخابات. ونحن نحترم أي نظام – حتى لو لم يرفع شعارات الإسلام– جاء من خلال صندوق الانتخابات. وسنظل في صدام مع كل نظام غير دستوري وغير معبر عن إرادة الشعب أو جاء ضد رغبة الشعب، ونظل في صدام معاه. لكن لن نكون في صداماً مسلحاً معاه.

– محمد الصيور: هذا يعني أن.

– الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح: وأنا بس أريد قبل أن أنسى. وهذه تجربة إخوانا الفلسطينيين حتى داخل الأراضي الفلسطينية. لو أن حينما اختلفت حماس منظمة حماس مع السلطة الفلسطينية قاموا بصدام مسلح وكان ممكن يحملوا نفس النظرة لضاع الجهاد الفلسطيني كله. لكن مما زلنا نحمله جميعاً تقديراً وإعزازاً لفصائل المقاومة الفلسطينية أنها رفضت أن تتقاتل فيما بينها وظل فوهات بنادقها موجهة للصهاينة.

– غسان بن جدو: نعم.

- الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح: ونحن نلتزم داخل كل أقطارنا بنفس المبدأ. ستظل فوهات بنادقنا وقتالنا المسلح ضد أعداء الوطن من الأجانب.

- غسان بن جدو: رأيك أخي.

- محمد الصيور: لا زلنا أمام محاولة تقليل الكلفة التي قد ندفعها في مواجهة النظام.

- غسان بن جدو: نعم.

- محمد الصيور: أنا أستطيع أستطيع بدل السبعة آلاف أستطيع إن كنت أعبر عن وجهة نظر عن وجهة نظر عادلة وقوية وفاعلة في شارع بمصر والشارع المصري عفواً أنا قادر أن أدخل إلى السجون خمسون ومئة ألف ولماذا لا ولماذا لا؟ الطفل الفلسطيني مثال أرقى. فلنكن دونه بكثير. وإنما بمستوٍ عادل من الإداء النضالي الذي يثبت أننا جادون بين سلوك سلوك منتج من خلال برنامج نضالي يوحد الجميع)[٣].

١- وفي كلام الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح السابق ما يؤكد على أن عدم صدامهم مع الأنظمة صداماً مسلحاً ليس مربوطاً بعدم القدرة، وإنما هو مبدأ دائم في الحال والاستقبال وفي جميع البلاد، وأن قتالهم سيظل فقط ضد المحتل الأجنبي. فقد استخدم عبارات: (فمن مبادئنا ألا نرفع السلاح عليها هذا مبدأ عندنا) و(لن نصطدم مع النظم الوطنية صداماً مسلحاً) و(ستظل فوهات بنادقنا وقتالنا المسلح ضد أعداء الوطن من الأجانب) و(لن نكون في صداماً مسلحاً معاه).

وهذا أمر مخالف للشرع والعقل والتاريخ ومنه تاريخ الإخوان أنفسهم.

أ- فهذا المبدأ يخالف السنة الثابتة عن النبي @، فقد أخرج البخاري ومسلم -رحمهما الله- عن جنادة بن أبي أمية قال: (دخلنا على عبادة بن الصامت وهو مريض، قلنا: أصلحك الله، حدَّث بحديث ينفعك الله به، سمعته من النبي @، قال: دعانا النبي @ فبايعناه، فقال فيما أخذ علينا: أن بايعنا على السمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفرا بواحاً، عندكم من الله فيه برهان)[٤]. ويخالف إجماع العلماء على وجوب خلع الحاكم المرتد وتعينه على من قدر عليه[٥]، ولا فرق ولا اعتبار في ذلك بكونه وطنياً أو مستورداً. وهذا دليل على الفقر الشرعي لدى الإخوان.

ب- وهذا المبدأ يخالف تاريخ الإسلام: فهذا الحسين بن علي { وعبد الله بن الزبير { قد خرجا على حاكم وطني، ثم من بعدهما من الصالحين الذي أثنى عليهم الأئمة والمؤرخون كابن الأشعث ومحمد النفس الزكية وأحمد بن نصر

---

[٣] قناة الجزير الفضائية- برنامج حوار مفتوح- يوم ٣/ ٣/ ١٤٢٥هـ- موضوع البرنامج عن الأحزاب السياسية العربية وعلاقتها بتحركات الشارع العربي- المقدم: غسان بن جدو- الضيوف: الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح وحسين عبد الرازق وعبد الله الكوراني.

[٤] صحيح البخاري- كتاب الفتن- باب: قول النبي @: (سترون بعدي أموراً تنكرونها)- حديث رقم: ٦٦٤٧ ج: ٦ ص: ٢٥٨٨، صحيح مسلم- كتاب الإمارة- باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية- حديث رقم: ١٧٠٩ ج: ٣ ص: ١٤٧٠.

[٥] الباب الأول: بين يدي البحث- بعض الأصول الشرعية/ الفصل الأول: في بيان حكم من لم يحكم بما أنزل الله.

الخراعي -رحمهم الله- كلهم خرجوا على حكام وطنيين. كما اتفق العلماء على تكفير الدولة العبيدية ووجوب الخروج عليها وهي دولة وطنية في ميزان الإخوان المسلمين!!

ج- ثم إن تقسيم الحكام لوطنيين وغير وطنيين تقسيم ما أنزل الله به من سلطان، ولا اعتبار له في ميزان الشرع، لإن الاعتبار في ميزان الشرع بسلوك الحاكم وليس بوطنه.

د- ثم ألا يؤكد هذا التقسيم أن الإخوان قد خالفوا أصول الإسلام في الحكم التي تقوم على الربانية والشورى وأخوة الإسلام، واستبدلوا بها العلمانية (التي يسمونها الدولة المدنية) والديمقراطية والرابطة الوطنية.

هـ- ثم ألم يتفق الإخوان مع جمال عبد الناصر على الانقلاب على الملك فاروق وهو حاكم وطني، طالما بايعوه وأظهروا تأييدهم له؟

و- ثم ألم يجاهد المجاهدون الأفغان نجيباً بعد خروج الروس من أفغانستان؟ وكان الإخوان يؤيدونهم على قتال الحاكم الوطني، أم أن أمريكا كانت راضية يومئذ عن قتال السلطة الوطنية؟

ز- ونفس مبدأ عدم الصدام مع السلطة الوطنية يمكن أن يستخدمه الإخوان المسلمون في العراق لمنع جهاد الجيش العراقي الخائن والشرطة العراقية الخادمة والمدافعة -كدروع بشرية- عن القوات الأمريكية.

وبماذا يفتي الإخوان المجاهدون إذا واجهوا الجيش الأمريكي والشرطة العراقية والحرس الوطني العراقي مجتمعين؟ هل يفتون بقتال الأمريكان فقط وترك الشرطة الوطنية والجيش الوطني ليقتلوا المجاهدين وينتهكوا حرماتهم.

ح- لو طبقنا قواعد الإخوان فسنقضي على الجهاد لأنه:

(١) لا نكفر الكافر مهما ظهر كفره لأننا دعاة ولسنا قضاة.

يقول الدكتور محمد جمال حشمت عضو مجلس الشعب عن الإخوان المسلمين الذين يتبرأون حتى من سيد قطب: (يكفي إصدار كتاب "دعاه لا قضاة" بما ينفي قضية التكفير حتى وإن كان منهم سيد قطب. المنهج الذي التزمه الإخوان بأنه لا تكفير، والأصل العشرين من الأصول العشرين أنه لا يجوز لأحد أن يكفر أحد بمعصية. أمر واضح، وليست هناك محاولات اغتيال لتكفير تمت، وليست هناك ادعاء بتكفير، ولما ادعى بعض الإخوان قضية التكفير خرجوا من الجماعة. اتناقشوا، اللي فهم واعتدل وعاد عن غيّه رجع تاني، واللي مارجعش انفصل عن الجماعة وقال له فصاله: شوف لك يافطة تانية. قضية واضحة جداً)[٦].

(٢) لا جهاد ضد السلطة الوطنية.

(٣) يتعاون الإخوان مع الحكومة على استقرار الأمن، وأن الحكومات تجد في وجود الإخوان مصلحة، لأنهم يساعدونها على الحفاظ على أمنها[٧].

---

[٦] قناة الجزيرة الفضائية- برنامج بلا حدود- المستقبل السياسي للإخوان المسلمين في مصر- مقدم الحلقة: أحمد منصور- ضيف الحلقة: د. محمد جمال حشمت -عضو الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين في مجلس الشعب المصري- تاريخ الحلقة: ٢٠٠١/٠١/١٠.

[٧] راجع: كلام عمر التلمساني ومأمون الهضيبي -رحمهما الله- في الباب الثاني: مواقف الإخوان مع الحكومات في مصر خلال ستين

(٤) لا جهاد في غير بلدنا إلا بإذن سلطتنا الوطنية[٨].

(٥) لا جهاد ضد العدو الغازي إلا في البلد الذي غزاه[٩].

(٦) مشاركة الغزاة الصليبيين في توفير غطاء شرعي للاحتلال، كما حدث من مشاركة الحزب الإسلامي في مجلس الحكم العميل للأمريكان في العراق.

وتطبيق هذه القواعد يؤدي لأمرين في غاية الخطورة على مصير الأمة المسلمة ومستقبلها:

أولهما: أن الإخوان يقومون بدور الكابح والمانع والعائق ضد أي توجه جهادي لمقاومة الغزاة الصليبيين واليهود المعتدين على أمتنا، فتطبيق هذه القواعد سيؤدي لعزل المجاهدين في كل قطر إسلامي وحرمانهم من دعم إخوانهم المسلمين وتركهم لتستفرد بهم القوات الغازية الصليبية واليهودية. وكلام الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح عن تأييده للمقاومة في العراق وفلسطين كلام جميل، ولكنه كلام فارغ من المضمون بالنظر إلى قيود الإخوان وعوائقهم على الجهاد.

وثاني هذين الأمرين: أنه لا أمل في تغيير الحكام الفاسدين المفسدين عملاء اليهود والصليبيين المسيطرين على بلادنا، فإذا كفر الحاكم لا نكفره، وإذا قدرنا على خلعه بالقوة لن نخلعه، إذن فماذا بقي؟ انتظار قوة من الخارج لتحل مشكلتنا!

ط- نشر هذه المبادئ (عدم الجهاد إلا بإذن الحاكم- عدم جهاد السلطة الوطنية- عدم تكفير الكافر الذي ثبت كفره) في الوقت الذي تشتد فيه الحملة الصليبية يؤدي لخنق جهاد الأمة المسلمة وتقييدها ومنعها من التصدي لعدوها. ولذا لا بد من التصدي لهذه المبادئ بقوة وكشفها وتبيين خطرها.

٢- وقد ورد في كلام الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح المذكور أعلاه عدة أخطاء أخرى نمر عليها بإيجاز للأهمية:

أ- فمنها اعتباره شرعية الحكومات بصندوق الانتخابات فقط:

عاماً/ الفصل الأول: الإخوان ورفض الخروج على الحاكم مع الالتزام بالدستور والقانون/ ٩- تعاون الإخوان مع الحكومات على استقرار أمنها.

[٨] صرح بذلك مصطفي مشهور -رحمه الله- في تصريحه الشهير لمجلة الجهاد في بشاور، وراجع كلام محمد حامد أبي النصر رحمه الله: جريدة النور غرة ربيع الآخر ١٤٠٧ هـ ص: ٣، وراجع تفصيل ذلك في الباب الثاني: مواقف الإخوان مع الحكومات في مصر خلال ستين عاماً/ الفصل الأول: الإخوان ورفض الخروج على الحاكم مع الالتزام بالدستور والقانون/ ١٣- القتال عند الإخوان ضد العدو الخارجي -عدو الوطن- فقط.

[٩] مجلة لواء الاسلام ٨٩/٢/٧ ص: ١٥. راجع تفصيل ذلك في الباب الثاني: مواقف الإخوان مع الحكومات في مصر خلال ستين عاماً/ الفصل الأول: الإخوان ورفض الخروج على الحاكم مع الالتزام بالدستور والقانون/ ١٣- القتال عند الإخوان ضد العدو الخارجي -عدو الوطن- فقط.

(١) وهذا مخالف لأصول الشرع، فشرعية أي نظام تعتمد أساساً على تحاكمه إلى الشريعة. أما اغتصاب الحاكم للسلطة فهو ذنب وظلم ولكنه لا يخرج النظام عن الشرعية.

وفي المقابل أيضاً فإن مجيء أي حاكم للسلطة عبر صندوق الانتخابات لا يجعل حكمه شرعياً، بل الذي يجعل حكمه شرعياً هو التزامه بأحكام الإسلام، وإلا لكانت أنظمة الحكم في الهند وإسرائيل وأمريكا وبريطانيا أنظمة شرعية!!

(٢) ثم هل جاء حسني مبارك عبر صندوق الانتخابات حينما أيده الإخوان؟ أم جاء بالقهر والتزوير وقوانين الطوارئ وقتل الأبرياء وهتك الحرمات!!

ب- ومن هذه الأخطاء قوله:(ونحن نحترم أي نظام -حتى لو لم يرفع شعارات الإسلام- جاء من خلال صندوق الانتخابات)!!

ونكرر أن النظام الملتزم بالشريعة إذا جاء عن طريق اغتصاب السلطة قد يكون مذنبا أو فاسقا، أما النظام الذي لا يرفع شعارات الإسلام فهو كافر أو مرتد. والمسلم الفاسق له حقوق الإسلام أما الكافر فلا ولاء بينه وبين المسلم. والمسلم الفاسق أقرب إلى بقية المسلمين من الكافر أو المرتد، وهل يحترم الدكتور عبد المنعم النظام في إسرائيل وأمريكا وبريطانيا والهند التي ارتكبت وترتكب الجرائم ضد الأمة المسلمة لأنها أنظمة جاءت عبر صناديق الانتخابات؟

ج- ومن أخطائه أنه ذكر أن الجهاد يصير فرضاً عينياً ضد العدو الأجنبي الغازي لبلاد الإسلام، ولكنه تناسى هذه الفريضة العينية تماما مع الحاكم المرتد، وأصر إصراراً عجيباً -بلا مبرر من شرع ولا عقل- على عدم قتاله!

د- ومن أخطائه أيضاً استدلاله بتجربة حماس مع السلطة الفلسطينية، ويرد عليه بأن:

(١) مسلك حماس ليس دليلاً شرعيا ولا عقلياً.

(٢) ثم ربما تفعل حماس ذلك تفويتا لأكبر المفسدتين وهو أمر جائز في الجهاد. وفارق بين تفويت أكبر المفسدتين وبين المبدأ الثابت في الحال والاستقبال.

(٣) وادعاؤه بأن الصدام مع السلطة الفلسطينية كان سيضيع الجهاد يتناقض مع تأييدهم للمجاهدين الأفغان في قتالهم لنجيب بعد انسحاب الروس، ويتناقض مع تحالفهم مع عبد الناصر ضد الملك رغم وجود الاحتلال الإنجليزي، ومع ذلك انقلبوا على الملك الوطني.

(٤) ثم لا بد أن تصطدم أي حركة إسلامية مخلصة -عاجلاً أو آجلاً- مع السلطة الفلسطينية العلمانية التي باعت فلسطين.

هـ- ومن أخطائه أيضاً هروبه المكشوف حين برر دخول الحزب الإسلامي لمجلس الحكم الانتقالي في العراق، وهي إجابة لا تليق، ولا تحترم ذكاء السامعين.

و- ومن أخطائه أيضاً عدم اعترافه بخطأ الإخوان، فلم يعترف مثلاً بخطأ تأييدهم لحسني مبارك في انتخابات عام ١٩٨٧، وهو يتحدث عن نضالهم اليومي منذ عام ١٩٧٧ضد النظام المصري!!

الملاحظة الثالثة :

تجاهل الإخوان لحقيقة انسداد باب التغيير السلمي:

مما يثير الاستغراب إصرار قيادة الإخوان على الأساليب السلمية، رغم انسداد أبواب هذا التغيير في بلادنا منذ وقت بعيد، فالإخوان أنفسهم يقرون بأن حسن البنا -رحمه الله- حين قرر خوض الانتخابات منع من الترشيح بضغط انجليزي مرة، ثم أسقط بالتزوير بضغط بريطاني أيضاً مرة ثانية.

ويتناسى الإخوان تماماً حقيقة المواجهة الصليبية اليهودية للأمة المسلمة، وأن هذه القوى الصليبية اليهودية لن تسمح للأمة المسلمة بنيل حريتها، لأن الأمة المسلمة لو نالت حريتها فستعلن الجهاد ضد أكابر المجرمين الصليبيين واليهود وضد عملائهم الحاكمين لنا.

إن إصرار الإخوان على التزام الأساليب السلمية واعتباره مبدأً معتنقاً -في الوقت الذي تمارس القوى المستكبرة ضد أمتنا المسلمة كل أساليب القهر والكذب والإفساد والغش والتزوير- يعد تأميناً لهذه القوى، ويعد أيضاً تفريغاً وحرفاً لطاقات الأمة المسلمة وبخاصة شبابها بعيداً عن النكاية الحقيقية في أعداء الإسلام.

وإذا واجهت الإخوان بهذه الحقائق يسلمون بها ولكنهم يقولون: إن أمريكا -بعد الحادي عشر من سبتمبر- تريد التغيير، وهذه فرصتنا، ولن نضيعها.

والحقيقة المرة أن أمريكا تريد التغيير لمصلحتها لإيجاد عملاء أكثر كفاءة في خدمة مصالحها!

الملاحظة الرابعة :

التحول لحزب مدني:

كان شعار الإخوان سابقاً المصحف والسيفان تحتهما عبارة (الجهاد سبيلنا). ولما قرروا دخول الانتخابات اعترضت الحكومة على هذا الشعار، فغيروه إلى (الإسلام هو الحل)، والآن مع هبوب الريح الإصلاحية الأمريكية غيروه إلى (حزب مدني ذو مرجعية إسلامية)، ثم إلى أين...؟

وأنقل هنا فقرات هامة من حوار أحمد منصور مع كل من الدكتور محمد جمال حشمت عضو مجلس الشعب عن الإخوان المسلمين والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح عضو مجلس الإرشاد ليبين هذا التحول الخطير:

(أحمد منصور:

محمد علي أستاذ جامعي يقول لك من اليمن: ما هو مستقبل حركة الإخوان المسلمين في مصر؟

د. محمد جمال حشمت:

مستقبل الحركة متوقف -الآن- على تواجد شعبي يلزمه اعتراف قانوني، وأنا قلت قبل كده: إذا كان الإخوان -منذ نشأتهم- منتهجين النهج الدستوري، والحياة البرلمانية ويقولوا إنها أقرب النظم إلى الإسلامية، إذا كان التاريخ

الطويل ده يقول مثل هذا، وإذا كان التواجد الشعبي لمثل هذا الثقل، الذي لو تعرض له حزب أو جماعة لما تعرض له الإخوان طوال السبعين عام دُوُل لكان انتهى في ظرف سنة أو سنتين، ولو كنا طلاب سلطة للجأنا وذهبنا إلى السلطة من أقرب الطرق، وكثير من الطرق يعلمها الجميع، ولكن القضية قضية جنة أو نار، القضية قضية ثوابت لابد أن نحافظ عليها، نحن نطالب بالاعتراف الرسمي، هناك أحزاب لها رخص وليس لها وجود، وبالتالي مش معقول الذي له وجود في وسط الشارع لا يعترف به، وهذا الاعتراف.. عدم الاعتراف أمر يضعنا في مشاكل أخرى من الملاحقات ومن المضايقات وكأن هذا الأمر مقصود علشان نتهم بعد كده بالعمل السري.

أحمد منصور: هل موضوع عدم الاعتراف هذا هو الذي دفعكم –الآن– إلى الإعلان عن استعدادكم لتحويل الجماعة إلى حزب؟

د. محمد جمال حشمت:

هذا أمر وارد، لأن لا يمكن أبداً تنتهج نهج..

أحمد منصور [مقاطعاً]:

يعني تضيَّعوا تاريخ الجماعة في ٧٠ عاماً.. أكثر من ٧٠ عاماً، عشان تحولوها إلى حزب وهي جماعة لها تاريخها القديم؟

د. محمد جمال حشمت:

هذا امتداد طبيعي، مُحدَّدات الجماعة فيها ثوابت فكريَّة وفيها منهج حركي، وفيها رفع واقع ووضع حلول، إذا وضعنا الحزب نضعه في البند الثاني والثالث، إنما الثوابت الفكرية زي ما هي، وتاريخ الجماعة زي ما هو، إنما ظروف الحاضر.. الإمام البنا عندما تكلم في قضية الأحزاب قال: إن الأحزاب بوضعها الراهن وظروفها الراهنة لا تصلح، خُط تحت ظروفها الراهنة دي مائة خط، لما تتغير هذه الظروف الراهنة وتناسب الحال، وتناسب الموقف الآن إيه المانع أن يكون للإخوان المسلمين حزب.. حزب مدني له مرجعية إسلامية وليس حزب ديني؟

أحمد منصور:

يعني أيه؟ الحكومة الآن أعلنت –مراراً– أنها لن تسمح بأحزاب دينية، والإخوان جماعة تعتبر جماعة دينية لها توجه، ومعنى ذلك أنكم تنطحون في الصخر.

د. محمد جمال حشمت:

نحن نطالب بحزب مدني وليس حزب ديني، حزب ديني معناه أنه يستمد العصمة من الله، وهذا أمر لا يقول به أحد. نحن نقول: الحاكم ينتخب من الشعب، ويحاسبه الشعب، ويصبح للشعب حق عزله.

أحمد منصور:

يعني معنى ذلك أنكم تطالبون بحزب يمكن لغير المسلمين ان يدخلوا فيه؟

د. محمد جمال حشمت:

شيء طبيعي طالما انتهج الفكر بتاعي، وهم يعيشوا في دولة مسلمة.

أحمد منصور:

جماعة الإخوان هل أُسست لكي تشرك غير المسلمين فيها؟

د. محمد جمال حشمت:

الجمعية التأسيسية كان فيها أربعة من المسيحيين مع الإمام حسن البنا. نحن نتعامل مع إخوة وطن، مع شركاء وطن الآن، قانون المواطنة هو الذي يكون..

أحمد منصور [مقاطعاً]:

الطرح الذي تطرحونه ربما يكون طرحاً غريباً، لأنه يقوم على فكرة جديدة بالنسبة لجماعة الإخوان.

د. محمد جمال حشمت:

تاريخ الإخوان كله كده، تاريخ الإخوان لم يكن فيه إقصاء للآخر، ولم يكن في تغييب للمسيحيين، ولم يكن فيه معارضة لثوابت الجماعة.

....

أحمد منصور [مقاطعاً]:

دكتور.. أرجو أن نبقى في الإطار الموضوعي، معنى ذلك أنكم الآن سوف تتحركون على قضية الحريات بشكل عام، دون التركيز على الإخوان بشكل خاص؟

د. عبد المنعم أبو الفتوح:

أيوه يا سيدي، هي دي قضيتنا الأساسية وقضية المجتمع المصري كله مش الإخوان فقط، قضية الحريات مع.. قضية الحريات، وحقوق الإنسان، والعدالة، هي دي قضيتنا– إحنا ليس قضيتنا مع الحكومة هي قضية الإسلام، الحكومة حكومة مسلمة، والدولة دولة مسلمة، والناس يحبون الإسلام، ونحن لسنا أفضل منهم في حبهم لدين الله، لأننا لا ندعي هذا، ولا نسمح لأحد أن يدعي أنه وصي على الدين، لا إحنا ولا نطلب من الحكومة، ولا نقبل منها هذا، فبالتالي إن الأزمة اللي بيننا وبين الحكومة أزمة على الحريات، وعلى حقوق الإنسان.. وعلى احترام الدستور..

....

أحمد منصور:

يعني أنتو بتؤمنوا بتداول السلطة؟

د. محمد جمال حشمت:

نؤمن بتداول السلطة.

أحمد منصور:

حتى ولو كانت لغير إسلاميين؟

د. محمد جمال حشمت:

وحتى لو كانت طالما خيار الشعب، نحن نؤمن بأن الشعب هو مصدر السلطات، هو اللي يختار، وهو اللي يحاسب، وهو اللي يعزل، هذا الأمر لم نستمتع به في مصر..

أحمد منصور [مقاطعاً]:

ما هي رؤيتك -بإيجاز في ٣٠ ثانية- لمستقبل عملكم في البرلمان ومستقبل الإخوان السياسي؟

د. محمد جمال حشمت:

....

نحن نطالب بحزب مدني له مرجعية إسلامية. نحن نقر بالنهج الدستوري، وفي ظل هذا النهج الدستوري نحن نطالب بغطاء قانوني، حتى لا تتم المطاردة والملاحقة، ونوفر جهد
الشعب المصري (والحكومة) المصرية. جزاكم الله خيراً[١٠].

ونحن نسأل متأسفين: ماهو الفرق بين جماعة الإخوان والحزب المدني؟ هل هو الفرق بين الكنيسة والدولة في الدول الغربية؟ ولماذا هذا التغيير إذا كان المنهج لم يتغير؟ أم أن الرياح الأمريكية -بعد غزوتي نيويورك وواشنطن المباركتين- قد غيرت أشياء كثيرة؟

الملاحظة الخامسة :

التناقض في موقفيهما من حسني مبارك.

لماذا أيد الإخوان إعادة ترشيح حسني مبارك في انتخابات عام ١٩٨٧؟ ولماذا يعارضون إعادة ترشيحه الآن؟

إن القارئ لهذا الكتاب سيجد أنه نهج متكرر في تاريخ الإخوان. يؤيدون الشخص ويعارضونه عدة مرات منتقلين من نقيض لنقيض.

وما هو سبب تغير موقفهم من حسني مبارك؟ هل تغير حسني مبارك، هل كان مسلماً فكفر، أم كان صالحاً ففسق، أم كان عادلاً فظلم؟ إنه نفس حسني مبارك المجرم، ولكن الذي تغير هو اتجاه الريح الأمريكية.

الملاحظة السادسة :

إن الإخوان يطالبون الآن بالإصلاح، ولكنهم وللأسف يقصرونه على تغيير بعض مواد تفصيلية في الدستور العلماني، دون التعرض لداء الأمة الحقيقي المتمثل في الحملة الصليبية اليهودية على الإسلام والمسلمين التي احتلت قطعاً عزيزة من أراضي المسلمين، والمتمثل في العملاء الحاكمين لديارنا الذين سخرونا ومقدساتنا وثرواتنا لخدمة

---

[١٠] قناة الجزيرة الفضائية- برنامج بلا حدود- المستقبل السياسي للإخوان المسلمين في مصر- مقدم الحلقة: أحمد منصور- ضيف الحلقة: د. محمد جمال حشمت -عضو الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين في مجلس الشعب المصري- تاريخ الحلقة: ٢٠٠١/٠١/١٠.

الصليبيين واليهود. هذا الداء الحقيقي يتجاهله الإخوان ويتمسكون ببعض الإصلاحات التفصيلية، وقد نقلنا سابقاً قول الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح:

(أيوه يا سيدي، هي دي قضيتنا الأساسية وقضية المجتمع المصري كله مش الإخوان فقط، قضية الحريات مع.. قضية الحريات، وحقوق الإنسان، والعدالة، هي دي قضيتنا- إحنا ليس قضيتنا مع الحكومة هي قضية الإسلام، الحكومة حكومة مسلمة، والدولة دولة مسلمة، والناس يحبون الإسلام، ونحن لسنا أفضل منهم في حبهم لدين الله، لأننا لا ندعي هذا، ولا نسمح لأحد أن يدعي أنه وصي على الدين، لا إحنا ولا نطلب من الحكومة، ولا نقبل منها هذا، فبالتالي إن الأزمة اللي بيننا وبين الحكومة أزمة على الحريات، وعلى حقوق الإنسان.. وعلى احترام الدستور)[١١].

وهذا الخلط في قضية الإصلاح يتجاهل أن قوة الأمة المسلمة الحقيقية هي في عقيدتها عقيدة التوحيد، عقيدة الولاء والبراء التي يحاول الإخوان أن يتملصوا منها.

ولذلك تسعى الولايات المتحدة بكل وسيلة لتحارب الأمة المسلمة في عقيدتها التي تمثل الخطر الأكبر على وجود أمريكا المستكبر، خاصةً وقد بدأت الأصوات تتعالى في داخل أمريكا ألا أمل في الانتصار على ما يسمونه بالإرهاب -وهي التسمية الكاذبة للجهاد- إلا بتغيير أفكار المسلمين وعقولهم، وأن المواجهة العسكرية معهم لن تؤدي إلا لمزيد من الخسائر لأمريكا بل قد تزلزل بنيان الامبراطورية الإمريكية.

ومن هنا جاءت هذه المبادرات الأمريكية للإصلاح التي تزعم أنها ستحرر المسلمين من الجهل والتعصب والكبت وتحلق بهم في أفق من الحرية والعدالة والمعرفة. تلك الدعوات التي ما فتأ الإخوان يتجاوبون معها، ويستعرضون أمام الغرب إمكانياتهم وشعبيتهم وفي نفس الوقت قدرتهم على كبح جماح الإرهاب والقضاء عليه ومحاربة معتقداته بنفس سلاحه.

ومن المضحك المبكي أن هذه الدعوات الأمريكية -التي سال لها لعاب الإخوان وغيرهم- تنظر إلينا بعين عوراء ونظر متجن وفكر متعصب، فالحرية عندهم لا تعني مطلقاً أن نقرر إزالة إسرائيل، ولا تعني أن نتساوى مع إسرائيل في الأسلحة التقليدية والغير تقليدية، ولا تعني أن نختار الإسلام منهجاً للحياة، ولا تعني أن نطرد القوات الأمريكية الصليبية من منابع بترول المسلمين، ولا أن نبيعه بالسعر الذي نريده، ولا أن نعلم أبناءنا المناهج التي نختارها لهم، ولا أن نعين إخواننا المعتدي عليهم في فلسطين والعراق وأفغانستان وكشمير والشيشان، ولا تعني أن نعلن الجهاد ضد أمريكا وجرائمها، ولا تعني أن نعمل على التخلص من عملاء أمريكا المسلطين علينا بالقهر والتزوير، ولا تعني أن نختار بإرادتنا الحرة حكامنا الذين يسعون لتحرير أراضينا واستعادة ثرواتنا المسلوبة.

---

[١١] قناة الجزيرة الفضائية- برنامج بلا حدود- المستقبل السياسي للإخوان المسلمين في مصر- مقدم الحلقة: أحمد منصور- ضيف الحلقة: د. محمد جمال حشمت -عضو الكتلة البرلمانية للإخوان المسلمين في مجلس الشعب المصري- تاريخ الحلقة: ١٠/٠١/٢٠٠١.

الحرية عند أمريكا لا تعني –بأي حال من الأحوال– أياً من ذلك، حتى وإن اخترناه وصممنا عليه بكامل إرادتنا واختيارنا، لإن كل ذلك في نظر الأحرار الأمريكان تعصب ورجعية وجهل بل وتمرد على السلطان الأمريكي والطاغوت الصليبي اليهودي المتحكم في بني البشر. وهذا الجهل والتعصب يجب أن يواجه بالقهر والكبت والتزوير والاحتلال والقصف والتدمير وقتل عشرات الآلاف من النساء والأطفال قرباناً على مذبح الحرية الأمريكي.

الحرية عند معلمي الحرية الأمريكان تعني مجموعةً من المضحكات المبكيات تشمل الإقرار باستيلاء إسرائيل على أراضينا وتمددها كل يوم وتوسعها على حسابنا، وتعني عجزنا المطلق عن أية مواجهة مع الكيان الصهيوني، وتعني إيقاف أية مقاومة للعدوان اليهودي على أمتنا، وتعني إباحة التحلل والإباحية والشذوذ والسخرية من الدين والأنبياء والأخلاق، وتعني تغيير مناهج تعليم أبنائنا لنعلمهم أن إسرائيل مظلومة ولم تحصل على كل مستحقاتها من أمتنا، وأن إسلامنا هو مجموعة من العقائد الجامدة المتعصبة، التي ربما كانت صالحةً في غابر الأزمان، أما الآن فلا مكان لها في العصر الأمريكي الصليبي الجديد، وتعني أن نبيح بترولنا وثرواتنا لمصاصي الدماء في نييويورك وواشنطن، وتعني أن نستسلم للعصابات المسلطة على بلادنا تورثنا كالعقار لبعضها البعض بالتزوير والقمع والقهر.

وتعني بعد كل ذلك أن نقر ونعترف بل ونرضى ونبارك قصف أمريكا بأطنان المتفجرات لأية مقاومة أو شبهة مقاومة تبزغ في ديارنا ضد سياسات رواد الحرية والتحرر الصليبيين الجدد. حتى وإن أدى ذلك إلى شي لحوم نسائنا وأبنائنا وتدمير مدننا وحرق قرانا.

ولذا فإن الحرية التي نريدها تختلف تماماً عن الحرية التي تريدها لنا أمريكا. إن الحرية التي نريدها ليست حرية أمريكا المتدنية السافلة، ليست حرية بنوك الربا والشركات العملاقة وأجهزة الإعلام المضللة وليست حرية تدمير الآخرين من أجل المصالح المادية وليست حرية الإيدز وصناعة الفاحشة والزواج المثلي، وليست حرية القمار والخمر والتفكك الأسري، وليست حرية استخدام المرأة كسلعة لجلب الزبائن وتوقيع الصفقات وجذب المسافرين والترويج للبضائع، ليست حرية المبادئ المزدوجة وتقسيم الناس إلى ناهبين ومنهوبين، ليست حرية هيروشيما ونجازاكي، وليست حرية تجارة أجهزة التعذيب ودعم أنظمة القهر والكبت والقمع أصدقاء أمريكا، وليست حرية إسرائيل في إبادة المسلمين وهدم المسجد الأقصى وتهويد فلسطين، وليست حرية جوانتانامو وأبو غريب، وليست حرية جنود أمريكا في إهانة المصحف الشريف، وليست حرية القصف السجادي وقنابل السبعة أطنان والقنابل العنقودية ومسقطات الأوراق واليورانيوم المنضب وتدمير القرى في أفغانستان والعراق، وليست حرية حكومة هاليبرتون وأخواتها مصاصي الدماء، وليست حرية احتكار أسلحة الدمار الشامل وتنميتها مع تحريمها على الآخرين، وليست حرية احتكار القرار في المجتمع الدولي لخمسة من الكبار أربعة منهم صليبيون.

إن حريتنا هي حرية التوحيد والأخلاق والعفة والنزاهة والعدالة. ولذلك فإن الإصلاح الذي نسعى إليه يقوم على أسس ثلاث:

الأساس الأول: حاكمية الشريعة : لأن الشريعة المنزلة من الله سبحانه هي المنهج الواجب الاتباع، وهذه قضية لا يمكن لأي إنسان عاقل أن يقف منها موقفاً متميعاً أو متذبذباً، وهي قضية لا يمكن أن تؤخذ إلا بجد لأنها لا تقبل الهزل، فإما أن تكون مؤمناً بالله فلا بد أن تلتزم بحكمه، وإما أن تكون كافراً بالله فلا جدوى من مناقشتك في تفاصيل شرعه.

والتميع الذي تحرص العلمانية الغربية على نشره لا يمكن لأي عقل سليم يحترم نفسه أن يقبله، لأن المولى إذا كان هو الخالق فهو الأحق بالحكم، وهذه بديهية لا تقبل التردد العقلي، وإذا آمن الإنسان بالله فليس من العقل والمنطق أن يناقش ربه في تفاصيل شرعه، أو يمنح نفسه حق التحلل منه والوقوف أمامه موقفاً متميعاً هازلاً، بل واجب العاقل الذي آمن بالله أن يبحث عن شرعه لينفذه.

وكذلك لو كنت كافراً بالله فلا جدوى عقلاً من مناقشة تفاصيل شرعه معك، بل الواجب عقلاً النظر في وجود الله -سبحانه وتعالى- قبل كل شيء لأن هذه أخطر قضية في الوجود، بل هي قضية القضايا التي تنبني عليها كل القضايا.

وهكذا يجب على المؤمنين بالله أن يناقشوا غيرهم في هذه القضية الأساس أولاً، لأن الهروب منها هو ما يسعى إليه العلمانيون الذين لا يستطيعون مواجهة الحق في هذه القضية الساطعة؛ قضية وجود الله سبحانه، فيلجئون إلى حيلهم المعروفة التي تسعى إلى الوصول مع المؤمنين إلى حل وسط بعيداً عن كشف عجزهم أمام مسألة الإيمان بوجود الله. وعقيدة الإسلام تأبى إباءً مطلقاً التفرقة بين الإيمان بوجود الله وبين الإقرار بحقه في الحكم والتشريع. فهذا تفريق لا يقول به مؤمن جاد ولا ملحد جاد.

ولذلك كان من أهم حيل العلمانيين في تغطية عجزهم الخلط بين الحرية وبين انتزاع حق التشريع من الله وإسناده للبشر، وهو خلط لا يستقيم في العقل السليم، بل الحرية الحقيقية هي في الخضوع للشريعة المترفعة عن الأطماع والعدوات والأهواء.

الأساس الثاني الذي يجب أن يقوم عليه الإصلاح وهو فرع عن الأساس الأول: هو حرية ديار الإسلام، وتحريرها من كل معتد سارق ناهب، فلا يتصور أن يتحقق لنا أي إصلاح ونحن تحت وطأة الاحتلال الأمريكي واليهودي، ولا يمكن أن تقوم أية انتخابات حرة ولا حكومة مستقلة ولا يمكن أن تصان كرامتنا وحرماتنا وقوات الصليبيين واليهود تدنس أرضنا تقتل من تشاء وتقصف من تشاء وتعتقل من تشاء وتعذب من تشاء، وتقسم الناس إلى معتدلين لهم حق الحرية وممارسة السياسة وإرهابيين ليس لهم إلا التدمير والقتل والتعذيب.

لا يمكن أن يتحقق لنا إصلاح تحت وطأة حكومات ينصبها المحتل بانتخابات مزورة تدار تحت إشراف الأمم المتحدة في حماية قاصفات (البي اثنين وخمسين) وصواريخ طائرات الأباتشي ثم قنابل السبعة أطنان والقنابل العنقودية.

لا يمكن أن يتحقق لنا أي إصلاح ونحن عجزة مكشوفون أمام الترسانة النووية الإسرائيلية.

لا يمكن أن يتحقق لنا أي إصلاح وبترولنا ينهب نهباً تحت تهديد الأساطيل الأمريكية.

أما الأساس الثالث للإصلاح وهو متفرع أيضاً عن الأساس الأول: فهو تحرير الإنسان.

يجب أن تنتزع الأمة حقها في اختيار الحاكم ومحاسبته ونقده وعزله، وتنتزع حقها في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويجب أن تتصدى الأمة لكل أشكال العدوان على حرمات الناس وحرياتهم وحقوقهم، ولا بد أن تتصدى الأمة للقمع والبطش والسرقة والتزوير والفساد وتوريث الحكم، الذي يمارسه حكامنا بمباركة أمريكا ودعمها، ويجب أن تنتزع الأمة حقها في معرفة ما يدور حولها والوصول للحقائق، بدلاً من أن تباع وتستباح في الاتفاقات السرية في مقابل بقاء الزمرة الفاسدة المفسدة وأولادهم في كراسي الحكم.

يجب أن تقرر الأمة سلطة القضاء الشرعي، وألا حق لأحد أن يمس حقوق الناس إلا بحكمه.

وهذه الأسس الثلاثة للإصلاح وهي: حاكمية القرآن وتحرير الأوطان والإنسان، لن تتحقق إلا بجهاد وكفاح ونضال واستشهاد، لن تتحقق إلا إذا طردنا أعداءنا من ديارنا وإلا إذا انتزعنا حقوقنا بقوة الجهاد، فلن يرحل الأعداء عن ديارنا بالتودد والتوسل، ولن تتزحزح الطغمة الفاسدة المفسدة عن كراسيها التي تعدها ليرثها أبناؤها بغير قوة الجهاد.

وكيف يتزحزحون بغير قوة الجهاد وهم الذين سدوا كل وسائل التغيير السلمي، بل وعاقبوا من يحاوله بالسجن والقتل والتعذيب والنفي، وهم الذين نكلوا بكل صوت شريف يتصدى لطغيانهم، وزوروا كل الانتخابات، وجندوا جيشاً من المنتسبين للعلم يباركون فسادهم ويجرمون أي دعوة للتغيير والإصلاح، ويصمون أي داع للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأنه خارجي مثير للفتنة، وينشرون بين الأمة مذهب المرجئة.

روى ابن عساكر –رحمه الله– عن النضر بن شميل–رحمه الله– أنه قال: دخلت على المأمون، فقال لي: كيف أصبحت يا نضر؟ قال قلت: بخير يا أمير المؤمنين. قال: أتدري ما الإرجاء؟ قلت: دين يوافق الملوك يصيبون به من دنياهم وينقص من دينهم. قال لي: صدقت[١٢].

وهكذا لا إصلاح إلا بالجهاد، قال النبي @: "لئن تركتم الجهاد وأخذتم بأذناب البقر وتبايعتم بالعينة ليلزمنكم الله مذلةً في رقابكم، لا تنفك عنكم حتى تتوبوا إلى الله"[١٣].

فإذا تبين لنا ألا سبيل إلا الجهاد والمقاومة لتطهير أوطاننا وانتزاع حقوقنا بالقوة، بعد أن سد الصليبيون واليهود وأعوانهم كل طريق للتغيير السلمي، فعلينا أن نسعى في المقاومة بكل سبيل متيسر لنا بدءً من التوعية والدعوة والتحريض والتنظيم والتشاور وجمع الصفوف وانتهاءً بحمل السلاح والنكاية في أعداء الإسلام، ثم دعم الجهاد والمجاهدين بالمال والنفس.

---

[١٢] شذرات الذهب ج: ١٠ ص: ٢٧٦.

[١٣] مسند أحمد– مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب {– حديث رقم: ٤٨٢٥ ج: ٢ ص: ٢٨ وحديث رقم: ٥٥٦٢ ج: ٢ ص: ٨٤، سنن أبي داود– باب في النهي عن العينة– حديث رقم: ٣٤٦٢ ج: ٣ ص: ٢٧٤، سنن البيهقي الكبرى– باب ما ورد في كراهية التبايع بالعينة– حديث رقم: ١٠٤٨٤ ج: ٥ ص: ٣١٦.

وختاماً كانت هذه بعض التأملات بين يدي هذا الكتاب، الذي أرجو أن يكون خالصاً لوجه الله سبحانه وتعالى، وأن يكون دافعاً لي ولكل العاملين للإسلام وخاصة الإخوان المسلمين لكي نقف مع أنفسنا وقفة صادقة نعيد فيها مراجعة أعمالنا على ضوء من أحكام الكتاب والسنة.

وبعد هذه المقدمة أقسم البحث لبابين وخاتمة:

الباب الأول: بين يدي البحث- بعض الأصول الشرعية.

والباب الثاني: مواقف الإخوان مع الحكومات في مصر خلال ستين عاماً.

وفي نهاية هذه المقدمة أقرر أن هذا هو جهدي المقل لا أدعي فيه عصمة ولا أزعم فيه براءة من خطأ وهوى وحيدة، فما كان فيه من صواب وسداد فهو من توفيق المولي سبحانه وإحسانه، وما كان فيه من انحراف وزلل فهو من نفسي ومن الشيطان.

وقد أبحت لكل أحد أن يطبع هذا الكتاب، أو يختصره أو ينقل منه ما لم يخل بمعناه ومقصده، محتسباً أجري عند الله، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله علي سيدنا محمد وآله صحبه أجمعين.

أيمن الظواهري

ربيع الثاني ١٤٢٦هـ- مايو ٢٠٠٥م

الباب الأول

بيـن يدي البحـث

بعـض الأصـول الشرعيـة

تمهيد

قال الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لاتقدموا بين يدي الله ورسوله، واتقوا الله، إن الله سميع عليم﴾ [الحجرات ١].

هذا نص يأمر الله تعالى فيه عباده أن لايقدموا على أمر حتى يعلموا حكم الله ورسوله فيه، وحول هذا المعنى دارت أقوال المفسرين، فيحرم على العبد الإقدام على عمل من الأعمال حتى يعلم حكم الشريعة فيه، هل هذا العمل واجب أم مندوب أم مباح أم مكروه أم حرام؟. وهذا هو مقتضى التكليف، وهو يدل على وجوب العلم قبل العمل.

وكما أمر الله تعالى عباده بالعلم قبل العمل، فقد أمرهم أيضاً أن يردوا ما تنازعوا فيه من الأمور إلى حكم الله ورسوله، في قوله تعالى: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر﴾ [النساء ٥٩].

فإذا علم العبد حكم الله في عمل ما لم يسعه إلا اتباعه لقوله تعالى: ﴿وماكان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم، ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبينا﴾ [الأحزاب ٣٦].

وكل قول أو رأي أو حكم خالف حكم الله ورسوله فهو باطل مردود يحرم اتباعه أو العمل به، حتى ولو كان قائله إماما من أئمة الدين المشار إليهم، ولو كان مجتهداً مخطئاً مثاباً في قوله إلا أنه يحرم اتّباعه، لقول رسول الله @: «من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رَدٌّ»[١٤]. ومعنى «فهو رَدٌّ» أي مردود لايُعمل به.

فإذا أردنا أن نطبق هذه القواعد الشرعية على الجماعات الإسلامية التي تجمع المسلمين في صفوفها وترفع راية العمل لإقامة دولة الإسلام، فإن أول مايجب على هذه الجماعات أن تبحث –قبل الشروع في تجميع المسلمين– مسألة حكم الواقع الذي تحياه، كما يجب عليها أن تبصر أتباعها بالعدو من الصديق حتى لاتتركهم فريسة سهلة لعدو متربص هم في غفلة عنه.

والواقع الذي لابد للجماعات الإسلامية من مواجهته هو الحكومات القائمة ببلدان المسلمين، ويجب على الجماعات بحث مسألة هل هذه الحكومات: إسلامية هي أم كافرة؟ وهل الحاكم مسلم أم كافر؟ قبل أن تجمع المسلمين وقبل أن ترفع راية التغيير، فكما أسلفنا العلم واجب قبل العمل. وهذا ماسنتناوله في هذا الباب الأول، وسنقسم الكلام فيه إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في بيان حكم من لم يحكم بما أنزل الله.

الفصل الثاني: في بيان مناقضة الديمقراطية للإسلام.

الفصل الثالث: في بيان حكم موالاة الكافرين والمرتدين.

وسأذكر –إن شاء الله تعالى– في فصول هذا الباب: أن الحكام الحاكمين لبلاد المسلمين –بغير ماأنزل الله بالقوانين الوضعية– هم كفار مرتدون، يجب الخروج عليهم وجهادهم وخلعهم، ونصب حاكم مسلم. كما سأبيّن كفر الديمقراطية التي اتخذتها الحكومات المختلفة منهجاً سياسياً لها. كما سأبيّن تحريم موالاة هؤلاء الكافرين وتحريم اتباع أهوائهم،.إذ لايدرك القارئ فساد موقف الإخوان من هذه القضايا إلاّ إذا علم الحق فيها أولاً.

---

[١٤] متفق عليه واللفظ لمسلم.

الفصل الأول :

في بيان حكم من لم يحكم بما أنزل الله

١ – توافرت أدلة الكتاب والسنة وأقوال العلماء من السابقين والمعاصرين على أن تبديل الشريعة الإسلامية بغيرها كفر وبالذات بهذه الصورة الشنيعة التي نراها في بلاد المسلمين الآن. وأن هذه الأنظمة المستبدلة لشرع الله خارجة عن الملة الإسلامية للأسباب الآتية:

أولاً: عدم الحكم بشريعة الله واستبدالها بقوانين مختلطة ملفقة سمّاها الشيخ أحمد شاكر رحمه الله (بالياسق العصري) كما سنذكر إن شاء الله.

ثانياً: الإستهزاء بالشريعة: -

وهل هناك استهزاء أكبر من أن تؤخر الشريعة، أو يقدم عليها غيرها، أو تجعل ورقة تعرض على هذا الهراء الذي يسمى مجلس الشعب، فيوافق عليها من يوافق، ويعترض من يعترض، ويعتبر هذا هو الطريق الوحيد للحكم بها.

ثالثاً: الحكم بالديمقراطية: -

وهي -كما وصفها أبو الأعلى المودودي رحمه الله- (حاكمية الجماهير) (وتأليه الإنسان)[١٥].

والديمقراطية شرك بالله، فالفاصل بين الديمقراطية والتوحيد: أن التوحيد يجعل التشريع لله والديمقراطية هي حكم الشعب لصالح الشعب. المُشَرِّع في الديمقراطية هو الشعب والمشرِّع في التوحيد هو الله سبحانه وتعالى، فالديمقراطية شرك بالله لأنها نزعت حق التشريع من المولى عز وجل وأعطته للشعب.

رابعا: إستحلال المحرمات وتحريم الحلال: -

وأصل هذا المبدأ عندهم موجود في الدستور المصري في المادة السادسة والستين، حيث تقول: (لاجريمة ولاعقوبة إلا بقانون)، أي أن كل مالم ينص عليه الدستور وبالتالي القانون أنه جريمة فهو ليس جريمة، وإن اجتمعت عشرات الآيات ومئات الأحاديث على أنّ هذا العمل جريمة، ومالم يكن جريمة في الدستور ولا القانون فهو حلال في الدستور والقانون، ومن حق أيّ مواطن يظله الدستور والقانون أن يفعل هذا الفعل ولايستحق أيّ عقوبة، بل ومن يحاول أن يمنعه يكون مجرماً في نظر الدستور والقانون، وإن كان ممدوحا مثاباً مأجوراً في الشريعة، ويكون هو المستحق للعقوبة.

يقول الدكتور محمد نعيم ياسين: "ويكفر من ادعى أن له الحق في تشريع مالم يأذن به الله، بسبب ما أوتي من السلطان والحكم فيدعي أن له الحق في تحليل الحرام وتحريم الحلال، ومن ذلك وضع القوانين والأحكام التي تبيح الزنا والربى وكشف العورات أو تغيير ماجعل الله لها من العقوبات المحددة في كتاب الله وسنة رسوله.."[١٦].

٢- ونحن هنا نسرد طائفة من أقوال العلماء في هذه المسألة.

أولاً: يقول ابن كثير -رحمه الله- في تفسيره لقول الله تعالى: ﴿أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقومٍ يوقنون﴾ [المائدة: ٥٠].

قال: "ينكر تعالى على من خرج عن حكم الله المشتمل على كل خير الناهي عن كل شر وعدل إلى ماسواه من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله، كما كان أهل الجاهلية يحكمون به من الضلالات والجهالات مما يضعونها بآرائهم وأهوائهم، وكما يحكم به التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن

---

[١٥] الإسلام والمدنية الحديثة - للمودودي: ص٣٣.

[١٦] الإيمان - لمحمد نعيم ياسين - ص١٠٣.

ملكهم جنكز خان الذي وضع لهم الياسق، وهو عبارة عن كتاب مجموع من أحكام قد اقتبسها عن شرائع شتى من اليهودية والنصرانية والملة الإسلامية وغيرها، وفيها كثير من الأحكام أخذها من مجرد نظره وهواه، فصارت في بنيه شرعاً متبعا يقدمونها على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله @...، فمن فعل ذلك فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله فلا يحكم سواه في قليل ولاكثير"[١٧]. □

وقد قال العلامة محمد حامد الفقي رحمه الله في تعليقه على كتاب [فتح المجيد شرح كتاب التوحيد]: "ومثل هذا وشر منه من اتخذ من كلام الفرنجة قوانين يتحاكم إليها في الدماء والفروج والأموال، ويقدمها على ما علم وتبين له من كتاب الله وسنة رسوله @، فهو بلا شك كافر مرتد إذا أصر عليها ولم يرجع إلى الحكم بماأنزل الله. ولا ينفعه أي إسم تسمى به ولا أي عمل من ظواهر أعمال الصلاة والصيام والحج ونحوها..."[١٨].

ثانياً: قال الشيخ أحمد شاكر –رحمه الله– معلقاً على كلام ابن كثير السابق ذكره:–

"أفرأيتم هذا الوصف القوي من الحافظ ابن كثير – في القرن الثامن – لذلك القانون الوضعي، الذي وضعه عدو الإسلام (جنكيز خان)؟ ألستم ترونه يصف حال المسلمين في هذا العصر، في القرن الرابع عشر إلا في فرق واحد أشرنا إليه آنفا: أن ذلك كان في طبقة خاصة من الحكام، أتى عليها الزمن سريعاً، فاندمجت في الأمة الإسلامية وزال أثر ماصنعت، ثم كان المسلمون الآن أسوأ حالاً وأشد ظلماً وظلاماً منهم، لأنّ أكثر الأمم الإسلامية الآن تكاد تندمج في هذه القوانين المخالفة للشريعة والتي هي أشبه شيء بذلك الياسق، الذي اصطنعه رجل كافر ظاهر الكفر، هذه القوانين التي يصنعها ناس ينتسبون للإسلام، ثم يتعلمها أبناء المسلمين ويفخرون بذلك آباء وأبناء، ثم يجعلون مرد أمرهم إلى معتنقي هذا (الياسق العصري)....!"

إلى أن قال: "إن الأمر في هذه القوانين الوضعية واضح وضوح الشمس. هي كفر بوّاح، لا خفاء فيه ولا مداورة. ولا عذر لأحد ممن ينتسب للإسلام – كائنا من كان – في العمل بها أو الخضوع لها أو إقرارها، فليحذر امرؤٌ لنفسه، وكل امرئ حسيب نفسه"[١٩].

ثالثاً: قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "ومعلوم بالاضطرار من دين المسلمين وباتفاق جميع المسلمين أنّ من سوّغ اتّباع غير دين الإسلام، أو اتّباع شريعة غير شريعة محمد –صلى الله عليه وسلم– فهو كافر وهو ككفر من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض، كما قال تعالى: ﴿إن الذين يكفرون بالله ورسله، ويريدون أن يفرّقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض، ويريدون أن يتّخذوا بين ذلك سبيلا، أولئك هم الكافرون حقاً، وأعتدنا للكافرين عذابا مهينا﴾ [النساء ١٥٠، ١٥١]"[٢٠].

---

[١٧] تفسير ابن كثير: سورة المائدة الآية ٥٠– ج:٢ ص: ٦٨.

[١٨] فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، هامش ص: ٣٩٦– طبعة أنصار السنة المحمدية.

[١٩] عمدة التفسير مختصر تفسير ابن كثير، طبعة دار المعارف: ج:٤ ص: ١٧٣، ١٧٤.

[٢٠] مجموع الفتاوى– ج: ٢٨ ص:٥٢٤.

رابعاً: الشنقيطي في أضواء البيان في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ولايشرك في حكمه أحداً﴾ [الكهف ٢٦]. حيث يقول: "ويفهم من هذه الآيات كقوله: ﴿ولايشرك في حكمه أحداً﴾ أنّ متّبعي أحكام المشرعين غير ماشرعة الله أنهم مشركون بالله.

وفي تفسير قوله تعالى: ﴿إنّ هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم﴾ [الإسراء ٩]، حيث يقول: "ومن هدي القرآن للتي هي أقوم – بيانه أنّ كل من اتبع تشريعاً غير التشريع الذي جاء به سيد ولد آدم محمد ابن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه، فاتباعه لذلك التشريع المخالف كفرٌ بواحٌ مخرجٌ من الملة الإسلامية"[٢١].

خامساً: رسالة تحكيم القوانين للشيخ محمد بن إبراهيم –رحمه الله– مفتي السعودية السابق التي بدأها بقوله: "إنّ من الكفر الأكبر المستبين تنزيل القانون اللعين منزلة ما نزل به الروح الأمين على قلب محمد صلى الله عليه وسلم".

إلى أن قال: "الخامس (أي النوع الخامس من أنواع الكفر الأكبر المخرج من الملة) قال: وهو أعظمها وأشملها وأظهرها معاندة للشرع ومكابرة لأحكامه ومشاقة لله ولرسوله، ومضاهاة بالمحاكم الشرعية إعداداً وإمداداً وإرصاداً وتأصيلاً وتفريعاً وتشكيلاً وحكماً وإلزاماً، ومراجع ومستندات، فكما أن للمحاكم الشرعية مراجع مستمدات مرجعها كلها إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فلهذه المحاكم مراجع هي: القانون الملفق من شرائع شتى، وقوانين كثيرة، كالقانون الفرنسي، والقانون الأمريكي والقانون البريطاني، وغيرها من القوانين، ومن مذاهب بعض البدعين والمنتسبين إلى الشريعة وغير ذلك.

فهذه المحاكم الآن في كثير من أمصار الإسلام مهيّأة مكمّلة مفتوحة الأبواب، والناس إليها أسراب إثر أسراب، يحكم حكامها بينهم بما يخالف حكم السنة والكتاب، من أحكام ذلك القانون وتلزمهم به وتقرهم عليه، وتحتمه عليهم... فأيّ كفر فوق هذا الكفر"[٢٢]. والرسالة كلها يجب أن يقرأها كل أخ مسلم فهي نفيسة جداً.

سادساً: يقول سيد قطب رحمه الله في الظلال: "إنّ أخص خصائص الألوهية هي الحاكمية، فالذي يشرع لمجموعة من الناس يأخذ فيهم مكان الألوهية ويستخدم خصائصها، فهم عبيده لاعبيد الله، وهم في دينه لا في دين الله"

إلى أن قال: "إنّ هذه القضية هي أخطر وأكبر قضايا العقيدة، إنها قضية الألوهية والعبودية، قضية الحرية والمساواة، قضية تحرير الإنسان، بل ميلاد الإنسان، من أجل هذا كله كانت قضية الكفر أو الإيمان وقضية الجاهلية أو الإسلام.

والجاهلية ليست فترة تاريخية، إنما هي حالة توجد كلما وجدت مقوماتها في وضع أو نظام، وهي في صميمها الرجوع بالحكم والتشريع إلى أهواء البشر".

٣– فإذا استقر حكم هذه المسألة وهو كفر من لم يحكم بما أنزل الله:

---

[٢١] أضواء البيان: ج: ٣ ص: ٤٣٩.

[٢٢] رسالة تحكيم القوانين: ص: ١٧ و١٨.

فما هو الواجب على المسلمين تجاه الحاكم الذي خرج من الملة الإسلامية يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله:

"ونقل ابن التين عن الداودي قال: الذي عليه العلماء في أمراء الجور أنه إن قدر على خلعه بغير فتنة ولا ظلم وجب، والا فالواجب الصبر، وعن بعضهم لا يجوز عقد الولاية لفاسق ابتداءً، فان أحدث جوراً بعد أن كان عدلاً فاختلفوا في جواز الخروج عليه، والصحيح المنع إلا أن يكفر فيجب الخروج عليه"[٢٣].

وقال أيضاً رحمه الله:

"وقد تقدم البحث في هذا الكلام على حديث عبادة في الأمر بالسمع والطاعة إلا أن تروا كفراً بواحاً بما يغني عن إعادته وهو في كتاب الفتن، وملخصه أنه ينعزل بالكفر إجماعاً، فيجب على كل مسلم القيام في ذلك، فمن قوي على ذلك فله الثواب، ومن داهن فعليه الإثم، ومن عجز وجبت عليه الهجرة من تلك الأرض"[٢٤].

وقال النووي رحمه الله:

"قال القاضي: فلو طرأ عليه كفر وتغيير للشرع أو بدعة خرج عن حكم الولاية، وسقطت طاعته، ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب إمام عادل، إن أمكنهم ذلك، فإن لم يقع ذلك إلا لطائفة وجب عليهم القيام بخلع الكافر، ولا يجب في المبتدع، إلا إذا ظنوا القدرة عليه، فإن تحققوا العجز لم يجب القيام، وليهاجر المسلم عن أرضه إلى غيرها ويفر بدينه"[٢٥].

وقال ابن حجر العسقلاني في شرحه لحديث النبي @: (من فارق الجماعة شبراً فكأنما خلع ربقة الإسلام من عنقه):

"وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه، لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء. وحجتهم هذا الخبر وغيره مما يساعده، ولم يستثنوا من ذلك إلا إذا وقع من السلطان الكفر الصريح فلا تجوز طاعته في ذلك بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها"[٢٦].

وقد ذكرنا من قبل قول ابن كثير لَمَّا وصف حال التتار في تفسيره للآية الخمسين من سورة [المائدة]: "فمن فعل ذلك فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله فلا يحكم سواه في قليل ولاكثير"[٢٧].

وسوف ترى في الباب الثاني إن شاء الله، إصرار الإخوان على عدم تكفير الحكام الحاكمين بغير ما أنزل الله، بل تبرأوا ممن يُكَفِّر الحكام كما سيأتي في كلام مرشدهم محمد حامد أبي النصر، بل تبرأوا ممن يرفع راية جهاد هؤلاء

---

[٢٣] فتح الباري ج: ١٣ ص: ٨.

[٢٤] فتح الباري ج: ١٣ ص: ١٢٣.

[٢٥] شرح النووي على صحيح مسلم ج: ١٢ ص: ٢٢٩.

[٢٦] فتح الباري ج: ١٣ ص: ٧.

[٢٧] تفسير ابن كثير: سورة المائدة الآية ٥٠- ج:٢ ص: ٦٨.

الطواغيت، وشاركوا الطواغيت في رمي المجاهدين بتهمة الانحراف والتّطرف، وشاركوا الطواغيت في الدعوة إلى نبذ العنف والإرهاب ذلك الوصف الذي خلعوه على فريضة الجهاد في سبيل الله تعالى.

الفصل الثاني :

في بيان مناقضة الديمقراطية للإسلام

اعلم أن الديمقراطية والتي تعني (حكم الشعب) هي دين جديد يقوم على تأليه البشر بإعطائهم حق التشريع غير مقيدين في تشريعهم بأي سلطة، ولذلك فقد قال الأستاذ أبو الأعلى المودودي رحمه الله: "إن الديمقراطية هي (تأليه الإنسان... وهي حاكمية الجماهير)"[٢٨].

وهذا يعني أن الديمقراطية دين وضعي كافر حق التشريع فيه للبشر، في مقابل الإسلام الذي حق التشريع فيه لله تعالى لا شريك له، والبشر المشرعون في الديمقراطية هم شركاء معبودون من دون الله، يعبدهم كل من يطيعهم فيما يشرعونه، قال تعالى: ﴿أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله﴾ [الشورى:٢١].

والدين – في أحد معانيه – هو السلطان والحكم كما قال تعالى: ﴿ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك﴾ [يوسف ٧٦][٢٩].

---

[٢٨] الإسلام والمدنية الحديثة – للمودودي: ص٣٣.

[٢٩] تفسير القرطبي– سورة يوسف– الآية ٧٦ ج: ٩ ص: ٢٣٨.

فهؤلاء البشر الذين يشرعون للناس في الديمقراطية هم شركاء معبودون من دون الله، وهم من الأرباب المذكورين في قوله تعالى: ﴿ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله﴾ [آل عمران ٦٤].

أخرج الترمذي رحمه الله – وغيره– وحسنه عن عدي بن حاتم –رضي الله عنه– قال:

(أتيت النبي @وفي عنقي صليب من ذهب، فقال: "يا عدي اطرح عنك هذا الوثن". وسمعته يقرأ في سورة براءة ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله﴾. قال: "أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئا استحلوه وإذا حرموا عليهم شيئا حرموه")[٣٠].

ففي هذا الحديث بين النبي @ لعدي بن حاتم < أن المولى سبحانه تعالى قد عد النصارى مشركين لا لأنهم يتعبدون بالشعائر لأحبارهم من دون الله، ولكن لأنهم يتبعونهم في تحليل الحرام وتحريم الحلال البين في كتاب الله.

لقد كان عدي بن حاتم –رضي الله عنه– يظن أن العبادة منحصرة في تقديم الشعائر التعبدية كالصلاة والصيام نحوها، ولكن لما كان النصارى لا يصلّون لأحبارهم ورهبانهم ولا يصومون، ظن أنهم لم يتخذوهم أرباباً، لكن رسول الله @ أزال عنه هذا اللبس، وبين له أنهم بطاعتهم إياهم في التحليل والتحريم على وجه مخالف للشرع، قد اتخذوهم أرباباً من دون الله. وقد روي هذا التفسير عن حذيفة بن اليمان وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم:

قال الطبري رحمه الله:

"عن أبي البختري قال قيل لحذيفة أرأيت قول الله اتخذوا أحبارهم؟ قال: أما إنهم لم يكونوا يصومون لهم ولا يصلون لهم ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه وإذا حرموا عليهم شيئاً أحله الله لهم حرموه فتلك كانت ربوبيتهم.

....

عن السدي ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله﴾ قال عبد الله بن عباس: لم يأمروهم أن يسجدوا لهم، ولكن أمروهم بمعصية الله فأطاعوهم، فسماهم الله بذلك أرباباً"[٣١].

وقد أجمع على هذا الفهم السلف الصالح وأئمة الإسلام، ونحن ننقل هنا بعضاً من أقوالهم رحمهم الله.

قال الطبري رحمه الله:

"﴿أرباباً من دون الله﴾ يعني سادة لهم من دون الله، يطيعونهم في معاصي الله، فيحلون ما أحلوه لهم مما قد حرمه الله عليهم، ويحرمون ما يحرمونه عليهم، مما قد أحله الله لهم"[٣٢].

---

[٣٠] سنن الترمذي ج: ٥ ص: ٢٧. راجع أيضاً: سنن سعيد بن منصور ج: ٥ ص: ٢٤٥، سنن البيهقي الكبرى ج: ١٠ ص: ١١٦، مصنف ابن أبي شيبة ج: ٧ ص: ١٥٦، المعجم الكبير للطبراني ج: ١٧ ص: ٩٢، شعب الإيمان ج: ٧ ص: ٤٥، فتح القدير ج: ٢ ص: ٣٥٥.

[٣١] تفسير الطبري ج: ١٠ ص: ١١٤، ١١٥.

راجع أيضاً: فتح القدير ج: ٢ ص: ٣٥٥، تفسير ابن كثير ج: ٢ ص: ٣٥٠.

[٣٢] تفسير الطبري ج: ١٠ ص: ١١٤، ١١٥.

قال القرطبي رحمه الله:

"قوله تعالى: ﴿ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله﴾ أي لا نتبعه في تحليل إلا فيما حلله الله تعالى. وهو نظير قوله تعالى: ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم من دون الله﴾ معناه: أنهم أنزلوهم منزلة ربهم في قبول تحريمهم وتحليلهم لما لم يحرمه الله ولم يحله الله"[٣٣].

قال أبو بكر الجصاص رحمه الله:

"وإنما وصفهم الله تعالى بأنهم اتخذوهم أرباباً، لأنهم أنزلوهم منزلة ربهم وخالقهم في قبول تحريمهم وتحليلهم، لما لم يحرمه ا لله، ولم يحلله، ولا يستحق أحد أن يطاع بمثله إلا الله تعالى، الذي هو خالقهم. والمكلفون كلهم متساوون في لزوم عبادة الله واتباع أمره وتوجيه العبادة إليه دون غيره"[٣٤].

ويقول ابن حزم –رحمه الله– عن قوله تعالى: ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله﴾ "لمّا كان اليهود والنصارى يحرِّمون ما حرَّم أحبارهم ورهبانهم، ويحلّون ما أحلوا كانت هذه ربوبية صحيحة وعبادة صحيحة قد دانوا بها، وسمى الله تعالى هذا العمل اتخاذ أرباب من دون الله وعبادة، وهذا هو الشرك من دون الله بلا خلاف "[٣٥].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– بعد أن أورَدَ حديث عدي بن حاتم السابق: "فقد بيّنَ النبي @ أن عبادتهم إياهم كانت في تحليل الحرام وتحريم الحلال، لا أنهم صلوا لهم وصاموا لهم، ودعوهم من دون الله، فهذه عبادة الرجال، وقد ذكر الله أن ذلك شرك بقوله: ﴿لا إله إلا هو سبحانه عمّا يشركون﴾"[٣٦].

وقال ابن كثير رحمه الله:

"وقوله تعالى: ﴿وإن أطعتموهم إنكم لمشركون﴾ أي حيث عدلتم من أمر الله لكم وشرعه إلى قول غيره، فقدمتم ذلك، فهذا هو الشرك، كقوله تعالى: ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله﴾ الآية. وقد روى الترمذي **٣٠٩٥** في تفسيرها عن عدي بن حاتم أنه قال: يا رسول الله ما عبدوهم، فقال: "بلى إنهم أحلوا لهم الحرام وحرموا عليهم الحلال فاتبعوهم فذلك عبادتهم إياهم"[٣٧].

وقال الشوكاني رحمه الله:

"ومعنى الآية أنهم لما أطاعوهم فيما يأمروهم به وينهوهم عنه كانوا بمنزلة المتخذين لهم أرباباً لأنهم أطاعوهم كما تطاع الأرباب"[٣٨].

---

[٣٣] تفسير القرطبي ج: ٤ ص: ١٠٦.

[٣٤] أحكام القرآن للجصاص ج: ٢ ص: ٢٩٧.

[٣٥] الفصل ج: ٣ ص: ٦٦.

[٣٦] الفتاوى ج: ٧ ص: ٦٧.

[٣٧] تفسير ابن كثير ج: ٢ ص: ١٧٢.

[٣٨] فتح القدير ج: ٢ ص: ٣٥٣.

ويقول الشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله مبوباً فوق حديث عدي السابق: "من أطاع العلماء والأمراء في تحريم ما أحل الله أو تحليل ما حرم فقد اتخذهم أرباباً"[٣٩].

وننقل باختصار ما قاله الأستاذ سيد قطب –رحمه الله– في قوله تعالى: ﴿ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله﴾: "إن هذا الكون بجملته لا يستقيم أمره ولا يصلح حاله، إلا أن يكون هناك إله واحد، يدبر أمره و﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾.. وأظهر خصائص الألوهية بالقياس إلى البشرية: تعبّد العبيد، والتشريع لهم في حياتهم، وإقامة الموازين لهم فمن ادعى لنفسه شيئاً من هذا فقد ادعى لنفسه أظهر خصائص الألوهية، وأقام نفسه للناس إلها من دون الله، وما يقع الفساد في الأرض كما يقع عندما تتعدد الآلهة في الأرض على هذا النحو، عندما يتعبد الناس الناس، عندما يدعي عبد من العبيد أن له على الناس حق الطاعة لذاته، وأن له فيهم حق التشريع لذاته، وأن له كذلك حق إقامة القيم والموازين لذاته، فهذا هو ادعاء الألوهية ولو لم يقل كما قال فرعون: ﴿أنا ربكم الأعلى﴾.

والإقرار به هو الشرك بالله أو الكفر به.. وهو الفساد في الأرض أقبح الفساد – إلى قوله – قال تعالى: ﴿قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله، ولا نشرك به شيئا، ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله، فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون﴾"

إلى قوله: "إنها دعوة إلى عبادة الله وحده لا يشركون به شيئا. لا بشراً ولا حجراً. ودعوة إلى ألاّ يتخذ بعضنا بعضاً من دون الله أرباباً، لا نبياً ولا رسولاً، فكلهم لله عبيد، إنما اصطفاهم الله للتبليغ عنه، لا لمشاركته في الألوهية والربوبية. ﴿فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون﴾".

إلى قوله: "وهذه المقابلة بين المسلمين ومن يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله، تقرر بوضوح حاسم من هم المسلمون، المسلمون هم الذين يعبدون الله وحده، ويتعبدون لله وحده، ولا يتخذ بعضهم بعضا أرباباً من دون الله – هذه من خصيصتهم من سائر الملل والنحل، وتميز منهج حياتهم من مناهج حياة البشر جميعا، وإمّا أن تتحقق هذه الخصيصة، فهم مسلمون، وإمّا ألاّ تتحقق فما هم بمسلمين مهما ادعوا أنهم مسلمون"

إلى قوله: "إن الناس في جميع النظم الأرضية يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله.. يقع هذا في أرقى الديمقراطيات كما يقع في أحط الديكتاتوريات سواء.. إنّ أول خصائص الربوبية هو حق تعبد الناس، حق إقامة النظم والمناهج والشرائع والقوانين والقيم والموازين.. وهذا الحق في جميع الأنظمة الأرضية يدعيه بعض الناس – في صورة من الصور – ويرجع الأمر فيه إلى مجموعة من الناس على أي وضع من الأوضاع – وهذه المجموعة التي تُخْضع الآخرين لتشريعها وقيمها وموازينها وتصوراتها هي الأرباب الأرضية التي يتخذها بعض الناس أرباباً من دون الله، ويسمحون لها بادّعاء الألوهية والربوبية، وهم بذلك يعبدونها من دون الله، وإن لم يسجدوا ويركعوا، فالعبودية عبادة لا يتوجه بها إلاّ لله".

---

[٣٩] حاشية كتاب التوحيد ص: ١٤٦.

إلى قوله: "والإسلام – بهذا المعنى – هو الدين عند الله.. وهو الذي جاء به كل رسول من عند الله، لقد أرسل الله الرسل بهذا الدين ليخرجوا الناس من عبادة العباد إلى عبادة الله، ومن جور العباد إلى عدل الله.. فمن تولى عنه فليس مسلماً بشهادة الله، مهما أوّل المؤولون، وضلل المضللون... إن الدين عند الله الإسلام"[٤٠].

وكما ترى يا أخي فإن الديمقراطية تقوم على قاعدة (حاكمية العباد للعباد) ورفض حاكمية الله المطلقة للعباد، وتقوم على أساس أن يكون (هوى الإنسان) في أي صورة من صوره هو الإله المتحكم، وتقوم على رفض أن تكون شريعة الله هي القانون الحاكم، قال تعالى: ﴿ثمّ جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون﴾ [الجاثية ١٨].

ونجمل أوجه الكفر في الديمقراطية فيما يلي :

١ – إن الديمقراطية تمنح حق التشريع للبشر كما في المادة السادسة والثمانين في الدستور المصري: (يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع)، ولما كان التشريع حقاً خالصا لله تعالى: ﴿إن الحكم إلا لله﴾ [يوسف ٤٠]، فالديمقراطية تنصب آلهةً وأرباباً وشركاء مع الله تعالى، قال تعالى: ﴿أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين مالم يأذن به الله﴾ [الشورى ٢١].

وقال تعالى: ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله﴾ [التوبة ٣١].

٢ – إن الإقرار بالديمقراطية هو إقرار بمنح حق التشريع لأحد من دون الله تعالى كما هو مقتضى الديمقراطية، ومن أقرّ بهذا فهو كافر، لأنه اتخذ آلهة من دون الله، لأن التشريع حق خالص له تعالى، ومن شرع للبشر شيئاً فقد نصب نفسه إلهاً لهم، ومن أقرّ له بهذا فقد اتخذه إلهاً ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله﴾ [التوبة:٣١]، كما أن من أقرّ بحق التشريع لأحد من دون الله فقد جعل لله عدلاً ونظيرا مساوياً لله في سلطة التشريع، ومن جعل لله عدلاً ونظيراً فقد كفر.

٣ – لما كانت الديمقراطية تقوم على أساس مبدأ سيادة الأمة، ولما كانت السيادة سلطة لا يوجد أعلى منها، فهي المرجع الفاصل في كل أمر وكل شأن، وإلى هذه السلطة فصل النزاع وحسم الخلاف، فكل من أقرّ بهذا فهو كافر، لأن فصل النزاع وحسم الخلاف هو حق خالص لله تعالى بالنزول على حكم الكتاب والسنة، ومن أنكر هذا وأقرّ بهذا الحق لغير الله تعالى –أي أقر بسيادة الأمة– فهو كافر لإنكاره قول الله تعالى: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر﴾ [النساء ٥٩]، وقوله تعالى: ﴿وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله﴾ [الشورى ١٠]، فالسيادة – أي السلطان الأعلى– في الإسلام للشريعة لا للأمة ولا للشعب.

٤ – لما كانت الديمقراطية تقوم على مبدأ سيادة الأمة، ولما كانت السيادة سلطة عليا لا يوجد أعلى منها، فإن هذا يعني أن سلطة الأمة أعلى من سلطان الله تعالى، وأن سلطة الأمة تقدم على ما يقضي به الله تعالى عند التعارض، كما أن هذا يعني أن شريعة الله تعالى لا يمكن تطبيقها ما لم توافق عليها الأمة وهذا يعني أن كلمة الأمة أعلى من

---

[٤٠] في ظلال القرآن ج: ١ ص: ٤٠٦ و٤٠٧.

كلمة الله تعالى، ولهذا تجد الحكومات المرتدة تستفتي الشعب في مسألة تطبيق الشريعة لأنّ هذا هو مقتضى مبدأ سيادة الأمة. وكل هذا من الكفر الأكبر المستبين، وأدنى ما فيه من الكفر أن يرى الحاكم أو الشعب أنهم مخيرون في الحكم بشريعة الله، وقد قال شارح العقيدة الطحاوية: "فإنه إن اعتقد أن الحكم بما أنزل الله غير واجب وأنه مخير فيه أو استهان به مع تيقنه أنه حكم الله، فهذا كفر أكبر"[٤١].]. وقد قال الله تعالى: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ﴾ [الأحزاب ٣٦].

وبعد:

فإن الإسلام لغني عن كل هذه المبادئ الكافرة، قال تعالى: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ [المائدة ٣]، فمن شك في اكتمال الإسلام واستغنائه عن غيره من أنظمة الكافرين فهو كافر مكذب بالآية السابقة.و

والإسلام لا يقبل الخلط بغيره، قال تعالى: ﴿قل يا أيها الكافرون ﴾ إلى قوله: ﴿ لكم دينكم ولي دين ﴾ [الكافرون ١ إلى ٦] مفاصلة تامة وبراءة كاملة، وقال تعالى: ﴿إنّا أنزلنا إليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصا له الدين، ألا لله الدين الخالص ﴾ [الزمر ٣,٢] والخالص هو ما كان مبرءا من الخلط.

هذه هي الديمقراطية وكفرها يأخي، وأعضاء مجلس الشعب يأخي هم الأرباب من دون الله تعالى، والذين ينتخبونهم يتخذونهم أرباباً من دون الله تعالى وينصبونهم طواغيت معبودة من دون الله، وهذا كاف في تحريم الترشيح في المجالس النيابية الديمقراطية، وتحريم المشاركة في انتخابات هذه المجالس.

وإذا نصت دساتيرهم على أنّ الدولة ديمقراطية ودينها الرسمي الإسلام، فإنّ هذا لايغير من كفرهم شيئا، وهو مثل من قال أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأنّ مسيلمة رسول الله، فهل يشك أحد في كفر هذا؟ قال تعالى: ﴿ومايؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ﴾ [يوسف ١٠٦]. والذي يقول عن نفسه أنه مسلم ديمقراطي أو مسلم ينادي بالديمقراطية، هو كمن يقول عن نفسه أنه مسلم يهودي أو مسلم نصراني سواء بسواء.

وسوف ترى في الباب الثاني إن شاء الله إصرار الإخوان على المناداة بالديمقراطية بل إعلانهم أنها الوسيلة الشرعية لتغيير الأوضاع بالبلاد، وأن كلمة الشعب ورأيه هو الفيصل والحَكَم، وقرن الإخوان أقوالهم بالأفعال فشاركوا في الانتخابات البرلمانية بدءاً من مشاركه مرشدهم الأول حسن البنا –رحمه الله– في الانتخابات عام [١٩٤٢و١٩٤٤]، وإلى يومنا هذا حيث يشارك الإخوان في الانتخابات في مصر وفي الأردن والسودان والكويت والجزائر وسوريا وغيرها من بلدان المسلمين المحكومة بحكومات كافرة مرتدة. ومما يؤسف له حشد الإخوان لآلاف الشباب المسلم المغرَّر به في صفوف الانتخابات وأمام صناديق الاقتراع بدلاً من حشدهم في صفوف الجهاد في سبيل الله تعالى كما أمرهم الله تعالى.

---

[٤١] شرح العقيدة الطحاوية ص: ٣٢٣.

الفصل الثالث :

في بيان حكم موالاة الكافرين والمرتدين

نوجز هنا باختصار بعضاً من أهم أركان عقيدة الولاء والبراء[٤٢]:

١- النهي عن تولي الكافرين

قال الله تعالى: ﴿لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة ويحذركم الله نفسه وإلى الله المصير﴾ [آل عمران ٢٨].

قال الطبري رحمه الله: "ومعنى ذلك لا تتخذوا أيها المؤمنون الكفار ظهراً وأنصاراً، توالونهم على دينهم، وتظاهرونهم على المسلمين من دون المؤمنين، وتدلونهم على عوراتهم، فإنه من يفعل ذلك فليس من الله في شيء، يعني بذلك فقد برىء من الله، وبرىء الله منه بارتداده عن دينه ودخوله في الكفر"[٤٣].

وقال الله تعالى: ﴿بشر المنافقين بأن لهم عذاباً أليماً الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين أيبتغون عندهم العزة فإن العزة لله جميعاً﴾ [النساء ١٣٩].

وقال الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين أتريدون أن تجعلوا لله عليكم سلطاناً مبيناً﴾ [النساء ١٤٤].

قال الطبري رحمه الله: "يقول لهم جل ثناؤه يا أيها الذين آمنوا بالله ورسوله لا توالوا الكفار فتوازروهم من دون أهل ملتكم ودينكم من المؤمنين فتكونوا كمن أوجب له النار من المنافقين"[٤٤].

---

[٤٢] اختصرتها من الفصل الأول (أركان الولاء والبراء في الإسلام) من رسالة: الولاء والبراء عقيدة منقولة وواقع مفقود لأيمن الظواهري.

[٤٣] تفسير الطبري- سورة آل عمران- الآية ٢٨ ج: ٣ ص: ٢٢٧.

وقال الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين﴾ [المائدة ٥١].

قال الطبري رحمه الله: "يعني تعالى ذكره بقوله: ﴿ومن يتولهم منكم فإنه منهم﴾ ومن يتول اليهود والنصارى دون المؤمنين فإنه منهم. يقول: فإن من تولاهم ونصرهم على المؤمنين فهو من أهل دينهم وملتهم، فإنه لا يتولى متول أحداً إلا وهو به وبدينه وما هو عليه راض، وإذا رضيه ورضي دينه فقد عادى ما خالفه وسخطه وصار حكمه حكمه"[٤٥].

ولذلك أوجب الله سبحانه لهم الخلود في النار، قال تعالى: ﴿ترى كثيراً منهم يتولون الذين كفروا لبئس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون، ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه ما اتخذوهم أولياء ولكن كثيراً منهم فاسقون﴾ [المائدة ٨٠].

وقال الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا آباءكم وإخوانكم أولياء إن استحبوا الكفر على الإيمان ومن يتولهم منكم فأولئك هم الظالمون، قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره والله لا يهدي القوم الفاسقين﴾ [التوبة ٢٣، ٢٤].

قال ابن كثير رحمه الله: "وروى الحافظ البيهقي من حديث عبد الله بن شوذب قال: جعل أبو أبي عبيدة بن الجراح ينعت له الآلهة يوم بدر، وجعل أبو عبيدة يحيد عنه، فلما أكثر الجراح قصده ابنه أبو عبيدة فقتله، فأنزل الله فيه هذه الآية.

وقد ثبت في الصحيح خ ١٥ م٤٤ عنه ﷺ أنه قال: "والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين"[٤٦].

٢- بغض الكافرين وترك مودتهم

أ- نهانا الله سبحانه وتعالى أن نواد من حاد الله ورسوله.

قال الله تعالى: ﴿لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه ويدخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها رضي الله عنهم ورضوا عنه أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون﴾ [المجادلة ٢٢].

قال ابن كثير رحمه الله: "وقيل في قوله تعالى: ﴿ولو كانوا آباءهم﴾ نزلت في أبي عبيدة قتل أباه يوم بدر، ﴿أو أبناءهم﴾ في الصديق هم يومئذ بقتل ابنه عبد الرحمن، ﴿أو إخوانهم﴾ في مصعب بن عمير قتل أخاه عبيد بن عمير

---

(٤٤) تفسير الطبري- سورة النساء- الآية ١٤٤ ج: ٥ ص: ٣٣٧.

(٤٥) تفسير الطبري – سورة المائدة- الآية ٥١ ج: ٦ ص: ٢٧٧.

(٤٦) تفسير ابن كثير- سورة التوبة- الآيتان ٢٣ و٢٤ ج: ٢ ص: ٣٤٣، ٣٤٤.

يومئذ، (أو عشيرتهم) في عمر قتل قريباً له يومئذ أيضاً، وفي حمزة وعلي وعبيدة بن الحارث قتلوا عتبة وشيبة والوليد بن عتبة يومئذ فالله أعلم.

قلت ومن هذا القبيل حين استشار رسول الله @ المسلمين في أسارى بدر، فأشار الصديق بأن يفادوا فيكون ما يؤخذ منهم قوة للمسلمين، وهم بنو العم والعشيرة، ولعل الله تعالى أن يهديهم، وقال عمر: "لا أرى ما رأى يا رسول الله، هل تمكني من فلان –قريب لعمر– فأقتله، وتمكن علياً من عقيل، وتمكن فلاناً من فلان، ليعلم الله أنه ليست في قلوبنا موادة للمشركين.." القصة بكمالها.

....

وفي قوله تعالى: (رضي الله عنهم ورضوا عنه﴾ سر بديع، وهو أنه لما سخطوا على القرائب والعشائر في الله تعالى عوضهم الله بالرضا عنهم وأرضاهم عنه"[(٤٧)].

وقال الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم إن كنتم خرجتم جهاداً في سبيلي وابتغاء مرضاتي تسرون إليهم بالمودة وأنا أعلم بما أخفيتم وما أعلنتم ومن يفعله منكم فقد ضل سواء السبيل، إن يثقفوكم يكونوا لكم أعداءً ويبسطوا إليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء وودوا لو تكفرون، لن تنفعكم أرحامكم ولا أولادكم يوم القيامة يفصل بينكم والله بما تعملون بصير، قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم إنا برآء منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبدا حتى تؤمنوا بالله وحده إلا قول إبراهيم لأبيه لأستغفرن لك وما أملك لك من الله من شيء ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير﴾ [الممتحنة ١– ٤].

قال ابن كثير رحمه الله: "يقول تعالى لعباده المؤمنين الذين أمرهم بمصارمة الكافرين وعداوتهم ومجانبتهم والتبري منهم: ﴿قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه﴾ ....﴿إذ قالوا لقومهم إنا برآء منكم﴾ أي تبرأنا منكم ﴿ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم﴾ أي بدينكم وطريقكم ﴿وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً﴾ يعني وقد شرعت العداوة والبغضاء من الآن بيننا ما دمتم على كفركم، فنحن أبداً نتبرأ منكم ونبغضكم ﴿حتى تؤمنوا بالله وحده﴾ أي إلى أن توحدوا الله فتعبدوه وحده لا شريك له وتخلعوا ما تعبدون معه من الأوثان والأنداد"[(٤٨)].

ب– <u>وأخبرنا سبحانه أن الكفار يبغضون المسلمين.</u>

قال الله تعالى: ﴿ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم﴾ [البقرة ١٠٥].

---

(٤٧) تفسير ابن كثير– سورة المجادلة– الآية ٢٢ ج: ٤ ص: ٣٣٠، ٣٣١.

(٤٨) تفسير ابن كثير– سورة الممتحنة– الآيات من ١ إلى ٤– ج: ٤ ص: ٣٤٥ إلى ٣٤٩.

وقال الله تعالى: ﴿ود كثير من أهل الكتاب لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا حسداً من عند أنفسهم﴾ [البقرة ١٠٩].

وقال الله تعالى: ﴿هاأنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب كله وإذا لقوكم قالوا آمنا وإذا خلوا عضوا عليكم الأنامل من الغيظ قل موتوا بغيظكم إن الله عليم بذات الصدور، إن تمسسكم حسنة تسؤهم وإن تصبكم سيئة يفرحوا بها وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئاً إن الله بما يعملون محيط﴾ [آل عمران ١١٩-١٢٠].

قال القرطبي رحمه الله: "والمعنى في الآية: أن من كانت هذه صفته من شدة العداوة والحقد والفرح بنزول الشدائد على المؤمنين لم يكن أهلاً لأن يتخذ بطانة، لاسيما في هذا الأمر الجسيم من الجهاد الذي هو ملاك الدنيا والآخرة"[٤٩].

ج- كما أخبرنا سبحانه أنهم لن يرضوا عن المؤمنين طالما استمروا على إيمانهم.

قال الله تعالى: ﴿ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم قل إن هدى الله هو الهدى ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم مالك من الله من ولي ولا نصير﴾ [البقرة ١٢٠- ١٢١].

د- بل إنهم يتمنون أن يردوا المؤمنين كفاراً بعد إيمانهم.

قال الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقاً من الذين أوتوا الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين﴾ [آل عمران١٠٠].

وقال الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا الذين كفروا يردوكم على أعقابكم فتنقلبوا خاسرين﴾ [آل عمران ١٤٩].

قال ابن جرير الطبري رحمه الله: "يعني بذلك -تعالى ذكره- يا أيها الذين صدقوا الله ورسوله في وعد الله ووعيده وأمره ونهيه، ﴿إن تطيعوا الذين كفروا﴾ يعني الذين جحدوا نبوة نبيكم محمد ﷺ من اليهود والنصارى فيما يأمرونكم به وفيما ينهونكم عنه، فتقبلوا رأيهم في ذلك، وتنتصحوهم فيما تزعمون أنهم لكم فيه ناصحون، ﴿يردوكم على أعقابكم﴾ يقول: يحملوكم على الردة بعد الإيمان، والكفر بالله وآياته وبرسوله بعد الإسلام"[٥٠].

هـ- العلاقة بين محبة المولى -سبحانه- وموالاة المؤمنين والجهاد في سبيل الله.

ونود بعد أن بينا أمر الشريعة بموالاة المؤمنين ومعاداة الكافرين أن نذكر كلاماً نفيساً لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في العلاقة الوثيقة بين محبة المولى -سبحانه- والجهاد. قال ابن تيمية رحمه الله: "والنصوص في فضائل الجهاد وأهله كثيرة، وقد ثبت أنه أفضل ما تطوع به العبد، والجهاد دليل المحبة الكاملة، قال تعالى: التوبة

[٤٩] تفسير القرطبي- سورة آل عمران- الآيتان ١١٩ و١٢٠- ج: ٤ ص: ١٨١إلى ١٨٣.

[٥٠] تفسير الطبري- سورة آل عمران- الآية ١٤٩ ج: ٤ ص: ١٢٢و١٢٣.

﴿قل إن كان آباؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم ..الآية﴾ وقال تعالى في صفة المحبين المحبوبين: المائدة ﴿يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم﴾.

فإن المحبة مستلزمة للجهاد، ولأن المحب يحب ما يحب محبوبه، ويبغض ما يبغض محبوبه، ويوالي من يوالي محبوبه، ويعادي من يعاديه، ويرضى لرضاه، ويغضب لغضبه، ويأمر بما يأمر به، وينهى عما نهى عنه، فهو موافق في ذلك.

وهؤلاء هم الذين يرضى الرب لرضاهم، ويغضب لغضبهم، إذ هم إنما يرضون لرضاه، ويغضبون لما يغضب له، كما قال النبي @ لأبي بكر في طائفة فيهم صهيب وبلال: "لعلك أغضبتهم، لئن كنت أغضبتهم لقد أغضبت ربك" فقال لهم: يا إخوتي هل أغضبتكم، قالوا: لا، يغفر الله لك يا أبا بكر.

وكان قد مر بهم أبو سفيان بن حرب فقالوا: ما أخذت السيوف مأخذها، فقال لهم أبو بكر: أتقولون هذا لسيد قريش؟ وذكر أبو بكر ذلك للنبي @ فقال له ما تقدم، لأن أولئك إنما قالوا ذلك غضباً لله لكمال ما عندهم من الموالاة لله ورسوله والمعاداة لأعدائهما"[٥١].

٣- النهي عن اتخاذهم بطانة والإدلاء إليهم بأسرار المسلمين.

قال الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالاً ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر قد بينا لكم الآيات إن كنتم تعقلون ﴾ [آل عمران ١١٨].

قال القرطبي رحمه الله: "نهى الله عز وجل المؤمنين بهذه الآية أن يتخذوا من الكفار واليهود وأهل الأهواء دخلاء وولجاء يفاوضونهم في الآراء، ويسندون إليهم أموالهم"[٥٢].

٤- النهي عن إعانتهم على المسلمين.

قال الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين، فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين، ويقول الذين آمنوا أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم حبطت أعمالهم فأصبحوا خاسرين﴾ [المائدة ٥١- ٥٣].

---

[٥١] التحفة العراقية ج: ١ ص: ٦٣، ٦٤.

[٥٢] تفسير القرطبي- سورة آل عمران- الآية ١١٨ ج٤: ص: ١٧٨- ١٨١.

قال الطبري رحمه الله في سبب النزول: "والصواب من القول في ذلك عندنا أن يقال إن الله –تعالى ذكره– نهى المؤمنين جميعاً أن يتخذوا اليهود والنصارى أنصاراً وحلفاءً على أهل الإيمان بالله ورسوله، وأخبر أنه من اتخذهم نصيراً وحليفاً وولياً من دون الله ورسوله والمؤمنين فإنه منهم في التحزب على الله وعلى رسوله والمؤمنين، وأن الله ورسوله منه بريئان"[٥٣].

قال ابن تيمية –رحمه الله– عن التتار: "وكل من قفز إليهم من أمراء العسكر فحكمه حكمهم، وفيهم من الردة عن شرائع الإسلام بقدر ما ارتد عنه من شرائع الإسلام.

وإذ كان السلف قد سموا مانعي الزكاة مرتدين مع كونهم يصومون ويصلون ولم يكونوا يقاتلون جماعة المسلمين، فكيف بمن صار مع أعداء الله ورسوله قاتلاً للمسلمين."[٥٤].

قال ابن حزم رحمه الله: "وقد علمنا أن من خرج عن دار الإسلام إلى دار الحرب فقد أبق عن الله تعالى وعن إمام المسلمين وجماعتهم، ويبين هذا حديثه @ أنه: "بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين"، وهو عليه السلام لا يبرأ إلا من كافر قال الله تعالى: ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض﴾ [التوبة ٧١].

قال أبو محمد رحمه الله: فصح بهذا أن من لحق بدار الكفر والحرب مختاراً محارباً لمن يليه من المسلمين فهو بهذا الفعل مرتد، له أحكام المرتد كلها من وجوب القتل عليه متى قدر عليه ومن إباحة ماله وانفساخ نكاحه وغير ذلك، لأن رسول الله @ لم يبرأ من مسلم.

....

وكذلك من سكن بأرض الهند والسند والصين والترك والسودان والروم من المسلمين، فإن كان لا يقدر على الخروج من هنالك لثقل ظهر أو لقلة مال أو لضعف جسم أو لامتناع طريق فهو معذور، فإن كان هناك محارباً للمسلمين معيناً للكفار بخدمة أو كتابة فهو كافر.

....

ولو أن كافراً مجاهداً غلب على دار من دور الإسلام، وأقر المسلمين بها على حالهم، إلا أنه هو المالك لها المنفرد بنفسه في ضبطها وهو معلن بدين غير دين الإسلام لكفر بالبقاء معه كل من عاونه وأقام معه، وإن ادعى أنه مسلم لما ذكرنا"[٥٥]. وقوله: "كافراً مجاهداً" لعله تصحيف صوابه "كافراً مجاهراً" والله أعلم.

٥- الأعذار التي لا يقبلها الشرع ممن يوالون الكفار.

لم يقبل المولى سبحانه من المنافقين أعذارهم، بأنهم يتولون الكافرين وينصرونهم خوفاً من دوائر الزمان وتغير الدول، فربما انتصر الكفار على المسلمين، فتكون للمنافقين عند الكفار يد، قال الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا

(٥٣) تفسير الطبري- سورة المائدة- الآيات ٥١ إلى ٥٣ ج: ٦ ص: ٢٧٦.

(٥٤) الفتاوى الكبرى ج٤ ص٣٣٢ وما بعدها.

(٥٥) المحلى ج١١ ص٢٠٠،١٩٩.

تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين، فترى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين، ويقول الذين آمنوا أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم حبطت أعمالهم فأصبحوا خاسرين﴾ [المائدة ٥١- ٥٣].

قال ابن كثير رحمه الله: "﴿فترى الذين في قلوبهم مرض﴾ أي شك وريب ونفاق. (يسارعون فيهم) أي يبادرون إلى موالاتهم ومودتهم في الباطن والظاهر. (يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة) أي يتأولون في مودتهم وموالاتهم أنهم يخشون أن يقع أمر من ظفر الكافرين بالمسلمين، فتكون لهم أياد عند اليهود والنصارى"[٥٦].

٦- الأمر بموالاة المؤمنين ومناصرتهم.

بعد أن بينا ما نهانا الله –سبحانه وتعالى– عنه من موالاة الكافرين نوجز ما أمرنا الله به من موالاة المؤمنين.

قال الله تعالى: ﴿إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والذين آووا ونصروا أولئك بعضهم أولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق والله بما تعملون بصير﴾ [سورة الأنفال ٧٢].

قال القرطبي رحمه الله: "قوله تعالى: ﴿وإن استنصروكم في الدين﴾ يريد إن دعوا هؤلاء المؤمنون الذين لم يهاجروا من أرض الحرب عونكم بنفير أو مال لاستنقاذهم فأعينوهم، فذلك فرض عليكم فلا تخذلوهم، إلا أن يستنصروكم على قوم كفار بينكم وبينهم ميثاق فلا تنصروهم عليهم ولا تنقضوا العهد حتى تتم مدته.

ابن العربي: إلا أن يكونوا أسراء مستضعفين فإن الولاية معهم قائمة، والنصرة لهم واجبة حتى لا تبقى منا عين تطرف، حتى نخرج إلى استنقاذهم إن كان عددنا يحتمل ذلك، أو نبذل جميع أموالنا في استخراجهم حتى لا يبقى لأحد درهم كذلك قال مالك وجميع العلماء. فإنا لله وإنا إليه راجعون على ما حل بالخلق في تركهم إخوانهم في أسر العدو، وبأيديهم خزائن الأموال وفضول الأحوال والقدرة والعدد والقوة والجلد"[٥٧].

---

[٥٦] تفسير ابن كثير- سورة المائدة- الآيات ٥١ إلى ٥٣ ج: ٢ ص: ٧١.

[٥٧] تفسير القرطبي- سورة الأنفال- الآية ٧٢ ج: ٨ ص: ٥٧

الباب الثاني

مواقف الإخوان مع الحكومات في مصر خلال ستين عاماً

تمهيد

كانت مصر ولاية من ولايات الدولة العثمانية تحكمها أسرة محمد علي منذ عام [١٨٠٥م]، واحتل الإنجليز مصر عام [١٨٨٢م]، وصبغوها بالصبغة العلمانية الكافرة في التشريع والقضاء وفي التعليم والإعلام وغيرها. ومع بداية الحرب العالمية الأولى عام [١٩١٤] – والتي حاربت الدولة العثمانية فيها ضد إنجلترا – سلخت إنجلترا مصر من التبعية للدولة العثمانية وخلعت على حاكم مصر لقب (سلطان) لأول مرة بما يشعر بتحرره من التبعية للسلطان العثماني، واستكمالاً للأطر العلمانية للدولة دفعت إنجلترا الطبقة التي اصطنعتها من أبناء مصر لوضع دستور علماني يرسخ أسس العلمانية في مصر، وكان هذا هو أول دستور مصري بل أول دستور يوضع في البلاد العربية وهو دستور عام [١٩٢٣]، والذي يعتبر أساس جميع الدساتير المصرية التي وضعت بعده، بل أساس جميع الدساتير في البلاد العربية التي نقلت عنه. ولتدرك هذه الحقيقة سنورد فيما يلي بعض المواد من دستور [١٩٢٣] مع إيراد مقابلها من دستور مصر الحالي الموضوع عام [١٩٧١].

(١) المواد الموجبة للحكم بالقوانين الوضعية.

في عام [١٨٨٣م] – أي بعد عام واحد من الاحتلال الإنجليزي لمصر – تم إصدار القوانين الوضعية المنقولة أساسا من القانون الفرنسي للحكم بها في المحاكم بمصر، وحلت القوانين الوضعية محل أحكام الشريعة الإسلامية التي لم يعد يطبق منها إلا بعض الأحكام المتعلقة بالأسرة (أو ما يعرف بالأحوال الشخصية).

وقد صدر دستور[١٩٢٣] ليؤكد إلزام المحاكم والقضاة بالعمل بهذه القوانين، وحذت بقية دساتير مصر حذو دستور [١٩٢٣] في هذا الشأن وإلى اليوم، ومن المواد الدستورية الملزمة بهذا الكفر:

أ – في دستور [١٩٢٣]، مادة [٦] (لاجريمة ولاعقوبة إلا بناء على قانون) وهي نفس المادة [٦٦] من دستور [١٩٧١].

ب – في دستور [١٩٢٣]، مادة [٣١] (تصدر أحكام المحاكم المختلفة وتنفذ وفق القانون) وهي نفس المادة [١٦٥] من دستور [١٩٧١].

ج – في دستور [١٩٢٣]، مادة [١٢٥] (القضاة مستقلون ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون) وهي نفس المادة [١٦٦] من دستور [١٩٧١].

(٢) المواد الموجبة للعمل بالديمقراطية.

أ – في دستور [١٩٢٣]، مادة [٢٣] (جميع السلطات مصدرها الأمة) وهي نفس المادة [٣] من دستور [١٩٧١] والتي وردت بلفظ (السيادة للشعب وحده، وهو مصدر السلطات).

ب – في دستور [١٩٢٣]، مادة [٢٤] (السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسي الشيوخ والنواب) وقسمت هذه المادة في دستور [١٩٧١] إلى مادتين، مادة [٨٦] وتعطي حق التشريع لمجلس الشعب، ومادة [١١٢] وتعطي حق إصدار القوانين لرئيس الجمهورية.

وهذه المواد تعطي حق التشريع للبشر، وهذا الشرك الأكبر هو لب الديمقراطية، فلا سيادة إلاّ لله تعالى ولا حق لبشر في التشريع لخلق الله تعالى، سبحانه وتعالى عما يشركون.

ويتولى رئيس الدولة (الملك أو رئيس الجمهورية) كما يتولى الوزراء سلطاتهم بموجب هذا الدستور الذي يوجب عليهم التزام الدستور والقانون الوضعي. فينص دستور [١٩٢٣] في مادته [٥٠] على أنه (قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف اليمين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين: أحلف بالله العظيم أني أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه)، وهو نفس مضمون المادة [٧٩] من دستور [١٩٧١] المتضمنة لليمين التي يؤديها رئيس الجمهورية. وتولى على أساس هذه الدساتير الملك فؤاد حتى عام [١٩٣٦]، ثم الملك فاروق [١٩٣٦- ١٩٥٢]، ثم محمد نجيب [١٩٥٢- ١٩٥٤] ثم جمال عبدالناصر [١٩٥٤- ١٩٧٠]، ثم أنور السادات [١٩٧٠- ١٩٨١]، ثم حسني مبارك [١٩٨١، ....].

وأسس حسن البنا –رحمه الله– جماعة الإخوان عام [١٩٢٨] بمدينة الإسماعيلية ثم نقل نشاطها إلى مدينة القاهرة عام [١٩٣٢] في عهد الملك فؤاد.

وسترى كيف امتدح الإخوان هذه الدساتير الكافرة وشاركوا الحكومات في وصف الدساتير بالشرعية، كما سترى كيف امتدح الإخوان هؤلاء الحكام بلا استثناء بما يطمس معالم التوحيد ويضيع عقيدة الولاء والبراء، كما أصبح الإخوان عوناً للحكام المرتدين في تسفيه المجاهدين النافرين لدفع الكفر والكافرين ورميهم بصفات التطرف والإرهاب.

وهذا أوان سرد الوقائع الدالة على صدق ماذكرناه عن الإخوان على مدى تاريخهم، وسوف يتضمن هذا الباب ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الإخوان ورفض الخروج على الحاكم مع الالتزام بالدستور والقانون.

الفصل الثاني: الإخوان والحكام:

- المطلب الأول: الإخوان والملك.
- المطلب الثاني: الإخوان والضباط الأحرار وجمال عبد الناصر.
- المطلب الثالث: الإخوان وأنور السادات..
- المطلب الرابع: الإخوان وحسني مبارك.

الفصل الثالث: الإخوان والأحزاب:

- مقدمة.
- المطلب الأول: الإخوان والوفد.
- المطلب الثاني: الإخوان والسعديون.
- المطلب الثالث: الإخوان وإسماعيل صدقي.
- المطلب الرابع: الإخوان وحزب الأحرار الدستوريين.

الفصل الأول :

الإخوان ورفض الخروج على الحاكم
مع الالتزام بالدستور والقانون

قد يعجب القارئ إذا ماوجد في هذا الفصل كثيرا مما يناقض الصورة البراقة التي حاول الإخوان أن يظهروا بها أمام الشباب، ولكننا سنترك الوثائق والأدلة والإخوان أنفسهم يحدثونك أيها الشاب عن أنفسهم بأنفسهم.

١- موقف الإخوان من الديمقراطية :

ننقل هنا –من أقوال الإخوان الصريحة– رضاهم بالديمقراطية الوضعية بلا تأويل.

أ- يقول عمر التلمساني: «إننا نقف مع الأحزاب كلها موقف الاحترام الحر لرأي الآخرين وإذا كنت حريصا على أن يأخذ الناس برأيي، فلماذا أحرم على الناس ما أبيحه لنفسي؟ وهل من الحرية أن أحول بين الناس وبين الاعتداد بآرائهم؟ بعد أن يمنحهم أحكم الحاكمين هذا الحق في وضوح لا لبس فيه ﴿فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾[٥٨]. ونقول: هذا حق أريد به باطل، فإذا كان من كلام الله تعالي: ﴿ومن شاء فليكفر﴾ فإن من كلام الله تعالى أيضا: ﴿فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب﴾ ومن كلام رسول الله @ في المرتدين: (من بدّل دينه فاقتلوه). متفق عليه. ولم تأت الشريعة بإعطاء حرية الكلمة أو حرية العبير عن الرأي للكافر والمرتد.

ب- ويقول محمد حامد أبو النصر في حديثه لمجلة العالم الذي تصدره عنوان «نريدها ديقراطية شاملة وكاملة للجميع»

يدور هذا الحوار: «ماهي الفلسفة التي سيتعامل بها أبو النصر مع الشارع السياسي المصري؟

الحق للجميع – الحرية للجميع – العدالة للجميع»

---

[٥٨] المجتمع ٢٧/٥/٨٦.

ويُسأل: «البعض يتهم الإخوان بأنهم أعداء للديمقراطية، ويعادون التعدد الحزبي، فما هي وجهة نظركم في هذا الاتهام؟».

فيجيب: «الذي يقول ذلك لايعرف الإخوان، إنما يلقي التهم عليهم من بعيد، نحن مع الديمقراطية بكل أبعادها وبمعناها الكامل والشامل، ولانعترض على تعدد الأحزاب، فالشعب هو الذي يحكم على الأفكار والأشخاص»[٥٩].

وقد ذكرنا في الفصل الثاني من الباب الأول أن الديمقراطية كفر أكبر.

يقول أيضا حين يسأل في مجلة المصور:«هل تؤمنون بجدوى الديمقراطية الغربية؟

نحن نؤمن بالحرية وهي مطلبنا، والديمقراطية أكثر النظم الوضعية تحقيقا للحرية لذلك فنحن لانعارضها.

في حال الوصول إلى الحكم من يتولى الأمر، أهم أهل الحل والعقد، أم مرشحون يأتون عبر الطريق البرلماني؟

نحن لانسعي في طلب الحكم، ولكن لانرفضه. إذا استدعتنا الأمة لذلك، ولاشك أن أنجح الوسائل في هذا العصر النظام البرلماني الذي يعبر عن إرادة الأمة بصدق».

وُيسأل أيضا: «وماهو رأيكم في مصادرة بعض التيارات السياسية الأخرى في الجامعة؟

نحن نطالب بالحرية للجميع، والشعب هو الذي يحكم لتيار ما أو عليه»[٦٠].

ونحن نقول لأبي النصر: إن الله تعالى هو الذي يحكم فيما اختلف فيه الناس لا الشعب، قال تعالى: ﴿وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله﴾. وهذا هو دين الإسلام.

وتنشر مجلة المجتمع بيان الإخوان المسلمين بمناسبة فوز حزب الجبهة الإسلامية للانقاذ في الجزائر تحت عنوان: «الإخوان يعبرون عن سعادتهم بعرس الديمقراطية في الجزائر»

وتقول المجلة: «أعرب الإخوان المسلمون عن سعادتهم بعرس الديمقراطية الذي شهدته الجزائر مؤخرا» «وصف الإخوان ماحدث بأنه يشكل منعطفا حضاريا وحدثا تاريخيا له أعمق الأثر في حياة الأمة الإسلامية والعربية»[٦١].

وقد انتهي العرس الديمقراطي بمأتم لجبهة الانقاذ، حيث تدخل الجيش واعتقل قادة الجبهة الذين سلكوا الطريق البرلماني.

ج – وأما فريد عبدالخالق –في كتابه «الإخوان المسلمون في ميزان الحق»– فيفرد الباب الثاني لـ «فكر ومفاهيم الجماعة» وتحت عنوان «دعائم الحكم الإسلامي» يقول:

«ومهما يكن من شيء فلا أعتقد أن الإسلام يرفض مبدأ وجود أحزاب سياسية نظيفة تعبر عن اجتهادات مختلفة في البرامج الإصلاحية، ووجهات النظر السياسية والدولية».

---

[٥٩] مجلة العالم: عدد ١٢٣، ٤ شوال ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦/٦/٢١.

[٦٠] مجلة المصور: عدد ٣٢١٧، ٢٩ رمضان ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦/٧/٦.

[٦١] مجلة المجتمع: عدد ٩٧٢، ١٩٩٠/٦/٢٦.

ويقول أيضا: «فإذا تعذر وقامت المصلحة العامة بقيام التعددية الحزبية فإن الإسلام يسعها».

ويقول أيضا: «وعلى هذا فليس في قواعد هذا (النظام النيابي) ما يتنافى مع القواعد التي وضعها الإسلام لنظام الحكم، وهو بهذا الاعتبار ليس بعيدا عن النظام الإسلامي ولا غريبا عنه. وبهذا الاعتبار يمكن أيضا ان نقول في اطمئنان أن القواعد الأساسية التي قام عليها الدستور المصري لاتتنافى مع قواعد الإسلام، وليست بعيدة عن النظام الإسلامي ولاغريبة عنه. بل إن واضعي الدستور المصري رغم أنهم وضعوه على أحدث المباديء الدستورية وأرقاها، فقد توخوا فيه ألا يصطدم أي نص من نصوصه بالقواعد الإسلامية، فهي إما متمشية معها صراحة كالنص الذي يقول: «دين الدولة الإسلام، وأن الشريعة هي المصدر الأساسي للتشريع، أو قابلة للتفسير الذي يجعلها لاتتنافى معها كالنص الذي يقول: «حرية الاعتقاد مكفولة»[٦٢].

ولبيان مجانبة هذا القول للصواب راجع ما ذكرناه في مقدمة هذا الباب عن مخالفة الدساتير الحاكمة لبلادنا للإسلام.

ويقول أيضا في حديث لمجلة المصور: «إن الإسلام لايتعارض مع قيام أحزاب سياسية ولايتعارض مع الديمقراطية، بل إن لب الديقراطية من صميم الإسلام».

ويقول أيضا:«في رأينا أن حل الأزمة الاقتصادية يرجع إلى تعميق واطلاق الحرية والديمقراطية، وعلاج مشاكلنا بمزيد من الديمقراطية»[٦٣].

د – وأما محمد الغزالي فيقول: «تعلم الإخوان المسلمون من دينهم أن طغيان الفرد في أمة ما جريمة غليظة، وأن الحاكم لايستمد بقاؤه المشروع ولا يستحق ذرة من التأييد إلا إذا كان معبرا عن روح الجماعة ومستقيما مع أهدافها.

ومن ثم فالأمة وحدها هي مصدر السلطة، والنزول على إرادتها فريضة والخروج على رأيها تمرد!! ونصوص الدين وتجارب الحياة تتضافر كلها لتوكيد ذلك»[٦٤].وهكذا خلع الغزالي على الأمة صفات لاتنبغي إلا لله تعالى.

هـ – أما مأمون الهضيبي فيقول: «إن النظام الدستوري في سنة **١٩٢٣** هو خير من عبر عن الشورى وأهل العقد...وقال: ومع ذلك فإن الإخوان المسلمين يوافقون على الديمقراطية الحقيقية»[٦٥].

و – أما عبدالحميد الغزالي فيقول: «إننا قد قبلنا الديمقراطية الوضعية كبديل عملي للشورى، واشتركنا في انتخابات مجلس الشعب عام **١٩٨٧** تحت مظلة غير مظلتنا»[٦٦].

---

[٦٢] فريد عبدالخالق: المصدر المذكور ص ١٧٧، ١٧٩.

[٦٣] المصور عدد ٣٢١٧، ٢٩ رمضان سنة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦/٧/٦.

[٦٤] الدعوة ١٠ ربيع الثاني ١٣٧١ ص ٩.

[٦٥] المصور: عدد ٣٤٥٤ – ٢١ /١٢/ ١٩٩٠ ص ٢٤.

[٦٦] المصور: عدد ٣٤٥٤ – ٢١ /١٢/ ١٩٩٠ ص ٢٥.

ز- أما عصام العريان فيقول: «إن موقف الإسلام معروف من الشورى والتعددية، فالقانون الأساسي لجماعة الإخوان والذي ينظم العلاقة بين الجماعة يقر الشورى، كما أقرها علماء الإخوان، بل ينظر الإخوان إلى الحكم الدستوري على أنه أقرب نظم الحكم إلى الإسلام، ولايعدلون به نظاما خاصا كما تؤكد رسالة المؤتمر الخامس للشهيد حسن البنا».

وأضاف:«لماذا نؤكد ونصر على أن الاسلاميين معادون للديمقراطية؟ إن هذا افتراء عظيم. فنحن أول من ينادي بالديمقراطية، ويطبقها، ويذود عنها حتى الموت»[٦٧].

٢- موقف الإخوان من العلمانية:

يقول عمر التلمساني في مجلة المستقبل التي تقول: «وكان لقاء «المستقبل» الأستاذ عمر التلمساني أحد المطالبين بتطبيق الشريعة الإسلامية، والذي ذهب إلى إقامة أول تحالف من نوعه بين الإخوان والوفد، والذي قال لـ «المستقبل» إن هناك مفاوضات مازالت تجري. واللمسات الأخيرة لم توضع بعد.

وعن كيفية التحالف مع حزب عرف بموقفه العلماني يقول التلمساني: «إن هناك فارقا واضحا بين العلمانية والإلحاد. فالعلمانية ليست ضد الدين، إنما تعطي للمتدين الحق في التعبير عن ذاته. أما الإلحاد فهو موقف خاص يؤدي إلى ملاحقة المتدينين.

وكنت زميلا للأستاذ فؤاد سراج الدين رئيس الوفد في كلية الحقوق، وهو رجل صالح يصلي ويصوم. كما أن حزب الوفد لم يؤذ الإخوان كما فعل غيره مثل الحزب السعدي»[٦٨].

فمقياسهم إذا هو معاملة الآخرين للإخوان وليس الحكم بالإسلام، ولا كون حزب الوفد حزبا علمانيا حكم بغير الإسلام زمنا.

وتجدر الملاحظة أن المرشد العام يمثل الإخوان وهو المتحدث الرسمي باسمهم ليس على مستوى مصر فقط ولكن على مستوى التنظيم الدولي كله كما ينص على ذلك القانون العام للإخوان المسلمين[٦٩].

٣- موقف الإخوان من الدستور:

في التمهيد المذكور في أول الباب الثاني ذكرنا كيف أن دستور ١٩٢٣ هو الذي قنَّن الكفر والعلمانية بمصر، ويقول حسن البنا -رحمه الله- في معرض كلامه عن دستور ١٩٢٣ إن مباديء الحكم الدستوري «تنطبق انطباقا

---

[٦٧] لواء الاسلام:العدد ٨ - السنة ٤٥ - ١٩٩٠/١٠/٢٠ - تقرير بعنوان: الإخوان المسلمون.. والديمقرطية - ندوة تحولت إلى مواجهة - ص ١٥ وهي تلخيص لندوة - التطور الديمقراطي في العالم العربي.

[٦٨] المستقبل: عدد ٣٦٧ - السنة ٨ - ١٩٨٤/٣/١ ص ٣١.

[٦٩] تنص المادة ٩ ب من القانون العام للتنظيم الدولي المسمى بالقانون العام للإخوان المسلمين على أن المرشد العام من مهامه «تمثيل الجماعة في كل الشئون والتحدث باسمها». راجع: عبدالله النفيسي: الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية - أوراق في النقد الذاتي - مكتبة مدبولي - القاهرة ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م- ص ٤٠٥.

كاملا على تعاليم الإسلام ونظمه وقواعده في شكل الحكم» لكونهما يهديان إلى «المحافظة على الحرية الشخصية بكل أنواعها وعلى الشورى واستمداد السلطة من الأمة، وعلى مسئولية الحكام أمام الشعب ومحاسبتهم على مايعملون من أعمال، وبيان حدود كل سلطة من السلطات»، وأن «نظام الحكم الدستوري هو أقرب نظم الحكم القائمة في العالم كله إلى الإسلام» وهم «لايعدلون به نظاما آخر»[٧٠].

وأعلن صالح عشماوي رغم اعترافه أن الدستور ثوب أجنبي فإن الجماعة لاتنكر الاحترام الواجب له «باعتباره نظام الحكم المقرر في مصر، ولا أن تحاول الطعن عليه، أو إثارة الناس ضده، وحضهم على كراهيته، وماكان لها أن تفعل ذلك وهي جماعة مؤمنة تعلم أن إهاجة العامة ثورة، وأن الثورة فتنة، وأن كل فتنة في النار»[٧١].

فأين البراءة الواجبة من الكافرين وكفرهم من هذا الكلام؟.

وأعلن حسن البنا –رحمه الله– هذا في رسالة (مشكلاتنا الداخلية في ضوء النظام الإسلامي) فيقول: «وعلي هذا فليس في قواعد هذا النظام النيابي ما يتنافى مع القواعد التي وضعها الإسلام لنظام الحكم، وهو بهذا الاعتبار ليس بعيدا عن النظام الإسلامي ولاغريبا عنه، بهذا الاعتبار يمكن أيضا أن نقول في اطمئنان أن القواعد الأساسية التي قام عليها الدستور المصري لاتتنافي مع قواعد الإسلام وليست بعيدة عن النظام الإسلامي ولاغريبة عنه، بل إن واضعي الدستور المصري رغم أنهم وضعوه على أحدث المبادئ والآراء الدستورية وأرقاها فقد توخوا فيه ألا يصطدم أي نص من نصوصه بالقواعد الإسلامية»[٧٢].

راجع مانقلناه من بعض مواد دستور **١٩٢٣** في أول الباب الثاني لترى كيف تتعارض مع عقيدة التوحيد.

ويتحدث البنا عن مشاكل نظام الحكم الدستوري في مصر فيحددها باثنتين بعد إقراره عدم تنافي قواعده مع الإسلام فيقول:

«ومع أن النظام النيابي والدستور المصري في قواعدهما الأساسية لا يتنافيان مع ماوضعه الإسلام في نظام الحكم، فإننا نصرح بأن هناك قصورا في عبارات الدستور وسوءا في التطبيق وتقصيرا في حماية القواعد الأساسية التي جاء بها الإسلام وقام عليها الدستور. أدت جميعا الى ما نشكو منه من فساد وماوقعنا فيه من اضطراب في كل هذه الحياة النيابية».

ويكرر الرأي نفسه –مع تسليمه وإقراره بأصول نظام الحكم في مصر في تعقيب له على موقف صالح العشماوي في مقالات كتبها حول الدستور واجهت انتقادات من بعض الأشخاص– فقال:

---

[٧٠] مجموعة رسائل الإمام الشهيد– رسالة المؤتمر الخامس ص: ٢٧٤، الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨– ١٩٤٨) ص ٢١٥.

[٧١] الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ – ١٩٤٨) ص: ٢١٨.

[٧٢] مجموعة رسائل الإمام الشهيد– مشكلاتنا الداخلية في ضوء النظام الإسلامي ص ٢٦٦، أيضا مأمون الهضيبي: مجلة لواء الاسلام، عدد ٢١١ السنة ٤٥، غرة رجب ١٤١١، ٩١/١/١٧ ص ٢٦.

«لهذا يعمل الإخوان جهدهم حتى تحدد النصوص المبهمة من الدستور المصري، وتعدل الطريقة التي ينفذ بها هذا الدستور في البلاد. وأظن أن موقف الإخوان قد وضح بهذا البيان وردت الأمور إلى نصابها الصحيح، إن الأخ صالح أفندي قد أراد أن يعبر في مقاله الأول عن وجهة النظر التي يراها الإخوان فاحتد واشتد، ولما نبهناه إلى أن هذا ليس موقفنا في الواقع، فنحن نسلم بالمبادئ الأساسية للحكم الدستوري باعتبارها متفقة بل مستمدة من نظام الإسلام»[٧٣].

ويقول صالح عشماوي: «فلاشك أن الجمعية التأسيسية المنتخبة من الشعب انتخابا مباشرا، هي أصدق هيئة تمثل الشعب، ومن حقها وحدها أن تقر مشروع الدستور الجديد، وبذلك لايكون الدستور منحة من ملك أو حاكم، وإنما حق للشعب من صنعه ووضعه»[٧٤].

٤- لاينبغي أن تكون الشريعة المصدر الوحيد للقانون:

صدرت مجلة المصور وأحد أعدادها يحمل غلافه صورة التلمساني وبجانبها عنوان «مواجهة خطيرة مع عمر التلمساني» وتحته خمسة عناوين فرعية ثانيها هو العنوان المذكور أعلى الفقرة.

أما في داخل العدد فتسئله المجلة «هل تخاصم الدولة الإسلامية كل قانون وضعي؟ وماالعلاقة بين الشريعة والقانون الوضعي؟

التلمساني: أبدا الدستور كان كيسا حينما نادى بأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، ولم يقل المصدر الوحيد»[٧٥].

٥- موقف الإخوان من القانون الوضعي:

يقول عمر التلمساني: «والإخوان تشكيل وعقيدة. أما التشكيل فقد حلته الحكومة، ونحن نلتزم بقوانين بلدنا، أما العقيدة فلم يجادلنا فيها أحد، ولن يبعدنا لحظة من دعوة الناس إلى كلمة الله، وسواء اعترف القانون بنا أو لم يعترف فإنه لايعارض إلا بالتشكيل والتنظيم، وهذا ماقلناه، إننا نلتزم بقوانين بلدنا»[٧٦].

ويقول أيضا: «ونحن نلتزم القوانين الوضعية، وإن كنا لانحترمها، ونطالب بإلغائها»[٧٧].

فأين هذا الكلام من قول النبي ﷺ: "على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة"[٧٨].

---

[٧٣] مجموعة رسائل الإمام الشهيد- مشكلاتنا الداخلية في ضوء النظام الإسلامي ص: ٢١٧.

[٧٤] صالح عشماوي: الدعوة العدد ١٦٠، ٤ رجب ١٣٧٣ - ١٩٥٤/٣/٩، «أعيدوا الاخوان المسلمين» ص: ١.

[٧٥] عمر التلمساني مجلة المصور العدد ٢٩٨٩، ٢٧ ربيع الأول، ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢/١/٢٢ م.

[٧٦] مجلة المجلة عدد ١٨٥، ٢٥ ذي القعدة ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣/٨/٢.

[٧٧] ذكريات لامذكرات ص ٢١٢.

[٧٨] صحيح مسلم- كتاب الإمارة- باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية ج: ٣ ص: ١٤٦٩- حديث رقم:

وأين هذا مما أخرجه البخاري –رحمه الله– عن عبادة بن الصامت > قال: دعانا النبي @ فبايعناه، فقال فيما أخذ علينا: أن بايعنا على السمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، "إلا أن تروا كفراً بواحاً، عندكم من الله فيه برهان"[٧٩].

وقد تقدم الكلام في المسألة في: الباب الأول: بين يدي البحث بعض الأصول الشرعية/ الفصل الأول: في بيان حكم من لم يحكم بما أنزل الله.

٦– موقف الإخوان من الانتخابات والبرلمان:

لايرى الإخوان أي غضاضة في دخول البرلمانات التي تشرع القانون الطاغوتي، بل ويفخرون بذلك، ويجعلونه من مآثرهم، بل وأنه المصدر لشرعية وجودهم، ويصفونه بالطريق الشرعي!

فما هو الطريق غير الشرعي إذن؟ الدعوة إلى التوحيد ومعاداة الحكومات الطاغوتية؟ والجهاد؟؟؟. يقول زكريا بيومي: «قرر الإخوان في المؤتمر السادس المنعقد في القاهرة سنة ١٣٦١ هـ اشتراكهم في انتخابات مجلس النواب حيث اعتبروا أن البرلمان «ليس وقفا على أصوات دعاة السياسة الحزبية، لكنه منبر الأمة يسمع فيه كل فكرة صالحة، ويصدر عنه كل توجيه سليم، يعبر عن رغبات الشعب، أو يؤدي إلى توجيهه توجيها صالحا نافعا، وأنه لايجب أن يخفت صوت دعوتهم في وقت تعلو فيه الأصوات حيث لاقيام للباطل إلا في غفلة الحق»[٨٠].

ويقول عمر التلمساني عن دخولهم الانتخابات تحت لواء حزب الوفد عام ١٩٨٤: «سنحت الفرصة لنعلي كلمة الله من فوق منبر أعلي هيئة تشريعية. فماذا نفعل ونحن لانملك حزبا ندخل عن طريقه ميادين الحركة الانتخابية؟ ولانستطيع أن نرشح أنفسنا كمستقلين» «لم يبق لنا إلا التفكير في قناة شرعية نستطيع عن طريقها الوصول إلى البرلمان:

* حزب التجمع: الخلاف الواسع في الرأي مانع من الدخول معه.
* حزب الأحرار: ليس له قاعدة شعبية في تقديرنا وقد نكون مخطئين.
* حزب العمل الاشتراكي: موقفه من جمال عبدالناصر – رغم مافعله بالإخوان – يحول بيننا وبين الدخول في قائمة واحدة معه.
* لم يبق إلا الوفد الجديد»[٨١].

.١٨٣٩

[٧٩] صحيح البخاري– كتاب الفتن– باب قول النبي @: "سترون بعدي أموراً تنكرونها"– حديث رقم: ٦٦٤٧ ج: ٦ ص: ٢٥٨٨.

[٨٠] الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ – ١٩٤٨) ص: ٢١٨، نقلها عن: النذير – ١٨ ذي القعدة ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤/١١/٤) «لماذا يشترك الاخوان في انتخابات مجلس النواب» بقلم حسن البنا.

[٨١] ذكريات لامذكرات ص: ١٨٣، ١٨٤.

فتأمل وصفه لما يفعلونه بأنه قناة شرعية، ومن العجيب أنهم تحالفوا مع حزب العمل الاشتراكي بعد ذلك عام ١٩٨٧ وانفصلوا عن الوفد!! مما يدل على أن المبادئ يمكن أن تتبدل وفقا للمصالح.

ويقول أيضا في حديثه مع المصور: «والانتخابات دخلناها، وأنا أحد الأشخاص الذين دخلوا الانتخابات مرتين، مرة عن دائرة نوي قليوبية ومرة عن دائرة الخانكة، ولم أوفق في المرتين».

ويقول أيضا في حديث لمجلة المصور: «المصور: في انتخابات عام ١٩٤٩ التي حصل فيها الوفد على الأغلبية تعاونتم مع حزب الكتلة وكانت القائمة تحتوي على خمسين مرشحا من جماعة الإخوان المسلمين.

التلمساني: بعضنا دخل الانتخابات مستقلا، والآخر دخل في ظل بعض الأحزاب وكان المرحوم محمد عبدالرحمن نصير من الإخوان المسلمين وكان عضوا في الهيئة التأسيسية وأيضا مع الأحرار الدستوريين.

البنا رشح نفسه في دائرة الاسماعيلية، وأمرت انكلترا الحكم القائم في ذلك الوقت بأن ينسحب، ولهذا استدعاه النحاس باشا في مينا هاوس، وظل يلح عليه حتى قبل الانسحاب مقابل تنازلات من حكومة الوفد لصالح الإخوان، ونحن لسنا دعاة صدام حتى نكون مصدر لتخريب البلد»[٨٢].

ويقول مبررا لدخوله حزب الوفد: «وكنا نظن بأن الحكومة ترحب بذلك الاتجاه، فطالما طالبت وتحدثت عن الشرعية، ونحن نستخدم الشرعية للوصول إلى مجلس الشعب».

«وإذا كان القانون حرمنا من دخول الانتخابات، وهو الحق المقرر في الدستور، فيكون من حق الإخوان أن يطرقوا أي باب مشروع للتمتع بحقهم الدستوري»[٨٣]. والشرعية التي توصل إلى مجلس الشعب هي الديمقراطية الشركية.

ويقول أيضا عن القنوات الشرعية: «الإخوان سيستمرون في المطالبة بتطبيق الشريعة من خلال القنوات الشرعية سواء من داخل البرلمان أو من خارجه»[٨٤].

ويقول مجيبا عن سؤال: هل الانتخاب إلزام أم اختيار؟

«ولا أستسيغ إقحام الدين في هذه المسائل»[٨٥]. فما الفرق يأخي بين هذا الكلام وبين قول أنور السادات (لادين في السياسة)، إذا كان التلمساني لايستسيغ إقحام الدين في الانتخابات.

وتقول مجلة المجتمع: «أكد نواب الإخوان المسلمين بالبرلمان المصري أن نجاحهم في الانتخابات الأخيرة يعني منحهم الشرعية داخل البرلمان للتحاور مع التيارات السياسية الأخري»[٨٦]. أي شرعية؟.

---

[٨٢] عمر التلمساني: المصور العدد ٢٩٨٩، ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢/١/٢٢ م.

[٨٣] المستقبل ٨٤/٣/١٨ ص: ٣١.

[٨٤] المجلة عدد ٢٨١، ٥ شوال ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥/٧/٢ ص: ٢٥.

[٨٥] الوفد، العدد ٥، ١٩٨٤/٤/١٩.

[٨٦] المجتمع الكويتية، عدد ٨١٥، ١ رمضان ١٤٠٧، ٨٧/٤/٢٨.

وتقول مجلة المجتمع الإخوانية: «إنه ليس هناك حرج شرعي من إنشاء حزب سياسي على مبادئ الإسلام، فالإمام الشهيد حسن البنا مؤسس الجماعة خاض المعركة الانتخابية مرتين، والإمام الهضيبي –رحمه الله– قد وافق قبل الصدام مع عبدالناصر على مبدأ إنشاء حزب سياسي»[٨٧]. وهذا الكلام يبيِّن فساد طرق الاستدلال الشرعي عند الإخوان فالحجة عندهم في أعمال مرشدهم لا في الكتاب والسنة.

٧– الوصول للحكم بالطريق القانوني:

يقول أحمد حسين في مرافعته في قضية مقتل النقراشي دفاعا عن الإخوان المسلمين وأنهم كانوا ضد العنف، وأن حسن البنا –رحمه الله– وقف ضد حوادث تحطيم الحانات وطالب بتغيير القانون بالطريق الانتخابي القانوني:

«وكتب حضرته (أي حسن البنا رحمه الله) بنفس العدد (النذير **٣٣**) مقالا آخر بعنوان «حول حوادث تحطيم الحانات» جاء فيه: تحريم الخمر وتعاطيها أمر من اختصاص الإمام، فإذا قصر كان خارجا عن الكتاب والسنة، وعندئذ يجب على العلماء وذوي الرأي أن يقدموا له النصيحة، فإذا أبى وجب على الأمة أن تجاهده حتى تخلعه، ومن هنا نرى الإسلام هو دين نظام، جعل حق تغيير المنكر للإمام، ولم يعط هذا الحق لكل فرد من أفراد الأمة، وإلا أصبح الأمر فوضى.

فالحكومة هي التي تقوم في عصرنا مقام الإمام، فهي المسئولة عن تحريم المنكرات، فإن لم تفعل وجب على نواب الأمة أن يسحبوا ثقتهم منها، فإذا لم يؤد النواب واجبهم أصبح لزاما على الأمة ألا تمنحهم ثقتها، وتنتخب غيرهم فإذا اجتمع تحت قبة البرلمان نواب مسلمون، أمكن القضاء على كل منكر بقوة القانون وحكم النظام.

هؤلاء هم الإخوان المسلمون في سنة (**١٩٣٩**)، أي منذ عشر سنوات يكرهون العنف والإخلال بالنظام، حتى أنهم بادروا فأعلنوا إنكارهم للجريمة التي وقعت من غير صفوفهم، وأعلنوا حكم الإسلام فيها، وقد كانت هذه الأقوال هي التي استندت إليها النيابة في ذلك الوقت على هؤلاء المتهمين في تحطيم الحانات»[٨٨].

وهذا الكلام من حسن البنا –رحمه الله– فيه خلط:

فهو أولاً: قد قصر الأمر بالمعروف والأمر عن المنكر على الحكومة فقط، وهذا خلاف ما استقر عليه العلماء أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض على الكفاية، فإذا قصر فيه الأمراء، كان لكل من قدر على إزالته القيام بذلك.

قال ابن تيمية رحمه الله:

---

[٨٧] المجتمع الكويتية، عدد ٧٧٧، ٢٢ ذي القعدة ١٤٠٦ هـ، ص: ٢٠، ٢١.

[٨٨] أشهر قضايا الاغتيالات السياسية، وثائق أشهر قضايا مصر من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٨٢ ص: ٥٠٢ و٥٠٣، الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ – ١٩٤٨) ص: ٢٤١ و٢٤٢– نقلها عن النذير: العدد ٣٣ في ٢٥ ذي القعدة ١٣٥٧– ديسمبر ١٩٣٨ «تحطيم الحانات ظاهرة تدعو إلى التفكير الجدي» بقلم حسن البنا.

"وكذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يجب على كل أحد بعينه، بل هو على الكفاية كما دل عليه القرآن، ولما كان الجهاد من تمام ذلك كان الجهاد ايضا كذلك، فإذا لم يقم به من يقوم بواجبه أثم كل قادر بحسب قدرته، إذ هو واجب على كل انسان بحسب قدرته، كما قال النبي @: "من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"[٨٩].

وقال أيضاً رحمه الله:

"واذا كان جماع الدين وجميع الولايات هو أمر ونهي، فالأمر الذى بعث الله به رسوله هو الأمر بالمعروف، والنهي الذى بعثه به هو النهي عن المنكر، وهذا نعت النبي والمؤمنين، كما قال تعالى: ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾، وهذا واجب على كل مسلم قادر، وهو فرض على الكفاية، ويصير فرض عين على القادر الذى لم يقم به غيره، والقدرة هو السلطان والولاية، فذوو السلطان أقدر من غيرهم، وعليهم من الوجوب ما ليس على غيرهم، فإن مناط الوجوب هو القدرة، فيجب على كل إنسان بحسب قدرته، قال تعالى: ﴿فاتقوا الله ما استطعتم﴾"[٩٠].

وقال أيضاً رحمه الله:

"وقول من قال لا يقيم الحدود الا السلطان ونوابه إذا كانوا قادرين فاعلين بالعدل.

كما يقول الفقهاء الأمر الى الحاكم إنما هو العادل القادر، فإذا كان مضيعا لأموال اليتامى أو عاجزا عنها لم يجب تسليمها اليه مع إمكان حفظها بدونه، وكذلك الأمير إذا كان مضيعا للحدود أو عاجزا عنها لم يجب تفويضها إليه مع إمكان إقامتها بدونه. والأصل أن هذه الواجبات تقام على أحسن الوجوه، فمتى أمكن إقامتها من أمير لم يحتج إلى اثنين، ومتى لم يقم إلا بعدد ومن غير سلطان أقيمت إذا لم يكن فى إقامتها فساد يزيد على إضاعتها، فإنها من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن كان فى ذلك من فساد ولاة الأمر أو الرعية ما يزيد على إضاعتها لم يدفع فساد بأفسد منه، والله أعلم"[٩١].

وقال ابن كثير –رحمه الله– في حوادث سنة تسعة وتسعين وستمائة:

"وفي يوم الجمعة سابع عشر رجب أعيدت الخطبة بدمشق لصاحب مصر، ففرح الناس بذلك، وكان يخطب لقازان بدمشق وغيرها من بلاد الشام مائة يوم سواء، وفي بكرة يوم الجمعة المذكور دار الشيخ تقي الدين بن تيمية –رحمه الله– وأصحابه على الخمارات والحانات، فكسروا آنية الخمور، وشققوا الظروف، وأراقوا الخمور، وعزروا جماعة من أهل الحانات المتخذة لهذه الفواحش، ففرح الناس بذلك"[٩٢].

---

[٨٩] مجموع فتاوى ابن تيمية– الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ج: ٢٨ ص: ١٢٦.

[٩٠] مجموع فتاوى ابن تيمية– الحسبة في الإسلام ج: ٢٨ ص: ٦٥ و٦٦.

[٩١] مجموع فتاوى ابن تيمية ج: ٣٤ ص: ١٧٦.

[٩٢] البداية والنهاية– ثم دخلت سنة تسعة وتسعين وستمائة ج: ١٤ ص: ١١.

وقال الإمام الجويني رحمه الله– عن حالة شغور الزمان عن سلطان قوي:

"فإذا شغر الزمان عن كاف مستقل بقوى ومنة فكيف يجري قضايا الولايات وقد بلغ تعذرها منتهى الغايات؟ فنقول: أما ما يسوغ استقلال الناس فيه بأنفسهم –ولكن الأدب يقتضي فيه مطالعة ذوي الأمر ومراجعة مرموق العصر– كعقد الجمع وجر العساكر إلى الجهاد واستيفاء القصاص في النفس والطرف فيتولاه الناس عند خلو الدهر.

ولو سعى عند شغور الزمان طوائف من ذوي النجدة والبأس في نقض الطرق والسعاة في الأرض بالفساد فهم من أهم أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإنما ينهى آحاد الناس عن شهر الأسلحة استبدادا إذا كان في الزمان وزر قوام على أهل الإسلام، فإذا خلى الزمان عن السلطان وجب البدار على حسب الإمكان إلى درء البوائق عن أهل الإيمان.

ونهينا الرعايا عن الاستقلال بالأنفس من قبيل الاستحثاث على ما هو الأقرب إلى الصلاح والأدنى إلى النجاح، فإن ما يتولاه السلطان من أمور السياسة أوقع وأنجح وأدفع للتنافس وأجمع لشتات الرأي في تمليك الرعايا أمور الدماء، وشهر الأسلحة وجوه من الخبل لا ينكره ذوو العقل، وإذا لم يصادف الناس قواما بأمورهم يلوذون به فيستحيل أن يؤمروا بالقعود عما يقتدرون عليه من دفع الفساد، فإنهم لو تقاعدوا عن الممكن عم الفساد البلاد والعباد، وإذا أمروا بالتقاعد في قيام السلطان كفاهم ذو الأمر المهمات، وأتاها على أقرب الجهات.

وقد قال العلماء: لو خلى الزمان عن السلطان فحق على قطان كل بلدة وسكان كل قرية أن يقدموا من ذوي الأحلام والنهى وذوي العقول والحجى من يلتزمون امتثال إشارته وأوامره، وينتهون عن مناهيه ومزاجره، فإنهم لو لم يفعلوا ذلك ترددوا عند إلمام المهمات، وتبلدوا عند إظلال الواقعات"[٩٣].

وقال الأستاذ عبد القادر عودة رحمه الله: "إذا شوهد الجاني وهو يرتكب الجناية، كان لأي شخص أن يمنعه بالقوة عن ارتكاب الجريمة، وأن يستعمل القوة اللازمة لمنعه، سواء كانت الجريمة اعتداء على حقوق الأفراد ؛ كالسرقة، أو اعتداء على حقوق الجماعة ؛ كشرب الخمر والزنا، وهذا ما يسمى بحق الدفاع الشرعي العام"[٩٤].

وثانياً: أنه قصر أسلوب التغيير على انتخاب نواب للأمة، وهو –رحمه الله– يتجاهل عدة حقائق مؤكدة:

الحقيقة الأولى: أن هذه الانتخابات تجري تحت سلطان دستور علماني، مما يجعل هذه الانتخابات تأكيداً لشرعية هذا الدستور والتزاماً به.

---

[٩٣] غياث الأمم ج: ١ ص: ٢٧٩ و٢٨٠.

[٩٤] حكم تغيير المنكر لآحاد الرعية ص: ٤٠– نقلها عن: التشريع الجنائي الإسلامي ج: ١ ص: ٨٦. لمزيد من التفصيل حول هذه القضية ننصح بقراءة رسالة حكم تغيير المنكر لآحاد الرعية لعبد الآخر حماد.

الحقيقة الثانية: أن هذه الحكومة أسيرة قوات الاحتلال البريطانية، التي تحكم مصر في الحقيقة، وأن الانتخابات – حتى ولو جاءت بنواب مسلمين للبرلمان– ستعجز عن مواجهة الإنجليز، الذين منعوا حسن البنا من الترشيح للانتخابات مرة، وأسقطوه بالتزوير مرة أخرى.

وثالث هذه الحقائق: أن العلة الحقيقية للفساد في مصر هي في هذه الحكومة العلمانية الأسيرة في يد العدو الكافر الغازي المحتل لديار الإسلام، وسلطة كهذه لا يمكن أن يسند لها سلطة تغيير المنكر، وإقامة الحدود. وأن هذه هي المشكلة الحقيقية التي يجب مواجهتها بنزع الشرعية عنها، والدعوة لخلعها وعدم الالتزام بقوانينها ودستورها وجهادها، وليس الاقتصار على الدعوة للترشح للانتخابات تحت ظل دستور علماني، تفرضه حكومة علمانية أسيرة في يد قوات احتلال كافرة.

وثالثاً: لو أن الشيخ –رحمه الله– اقتصر على مناقشة الأمر ببيان أن رأيه: أن هذه الأساليب غير مجدية بحساب المصالح والمفاسد لهان الأمر، أما أن يقر بحق الحكومة في النهي عن المنكر، وأن الوسيلة الوحيدة للإصلاح هي بتغيير القانون عبر الانتخابات متجاهلاً كل الحقائق الشرعية والواقعية التي أوجزناها، فهذه هي مشكلة منهج الإخوان الذي لا يؤسس للإصلاح على أسس عقائدية سليمة، ويحاول تغطية مفاسد الواقع الصارخة بالتغاضي عن كثير من الحقائق.

ورابعاً: أن المصيبة أن النيابة استغلت هذه الكتابات كأدلة إدانة لمن قام بتحطيم الحانات.

وخامساً: إن هذا هو النفق المظلم الذي لم يخرج منه الإخوان منذ مبايعتهم لفاروق، والدوامة التي لا زالوا يدورون فيها حتى مبايعتهم لحسني مبارك. ومع مرور الزمن يتراجعون كل فترة خطوة للخلف في محاولة أن ترضى عنهم السلطة القائمة أو القوى العظمى الخارجية، ولم ترض، ولو أنهم جهروا بالحقيقة وطالبوا بالعلاج الصحيح، لكانوا قد قطعوا في طريق الإصلاح مراحل، بدلاً من مطالبهم الجزئية بترقيع النظام، مع تنازلاتهم المتكررة التي يفتحرون بها. إن الحقيقة التي يجب الإقرار بها هي أن بلادنا تحكم بسلطة علمانية فاسدة، تابعة للقوى الخارجية المعادية للإسلام، وأن الفريضة الشرعية هي في التبرؤ من هذا التحالف النكد وجهاده. وليس بالهروب من هذه الحقيقة والتعلق بمطالب جزئية أو غير شرعية: كالمطالبة بإصلاح النظام، أو توسيع نطاق الحريات، أو إعطاء الإخوان مشاركة أكبر في الحكم، أو إظهار الاستعداد المشروط للمشاركة في محاربة الإرهاب.

وإذا كنا قد ذكرنا أن حسن البنا –رحمه الله– كان يدعو للتغيير عبر الالتزام بالقانون والنظام، فإنه –رحمه الله– كان يرى –أيضاً– ضرورة الالتزام بمعاهدة سنة ١٩٣٦ –برغم مافيها من إجحاف– وأن مساعدة مصر لإنكلترا إنما تكون داخل البلاد المصرية ومحصورة في حدود معينة، وأن كل زيادة على ذلك تفريط في حقوق الوطن وجناية على الأمة[٩٥]، وسوف تتضح هذه الحقيقة أكثر عند تناولنا لموقف الإخوان من مقتل الخازندار، كما سيأتي إن شاء الله.

---

[٩٥] مذكرات الدعوة والداعية ص ٢٦٢، ٢٦٤، الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ - ١٩٤٨)

ويقول عمر التلمساني: «هل جاء الإخوان بدين جديد؟ أبدا. هل اتبعوا غير الكتاب والسنة؟ لا. هل نادوا بالعنف والإرهاب؟ كلا على الإطلاق.»[٩٦].

ويقول مخاطبا الطواغيت الحكام: «لكم علينا عهد الله، ونحن صادقون، ألا نعارضكم إلا بالنصيحة الخالصة، والرغبة الصادقة في حب الخير لكم، فصلاح السلطان عندنا، أمل ووسيلة وغاية، فبصلاحه تصلح الأرض ومن عليها. دعوكم من تقارير المباحث والمخابرات»[٩٧].

ويقول عن حسن الهضيبي: «وإني على يقين من أن نظرة فضيلته الهادئة، وعمله في القضاء عشرات السنين، كانت أكبر دليل على بعد الإخوان عن الإرهاب الذي يرمينا به أعداء هذه الدعوة السلمية المسالمة»[٩٨].

ويقول محمد حامد أبو النصر حول قرار حل الجماعة: «ليس لدينا سوي الطرق والوسائل القانونية ونحن نثق في القضاء العادل»[٩٩].

ويقول مجيبا عن سؤال حول أهداف حزبهم المرتقب:

«وأحب أن الفت النظر إلى أن تحقيق أهدافنا لن يتم إلا بالطريقة الشرعية دون ضغط أو إكراه أو عنف»

ويقول أيضا في نفس الحوار:«وأكرر مرة أخري إننا لن نأتي إلى الحكم إلا إذا استدعينا لهذا عن طريق الانتخابات»[١٠٠].

أما فريد عبدالخالق فيقول عن تصوره عن أسلوب حركة الإخوان في المرحلة المقبلة:«ولامبرر للسرية أو التقية، ويسري دم الدعوة في شرايين المجتمع، وتكتسب مباديء الإسلام ثقة الأمة، ويجد الناس في الدعاة إلى تطبيق شرع الله الأمل والقدوة. وسيجد الإخوان أنفسهم مطالبين في ممارسة العمل السياسي بالتحرك من خلال قنواته الدستورية والقانونية مهما شاب الممارسة من قصور»[١٠١].

٨- التدرج في تطبيق الشريعة :

كثرت أقوال قادة الإخوان المتفاهمين مع الحكومة على أن تطبيق الشريعة يكون بالتدريج وبالهدوء.

وللأسف لانعلم -في حدود علمنا- عالما منتسبا للقبلة قال بهذا القول.

ص: ٩٧، الإخوان المسلمون لريتشارد ميتشيل ص: ٥٦- القاهرة ١٩٧٣.

[٩٦] ذكريات لامذكرات ص: ٢٣٢.

[٩٧] ذكريات لامذكرات ص: ٢٥٥.

[٩٨] ذكريات لامذكرات ص: ٢٥٩.

[٩٩] مجلة العالم عدد ١٢٣، السبت ١٤ شوال ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦/٦/٢١ ص: ١٢.

[١٠٠] جريدة النور ٢٤ ربيع الأول ١٤٠٧ هـ ص: ٣.

[١٠١] الإخوان المسلمون في ميزان الحق ص: ١٤٩.

أ- يقول عمر التلمساني المرشد الثالث حين يسأل في مجلة المصور: «المصور: إذن المسألة ليست تطبيق الشريعة الإسلامية بشكل فوري؟

التلمساني: لا... لم يقل أحد بذلك»

ويقول أيضا: «الإسلام يراعي كل شيء ولكن من يحكمون لايريدون أن يعرفوا هذا للأسف الشديد.

يكفيني أن يقول الحاكم: إننا نريد تطبيق حدود الله ولكن هناك متطلبات لابد وأن نتيحها قبل ذلك»[١٠٢].

ويقول أيضا: «أنا قلت لرفعت المحجوب في مجلس الشعب عندما دعوني في جلسة استماع تطبيق الشريعة: على مهل... تدريجيا... وكان المحجوب دائما يستشهد برأيي هذا»[١٠٣].

ويقول أيضا في مجلس الشعب في لجنة الشئون الدينية: «إننا لانريد أن نطبق الإسلام مرة واحدة «الحلال بين والحرام بين».

الخمر حرام يعني حرام، القمار.... السرقة، هذه مسائل منتهية لسنا بصدد التشريع من جديد. إنما الكلام في الأسلوب كيف نصل إلى تنفيذ هذه المهام، فهذا الأسلوب يقتضينا التأني»[١٠٤].

ومن الجدير بالذكر أن جلسات الاستماع في لجنة الشئون الدينية لمجلس الشعب كانت حيلة سياسية لتغطية مطالبة الشيخ صلاح أبو إسماعيل -رحمه الله- بإقرار مشاريع ست قوانين مدفونة في أوراق مجلس الشعب، فجاء الإخوان وشاركوا الوفد والحكومة في هذه الحيلة السياسية، وطالبوا بالتدرج، وأن الموقف غير معد للتطبيق الفوري.

وعلي هذا يرد الشيخ صلاح أبو إسماعيل -رحمه الله- في حسرة: «وكل مناداة باستئناف مسيرة الشريعة إنما تنطوي على تجاهل العمل الكبير الذي تم إنجازه.

ومايناد‌ى به من تهيئة المناخ العام في المجتمع المصري هو نداء تناسى الاستفتاءات العديدة التي طلب إلى الشعب فيها أن يقول كلمته في الاتجاه الإسلامي، فأسفرت عما يشبه الإجماع على المطالبة بالشريعة الإسلامية، فأي مناخ نريد أن نعده؟ والشريعة فيها ضمان الوحدة الوطنية والعدل والرخاء والأمن.

والمناداة بالتدرج هي مناداة بشيء في غير موضعه، لأن التدرج كان في نقل المجتمع من الجاهلية إلى أنوار الإسلام. وأرفض المناداة بالتنقية، فهذا أمر قد تم وأخذ من عمر الزمان ٤٠ شهرا، ومضى على تمامه ٣٦ شهرا، ونحن الآن أمام تراث موجود في اللجنة التشريعية في البرلمان»[١٠٥].

أما رفعت المحجوب -الذي سنورد رأي التلمساني فيه إن شاء الله[١٠٦]- فيكشف مخطط التواطؤ قائلا: «أؤكد في البداية أن البرلمان والحكومة حريصان على تطبيق الشريعة أكثر من أي جهة أخرى، ولكن ليس بأسلوب الإرهاب

---

[١٠٢] المصور عدد ٢٩٨٩ - ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ - ٢٢/١/١٩٨٢م.

[١٠٣] الدعوة: عدد ١١٢ السنة ٣٦- جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ- يناير ١٩٨٦م.

[١٠٤] الدعوة: عدد ١٠٢ السنة ٣٥ - جمادى الآخرة ١٤٠٥ هـ - مارس ١٩٨٥ م.

[١٠٥] مجلة المجلة - عدد ٢٨١ - ٩ - ١٥ شوال ١٤٠٥هـ، ٢٦/٦ - ٢/٧/١٩٨٥ ص: ٢٧.

وفرض الرأي وإصدار المنشورات واستغلال منابر المساجد والمسيرات لتهديد النواب وإرهابهم والتشهير بالبرلمان وإثارة الرأي العام بتقديم وقائع غير صحيحة.

ويكفي أن البرلمان عقد على مدار ٦ أسابيع ٥ جلسات عقدتها لجنة الشئوون الدينية بالبرلمان لمناقشة تطبيق الشريعة الإسلامية، وحضرها كافة الاتجاهات الحزبية والدينية، وأتيحت الفرصة للجميع للحديث، ثم عقدت عدة اجتماعات في مكتبي مع ممثلي الأحزاب، وأعدت اللجنة تقريرا عرض على البرلمان لمناقشته، وأتيحت الفرصة لحوالي ١١ نائبا للحديث، واتفقت جميع الآراء على التدرج في التطبيق وتنقية القوانين القائمة، لأن ليس كل القوانين مخالفة للشريعة، ولانستطيع أن نهدم التراث»[١٠٧].

والتراث الذي يعنيه المحجوب هو القوانين الوضعية تراث الكفر والكافرين.

أرأيت يا أخي القارئ الخطة التي اشترك فيها الإخوان –بقيادة مرشدهم– لإعطاء مخرج للحكومة للإفلات من تطبيق الشريعة وللمشاغبة على الشيخ صلاح أبو إسماعيل –رحمه الله– وتضييع صوته في خلال حملة استغرقت ٦ أسابيع، اتفق فيها الجميع (لاحظ كلمة الجميع) على التدرج والتنقية.

والذي حدث بعد ذلك أن رئيس المجلس أعلن إنهاء الدورة التشريعية، وبذلك يكون الموضوع قد أغلق، ولايجوز مناقشته في دورة أخري طبقا للائحة المجلس.

ثم فصل حزب الوفد الشيخ صلاح أبو إسماعيل –رحمه الله– من عضويته، ولم يتنفس أحد من الإخوان في البرلمان ببنت شفة، مع أنهم رسميا أعضاء في حزب الوفد، ودخلوا البرلمان بواسطة حزب الوفد، بل ودخلوا مع حزب الوفد بتوسط الشيخ صلاح أبو إسماعيل رحمه الله.

والمقصود من هذا نزع الصفة الحزبية عن الشيخ صلاح –رحمه الله– حتى لايتمكن من الدخول لأي انتخابات قادمة حسب القانون الذي كان ساريا، وتواطأ الإخوان على السكوت على فصل الشيخ صلاح رحمه الله، وتركوا المؤامرة تمر، مع أن الشيخ صلاح –رحمه الله– هو الذي أدخلهم للوفد.

ونحن نود أن نؤكد أن اثباتنا لكلمة الشيخ صلاح –رحمه الله– لاتعني موافقتنا على مافيها، فنحن لانوافق على أسلوبه ونراه غير مجد شرعا وعقلا.

وها قد مضت ست سنوات وتوفي خلالها الشيخ صلاح –رحمه الله– ولازال المناخ العام لم يهييء ولن يهييء طالما أن تطبيق الشريعة قضية مناورة سياسية[١٠٨].

---

[١٠٦] الباب الثاني: الحصاد المر مواقف الإخوان مع الحكومات في مصر خلال ستين عاماً/ الفصل الثاني: عن علاقة الإخوان بالحكام/ المطلب الخامس: عن علاقة الإخوان بحسني مبارك.

[١٠٧] مجلة المجلة – عدد ٢٨١ – ٩ – ١٥ شوال ١٤٠٥هـ، ٦/٢٦ – ١٩٨٥/٧/٢ ص: ٢٦.

[١٠٨] والآن هاهي الطبعة الثانية تصدر بعد عشرين عاماً من هذه الحادثة، ولم يتهيأ المناخ بعد، ولن يتهيأ إلا إذا أقام المسلمون دولة الإسلام بالجهاد، وكفوا عن هذه الأساليب التي لا طائل من ورائها.

ومن الجدير بالذكر أن الشيخ صلاح أبو إسماعيل –رحمه الله– وقف شاهداً في قضية الجهاد الكبرى (القضية ٤٦٢/ ٨١ أمن دولة عليا) فقرر بألم أنه حاول سدى تطبيق الشريعة عبر الانتخابات والبرلمان، فلم يجن من جهوده المتواصلة إلا الفشل، وقد سجل هذه الشهادة التاريخية في كتابه الهام (شهادة الحق). رحمه الله رحمة واسعة.

ويتكلم عمر التلمساني عن منهج الإخوان فيقول: «بهذا التاريخ الأبيض الناصع يتحدث الإخوان المسلمون عن تطبيق الشريعة الإسلامية.

ولايقرون المسيرات ولا المؤتمرات ولامناصبة الحكومات العداوات. لأن أسلوبهم في الدعوة إلى الله حقق مالم تحققه الاندفاعات والحماس الطائش.

فنحن اليوم إذ ندعو إلى التطبيق رويدا رويدا، لانتنكر لماضينا ولا نتناقض مع أنفسنا، ولكننا نسير على منهجنا القديم نفسه»[١٠٩].

وفي آخر خطبة له يقول: «نحن لانريد عنتا ولانريد إحراجا. نحن ندعو إلى تقنين الشريعة الإسلامية على مهل حتى لاتختلط الأمور»[١١٠].

ب – أما حامد أبو النصر المرشد الرابع في حوار مع مجلة العالم فيسأل: «هل يختلف موقفكم بخصوص تطبيق الشريعة مع موقف الأستاذ التلمساني الذي طالب الدولة بالبدء في تطبيق الشريعة بالتدرج؟!.

* لاشك أن الأستاذ عمر التلمساني –رحمه الله– كان بعيد النظر، لقد كان يهدف إلى معرفة رؤية الحكومة: هل تريد تطبيق الشريعة أم لا بالضبط؟ وبالتالي كشف موقفها. ونحن نطالب بضرورة الإسراع في اتخاذ خطوات عملية لتطبيق الشريعة الإسلامية، حتى تطمئن النفوس وترتاح القلوب ونرضي الله»[١١١].

ونقول للإخون المطالبين بالشريعة على مهل: لماذا لاتطبقون أنتم ياإخوان مايجب عليكم من شريعة الله، لماذا لاتكفرون الحكام الذين كفَّرهم الله ورسوله @ وكفَّرهم علماء المسلمين الأثبات، ولماذا لاتطبقون الشريعة التي توجب عليكم جهاد هؤلاء الحكام المرتدين؟

وفي حوار في جريدة النور يسأل: «ماالأسلوب الأمثل –من وجهة نظركم– الذي يتم به تطبيق الشريعة الإسلامية إذا ماأقر مجلس الشعب مبدأ التطبيق؟.

هل تتصور مثلا ان يكلف الرئيس مبارك الأستاذ حامد أبو النصر بتشكيل الوزارة؟

* أولا... أنا مستبعد أن يكلفني الرئيس مبارك بتشكيل وزارة، إذا حدث ذلك فلابد أن تكون هناك فترة انتقالية يتم فيها تهيئة المناخ، ثم بعد ذلك يأتي الفكر الإسلامي للحكم بقواعده وكوادره. والفترة الانتقالية التي أشير إليها،

[١٠٩] المختار الاسلامي: عدد ٤٣ – ١٩٨٦/٦ ص: ١٧.

[١١٠] مجلة الاطباء عدد ٩٨ سنة ٣١ – ذو الحجة ١٤٠٦ هـ – أغسطس ١٩٨٦ م.

[١١١] العالم: عدد ١٢٣ ١٤ شوال ١٤٠٦ هـ– ١٩٨٦/٦/٢١.

هي بمثابة همزة الوصل بين الوضع الحالي و الوضع الذي نتطلع إليه في ظل المجتمع الإسلامي، وذلك حتى تتهيأ البلاد للحكم الإسلامي.

فنحن لانقول هيا نقطع يد السارق دون أن نحدد متى تقطع هذه اليد تحديدا دقيقا ونعلنه للناس، ثم يجب أن تؤخذ الأمور على مراحل، حتى لانقع في الاخطاء التي وقع فيها غيرنا عند التطبيق.

وأطالب بأن يكون السير في هذه المراحل بتؤدة وبخطوات محسوبة ومدروسة»[١١٢].

أرأيت أيها القارئ الواعي، حتى لو اختير لرئاسة الوزارة فلن يطبق الشريعة انتظاراً لتهيئة المناخ!!

ج – ويقول مأمون الهضيبي: «لإنه لاخلاف بين التيار الديني والحكومة حول تطبيق الشريعة الإسلامية، وإنما الخلاف يتركز حول إمكانيات التطبيق».

وأضاف: «إننا نطلب توافر امكانيات تطبيق الشريعة الإسلامية، لأنه لايمكن تطبيقها بين يوم وليلة، ولابد من وجود هيئة قضائية مستقلة يتشبع أعضاؤها بالشريعة، تتولى عملية التطبيق، لأن الشريعة ليست حدود فقط، ومن ينتقي الحدود من الشريعة لتطبيقها فهو خارج على أحكام الشريعة»[١١٣].

أرأيت أبضا أيها القارئ الواعي، لا بد من هيئة قضائية مستقلة يتشبع أعضاؤها بالشريعة، أوما شبعنا من الفساد الذي جرته علينا القوانين الوضعية التي فرضها علينا عملاء الصليبية العالمية والصهيونية بالقهر والتزوير؟

د– وفي جريدة لواء الإسلام –لسان حال الإخوان– كتب محمد عقل عن دخول الإخوان الحكومة في الأردن: «مع بداية العام الميلادي الجديد يكون «الإخوان المسلمون» قد بدأوا سياستهم العامة بنقلة نوعية في مجال إصلاح الحكم، وذلك عن طريق دخولهم حكومة السيد مضر بدران رئيس وزراء الأردن بخمس حقائب وزارية لأول مرة في تاريخ حركة «الإخوان المسلمون».

ويقول أيضا: «إن هذا التطور في الموقف «الإخواني» بشأن المشاركة في أنظمة الحكم القائمة، ليدل على إنهم ينتهجون طريقا تعاونيا مع الحكومات التي لاتناصب الحركة الإسلامية العداء بشكل سافر، ولاسيما وإن هذه الحكومة قد استجابت إلى اثني عشر مطلبا ومنها أن تجعل التشريع الأردني يتجه نحو الشريعة الإسلامية».

ويقول أيضا:«واستطاعوا أي الإخوان تكوين ائتلاف اسلامي ضم الكتلة الإسلامية المستقلة وبعض الاتجاهات القومية الإسلامية بحيث كونوا أكثرية محترمة التي أوصلت د. عبداللطيف عربيات إلى رئاسة مجلس النواب الأردني، وبذلك يكون الإخوان المسلمون في الأردن قد استلموا رئاسة السلطة التشريعية.

لقد أقرت جماعة «الإخوان» مبدأ المشاركة في الحكم بعد مداولات مستفيضة»

---

[١١٢] جريدة النور – ٢٤ ربيع الأول ١٤٠٧هـ ص: ٣.

[١١٣] الشرق الأوسط – ١٩٨٧/٥/١١.

ويقول أيضا: «إن رأي الإخوان قد استقر على المشاركة في حكومة السيد مضر بدران الذي استجاب في تنفيذ أكثر مطالب نواب الإخوان والوعد القاطع باستمرار العمل نحو تطبيق الشريعة الإسلامية»[١١٤].

وفي نفس الصفحة يؤيدهم أبو النصر ببرقية على هذا الاتجاه التعاوني مع الملك حسين ورئيس وزرائه يقول فيها: «نبعث بتحياتنا إلى جميع الإخوة الإسلاميين الذين شاركوا كوزراء في حكومة معالي السيد مضر بدران».

يقول أيضا: «ونذكرهم بأن أسلم طريق للإصلاح هو العمل نحو تطبيق الشريعة الإسلامية خاصة، وقد وعدكم السيد رئيس الوزراء وعدا قاطعا بالعمل نحو تطبيقها».

ويرد عليه محمد عبدالرحمن خليفة ببرقية يؤكد فيها أنهم يتعاونون مع الحكومة في وقت تحتاج الحكومة فيه لتعاونهم فيقول: «وقد لهجت الألسنة بالدعاء لكم، مع وافر الشكر وجزيل الامتنان لله تعالى على ما أنعم وتفضل من تأييد الأمة لخطنا السياسي الإسلامي وحاجة الحكومة لهذا التأييد، بالمشاركة الفعالة التي سعت إلى إخواننا بقبول جميع طلباتهم الإصلاحية المتوجهة نحو تطبيق الشريعة الإسلامية ماوسعتهم الظروف الملائمة»[١١٥].

٩- تعاون الإخوان مع الحكومات على استقرار أمنها:

موقف الإخوان من الحكام كما سنرى هو موقف التملق والتهاون والملاينة وعدم اللجوء إلى العنف، بل ومنع أي طائفة من أن تقاومهم.

هذا ليس كلامنا، بل هي نصوص كلامهم التي تواترات عانهم كما سترى أيها القارئ الواعي، وسنشير -إن شاء الله عند حديثنا عن الجوالة والملك[١١٦]- إلى دور الجوالة في تأييد الملك والهتاف له ومبايعته مرارا وتكرارا، كما حكى أحمد عادل كمال لا كما حكينا.

أما عمر التلمساني فيقول عن موقفهم من الحكومات عامة «إن الإخوان المسلمون يودون من أعماق قلوبهم أن يطمئن إليهم المسؤولون، وأن يعينوهم على أداء رسالة التوعية الدينية ليأخذ المد الإسلامي طريقه سهلا ميسرا، أنا لا أقول إننا نمد أيدينا طاهرة نظيفة منذ اليوم بل لقد مددناها من أول يوم قامت فيه هذه الدعوة ورسائل الإمام الشهيد أوضح دليل»[١١٧].

ويقول عن موقف حسن البنا -رحمه الله- من الحلفاء في الحرب العالمية الثانية: «لما قامت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، والإخوان على قوتهم، كان من الممكن أن يسببوا الكثير من المتاعب للحلفاء. لكن الإمام الشهيد

---

[١١٤] مجلة لواء الاسلام العدد ١١، السنة ٤٥، غرة رجب ١٤١١ هـ، ١٩٩١/١/١٧، ص ٣٤، ٣٥.

[١١٥] مجلة لواء الاسلام العدد ١١، السنة ٤٥، غرة رجب ١٤١١ هـ، ١٩٩١/١/١٧، ص ٣٤، ٣٥. وهاهي الطبعة الثانية من الكتاب تصدر بعد أربعة عشر عاماً ولا زالت الظروف الملائمة لم تسعهم!

[١١٦] الباب الثاني: الحصاد المر مواقف الإخوان مع الحكومات في مصر خلال ستين عاماً/ الفصل الثاني: عن علاقة الإخوان بالحكام/ المطلب الأول: عن علاقة الإخوان بالملك.

[١١٧] ذكريات لا مذكرات ص ١٦٠.

حسن البنا أصدر أوامره إلى كل الشعب والمناطق أن تلتزم جانب الهدوء، وأن تتفرغ لنشر الدعوة، وأن تعطيها كل اهتمامها وجهدها بعيدا عن الاستثارة، حتى انتصر الحلفاء.

وكان موقف هذه المنطقة –التي تعج بالإخوان المسلمين في كل مكان– سببا من أسباب انتصارهم، ولكنهم جازوا الإمام الشهيد جزاء سنمار! ألا يستحق موقف الإمام الشهيد من تلك الأحداث في ذلك الحين، أن يسجل في صفحات الخلود»[118].

ويقول أيضا بصراحة ودون لف أو دوران عن صفقتهم مع الحكومة: «وساهمت في الكثير من المواقف التي كانت تحتاج الحكومات إلى معونة الإخوان المسلمين فيها، والبداهة تقضي بأنه اعتراف ضمني من الحكومات بوجود الإخوان على الساحة، رغم الأمر بحل جماعتهم، وكنت على شبه اتصال دائم برجال الأمن في وزارة الداخلية، أقدم كل مايسهم في ترسيخ الأمن في مصر.

وماكنت أجعل أحدا فيهم صغيرا أو كبيرا يحضر إلي، وأكتفي بأن يتصلوا بي تليفونيا لأذهب إليهم في الوزارة، اللهم إلا في بعض المناسبات الصحية أو الأعياد، فكانوا يزورونني مشكورين، وكان من فضل الله عليَّ أنني ماذهبت إلى كلية ثائرة لأمر من الأمور، إلا وعدت موفقا، وكان جهدي موضع شكر المسؤولين في وزارة الداخلية. ولعل أحدا لم ينس موقفي من أحداث الزاوية الحمراء. وماتفضل به وزير الداخلية حسن أبو باشا من تصريحات خاصة بي، وبأن الإخوان المسلمين أبعد مايكونون عن الإرهاب والتخريب... وأن الجماعات الإرهابية لم تخرج من تحت عباءة الإخوان المسلمين، فكان أول مسؤول عن الأمن أفضى بهذه الحقيقة التي طالما شوهتها إذاعات خصوم الإخوان.

وقد أخذت على نفسي يوم أن كنت أكتب إفتتاحيات مجلة الدعوة بألا أمس أي إنسان من ناحيته الشخصية، وكنت ألتزم الموضوعية البحتة، وأدعو إلى ضبط الأعصاب عند الأحداث المثيرة، حتى قال لي أحد المعتقلين من الأحزاب في سبتمبر (أيلول) ١٩٨١ إنني جمدت أعصاب الشباب ووضعتها في ثلاجة، ولست أدري أكان يمدح أو يقدح، وعلى كل حال فقد شكرت له قوله إنني صاحب تأثير، ورغم ذلك فإنني لم أنج من غمزات بعض الكتاب –ولكن على خفيف– وإنصافا للسادات –رحمني ورحمه الله وغفر لي وله– أنه أتاح للإخوان جوا من الحرية لابأس به، فأعدنا إصدار مجلة الدعوة، وكنا نقيم الاحتفالات في المناسبات الدينية في شتى أرجاء القطر»[119].

وفي مقابل هذا التلطف من التلمساني للطواغيت وسعيه لترسيخ أمنهم، تراه يقول عن الشباب المجاهد: «قلنا للمسئولين أكثر من مرة، دعونا نحن نتحدث مع هؤلاء الشباب، ونصحح له الفهم الخاطئ، ونقيمه على الصراط المستقيم، لأن معالجة الأمر ليس بالعنف، لأن العنف يولد العنف»

---

[118] ذكريات لا مذكرات ص ٢٥٣.

[119] ذكريات لا مذكرات ص ١٧٦، ١٧٧.

ويقول أيضا: «في بعض الأحيان كان وزير الداخلية يرسلني إلى بعض كليات الجامعة، وحين كنت أخطب في الشباب كانوا يتقبلون كلامي رغم أنهم كانوا لايعرفونني، كانوا يقبلون كلامي ونصيحتي ضد التظاهر وضد العنف وضد الاضراب وضد التخريب والاعتصام، كل هذه المظاهر كنت أقاومها بمنتهي الوضوح ومنتهي الصراحة...، وفي الزاوية الحمراء، أنا أول إنسان اتصل به السيد نبوي إسماعيل، وأنا أول إنسان خدمته في هذا».

ويقول أيضا «إننا كجماعة إذا طلبنا أي حزب أو أي حاكم للقائه أكون مخطئا لو قلت أننا نرفض، لأن معنى ذلك إننا نعلن الحرب عليه».

ولما سئل عقب خروجه من السجن في يناير ١٩٨٢ عن رأيه في الأولويات التي أمام الرئيس مبارك قال: «أرى أيضا أن تظل المؤسسات القائمة كما هي... مجلس الشعب أو الوزراء لاداعي الآن للتغيير والتجديد حتى لا أعطي فرصة لمن هم خارج مصر في الكلام عن اهتزاز الأوضاع»[١٢٠].

أي اهتزاز الأوضاع عقب اغتيال السادات في أكتوبر ١٩٨١!

ويقول أيضا: «ولايغيب عن فهم الإخوان ويعلمون أنهم المستهدفون دون غيرهم لكل عقبة وصعاب، ورغم ذلك كله لم يعملوا يوما لإثارة القلاقل ضد أية حكومة».

ويقول أيضا: «بهذا التاريخ الأبيض الناصع يتحدث الإخوان المسلمون عن تطبيق الشريعة ولايقرون المسيرات ولا المؤتمرات ولامناصبة الحكومات العداوات»[١٢١].

أما مأمون الهضيبي فيقول بمنتهي الصراحة: «إن الحكومة لاتستطيع حاليا انكار وجودنا بعد أن اعترفت خلال الانتخابات الأخيرة، وظهر ذلك في وسائل الاعلام الرسمية والصحف القومية وحصولنا على ١٫٥ مليون صوت، ولابد أن نتعامل مع الواقع الموجود والقائم خاصة أن وجود الجماعة يمثل مصلحة للحكومة، لأنها تلجأ إلينا كثيرا لضبط التيار الديني المتطرف»[١٢٢].

١٠- الإخوان وعدم تحدي السلطة:

عدم تحدي السلطة بأي صورة أصبح الآن مبدأ مستقراً وعقيدة لازمة للإخوان.

يقول عمر التلمساني: «وقام الإخوان ونجحوا بفضل الله أولا.. ثم نظام الأسر ثانيا. هذه الأسر التي تجتمع على توجيهات أخلاقية، ونفحات روحية، وقواعد دينية، وتعارف ومحبة بين الناس، ولكن للأسف الشديد يرى رجال الأمن أنها أكبر خطر على الأمن، لأنها من الممكن أن تتسلح. ولما كان هذا الأمر يهم الأمن فعلا، فقد استجاب الإخوان لإيقاف نظام الأسر، حتى لايتهموا بالعناد والتحدي»[١٢٣].

---

[١٢٠] المصور عدد ٢٩٨٩، ٢٢ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢/١/٢٢ م.

[١٢١] المختار الاسلامي عدد ٤٣ يونيو ١٩٨٦ ص ١٧.

[١٢٢] جريدة الشرق الأوسط ١٩٨٧/٥/١١.

[١٢٣] ذكريات لا مذكرات ص: ١٠٢.

يقول أيضا «والعجيب في اتهام الكثيرين تصورهم أن دعوتنا تدعو إلى قلب الأوضاع القائمة، ونحن بهذه الصورة متآمرون، وليس لهذا ظل من الحقيقة عند الفهم السليم الخالي من العلل الظاهرة والباطنة»[١٢٤].

وحين يسأل:«هل يمكن أن يصل الأمر بينكم وبين الحكومة إلى حد الصدام؟

* نحن لن نخاشن أحدا ولانسعي للمخاشنة حتى لو وصل الأمر بهم إلى وضعنا في السجون فلن نصطدم».

ويقول أيضا عن علاقتهم بالمسيرة التي دعا إليها الشيخ حافظ سلامة «الإخوان يؤكدون برائتهم مما حدث يوم الجمعة، ومما قد يحدث مستقبلا. فهم لايسعون إلى صدام بعد أن ارتضوا أن يكونوا جزءا من الحياة السياسية الشرعية، وهم غير راغبين أو مهيئين للدخول في صدام مع الحكومة»[١٢٥].

ويقول أيضا: «الإخوان مافكروا يوما في القوة كسلاح لتغيير أو إنقلاب أو ثورة، لأنهم سلفيون، وسلفيون بحق وفهم. والسلف رغم مأأثروا به الفكر من قمم وسعة واتساق، ينكرون استعمال العنف ضد الحاكم حتى ولو كان فاسقا وظالما»[١٢٦].

ويقول أيضا: «والعجيب في أفهام الكثيرين تصورهم أن دعوتنا تدعو إلى قلب نظام الأوضاع القائمة، ونحن بهذه الصورة متآمرون، وليس لهذا ظل من الحقيقة عند الفهم السليم الخالي من العلل الظاهرة والباطنة»[١٢٧].

ويقول أيضا: «كان نظام الأسر في الإخوان يزعج رجال الأمن، فلما حلت الجماعة انتهي هذا النظام. ولكن ماقابلت أحدا من رجال وزارة الداخلية إلا تحدث عن هذا النظام وعودة الإخوان إليه، وكنت أنفي لهم هذا الظن، وماكانوا ليقتنعوا بهذا النفي. حتى بلغ الأمر أنني قلت لأحدهم إذا قبضتم على تشكيل أسري إخواني فاقطعوا رقابهم»[١٢٨].

ويقول عن التنظيم الخاص وإنه لاصلة له بالوثوب على الحكم: «أما أن فضيلة المرشد العام الأستاذ الهضيبي –رضوان الله عليه– أراد باختيار الشهيد «يوسف طلعت» تصفية النظام الخاص، فما دار ذلك في خلد فضيلته، ولكنه أراد أن يعلن على الملأ أن هذا التشكيل ليس تنظيما سريا، يعمل تحت الأرض للوثوب على حكم، ولكنه تدريب لطائفة من الشباب على احتمال المشاق في خلق فاضل. وكل من يظن أن النظام أعد شيئا مما يزعمون، فهو واهم»[١٢٩].

١١– موقف الإخوان من العنف:

---

(١٢٤) ذكريات لا مذكرات ص: ١٨٧.

(١٢٥) مجلة المجلة عدد ٢٨١ – ١٩٨٥/٧/٢.

(١٢٦) ذكريات لامذكرات ص: ٦٦.

(١٢٧) ذكريات لامذكرات ص: ١٨٧.

(١٢٨) ذكريات لامذكرات ص: ١٩١.

(١٢٩) ذكريات لامذكرات ص: ٢٠٨ و٢٠٩.

لم تمل قيادة الإخوان وخاصة الحالية من التبرؤ من أي عنف فهي ترفض العنف لمجرد كونه عنفا. ونحن في عجالة ننقل أقوالهم في ذلك: –

يقول الهضيبي في حديث لصحيفة الجمهور المصري ولصحيفة المصري تعقيبا على قرارات مؤتمر الطلاب العام المنعقد في المركز العام للإخوان المسلمين يوم الخميس ١٠ محرم سنة ١٣٧١ والذي توصلوا فيه إلى خمسة قرارات ملخصها كما يلي: –

القرار الأول: مطالبة الحكومة بإعلان الحرب مع انكلترا، وإباحة حمل السلاح والاعتداء على الإنكليز، وسحب امتيازات الإنكليز، ومحاكمة مجرمي الحرب، والإفراج عن المجاهدين، وعدم الاعتراف بحاكم السودان الإنكليزي.

القرار الثاني: إذا قامت الحكومة بذلك فسيتكتل الشعب من ورائها وإلا فسيضعها مع الإنكليز في صف واحد.

القرار الثالث: تأليف حرس وطني قوامه ١٦ ألف.

القرار الرابع: عقد مؤتمر شعبي إسلامي.

القرار الخامس: التحذير من الأحلاف الاستعمارية[١٣٠].

فقال الهضيبي لمندوب الجمهور المصري «هل تظن أن أعمال العنف تخرج الإنكليز من البلاد؟ إن واجب الحكومة اليوم هو أن تفعل مايفعله الإخوان المسلمون من تربية الشعب وإعداده، فذلك هو الطريق لإخراج الإنكليز»

ثم نفي الهضيبي أن الجماعة طلبت من الحكومة تدريب ١٦ ألف شخص، ونفي أن في نية الجماعة التوجه بهذا الطلب، فلما سئل عن معني القوة التي ينادي بها الإخوان؟ أجاب: «القوة الروحية، أما القوة المادية فهي من اختصاص الحكومة»، فلما سئل عما يكون عليه الوضع إذا لم تلجأ الحكومة للقوة؟ قال: «فلتقصر، فنحن لانستطيع أن نفعل شيئا أكثر من مطالبتها بالقيام بالواجب»[١٣١].

كما صرح لصحيفة المصري تعليقا على قرارات شباب الإخوان: أن الكفاح العملي قد يأخذ صورا مختلفة غير مقاطعة الإنكليز، وأن قرارات الشباب هذه لاتلزم الجماعة «لاقيمة لقرارات تصدر من غير المركز العام للإخوان المسلمين»[١٣٢].

أما عمر التلمساني فيقول «ولئن اغتال بعض الشباب بعض الوزراء فهذا مالا تقره جماعة الإخوان المسلمين»[١٣٣].

---

[١٣٠] مجلة الدعوة: السنة الأولى، عدد ٣٦، ١٥ محرم،١٣٧١ ١٦ /٥١/١٠ ص: ٥.

[١٣١] الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢ ص: ٣٧٥– نقلها عن: الجمهور المصري ١٩٥١/١٠/٢٢.

[١٣٢] الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢ ص ٣٧٥– نقلها عن: صحيفة المصري ١٩٥١/١٠/٢١، محمد الغزالي «تحريف الكلم عن مواضعه» مجلة الدعوة – عدد ١٥١. ٥٤/١/٥ ص٣.

[١٣٣] ذكريات لا مذكرات ص: ١٠٤.

ويقول أيضا أن الهضيبي قال ليوسف طلعت:«أنا ضد هذه التدريبات وضد فكرة الاغتيالات مهما كانت الأسباب، وإني لا أضمن الاندفاع والتهور، وأنا بريء من كل دم يسفك».

وقال له ذلك لما علم أن بعض الشباب يحضر الاحتفالات التي يحضرها عبدالناصر بهدف التدريب[١٣٤].

كما يحكي التلمساني أن محمود الحواتكي قال لهنداوي دوير عندما علم أنه يبحث عن مسدس «هناك تعليمات من المرشد بعدم الاغتيالات»[١٣٥].

ويقول أيضا: «ولسنا نهدف إلى عنف، بدليل أنه في الخطاب الأخير للرئيس الراحل المرحوم أنور السادات قال: أنا أعرف عمر رجل سلام، ومعنى هذا أننا ندعو إلى السلام علانية وفي الخفاء»[١٣٦].

ويقول أيضا: «نحن لانركب الموجات، وماتركنا موقفا من المواقف التي تدعو إلى استنكار العنف وشغب الجماعات إلا ووقفنا بجانبه»[١٣٧].

ويقول أيضا: «أنا أعارض فكر العنف في مواقفي كلها وكتاباتي كلها، انا استنكرت واستنكر بكل قوة العنف أو القتل أو الاغتيال، وأنا قد اتهمت من الجماعات الإسلامية بموالاة الحكم القائم، ولم أهتم بهذا الاتهام»[١٣٨].

ويقول أيضا: «نحن لاننكر على الشباب اتجاهه الديني، بل نحن نحضه على هذا الاتجاه ولكننا ننكر العنف بأي صورة من صوره»[١٣٩].

ويقول أيضا: «إذا أسس أحدهم جماعة وأصبح أميرها فهذا شيء ينبغي أن نفرح به، ونأخذه بالأسلوب الإسلامي الذي يقره الشرع، ولكن أن تتكون الجماعة بهدف العنف، فهذا ماننكره ولانرضى عنه ولانقره، ولانقبل به بأي صورة من الصور»[١٤٠].

ويقول أيضا عن اغتيال السادات: «أما أن نهايته جاءت على يد الإخوان المسلمين. أظن أن هذا حرام، بعد أن قرر رئيس الجمهورية الحالي أن الإخوان المسلمين أبعد مايكونون، ولاعلاقة لهم بهذا الاغتيال، إذن فنحن الإخوان المسلمون لاعلاقة لنا، ولم تكن نهاية السادات على أيدينا.

والشباب الذي نتكلم عنه وعن انحرافه في فهم الإسلام وعن أخذه بهذه الأساليب. نحن ننكر أن يكون في الإسلام عنف، والإخوان المسلمون ليس لهم شأن فيما حدث أبدا»[١٤١].

---

[١٣٤] ذكريات لا مذكرات ص: ١٦٩.

[١٣٥] ذكريات لا مذكرات ص: ١٧٠.

[١٣٦] المصور: عدد ٢٩٨٩، ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢/١/٢٢.

[١٣٧] المصور: عدد ٢٩٨٩، ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢/١/٢٢.

[١٣٨] المصور: عدد ٢٩٨٩، ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢/١/٢٢.

[١٣٩] المصور: عدد ٢٩٨٩، ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢/١/٢٢.

[١٤٠] المصور: عدد ٢٩٨٩، ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢/١/٢٢.

[١٤١] المصور: عدد ٢٩٨٩، ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢/١/٢٢.

ويقول أيضا: «أيها الإخوة سمعتموني أكثر من مرة أتحدث إليكم، لا أتحدث إلا في السلام وفي الأمن وفي الاستقرار وفي عدم التظاهر وعدم التخريب وعدم المصادمات»[١٤٢].

ويقول أيضا: «الدعاة إلى الله دعاة سلم وأمان، ولا أتصور أن شابا يدعو لله، وقد تمكنت الدعوة من قلبه تماما، ثم يدمر ويخرب أو أن يضرب أو ان يعنف»[١٤٣].

أما في مجلة الفن (فيديو ١٤) فيشتكي من أن ندوة الرأي –التي تشرف عليها المباحث لنشر الإسلام الحكومي المنحرف– لاتأخذ وقتا كافيا في التلفاز فيقول: «إن الاساتذة الذين يحاربون الفكر الإرهابي في الإسلام يتم عمل ندوة لهم مرة كل أسبوع، وقبل أن ينتهي الاستاذ من تكملة كلامه ينتهي وقت البرنامج، وهكذا يضطر المستمع إلى تأجيل الاقتناع إلى الأسبوع التالي، أو يضيع أثر كل شيء»[١٤٤].

أما محمد حامد أبو النصر فيقول إجابة على سؤال حول ظاهرة العنف:«العنف عموما لانوافق عليه»[١٤٥].

أما فريد عبدالخالق فيقول حول سلوك العنف لبعض الجماعات الإسلامية في الجامعات:«وعلي أية حال فإنني لست مع العنف وأرفضه، فالإسلام بريء منه»[١٤٦].

١٢– حكم المحكمة في قضية السيارة الجيب دليل على أن الإخوان أبرياء من العنف والإرهاب والسعي لقلب نظام الحكم:

يعتبر محمود الصباغ –وهو من قيادات النظام الخاص للإخوان في كتابه «حقيقة التنظيم الخاص ودوره في دعوة الإخوان المسلمين»– أن حكم المحكمة في قضية السيارة الجيب دليل على براءة الإخوان من تهمة الخروج على الحكم فيقول عن هذه القضية: «ولقد عزمت على أن لا أقدم للقراء عن هذا الجيش وأهدافه ووسائله إلا ما أعلنه هؤلاء القضاة، ليطمئنوا جميعا أن مايقرأون في هذا الصدد إنما هو الحقيقة الخالية من كل زيف المبرأة من كل غرض، فالفضل ماشهدت به الأعداء».

ويقول أيضا:«يتضح مما سجلته المحكمة أعلاه أن المحكمة قد حكمت:

أولا: بأن الجماعة كانت حريصة على أن تسجل في قانونها التزام الأوضاع الدستورية بتحقيق أغراضها.

ثانيا: أن الجماعة عملت فعلا على تنفيذ الأغراض التي وضحت في قانونها وطبقا للوسائل المشار إليها، فأنشأوا صحيفة يومية لنشر دعوتهم وأقاموا مؤسسات اقتصادية ومستوصفات، كما كونوا فرقا للجوالة، وكان رئيسهم يتابع نشر الدعوة وتفهيم الناس بحقيقتها وذلك بإلقاء أحاديث دورية أسبوعية ومحاضرات وخطب في المناسبات.

---

[١٤٢] مجلة الأطباء: السنة ٣١، عدد ٩٨، ذي الحجة ١٤٠٦ هـ، أغسطس ٨٦ ص: ٣٣، ٣٤.

[١٤٣] مجلة الأطباء: السنة ٣١، عدد ٩٨، ذي الحجة ١٤٠٦ هـ، أغسطس ٨٦ ص ٣٣،٣٤.

[١٤٤] فيديو ١٤، ٦ صفر ١٤٠٥ هـ، ٢١ /٨٤/١٠ ص ١٧.

[١٤٥] المصور: عدد ٣٢١٧، ٢٢ رمضان ١٤٠٦ هـ، ٨٦/٧/٦.

[١٤٦] المصور: عدد ٣٢١٧، ٢٢ رمضان ١٤٠٦ هـ، ٨٦/٧/٦.

فلم يعد بعد ذلك هذا الحكم النهائي الصادر من محكمة مشكلة بقرار صادر من حكومة هي أعدى أعداء الإخوان المسلمين، وقد وافق عليه ممثل الاتهام في هذه الحكومة بدليل أنه لم يتقدم إلى محكمة النقض لنقضه اعترافا منه بعدالة هذا الحكم ومطابقته للأمر الواقع.

ولم يعد بعد ذلك لمؤرخ أو كاتب أن يتهجم على دعوة الإخوان المسلمين وأغراضها ووسائلها، لأنه إن فعل شيئا من ذلك كان كاذبا على التاريخ إن كان مؤرخا وكاذبا على الأمة إن كان كاتبا دون جدال».

ويقول أيضا:«فالأمر واضح كل الوضوح لكل من له عين تقرأ وأذن تسمع، وهذا نص ماقالته المحكمة تحت هذا العنوان «الدين والسياسة».

"حكم المحكمة في قضية الدين والسياسة:

وحيث أن الاتهام أخذ على جماعة الإخوان تدخلهم في المسائل السياسية مع أن دعوتهم بدأت دينية، وهذا لايتفق مع الحقيقة المعلومة أن الإسلام دين ودولة، وقد سبق للمرشد العام أن تحدث في هذا الصدد فقال: في كتيب نشر في سنة (١٩٤٨م) عنوانه «مشكلتنا الاقتصادية والدستورية» قال فيه:

إن الإسلام يتخذ من «الحكومة» قاعدة من قواعد النظام الاجتماعي الذي جاء به للناس، فمن ظن أن الإسلام لايعرض للسياسة وأن السياسة ليست من مباحثه، فقد ظلم نفسه وظلم علمه بهذا الإسلام.

وأشار بعد ذلك إلى الخطأ في فصل الدين عن السياسة عمليا مع النص في الدستور على أن دين الدولة هو الإسلام، وقال إن الحكومة في الإسلام تقوم على قواعد معروفة هي مسئولية الحاكم ووحدة الأمة واحترام إرادتها، وهذه القواعد هي التي قام عليها الدستور المصري، لأن الإسلام يجيز أن يفوض رئيس الدولة غيره في مباشرة السلطة وتحمل المسئولية، فيصبح المسئول، هي الوزارة لا رئيس الدولة.

وحيث أنه يظهر جليا من أقوال المرشد العام أن الجماعة لاتناهض نظام الحكم القائم في مصر، بل تراه متفقا مع النظم الإسلامية، وأنها كانت تهدف إلى تحقيق نظام شامل للنهضة والإصلاح طبقا لأحكام الدين الإسلامي وبالطرق الدستورية المعروفة طبقا لما جاء في قانونها الأساسي السابق تفصيله".

وبهذه النصوص الواضحة تكون المحكمة قد سجلت خطأ الاتهام الذي يأخذ به البعض على الإخوان المسلمين بأنهم بدأوا جماعة دينية، ثم انحرفوا إلى السياسة والذي انساقت النيابة العامة وراءه، فذكرته من بين تهمها إلى الإخوان، فنحن نجد المحكمة تقول بصراحة أن هذا الاتهام لايتفق مع الحقيقة المعلومة أن الإسلام دين ودولة، ثم استدلت المحكمة على صحة هذه الحقيقة من نصوص ماكتبه الإمام الشهيد معلنة في النهاية بأن الإخوان المسلمين لايناهضون نظام الحكم القائم في مصر، بل يرونه متفقا مع النظم الإسلامية»[١٤٧].

---

[١٤٧] حقيقة التنظيم الخاص ودوره في دعوة الإخوان المسلمين ص: ٦٧، ٧٥، ٧٦، ٧٨، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٩٤، ٩٨، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٧، ١٦٤، ١٦٥.

١٣– القتال عند الإخوان ضد العدو الخارجي – عدو الوطن – فقط :

يقول محمد حامد أبو النصر في حوار في صحيفة النور: «أما فيما يتعلق بمبايعتي للإمام على المصحف والمسدس فقد كانت على أساس أن الحق لابد له من قوة تحميه، ليس من أجل أن نغتال أو نقتل أحدا، كلا ولكن لكي نعلن استعدادنا الدائم للقتال في سبيل الله.

* قتال من؟

** قتال أعداء الإسلام وأعداء الوطن، فالجهاد أصل من أصول دعوتنا، وكل أخ لابد أن يكون عنده استعداد للجهاد في سبيل الله، وأمامك المثال الواضح، فعندما ظهرت قضية فلسطين سافرالإخوان فورا إلى هناك، وجاهدوا، ولو أن الأمر ميسر لنا لذهبنا إلى أفغانستان للجهاد في سبيل الله.

* ولكن مسدساتكم هذه يمكن أن توجه ضد حاكم مسلم أو حزب أو جماعة إذا ماخالفوكم في الرأي أو لم يستجيبوا لدعوة تطبيق الشريعة في مصر.

** لا... لا... إطلاقا إن دعوتنا تقوم على قاعدة «وجادلهم بالتي هي أحسن» ونحن داخل الدولة ندعو بالكلمة فقط»[١٤٨].

أما صلاح شادي –صاحب التبرير المشهور لانتخاب حسني مبارك رئيساً للجمهورية– فيقول بوضوح شديد: «يجب أولا أن نعلم أن الهدف الذي من أجله قام الإخوان المسلمون لتحريره، هو جلاء الإنكليز عن مصر وطرد الصهاينة من فلسطين، فهاتان كانتا شغل الإخوان الشاغل عندما تحركت رماحهم إلى إصابة أهدافهم نحو هذين العدوين، ومن هنا خاصمتنا الدنيا وشنت علينا حروبها العشواء.

أما مخاصمة الحكومات من أجل هذا الهدف فهو ليس غاية في ذاته وإنما هو استتباع لهذا الصراع حيث إن الحكومات في هذا الوقت كانت تخدم أطماع الإنكليز وأطماع الصهاينة. أما الآن وقد طرد الإنكليز من مصر فليس هناك داع لأن يظل الصراع حامي الوطيس بيننا وبين الحكومات، وخاصة إذا كان دستورها ينص على أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام، فلزم علينا أن نحقق بالوسائل المشروعة في الدستور هذه الحقيقة التي تجلو كل غبش عن دعوة الإسلام، وبهذا نري أننا لم يبق أمامنا إلا طعان الصهاينة وهذا أمر لايكون إلا في عقر دارهم التي احتلوها»[١٤٩].

وكلام صلاح شادي مليء بالتناقضات: فالحكومات السابقة كانت دساتيرها –أيضاً– تنص على أن دينها الرسمي هو الإسلام، كما أن الحكومات الحالية أيضا تخدم الأطماع الأمريكية والصهيونية!!

١٤– جمع الإخوان للسلاح كان لفلسطين وليس لقلب نظام الحكم :

[١٤٨] جريدة النور غرة ربيع الآخر ١٤٠٧ هـ ص: ٣.

[١٤٩] مجلة لواء الاسلام ٨٩/٢/٧ ص: ١٥.

يقول أحمد عادل كمال وهو من قيادات النظام الخاص: «وقع انفجار بمبني كان ملحقا بالمركز العام للإخوان المسلمين في شارع محمد على بالقاهرة بالقرب من مسجد قيسون بفعل بعض الألغام التي تآكلت أجهزة الأمان بها. وأرادت تقارير البوليس وقتها أن تذهب إلى أن اليهود فعلوها ردا على نسف حارتهم، ولكن الأستاذ البنا أعلنها في صراحة، إنها مفرقعاتنا التي نقوم بإعدادها لإخواننا المتطوعين في حرب فلسطين. ولقد أراد بهذا الإعلان عن أننا مازلنا نجمع السلاح ونصلحه ونرمه بعد سحب الترخيص حتى لايهاجمنا بعد ذلك أحد بدعوى أن في يدنا سلاحا... ومع ذلك شهدنا تلك البجاحة بعد ذلك حين عرضت قضايانا على القضاء بتهمة جمع السلاح للعمل على قلب نظام الحكم.

يظهر كتابنا هذا بعد سقوط الملك والملكية بأربعة وثلاثين عاما، فلا يضيرنا أبدا أن نفاخر بأن ذلك السلاح كان لقلب حكم فاسد انقلب فعلا، ولكن ذلك يجافي الحقيقة، إنه الاتهام السهل، وقد تكرر ذلك الزعم بعد ذلك أيام جمال عبدالناصر... مزاعم أيضا تجافي الحقيقة لتبرر مذابح دبرها للتخلص من الجماعة ثم ليصير جبارا في الأرض»

ويقول أيضا ناقلا لنص نشرة للنظام الخاص:

«أخ الهدى:

هذه المطبوعات التي تصلك إنما هي دراسات إعدادية لأمر عظيم توهموه اعتداء على الأبرياء الآمنين، وتوهموه خروجا على السلطات، وتوهموه قلبا لنظام الحكم، توهموه خلطاً بين الدين والسياسة، وأفرطوا في الوهم ماشاء لهم ظنهم، والظن لايغني من الحق شيئا»[١٥٠].

ويقول كامل الشريف عن الجهاز السري: «وكان صاحب الفكرة هو المرشد الأول حسن البنا، ولم يكن يهدف من ورائه الى محاربة الحكومات وقلب أنظمة الحكم واغتيال الزعماء، كما حاولت الدعاية المغرضة أن تصوره وإنما كان هدف الرجل الكبير أولا وأخيرا هو إعداد قوة قتالية معدة لقتال الإنكليز إذا سنحت فرصة مناسبة، ولقد مات حسن البنا قبل معركة القناة ولم يقدر له أن يشهد الدور الذي لعبه تلاميذه»[١٥١].

ويقول محمد الغزالي: «وكان الاستاذ البنا نفسه، وهو يؤلف جماعته في العهد الأول يعلم أن الأعيان الوجهاء وطلاب النسبة الاجتماعية الذين يكثرون في هذه التشكيلات لايصلحون لاوقات الجد، فألف مايسمى بالنظام الخاص وهو نظام يضم شبابا مدربين على القتال، وكان المفروض من إعدادهم مقاتلة الغزاة من الإنكليز واليهود»[١٥٢].

---

[١٥٠] النقاط فوق الحروف– الإخوان المسلمون والنظام الخاص ص: ١٨٨، ٢٧٠.

[١٥١] المقاومة السرية في قناة السويس: ص ٥١ – ٥٤.

[١٥٢] من معالم الحق في كفاحنا الحديث ص ٢٦٤.

ونسألهم إذا كنتم بهذه المسالمة للنظام القائم، وإذا كانت أقوالكم تفيض بتبرير هذه المسالمة، فلماذا تعاونتم مع جمال عبد الناصر في الانقلاب على النظام القائم؟ ولماذا تخليتم عن مبدئكم الذي لا زالتم ترددونه؟ أم هي سياسة اقتناص المغانم وانتهاز الفرص التي تقفز من النقيض للنقيض عند الطمع في الربح؟

١٥- اغتيال الخازندار وماكشفه من خلط في أفكار الإخوان:

عند استعراضنا لهذا الحادث ومايرويه الإخوان عنه ستقرأ ياأخي كثيرا من المضحكات المبكيات.

لنسمع القصة من بدايتها من أحمد عادل كمال حيث يحكي كيف أنه أثناء حضوره لجلسة محاكمة اثنين من النظام الخاص متهمين بإلقاء القنابل على جنود الاحتلال الإنكليزي «اعتمد الدفاع أساسا على نفي إتيان المتهمين لأي اعتداء على جنود الحلفاء، ثم على طريقة المحامين ذهب الدفاع إلى أنه إذا افترضنا جدلا أن لهما شأنا في ضرب الجنود الإنكليز السكاري بالقنابل، فأي دافع يكون وراء ذلك؟ لاشك أنه دافع وطني يهدف إلى تحرير أرضنا من دنس الاحتلال و....

وإذا بالخازندار بك ينتفض فوق منصته ويدقها بقبضته ويصيح في الأستاذ المحامي الذي كان يترافع بذلك فقال له «كلام فارغ إيه ده يأستاذ اللي بتقوله؟ دول حلفاء موجودين هنا للدفاع عنا بموجب معاهدة الشرف والاستقلال... تبقي فوضي لما نسيب كل واحد يدي أحكام على كيفه وينطلق الأولاد في الشوارع بالقنابل والرصاص! لا ده كلام فارغ مانسمعوش أبدا!!» من الناحية القانونية الصرفة التي لاشأن لها بأي اعتبار آخر ربما كان كلامه سليما... ولكن...

كان هذا الكلام صدمة لنا.

وكشاب مشحون بالحماس في الثانية والعشرين من عمري رجعت من المحكمة أطالب برأس الخازندار حماية لنا في عملياتنا المستقبلة، واعتبرت أن الرجل يصدر أحكامه والدفاع لم يتم مرافعته... ولعله لم يكن أصدر أحكاما ويبني هذه الأحكام على أن وجود جيش الاحتلال في مصر وجود شرعي وأن جنوده حلفاء.... وأن معاهدة الذل والاحتلال هي معاهدة شرف واستقلال، إنه من وجهة نظرنا رجل صفته كذا وكذا... ولم تكن مفاجأة لي أن أعلم أنه لم يكن رأيي وحدي وأن هناك غيري من تطوع لاغتيال الخازندار.

وصدرت الأحكام. حكم على حسين عبدالسميع بالحبس ثلاث سنوات وعلى عبدالمنعم عبدالعال بالسجن خمس سنوات، واستأنف الإخوان الأحكام»[١٥٣].

أما عن ردود الفعل الناجمة عن هذا الحادث فليسمح القارئ أن أنقل ببعض الاسهاب ماكتبه اثنان من قيادات النظام الخاص حولها واعتذر للقارئ عن هذه الاطالة التي أراها ضرورية لتوضيح هذا الخلط في فكر قيادات الإخوان المسلمين.

---

[١٥٣] حقيقة التنظيم الخاص ودوره في دعوة الإخوان المسلمين ص: ١٤٨.

يقول أحمد عادل كمال: «وفي الواقع أنه ولو أن اللذين قتلا أحمد الخازندار كانا من الإخوان بل من إخوان النظام... ولو أن ذلك القتل تم بناء على تعليمات صدرت من رقم واحد في النظام.... وبالرغم من أن تلك العملية كانت تجاوبا مع مافي نفوس بعضنا إن لم يكن كثير منا... بالرغم من كل ذلك فقد كانت عملية فردية.

ذلك أن الوحيد الذي ينطق باسم الجماعة ويحدد اتجاهها هو المرشد العام.

فماذا كان موقف المرشد العام؟ لقد كان الرجل رحمه الله أكثر الناس مفاجأة بهذا الحادث، فاللذان قتلا الرجل من جماعته ومع ذلك لم يؤخذ رأيه ولم يخبره أحد مسبقا... وهذه هي الحقيقة. غضب الأستاذ البنا غضبا شديدا وناقش عبدالرحمن الحساب.

لم يكن اعتراض الأستاذ البنا مقصورا على تخطيط العملية، وإنما انصب اعتراضه في المقام الأول على شرعيتها. كان من رأيه أن من حق القاضي أن يخطيء وأن اغتياله غير جائز شرعا.

هنا وبعد أن عرفنا هذا انتكست أحساسيسنا وارتد حماسنا لهذه العملية وأشفقنا أيما إشفاق على حسن عبدالحافظ ومحمود زينهم. إننا نفعل مانفعل –كل مانفعل– جهادا في سبيل الله وابتغاء رضاه فإذا انتهينا إلى أن العمل غير جائز شرعا، فمن شأن هذا أن يصيبنا بصدمة. لست أدري لماذا لم نحاول أن نعالج المشكلة معالجة شرعية؟ لماذا لم نحاول أن نؤدي الدية إلى ورثة الخازاندار وأن نسترضيهم حتى يرضوا؟.... ربما كانوا رضوا وربما كانوا رفضوا.... ولكننا لم نحاول.

قد يذهب البعض إلى أنها سيئة للنظام الخاص، باعتبار أن وجوده يحمل في طياته احتمال مثل تلك الاندفاعات، بما لا يمكن تجنبه، وبما يعني أن قيام النظام في حد ذاته كان خطأ من هذا الوجه. وفي هذا مناقشة للموضوع في غير إطاره. فإننا إذا أرجعنا الأمور إلى مناخها العام لوجدنا أن النظام قد كبح جماح كثيرين من أن ينطلقوا بدافع الحماس الذي ساد تلك السنوات بكل مبرراته إلى أعمال لاحصر لها من مثل هذه.

فكم من أفراد أرادوا تنفيذ أشياء منعها النظام، فإذا أفلتت عملية أو عمليتان ولو من مسئولين في النظام ففي موازين الإنصاف يمكن القول إن هذه مقابل تلك، ودون زعم أنه قياس بمعناه الشرعي نذكر أن سيف الله خالد بن الوليد قد قتل في بعض سراياه من أدى شهادة الإسلام باجتهاد خاطئ أنكره عليه رسول الله @. ثم حدث مثل ذلك مرة أخرى منه أيضا في حروب الردة بما أنكره عليه أبو بكر وعمر. وسألني سائل: إذا حكم اليوم قاض أفغاني مسلم في محاكم أفغانستان على المجاهدين الأفغان على أساس أن الوجود الروسي شرعي في أفغانستان، أيكون قتل القاضي خطأ؟

لست أقصد بهذا السرد أني أؤيد العملية وأدافع عنها، ولايسعني هذا بعد أن استبانت كافة جوانبها، إنما أردت أن أوضح أبعادها كما حدثت، أما الآن فلا يسعني إلا أن أقر بخطئها. لئن قلنا إنه كان بحسن قصد، فإننا نقول أيضا إنه كان أمرا جسيما، وحين رفضه الأستاذ البنا وأنكره فقد كان يقدره حق قدره»[١٥٤].

---

[١٥٤] النقاط فوق الحروف– الإخوان المسلمون والنظام الخاص ص: ١٧٦ إلى ١٧٨.

إذن نلخص ماقاله الاستاذ أحمد عادل كمال في الآتي:

أولا: إن الخازندار يرى شرعية معاهدة ١٩٣٦، وأن الإنكليز وجودهم شرعي في مصر.

ثانيا: إن كل شباب الإخوان المسلمين بل والشباب الوطني كان يتمنى التخلص من الخازندار.

ثالثا: إن حسن البنا كان يرى عدم شرعية قتل الخازندار، وأن من حقه أن يجتهد فيخطئ، وقد ذكرنا من قبل أن حسن البنا –رحمه الله– كان يرى ضرورة الالتزام بمعاهدة ١٩٣٦ [١٥٥].

رابعا: إن هذا الرأي أصاب الشباب بالصدمة.

خامسا: ثم يصيغ أحمد عادل كمال سؤالا حول القاضي المسلم الأفغاني الذي يحكم على المجاهدين بالسجن.

سادسا: إنه يقر بخطأ النظام الخاص وصواب رأي البنا في النهاية.

وفي رأيي أن الأستاذ أحمد عادل كمال لايزال يعيش هذا الصراع منذ سماع رأي شيخه البنا –رحمه الله– حتى كتب كتابه هذا.

والدليل على ذلك هو هذا السؤال الذي ترك إجابته المقطوع بها للقارئ ولكنه يستحي أن يجيب لأن الاجابة لاتوافق رأي شيخه فيستتر وراء القارئ ويترك القارئ ليواجه رأي شيخه ولنا هنا ملاحظتان:

أولا: إن القاضي الأفغاني الذي يحاكم المجاهدين ويعاقبهم على جهادهم ليس بقاض مسلم، لأنه لايحكم بما أنزل الله ولأنه يوالي أعداء الله ويعادي أولياءه بسبب دينهم، وهو قاض مرتد مهدر الدم سواء كان أفغانيا أو مصريا أو غيرهما.

ثانيا: إن هذه العصبية للرؤساء والمشايخ هي التي أدت إلى غياب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو في رأينا سبب أساسي لانهيار جماعة الإخوان حتى وصل بهم الأمر إلى تأييد ترشيح حسني مبارك رئيسا للجمهورية –كما سترى– بعد ستين عاما من النضال والدماء والتعذيب والسجن والتشريد.

وليس أدل على ذلك من هذا الصراع المحتدم في ضمير الأستاذ أحمد عادل والذي لم يستطع أن يكتمه فصاغه في صورة سؤال!!

أما الأستاذ محمود الصباغ فيحاول حل هذا الأشكال فيأتي بغرائب ألجأته إليها ضرورة التوفيق بين تناقضين: صحة تصرف قتلة الخازندار وبشاعة جرمه في ميزان الشريعة، ومعارضة البنا ومن معه لهذا الفعل واعتباره حراما.

واستمعوا لسرد الصباغ، وأعتذر عن الإطالة لأهمية توضيح هذه الثغرة في فكر الإخوان المسلمين، يقول الصباغ:

«حادث مقتل الخازندار بك:

أقرر بكل الصدق أن كلا من الإخوان المسلمين كجماعة إسلامية يرأسها المرشد العام للإخوان المسلمين والتنظيم الخاص للإخوان المسلمين –كتنظيم عسكري سري خصص لأعمال الجهاد في سبيل الإسلام– بريء كل البراءة من هذا الحادث الذي يمكن أن يقع بدوافع وطنية، ولكنه مخالف ومستنكر من الشريعة الإسلامية التي اتخذها كل من

---

[١٥٥] الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ - ١٩٤٨) ص: ٩٧.

الإخوان المسلمين وتنظيمهم السري أساسا لكل عمل يقومون به، ومن ثم يكون استنكار الإمام الشهيد له علنا أمام إخوانه جميعهم، وإحساسهم جميعا بالآلام التي سببها لهم هذا الحادث، استنكارا مصدره العقيدة الإسلامية التي يعتنقها الإمام الشهيد ويدعو لها بكل جهده وطاقته، كما يكون استنكار النظام الخاص لهذا الحادث مستمداً من نفس الأسباب التي استنكر الإمام الشهيد بها قتل الخازندار بك، على الرغم من أن مرتكبي هذا الحادث هم ثلاثة أفراد من الإخوان المسلمين بصفتهم الشخصية، هم عبدالرحمن السندي، ومحمود سعيد زينهم، وحسن عبدالحافظ.

ولقد استحل هؤلاء الإخوان الثلاثة لأنفسهم القيام بهذا العمل لدوافع وطنية اقتضتها ظروف هذا الحادث واستشعرها جميع شعب مصر في حينها، دون أن يكون لأحد من الإخوان المسلمين أو من قيادة النظام الخاص أمر أو إذن به.

ولايغير من هذه الحقيقة كون عبدالرحمن السندي رئيسا للنظام الخاص ولا كون الأخوين محمود سعيد زينهم وحسن عبدالحافظ أعضاء في النظام الخاص، لأن النظام الخاص لايمكن أن يتحمل إلا الأعمال التي تقرها قيادته مجتمعة، بأمر صريح من المرشد العام، ومالم يتحقق هذين الشرطين لأي عمل من أعمال النظام الخاص، فإن هذا العمل يكون عملا فرديا تقع مسئوليته كاملة على من قام به».

ويقول أيضا: «لقد وقع هذا الحادث في وقت كنت قد تركت فيه مسئوليتي في النظام الخاص مؤقتا متفرغا للجهاد في فلسطين، ولم يرد على خواطرنا قبل هذا التفرغ قتل هذا القاضي على الإطلاق، حيث لم يطرحه علينا الأخ عبدالرحمن السندي للدراسة كتعليمات المرشد العام من ناحية، ولم يقم في ذهن أحدٍ منا أن هناك واجبا على النظام الخاص قبل هذا القاضي يستحق أن يستأذن المرشد العام في القيام به.

إلا أن الظروف الملابسة لهذا الحادث كانت تثير الشعور الوطني ضد هذا القاضي من المصريين كافة، وهو مايبرر أن يفكر بعض المتطرفين منهم في اغتياله إرضاءاً لهذا الشعور، حيث تزامن في هذا الوقت ثلاث قضايا نظرت أمام القاضي الخازندار، واحدة منها قضية وطنية هي إلقاء قنابل على الإنكليز في مدينة الإسكندرية، بأيدي مجموعة من شباب حزب مصر الفتاة، فالأمر كما قلت كان هديرا وطنيا ضد الإنكليز في هذه الظروف من كافة أحزاب مصر وهيئاتها، ومن بينهم الإخوان المسلمون، وقد أدانت الدائرة التي يرأسها الخازندار بك هؤلاء الشباب بالسجن عشر سنوات في نفس الوقت الذي قضت فيه دائرة يرأسها الخازندار بك على سفاح الإسكندرية المدعو حسن قناوي الذي راح ضحيته سبعة قتلى، بدوافع جنسية قذرة، نقلتها جميع الصحف إلى الشعب المصري بصورتها الواقعية التي تثير الذعر والاشمئزاز في نفس كل مصري ومصرية، حتى أن جميع أفراد شعب مصر وبدون أي مبالغة تمنوا أن يخلص القضاء المصري سمعة مصر وشرفها وحياءها من هذا الوحش الكاسر الدنيء، وقد عبر الاتهام ممثلا في الأستاذ أنور حبيب وكيل نيابة عن هذه الرغبة الشعبية العارمة بطلب الاعدام، ولكن حكم هذه الدائرة الذي نطق به المستشار الخازندار بك كان مخيبا لكل الآمال، إذ قضي بالسجن سبع سنوات مع الأشغال الشاقة، الأمر الذي أسعد المتهم أيما سعادة، وهو يسمع هذا الحكم مبتسما على النحو الذي نقلته الصحف لجميع أفراد الشعب في

هذه الأيام، وقد أجري جميع أفراد الشعب مقارنة بين حكم الخازندار بك على الشباب الوطني الذي يلقي قنابل على الإنكليز بالسجن عشر سنوات، وبين حكمه على هذا الوحش الدنيء بالسجن سبع سنوات، وخرج باستبعاد أن يكون هذا القاضي وطنيا على أي صورة من الصور، وبل باتهامه بممالأة الإنكليز والقسوة على أعدائهم والرحمة بأعداء الشعب. في كل مايصدر عنه من أحكام. إن هذا الحكم القاسي على الخازندار بك لم يخرج عليه أي مواطن، بل كان شبه حكم إجماعي من المصريين عامهم وخاصهم، خاصة أن هذه المقارنة لم تقتصر على قضية حسن قناوي، بل أشيع أن دائرة برئاسة الخازندار بك أيضا حكمت وفي نفس الظروف على سيدة اتهمت بتعذيب خادمتها تعذيبا وحشيا إلى حد إحماء عود من حديد وإدخاله في موضع العفة منها، حتى أودى بحياتها، بالسجن لمدة عام واحد مع إيقاف التنفيذ، فكان التعليق على حكم الخازندار بك بسجن شباب مصر الفتاة بالغ القسوة لا من رجال مصر الفتاة وحدهم، بل من رجال السياسة في مصر ومنهم الإمام الشهيد حسن البنا».

ويقول أيضا: «ولقد حدث أن رجعت إلى القاهرة في زيارة خاطفة لإعداد بعض المعدات اللازمة للمجاهدين، فأصبت بالأنفلونزا خلال هذه الزيارة ولازمت الفراش، فزارني الأخ حسن عبدالحافظ بمنزلي قبيل وقوع مقتل الخازندار بك وصارحني بأن الأخ عبدالرحمن السندي اختاره مع أخ آخر لقتل الخازندار بك لما ظهر من جحوده للشعور الوطني وتعاطفه مع القتلة والسفاكين في أحكامه.

وقد ذهلت لهذا الخبر، وأصدرت أمرا صريحا إلى الأخ حسن عبدالحافظ باعتباري أمير مجموعته إلى ماقبل سفري إلى فلسطين أن لاينفذ تعليمات عبدالرحمن في هذا الشأن، لأننا باعتبارنا من جماعة الإخوان المسلمين ليس بيننا وبين المستشار الخازندار بك أي عداء، فقد كان حكمه على الأخوين حسين عبدالسميع، وعبدالمنعم إبراهيم، المتهمين بإلقاء قنابل على الجنود الإنكليز بالقاهرة في ليلة عيد الميلاد سنة ١٩٤٦ بالسجن ثلاث سنوات هو حكم معقول لاتثريب عليه، فالفعل وإن كان وطنيا خالصا يتفق مع كل الشرائع السماوية والدوافع الوطنية النبيلة، إلا أنه مخالف للقانون الوضعي الذي يحكم به القضاء المصري في ذلك الوقت، الأمر الذي يجعل في هذا الحكم مراعاة للدوافع النبيلة التي دفعت هذين الأخوين لهذا الفعل الفدائي المرغوب من كل وطني مخلص، وكل مسلم صادق».

ثم يقول أيضا: «المطالبة بدم الضحايا الثلاث لهذا الحادث المؤسف:

كانت غضبة قيادة النظام على تصرف عبدالرحمن عارمة، فليس من حقه على الإطلاق أن يأمر بمثل هذا العمل الذي لاتحله شريعة الإسلام وإن سمحت به المشاعر الوطنية، دون عرضه على قيادة النظام، والتحقق من صدور أمر من المرشد العام بتنفيذه.

ولما كان من الممكن أن يحكم القضاء في هذه القضية بإعدام هذين الأخوين نتيجة لهذا التصرف الذي لم يراع فيه عبدالرحمن موقعه من النظام كمسئول، فيعتبر الإخوان أوامره شرعية صادرة من المرشد العام دون نقاش، فلابد وأن يتحمل عبدالرحمن دم الثلاثة وحده.

وعقدت قيادة النظام الخاص محاكمة لعبدالرحمن على هذا الجرم المستنكر، وحضر المحاكمة كل من فضيلة المرشد العام الشهيد حسن البنا وباقي أفراد قيادة النظام بما في ذلك الأخوة صالح عشماوي، والشيخ محمد فرغلي، والدكتور خميس حميدة، والدكتور عبدالعزيز كامل، ومحمود الصباغ، ومصطفي مشهور، وأحمد زكي حسن، وأحمد حسنين، والدكتور محمود عساف، وقد أكد عبدالرحمن في المحاكمة أنه فهم من العبارات الساخطة التي سمعها من المرشد العام ضد أحكام المستشار الخازندار المستهجنة، أنه سيرضى عن قتله لو أنه نفذ القتل فعلا، وقد تأثر المرشد العام تأثرا بالغا لكلام عبدالرحمن لأنه يعلم صدقه في كل كلمة يقولها تعبيرا عما يعتقد، وبلغ من تأثر فضيلة المرشد العام أنه أجهش بالبكاء ألماً لهذا الحادث الأليم الذي يستوجب غضب الله، لأنه قتل لنفوس بريئة من غير نفس، كما يعتبر مادة واسعة للتشهير بالدعوة ورسالتها في الجهاد من أجل إقامة شرع الله، وقد تحقق الإخوان الحاضرون لهذه المحاكمة من أن عبدالرحمن قد وقع في فهم خاطئ في ممارسة غير مسبوقةٍ من أعمال الإخوان المسلمين، فرأوا أن يعتبر الحادث قتل خطأ، حيث لم يقصد عبدالرحمن ولا أحد من إخوانه، سفك نفس بغير نفس، وإنما قصدوا قتل روح التبلد الوطني في بعض الطبقة المثقفة من شعب مصر أمثال الخازندار بك.

ولما كان هؤلاء الإخوان قد ارتكبوا هذا الخطأ في ظل انتمائهم إلى الإخوان المسلمين وبسببه، إذ لولا هذا الانتماء لما اجتمعوا على الإطلاق في حياتهم ليفكروا في مثل هذا العمل أو غيره، فقد حق على الجماعة دفع الدية التي شرعها الإسلام كعقوبة على القتل الخطأ من ناحية، وأن تعمل الهيئة كجماعة على إنقاذ حياة المتهمين، البريئين من حبل المشنقة بكل ماأوتيت من قوة، فدماء الإخوان ليست هدرا يمكن أن يفرط فيه الإخوان في غير أداء فريضة واجبة يفرضها الإسلام، حيث تكون الشهادة أبهى وأعظم من كل حياة.

ولما كانت جماعة الإخوان المسلمين جزءاً من الشعب، وكانت الحكومة قد دفعت بالفعل مايعادل الدية إلى ورثة المرحوم الخازندار بك، حيث دفعت لهم من مال الشعب عشرة آلاف جنيه، فإن من الحق أن نقرر أن الدية قد دفعتها الدولة عن الجماعة وبقي على الإخوان إنقاذ حياة الضحيتين الأخرتين محمود زينهم، وحسن عبدالحافظ.

واستراح الجميع لهذا الحكم دون استثناء، بل إنه لقى موافقة إجماعية من كل الحضور بما في ذلك فضيلة الإمام الشهيد»[١٥٦].

وهنا تجدر ملاحظة أمر خطير هو أن حسن البنا –رحمه الله– وقيادات الإخوان لم ينصب نقدهم على عدم ملاءمة الحادث للظروف المحيطة، أو أن ضرره أكبر من نفعه إذن لهان الأمر ولأصبح لقولهم وجه، ولكن الخطورة أنهم يعتبرونه منافيا للشرع، ثم يتخبطون هذا التخبط المضحك، فيقولون إن السندي مطالب بدم الأخوين لو حكم عليهما بالإعدام وبدم الخازندار.

ثم يرون ان الحادث قتل خطأ وليس عمدا ضاربين عرض الحائط بأي فهم شرعي.

لماذا كان خطأ؟ لأن الأخوين أرادا قتل الأستاذ/ روح التبلد الوطني فأصابوا الخازندار أرأيت!

---

[١٥٦] حقيقة التنظيم الخاص ودوره في دعوة الإخوان المسلمين ص: ٢٥٥ إلى ٢٦٠ و٢٦٣ الي٢٦٥.

والتبلد الوطني أين يسكن في نفوس بعض أفراد الطبقة المثقفة من أمثال الخازندار!

ولذا يجب عليهم الدية ولما كانوا في جماعة الإخوان فقد وجبت الدية على الجماعة!

ولما كانت الجماعة جزءا من الشعب، وكانت الحكومة أم الشعب وأباه، فقد دفعت الحكومة ماهو أكثر من الدية!

فإذن الحكومة دفعت عن الجماعة، وبقي على الجماعة إنقاذ الضحيتين اللتين لم تمتا بعد قتلهم للضحية الثالثة.

واستراح الجميع لهذا الحكم!

أما نحن والمخلصون والعقلاء فلم نسترح بعد، فإن أي فهم شرعي بل أي منطق عقلي ليلهث لهاثا شديدا وهو يحاول دون جدوى أن يلحق بالأستاذ الصباغ في هذا التبرير.

وطبعا إذا كان هذا هو تعليق أحمد عادل كمال والصباغ وهما من قيادات النظام الخاص.

فما هو تعليق التلمساني؟ يقول التلمساني: عن الصليبية والشيوعية والصهيونية وكيف أنها تحرض حكام البلاد الإسلامية ضد الإخوان:

«وقد ساعد على ذلك بعض الأخطاء التي وقع فيها بعض الشباب من أعضاء النظام مثل قتل المستشار الخازندار، فقد أساء بعض الشباب الفهم في تصرف قانوني سليم، ولكن لجهلهم بالقانون اقترفوا جريمتهم دون وعي الأمر الذي أزعج المرشد كثيرا وأحزنه، وأوقعه في الحرج»

ثم يسرد المقارنة بين حكم الخازندار على الإخوة المجاهدين وحكمه على سفاح الاسكندرية، ثم يقول «وقد قارن الشباب المسلم بين الحكمين، وبين الهدف منهما، فظن المخطئون الظنون بالسيد المستشار»[١٥٧].

ونعود فنذكر الأخ القارئ هنا بما قلناه في صدر الباب الأول من وجوب معرفة حكم الواقع بالنسبة للجماعات الإسلامية التي تواجه هذا الواقع وترفع راية السعي لتغييره.

ولعل السرد السابق المتعلق بحادثة اغتيال القاضي الخازندار يُظهر صدق ماقلناه من عدم تبنّي الإخوان لحكم صريح في الواقع الذي يواجهونه، بل إنهم –وللأسف الشديد– يتبنون حكما مخالفا للحق، ومما أثار البلبلة والإضطراب في صفوف الأتباع، فقد اتفق حسن البنا –رحمه الله– وأحمد عادل كمال ومحمود الصباغ وعمر التلمساني على مايلي:

استنكار الحادث واعتباره مخالفا للشريعة.

اعتبار القاضي رجل مسلم تحق له الدية.

اعتبار حكم القاضي بسجن من ألقى القنابل على الإنجليز في حكم المقبول ولو أخطأ.

أن حسن البنا –رحمه الله– كان يرى ضرورة الالتزام بمعاهدة ١٩٣٦ التي تعطي الإنجليز وجوداً شرعيا بمصر.

---

(١٥٧) ذكريات لامذكرات ص: ٣٧.

تبرأ حسن البنا –رحمه الله– من أتباعه، واعتبر أن فعلهم مخالف للشريعة، وهو نفس الموقف الذي يتخذه الإخوان اليوم من الشباب المجاهد بمصر، إذا أقدم على نكاية في العدو الحاكم الكافر تبرأ منه قادة الإخوان، ووصفوا أفعال الشباب بأنها ليست من الإسلام في شيء، وأن الإسلام بريء منها.

وتعجب من أن من شعارهم (الجهاد سبيلنا)، فتسألهم جهاد من؟. قالوا نحن لانكفر الحكام، وإنما الجهاد ضد الإنجليز، إذا فلماذا كان البنا يرى الالتزام بمعاهدة ١٩٣٦؟ ولماذا رفض حسن الهضيبي أي مشاركة رسمية للإخوان في الأعمال الفدائية ضد الانجليز في منطقة القناة عام ١٩٥١ كما ذكرنا؟

سيتضح لك هذا التخبط في منهج الإخوان وسلوكهم عقب حادثة مقتل النقراشي كما اتضح عقب مقتل الخازندار.

١٦– مقتل النقراشي وماكشفه من اختلاف ونقائص في منهج الإخوان المسلمين.

كان مقتل النقراشي مأساة من مآسي الإخوان المسلمين، فقد كشف عن الهوة الواسعة بين مايدعو قادة الإخوان شبابهم إليه وبين واقعهم وضعفهم وعجز هذه القيادات عن الارتفاع لمستوى الصراع بين الجاهلية والإسلام سواء من الناحية الشرعية أو من الناحية العملية.

وسوف نترك الإخوان يقصون علينا هذه الحيرة والتخبط ولنستمع أولا لمحمود الصباغ أحد قيادي النظام الخاص ماذا يقول عن النقراشي ومقتله:

«لايمكن أن نعتبر قتل النقراشي باشا من حوادث الاغتيالات السياسية فهو عمل فدائي صرف، قام به بعض أبطال الإخوان المسلمين، لما ظهرت خيانة النقراشي باشا صارخة في فلسطين، بأن أسهم في تسليمها لليهود، ثم أعلن الحرب على الطائفة المسلمة الوحيدة التي تنزل ضربات موجعة لليهود».

«فحل جماعتهم واعتقل قادتهم وصادر ممتلكاتهم، وحرم أن تقوم دعوة في مصر تدعو إلى هذه المبادئ الفاضلة إلى الأبد، فكانت خيانة صارخة لاتستتر وراء أي عذر أو مبرر، مما يوجب قتل هذا الخائن شرعا، ويكون قتله فرض عين على كل مسلم ومسلمة، وهذا ما حدث له من بعض شباب النظام الخاص للإخوان المسلمين دون أي توجيه من قيادتهم العليا، فقد كان المجرم الأثيم قد أودعهم جميعا السجون والمعتقلات وحال بين الإخوان ومرشدهم»[١٥٨].

ويفصل الصباغ في تفاصيل خيانة النقراشي في فلسطين ثم يختمها بالتلخيص التالي:

«أولا: أسلموا القيادة العامة للجيوش العربية المسلحة إلى انكليزي صهيوني هو جلوب باشا وتلك هي ذروة الخيانة.

[١٥٨] حقيقة التنظيم الخاص ودوره في دعوة الإخوان المسلمين ص: ٣١٢.

ثانيا: سمحوا بتوغل الجيش المصري في فلسطين دون أن يضع خطة عملية لفض الجيوب «اليهودية» الخطيرة، التي توزعت في صحراء «النقب»، حتى يحاصر هذا الجيش من الجنوب بقوات مستعمرات النقب، ومن الشمال بالقوات اليهودية في المستعمرات الصهيونية، فتتحقق بذلك هزيمته، وإعلان إسرائيل.

ثالثا: قبلوا الهدنة الأولى والثانية لإعطاء اليهود فرصة نادرة لاستجلاب أحدث أنواع الطائرات والدبابات وغيرها، وحبسوا واعتقلوا أبناء مصر البررة المتطوعين في سبيل الله، فمنعوهم من مواصلة العمل، لما رأوا أن في مصر رجالا هم أهل فعلا لإنزال الهزيمة بالأعداء، وتخييب آمال حكام مصر في الولاء والفناء ذلا وانكسارا لهؤلاء الأعداء.

رابعا: غيروا دون سبب معقول هدف الجيش المصري في احتلال تل أبيب وهو يتقدم إلى الشمال دون مقاومة مخافة أن ينهار العدو باحتلال عاصمته، وقبل تل أبيب بعشرين ميلا عددوا له الأهداف ليضطرب صفه وينكمش جمعه، ويقترب من الهزيمة، وييأس من المقاومة والاستبسال.

خامسا: سلحوا الجيش بأسلحة ترتد إلى جنوده لتقتلهم، ولاتندفع إلى الأمام لتنصرهم، اللهم إلا القليل من الأسلحة الخفيفة، التي لم يستطيعوا سحبها، وإحلالها بما فسد، لثقتهم أنها لن تحسم المعركة، وأن خدمة العدو في تقديم شعب مصر ممثلا في جيشها فداء للأعداء هي خدمة أكيدة ومحققة.

فما يكون جزاء مثل هؤلاء الخونة الغادرين في الإسلام؟»

أما كيف تم الاغتيال فيحكي الصباغ القصة مختصرة «كان الشهيد السيد فايز هو مسئول النظام الخاص عن مدينة القاهرة بعد اعتقال كل من يعلوه في القيادة سواء رجال الدعوة العامة أو من رجال النظام الخاص، فقد اعتقل جميع أعضاء الهيئة التأسيسية وحيل بين المرشد العام وبين جميع الإخوان، فأصبح سيد فايز هو المسئول الأول عن حماية الدعوة في هذه الظروف الشاذة وله حق الاجتهاد.

وقد نظر السيد فايز في قرار حل الإخوان المسلمين وفي الظروف التي تحيط بهذا القرار سواء في الميدان أو داخل مصر، فشعر أنه محكوم بحكومة محاربة للإسلام والمسلمين وقرر الدخول معها في حرب وعصابات فوق أرض مصر.

ولم يكن للسيد فايز من بد في أن يتحمل هذه المسئولية، فكل إخوان الدعوة العامة معتقلون والمرشد العام محجوب عن اللقاء بالإخوان بوضعه تحت العدسة المكبرة لرجال الأمن طوال ساعات النهار والليل، فليس هناك مجال للاتصال به أو أخذ التعليمات منه، وبدأ السيد فايز معاركه برأس الخيانة؛ محمود فهمي النقراشي، كون سرية من محمد مالك وشفيق أنس وعاطف عطيه حلمي والضابط أحمد فؤاد وعبدالمجيد أحمد حسن ومحمود كامل لقتل النقراشي باشا غيلة. ولتتحطم رأس الاستبداد، وقد أسند قيادة هذه السرية إلى الشهيد أحمد فؤاد.

وقد رسموا الخطة على النحو الذي ظهر في تحقيقات هذه القضية»[١٥٩].

ولا أدري ما الفرق الذي يجعل محمود الصباغ يصف قتل الخازندار بأنَّه كان عملا وطنيا خالصا يتفق مع كل الشرائع السماوية والدوافع الوطنية النبيلة، وأنه العمل الفدائي المرغوب من كل وطني مخلص وكل مسلم صادق،

---

[١٥٩] حقيقة التنظيم الخاص ودوره في دعوة الإخوان المسلمين ص: ٤٢٧، ٤٢٨، ٢٤٥، ٤٥١.

وفي نفس الوقت بأنه العمل الذي لاتحله شريعة الإسلام؟ بينما يتحمس لقتل النقراشي ويعتبره جزاء الغدارين في الإسلام، ما الفرق الشرعي والأخلاقي بين الحادثين، أم أنه الخلط العقائدي الذي لا يثبت على أساس؟

وبعد الاغتيال تطلب الحكومة من حسن البنا –رحمه الله– إصدار بيان باستنكار الحادث فيصدر بيانا يقلب فيه الحق باطلا ويصور فيه أعداء الإسلام بصورة أبطاله ولكن هل نفع هذا بشيء؟

وكان نص البيان الذي صدر بعنوان «بيان للناس» كالآتي:

«لقد كان هدف دعوتنا حين نشأت، العمل لخير الوطن و إعزاز الدين، ومقاومة دعوات الإلحاد والإباحية، والخروج على أحكام الإسلام وفضائله، تلك الدعوات التي دوى بوقها وراجت سوقها في تلك الأيام.

وإذا كان ذلك كذلك، فما كانت الجريمة ولا الارهاب ولا العنف من وسائلها، لأنها تأخذ عن الإسلام وتنهج نهجه وتلتزم حدوده.

ووسيلة الإسلام في الدعوة مسجلة في كتاب الله ﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة﴾، والقرآن الكريم هو الكتاب الذي رفع من قدر الفكر وأعلى من قيمة العقل وجعله مناط التكليف، وفرض احترام الدليل والبرهان وحرم الاعتداء حتى في القتال ﴿ولاتعتدوا إن الله لايحب المعتدين﴾، والإسلام الحنيف هو دين السلام الشامل والطمأنينة الكاملة والروحانية الصافية والمثل الإنسانية الرفيعة، ومن واجب كل مسلم ينتسب إليه أن يكون مظهرا لهذه الحقيقة التي صورها النبي @ بقوله: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده".

ولقد وقعت أحداث نسبت إلى بعض من دخلوا هذه الجماعة دون أن يتشربوا روحها، وتلا هذا الحادث المروع اغتيال رئيس الحكومة محمود فهمي النقراشي باشا الذي أسفت البلاد لوفاته، وخسرت بفقده علما من أعلام نهضتها، وقائدا من قادة حركتها، ومثلا طيبا للنزاهة والوطنية والعفة من أفضل أبنائها، ولسنا أقل من غيرنا أسفاً من أجله وتقديراً لجهاده وخلقه.

ولما كانت طبيعة دعوة الإسلام تتنافى مع العنف، بل تنكره، وتمقت الجريمة مهما يكن نوعها، وتسخط على مرتكبيها، فنحن نبرأ إلى الله من الجرائم ومرتكبيها.

ولما كانت بلادنا تجتاز الآن مرحلة من أدق مراحل حياتها، مما يوجب أن يتوفر لها كامل الهدوء والطمأنينة والاستقرار، وكان جلالة الملك المعظم –حفظه الله– قد تفضل فوجه الحكومة القائمة، وفيها هذه الخلاصة من رجالات مصر هذه الوجهة الصالحة، وجهة العمل على جمع كلمة الأمة وضم صفوفها، وتوجيه جهودها وكفاياتها مجتمعة لاموزعة إلى مافيه خيرها وإصلاح أمرها في الداخل والخارج.

وقد أخذت الحكومة من أول لحظة على تحقيق التوجيه الكريم في إخلاص ودأب وصدق، وكل ذلك يفرض علينا أن نبذل كل جهد ونستنفد كل وسع في أن نعين الحكومة في مهمتها، ونوفر لها كل وقت ومجهود للقيام بواجبها، والنهوض بعبئها الثقيل، ولايتسنى لها ذلك بحق، إلا إذا وثقت تماما من استتباب الأمن واستقرار النظام، وهو

واجب كل مواطن في الظروف العادية، فكيف بهذه الظروف الدقيقة الحاسمة التي لايستفيد فيها من بلبلة الخواطر وتصادم القوى، وتشعب الجهود إلا خصوم الوطن وأعداء نهضته.

لهذا أناشد إخواني، لله وللمصلحة العامة أن يكون كل منهم عونا على تحقيق هذا المعنى وأن ينصرفوا إلى أعمالهم، ويبتعدوا عن كل عمل يتعارض مع استقرار الأمن وشمول الطمأنينة، حتى يؤدوا بذلك حق الله وحق الوطن عنهم، والله أسأل أن يحفظ جلالة الملك المعظم، ويكلأه بعين رعايته، ويسدد خطى البلاد حكومة وشعبا في عهده الموفق إلى مافيه الخير والفلاح آمين»(١٦٠).

وقد لاحظنا أن الأستاذ محمود الصباغ لما ذكر البيان حذف جملة «جلالة الملك المعظم حفظه الله قد تفضل....» وأبدلها بكلمة «الحاكم» كما حذف خاتمة البيان المحتوية على الدعاء والثناء على الملك، وليس هذا من أمانة النقل(١٦١).

قارن هذا الرثاء من حسن البنا –رحمه الله– للنقراشي واعتباره مثلا للنزاهة والوطنية والعفة بمطالبة الإخوان للملك أن يقيل النقراشي من الوزارة كما نقلنا هذا من قبل، وقارن كلام البنا بكلام الصباغ الذي ذكر خمسة أسباب تجعل النقراشي مستحقا لوصف الخيانة وتجعله مستحقا للقتل.

فهل نفع هذا الخلط بشيء؟ أبداً لقد كانت نتيجته قتل حسن البنا –رحمه الله– كما سنرى.

ينقل الصباغ –عن محسن محمد في جريدة المسلمون فيما نقله عن وثائق الخارجية البريطانية– هذا الحوار بين إبراهيم عبدالهادي رئيس الوزراء و تشابمان أندروز الوزير البريطاني المفوض:

«الانطباع الذي أخذته من بيان حسن البنا أنه بدأ يتراجع أمام تصرف الحكومة. ثم يطمئن أندروز قائلا له: إني واثق من الحصول على أفضل مالدى الإخوان، ولكني مستعد للقضاء عليهم»(١٦٢).

وتلخص د. لطيفة سالم هذه المأساة فتقول: «ومضى التخطيط، إبراهيم عبدالهادي –ومن ورائه فاروق– يقود حملته الوحشية على الإخوان، وحسن البنا يوالي نشاطه وهو يعلم أن الانتقام آت لاريب فيه، لكنه يحاول التمويه، فتنشر صحيفة لابورص حديثا له يستنكر فيه القتل واستعمال القوة ويبين أنهما لايتفقان مع الدين الإسلامي، ويأسف لما جرى للنقراشي. ولكنه حسم الأمر سريعا، وانتصر جانب القوة، وفي ١٢ فبراير ١٩٤٩ –اليوم التالي لعيد الميلاد الملكي– اغتيل المرشد العام رغم الحيطة التي أحاط بها نفسه، ويذكر السفير البريطاني أنه كان قد تسلم قبيل اغتياله خطابات تهديد بأنه سيقتل إن لم يقم بإرشاد الحكومة عن مخازن الأسلحة الخاصة بالجماعة. وفي حديث جري بين الملك وكامبل عن الحادث، أوضح الأول أن مقتل حسن البنا كان انتقاما لمقتل النقراشي»(١٦٣).

---

(١٦٠) الإخوان المسلمون– أحداث صنعت التاريخ ج ٢ ص: ٥٧ إلى ٥٩.

(١٦١) حقيقة التنظيم الخاص ودوره في دعوة الإخوان المسلمين ص: ٤٨٢ إلى ٤٨٤.

(١٦٢) حقيقة التنظيم الخاص ودوره في دعوة الإخوان المسلمين ص: ٤٨٤.

(١٦٣) فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦– ١٩٥٢) ص: ٧١٠.

كان هذا هو موقف حسن البنا –رحمه الله– وكانت هذه هي حصيلة أقواله، تبرأ من النظام الخاص الذي أنشأه أمام الناس فكانت النتيجة أن سجلت عليه هذه الأقوال، ولم يكسب أي مكسب مادي مما كان يطمع فيه، بل على العكس كان نصيبه الخسارة المطلقة فشباب الإخوان في السجون، وهذه البيانات تستخدم للضغط عليهم، ولعل أوضح مثال على ذلك هو انهيار عبدالمجيد أحمد حسن قاتل النقراشي، وتحوله طوال فترة محاكمته إلى أداة لايذاء إخوانه والقاء التهم عليهم نتيجة هذه البيانات.

وليسمح لي القارئ أن أتوقف عند هذه النقطة وأزيدها تفصيلا لما فيها من درس خطير لأي حركة إسلامية، وسوف أعرض على القارئ فقرات هامة من مرافعة المحامي أحمد حسين في دفاعه عن بعض المتهمين في قضية مقتل النقراشي. وفيها يوضح خطة الحكومة ورئيس وزرائها إبراهيم عبدالهادي في خداع حسن البنا –رحمه الله– والتأثير على عبدالمجيد أحمد حسن قاتل النقراشي ليعترف وليصير أداة في يد البوليس السياسي لإدانة زملائه. وماقاله أحمد حسين يؤيده الصباغ فيما سننقله عنه في الفقرة التالية إن شاء الله.

يقول أحمد حسين: «وبينما كان رجال القسم السياسي يعملون في صبر لعلاج المتهم كان من هم أكبر منهم، كان رئيس الوزراء إبراهيم باشا عبدالهادي يعمل من ناحيته للتأثير على عبدالمجيد وتحطيم أعصابه. وقد روي أن أعظم مايحطم أعصابه هو الإيقاع بينه وبين «حسن البنا» بحمل حسن البنا على التبرؤ منه واستنكار فعلته»

ويقول أيضا مخاطبا القضاة: «أريد أن تستدعوا إبراهيم باشا عبد الهادي ومعالي مصطفي بك مرعي، لتسألوهما عن الظروف التي صدر فيها هذا البيان ولماذا صدر؟ فقد كان هناك أمر عسكري بحل (الإخوان المسلمون) ومنع أي نشاط خاص بهم، كانت الدعوة لهم محظورة، وكل من نطق بكلمة يشتم منها رائحة النشاط للإخوان يرتكب جريمة، وكان ذلك كله قبل مقتل النقراشي باشا، فلماذا وتحت أي دافع وأي مؤثر سمح للمرحوم الشيخ «حسن البنا» بأن يذيع بيانا للناس، يستهله بالدعاية لجماعته وحركته.

ماالذي حمل «حسن البنا» على إذاعة هذا البيان، وقد رفض النقراشي باشا أن يسمح له قبل موته بإذاعة بيانات من هذا القبيل؟ وماالذي حمل إبراهيم باشا عبدالهادي على السماح له بإذاعة هذا البيان، ومالمقصود منه؟

لقد كانت إذاعة هذا البيان ثمرة مفاوضات طويلة متصلة بين المرحوم الشيخ «حسن البنا» وبين مصطفي بك مرعي وزير الدولة، وكان أساس هذه المفاوضات أن يذيع الشيخ «حسن البنا» هذا النداء تمهيدا للنظر في إعادة (الإخوان المسلمون) بعد إدخال إصلاحات على خططهم وأنظمتهم. هذا هو موضوع المفاوضات كما زعموه لحسن البنا، ولكن الحقيقة أنهم كانوا يريدون أن ينتزعوا منه هذا البيان الذي يتبرأ فيه من القاتل، ويستنكر الجريمة والمجرمين، لما يحدثه هذا البيان من أثر في نفس عبدالمجيد. ولقد أجاب المرحوم «حسن البنا» طلبهم بحسن نية، فأصدر البيان كخطوة في سبيل عودة السلام.

ولقد دهش الناس في ذلك الوقت لصدور هذا البيان الذي يدل صدوره على قرب عودة المياه إلى مجاريها، بين الشيخ «حسن البنا» والحكومة، فلما سألت واحدا من كبار السعديين عن تفسير هذا البيان، وهل هو مقدمة

لعودة (الإخوان المسلمون)؟ إذ به يضحك ويقول: «بل لقد غررنا بحسن البنا لنحصل منه على بيان للتأثير به على عبدالمجيد من ناحية، وليكون مقدمة لما يحل بعد ذلك بحسن البنا».

فهذا البيان كان ثمرة مناورات غرر فيها بحسن البنا، فهو ما كان ليصدره إلا بناء على وعود قطعت له، فلما أصدره أسرعت النيابة إلى استغلال هذا البيان فيما قصد إليه، فاستدعت عبدالمجيد أحمد حسن في نفس اليوم، وهكذا يأبى الله إلا أن يكشف لنا المستور بالدليل من أوراق التحقيق. فلم يكن ثمة داع للتحقيق مع عبدالمجيد في هذا اليوم، ولكنه استحضر ليتلى عليه بيان «حسن البنا»، ليحدث تأثيره في نفس عبدالمجيد.

ولقد صدم عبدالمجيد بتلاوة البيان من غير شك، ولكن نفسه القوية قاومت الصدمة في بادئ الأمر، فكان رد فعل البيان أن تمسك عبدالمجيد بفعلته، وأن قرر أنه مصر على مافعل ولايندم عليه، بالرغم مما قاله «حسن البنا» أو سيقوله في المستقبل، وعند هذا القدر أعيد عبدالمجيد إلى السجن ليتفاعل في نفسه تأثير هذا الموقف الجديد. لقد أقدم عبدالمجيد على فعلته معتقدا أنه يؤدي واجبا دينيا، وهاهو الزعيم الديني الذي عاش عبدالمجيد السنوات الأخيرة من حياته يتطلع إليه، ويعتبره مثلا أعلى يقرر على رؤوس الأشهاد براءته منه، وإنكاره لهذا العمل وبراءة الإسلام من هذا الجرم.

لاجدال في أن عبدالمجيد أصيب من جراء هذا البيان بخيبة أمل شديدة، عبر عنها بنفسه مما علل سبب اعترافاته فيما بعد. وفي هذا الظرف المواتي تقدم له أصحابنا رجال القسم السياسي يستخدمون أساليبهم ومناوراتهم.

فهذا هو «حسن البنا» قد تبرأ منه، وقد فعل ذلك ثمنا لعودة (الإخوان المسلمين) على حسابه، وها هو ذا في البيان يثني على النقراشي باشا وعلى الحكومة القائمة، فعبد المجيد إذن يضحي بنفسه من أجل زعيم لايستحق، وجماعة غير صادقة في جهادها، هذا هو ماقيل لعبدالمجيد للتأثير عليه، وبعد يومين صدر بيان هيئة كبار العلماء وفيه تأييد لما جاء في بيان «حسن البنا» بإنكار القتل وأنه ضد الشريعة»[١٦٤].

هل وعينا هذا المبدأ الشيطاني الذي تكرر أمامنا عشرات المرات؛ التفاوض للحصول على أفضل التنازلات ثم السجن.

أي التفاوض من أجل التنازل فتنشقق صفوف المسلمين من الداخل ثم الضرب بقوة من الخارج.

ثم قتل النظام حسن البنا –رحمه الله– في الشارع فذهب إلى ربه وترك لنا هذا الدرس القاسي.

ثم خرج بعض الإخوان –كما يحكي أحمد عادل كمال– من المعتقلات بعد ذلك فشككك في الجهاد، وادعوا أن لاجهاد إلا بخليفة، وأن علينا الدعوة بالحسنى فقط، وهكذا تراجعت الحركة الإسلامية عشر خطوات للوراء[١٦٥].

كانت هذه تجربة حسن البنا –رحمه الله– وهو الذي بذر بذرة الجهاد، ثم حاول التفاهم مع الطاغوت أمام الناس فاستنكر جهاد إخوانه، وألبس المجرمين مسوح الشهداء والأولياء، ومضى إلى ربه بهذه الاجتهادات الخطيرة.

---

[١٦٤] أشهر قضايا الاغتيالات السياسية، وثائق أشهر قضايا مصر من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٨٢ ص: ٥٥٥ إلى ٥٥٧.

[١٦٥] النقاط فوق الحروف– الإخوان المسلمون والنظام الخاص ص: ٢٦٠ إلى ٢٦٣.

ثم خلف من بعده خلوف تمسكوا فقط بهذه الأقوال المهتزة للبنا، وجعلوها أساسا ونبراسا، فسرى السرطان في الجسم وتمكن، حتى أصبح الشفاء ميئوسا منه إلا أن يشاء الله شيئا.

فيقول عمر التلمساني «ففي كل حزب وفي كل هيئة قد يتصرف بعض أفرادها تصرفات لاتقرها رئاسة هذا الحزب. وقد تحمل الإخوان المسلمون كل الأعباء التي حدثت من بعد، ولذلك عندما طلب من الإمام الشهيد –في أيام النقراشي باشا رحمة الله عليه– أن يصدر بيانا يستنكر فيه ماحدث كان الإمام على أتم الاستعداد، ونشر في الصحف بيانا عنوانه: «هذا بيان للناس» وبيان آخر بعنوان «ليسوا إخوانا وليسوا مسلمين». الخطأ نحن لانتمسك به ولاندافع عنه»[١٦٦].

ويقول فريد عبدالخالق وهو لايحترم ذكاء قرائه:

«سادسا: أحداث سنة ١٩٤٨ أو ذريعة المتآمرين:

كانت هذه السنة هي مسرح الأحداث التي أخذها المتآمرون –على إنزال ضربة قاضية بالإخوان المسلمين ومرشدهم– ذريعة لتنفيذ مؤامراتهم، وسهلت لهم جريمتهم أمام الرأي العام في وقتها وفضحتها الوثائق بعدها.

أمر عليها هنا في إيجاز، ففي مارس ١٩٤٨ اغتيل الخازندار بيد اثنين ممن ينتسبون إلى الإخوان، وحكم عليهما بالسجن المؤبد في ٢٢ نوفمبر ١٩٤٨، وتم هذا الاعتداء بغير علم المرشد، وبدون إذنه، مما أثرعليه تأثيرا بالغا وحزن له حزنا شديدا، وقد أثبت التحقيق عدم صلة الجماعة بالحادث، وفي ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨م اغتيل النقراشي باشا رئيس الحكومة بعد عشرين يوما من صدور قرار حل الجماعة، واتهم القاتل بصلته بالجماعة، ولكن التحقيق نفى صلة الجماعة بالحادث، وفي ٢٠ يونيو نسفت بعض المساكن في حارة اليهود في القاهرة، وكان ذلك ردا من مرتكبي هذا الحادث على مذبحة دير ياسين التي ارتكبها اليهود في فلسطين ١٩٤٨/٤/٩، وفي ١٩ يوليو وقع نسف محلي شيكوريل وأوريكو، وكان ذلك ردا من مرتكبي هذا الحادث على إلقاء طائرة إسرائيلية في ١٦ يوليو قذيفة على أحد الأحياء الفقيرة في حي عابدين، فهدمت منازل كثيرة وقتلت عددا من السكان، وفي ١٢ نوفمبر دمر انفجار آخر «شركة الإعلانات الشرقية» التي كانت مركز النشاط الصهيوني في ذلك الحين، وحوادث أخرى لم يسفر التحقيق فيها هي الأخرى عن صلة الجماعة أو مرشدها بها»[١٦٧]. هذا كلام فريد عبدالخالق، ولكن كل هذه الأحداث اعترف محمود الصباغ وأحمد عادل كمال بقيام النظام الخاص بها[١٦٨].

---

[١٦٦] مجلة المصور عدد ٢٩٨٩، ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ، ٨٢/١/٢٢.

[١٦٧] الإخوان المسلمون في ميزان الحق ص: ١٥٢.

[١٦٨] النقاط فوق الحروف– الإخوان المسلمون والنظام الخاص ص: ١٧٣ إلى ١٧٩، ١٨٨، ١٨٩، وأيضاً: حقيقة التنظيم الخاص ودوره في دعوة الإخوان المسلمين ص: ٢٥٥ – ٢٦٠، ٢٦٢– ٢٦٨، ٢٨٥ – ٢٨٧، ٣١٢.

١٧ – بيان «ليسوا إخوانا وليسوا مسلمين»:

حاول النظام الخاص أن يحرق أوراق قضية السيارة الجيب، فكلف شفيق أنس بوضع قنبلة حارقة بجانب دولاب حفظ أوراق القضية، ولكن القنبلة أكتشفت، فأصدر حسن البنا –رحمه الله– بيانا يتبرأ فيه من العملية، بعنوان «ليسوا إخوانا وليسوا مسلمين» ويقول فيه: إن الذين فعلوا هذا ليسوا إخوانا وليسوا مسلمين، ولايستحقون شرف المواطنة المصرية.

وفي هذا يقول محمود الصباغ:

«وقد هللت أجهزة الحكومة مدعية أن الغرض كان نسف المحكمة، وبالغت أبواق الاتهام تهيئ الجو للقضاء التام على الإخوان المسلمين، مما اضطر المرشد العام إلى إصدار بيانه (ليسوا إخوانا وليسوا مسلمين)، ليساعد على تخفيف حدة الضغط على الإخوان، وهو أمر جائز شرعا في الحرب ويعد من خدعه، كما أوضحنا عند ذكر سرايا رسول الله @ لاغتيال أعداء المسلمين، ولكن الأخ عبدالمجيد أحمد حسن لم ينتبه إلى ذلك وتأثر بالبيان تأثرا قاده إلى الاعتراف على إخوانه»[١٦٩].

ونحن نتعجب من هذا التبرير فليس من الخدعة أن يكفر حسن البنا –رحمه الله– أتباعه ويتبرأ منهم.

واستسمح القارئ عذرا في أن أنقل أيضا بعض التفاصيل حول هذا البيان لعلنا أن نتوب عن هذا الأسلوب المعوج الذي يضيع الدين والدنيا.

ينقل الأستاذ محمود عبدالحليم عن الأستاذ محمد الليثي الذي كان مصاحبا للشيخ حسن البنا –رحمه الله– في أيامه الأخيرة مايأتي:

«وبعد أن وقع حادث محاولة نسف محكمة الاستئناف المؤسف، والذي كان له أسوأ الأثر في نفس فضيلة المرشد، طلب مرعي من فضيلته أن يصدر بيانا آخر لنشره بالصحف يقول فيه بصراحة (إنه يعتبر أي حادث من هذه الحوادث يقع من أي فرد سبق له الاتصال بجماعة الإخوان موجها إلى شخصه ولايسعه –أي الأستاذ البنا– إلا أن يقدم نفسه للقصاص، أو يطلب إلى جهات الاختصاص تجريده من جنسيته المصرية التي لايستحقها إلا الشرفاء الأبرياء).

ولقد أوجد حادث محاولة نسف المحكمة جوا صالحا مكن مرعي من الوصول إلى مايريد من بيانات يريد الحصول عليها، وقد صدر البيان موقعا عليه من فضيلته بعنوان «ليسوا إخوانا وليسوا مسلمين».

وتسلمت الحكومة البيان ولكنها بدلا من أن تنشره في اليوم التالي لحادث نسف المحكمة نشرته في اليوم التالي لحادث اغتيال الشيخ البنا، ثم قدمته لجهات التحقيق زاعمة أن الإخوان المسلمين هم الذين قتلوا شيخهم لإصداره هذا البيان.

---

[١٦٩] حقيقة التنظيم الخاص ودوره في دعوة الإخوان المسلمين ص: ٤٥٢.

ولعل هناك حكمة لايعلمها إلا علام الغيوب ثم مرعي بك في أن يظل هذا البيان حبيسا شهرا كاملا، وأن لايفرج عنه إلا لكي تنشره إحدى الصحف («الأساس» صحيفة السعديين) بالزنكوغراف تحت عنوان «النار بدأت تأكل بعضها –الإرهابيون ينقلبون على شيخهم»[١٧٠].

وينقل أيضا الأستاذ محمود عبدالحليم عن أحد الرقباء على الصحف في وزارة إبراهيم عبدالهادي هذا النص من شهادته في محاكمة قتلة حسن البنا رحمه الله:

«وبعد الحادث بيوم أو بيومين على ما أذكر طلب منا إعطاء البيان للصحف لنشره على أساس أن يلقي في الأذهان أن الحادث كان مرجعه إلى تذمر بعض الإخوان المسلمين تذمرا أدى إلى ارتكابهم الحادث»[١٧١].

وهكذا أصدر حسن البنا –رحمه الله– البيان الأول وتنازل فيه كما اعترف الإخوان أنفسهم طمعا في الإفراج عن المعتقلين، ولكن الحكومة استغلت البيان الذي صور أعداء الاسلام بصورة أولياء الله الصالحين في تحطيم أعصاب عبدالمجيد أحمد حسن –باعتراف الإخوان– حتى أصبح أداة طيعة في يد البوليس السياسي للاعتراف على إخوانه أثناء تحقيق الشرطة ثم أثناء المحاكمة. ثم تنازل حسن البنا –رحمه الله– مرة ثانية فأصدر البيان الثاني «ليسوا إخوانا وليسوا مسلمين»، فأخرج تلاميذه من الإسلام، ومن الطريف أن الإخوان لايملون من قولهم إنهم لايكفرون أحداً.

بل وسنرى صلاح شادي عند تأييده لحسني مبارك يبرر ذلك بأنه لايكفره، ومع ذلك اتهم حسن البنا –رحمه الله– شفيق أنس وسيد فايز ومن عاونهما في حادث محاولة نسف المحكمة بأنهم ليسوا مسلمين، فهل أجدى ذلك شيئا؟ أبدا لقد كان هذا البيان كما رأينا حلقة في سلسلة مؤامرة اغتيال حسن البنا –رحمه الله– وكان يراد به صرف الأنظار عن القتلة الحقيقيين وتوجيه الشك إلى الإخوان بأنهم بدأوا يقتلون بعضهم بعضا.

وربما يبذل الإخوان قصارى جهدهم في الدفاع عن شيخهم وتبرير موقفه، وربما يستغل ضعاف النفوس فهم هذه البيانات لتأييد خط التراجع داخل الجماعة، بل وربما يهاجموننا رغم أننا لم ننقل إلا أقوالهم، ولكن كل هذا ليس مايعنينا إنما الذي يعنينا ويهمنا هو استخلاص العبرة والدرس.

ليس هدفنا وصف فلان بكذا أو كذا من الأوصاف. إنما هدفنا أن ننقل لإخواننا من شباب الحركة الإسلامية –ولشباب الإخوان خاصة– هذه الحقائق التي مافتئنا نكررها، وهي أن الحوار والتنازل للطاغوت لن ينصر دينا ولن يصلح دنيا.

---

[١٧٠] الإخوان المسلمون– أحداث صنعت التاريخ ج: ٢ ص ١٣١، ١٣٢.

[١٧١] الإخوان المسلمون– أحداث صنعت التاريخ ج: ٢ ص: ١٣٦.

وهذا هو الدليل من سيرة الإخوان أنفسهم وبأقلامهم، ورغم هذا يندفعون في نفس الهاوية مصرين على أنهم الحركة الأم، وأنهم يمتلكون الشرعية وحدهم، وفوق كل هذا أنهم القادرون على ترويض المتطرفين لو أتاح الطاغوت لهم حرية الحركة.

١٨- استنكار الهجوم على حسن أبي باشا:

استنكرت قيادات الإخوان في الداخل والخارج الهجوم على حسن أبي باشا رغم الصفحات التي سودوها عنه في كتبهم عن التعذيب في عهد عبدالناصر.

فعقب الهجوم عليه أصدر الإخوان المسلمون بيانا نشرته مجلة المجتمع: «

الإخوان يستنكرون الحادث

وقد أصدر الإخوان المسلمون بيانا أعلنوا فيه استنكارهم للعنف طريقا للتعامل بين أبناء الوطن الواحد حكاما ومحكومين... وقال البيان: «إن العنف لايولد إلا عنفا، وإن الحوار بالحكمة والموعظة الحسنة لهو سبيل الإسلام كما جاء بذلك صريح القرآن... كما يدعو الإخوان المسلمون ذوي الشأن وحملة الأقلام، أن يكبحوا جماح النفس، وان ينتظروا مايسفر عنه التحقيق في مثل هذه الأمور، وألا يعلقوا كل مايحدث على شجب الجماعات الإسلامية فرب «ملتح» لا صلة له بالاسلام وإنما يبغي الفتنة..»

ودعا البيان جميع المواطنين أن يحكموا العقل والتروي في مثل هذه الأمور حتى لانصل إلى ما لايحمد عقباه من الفوضى والتربص، وكفى الله مصر شر هذا المصير.

وكان عدد من نواب الإخوان في البرلمان قد أرسلوا برقيات للواء أبو باشا في المستشفي -نظرا لمنع الزيارة له- يعلنون فيها رفضهم لأسلوب الحوار بالرصاص، ويتمنون له الشفاء، معربين أن أي خلاف بينهم وبينه لايمكن أن يصل إلى هذا الحد، ولكنه موكول إلى الله أولا ثم إلى القضاء العادل ليرد المظالم إلى أهلها....»[١٧٢].

وقال حسن الجمل أحد قيادات الإخوان وعضو مجلس الشعب لمجلة المجلة: «هذا الحادث مفتعل كحادث الأمن المركزي في العام الماضي الذي استقال بسببه وزير الداخلية السابق أحمد رشدي، وأن أصابع خفية تلعب وراء هذه الأحداث، ولاأعتقد أن من فعل هذا الحادث -مهما كانت دوافعه- إنسان عاقل، ومانشر عن أن من ارتكب الحادث هما مسلمان ملتحيان محاولات ينسبونها إلى التيار الاسلامي وهو منها بريء، لأنه ليس هناك مسلم يؤيد مثل هذه الجريمة النكراء، وماحدث للواء حسن أبو باشا جريمة يرفضها الاسلام وكل مسلم بل ويدينها».

وتسأله: هل هناك ثأر بين حسن أبو باشا والتيار المتطرف بسبب مواقفه المتشددة تجاه بعض الجماعات الاسلامية ذات النشاط المتصاعد؟ فيقول: «إن الحكومة تخلط بين التيار الاسلامي ممثلا في الإخوان المسلمين وبين بعض الجماعات الأخرى وتعتبرهم اتجاها واحدا، وفي كل الأحوال فأنا استبعد حتى عن الجماعات الإسلامية فعل هذا

---

[١٧٢] المجتمع: مايو ١٩٨٧ – ص: ٢٨، وأيضا العالم ٢ شوال ١٤٠٧ هـ - ٨٧/٥/٢٠ العدد ١٧٢ ص: ٢٠.

الحادث، وأظنها محاولات لضرب التيار الإسلامي، مثلها مثل محاولة اثارة فتنة طائفية في الأيام الماضية وقبيل الانتخابات».

ويقول عصام العريان: «إن هذا الحادث غريب على مصر وعلى طبيعة الشعب المصري، وفي ظني أن اللواء حسن أبو باشا ليس أول ولا أخر من سيوجه اليهم الاتهام باساءة استخدام سلطاتهم حتى يبرر مثل هذا الحادث، وأنه حادث غير مقبول مهما قيل من أنه تصفية حسابات أو معالجة لمواقف سابقة. وهي جريمة نكراء، لايستطيع أي منصف أن يلتمس لها مبررا أو يدافع عنها، ورغم أنها جريمة لها توصيفها القانوني، فليأخذ القانون مجراه، وليلق فاعلوها العقاب الذي يستحقونه. وأرى أن هذا الحادث ستكشف أسراره الأيام المقبلة، ولكن قيل أن مرتكبيه ملتحيان، ويرتديان جلابيب، ولهذا أتساءل: كيف يفعلون هذا؟ وهل من يرتكب هذا الحادث بمثل هذه الأوصاف قادر على فعله؟ أم لابد أن يحلق ذقنه أولا ويغير ملابسه حتى لاتوجه إليه الاتهامات؟ وحين قتل التيار المتطرف الرئيس الراحل أنور السادات قتلوه بعد حلق لحيتهم، وكانوا مرتدين الزي العسكري، ولهذا أتوقع أن تكشف الأيام المقبلة أسرار هذا الحادث.»[١٧٣].

أما سعيد العبد الله في مجلة المجتمع الكويتية فيأتي بمالم تستطعه الأوائل، فيقول: «لماذا حدثت هذه المحاولة؟ بعد النجاح الكبير الذي أحرزه الإخوان المسلمون في انتخابات مجلس الشعب، أرادت جهة ماسونية صليبية صهيونية، زعزعة ثقة رجل الشارع المصري بالجماعة الإسلامية، بوضع قنابل حارقة في مسيرة الجماعة الإسلامية، حتى تبعثر صفها، وتعصف بكيانها، وتحرك خفافيش الأقلام المترعة بالحقد على الجماعة الإسلامية.

إن محاولة اغتيال وزير الداخلية المصري السابق محاولة عفنة قديمة، يلجأ إليها أعداء الإسلام. ان شعار الانسان المسلم ﴿وجادلهم بالتي هي أحسن﴾. لابد إلا أن تشرق شمس الحق، وتحرق غدر الماكرين»[١٧٤].

أما مأمون الهضيبي فيقول: «إننا نجدد ماأعلناه حين تم الاعتداء على اللواء أبو باشا من استنكار لهذا الأسلوب وإدانته. ولانقبله على الإطلاق. وفي نفس الوقت أيضا لانقبل الإرهاب الحكومي، فإرهاب الأفراد مهما بلغت خطورته لايمكن إطلاقا أن يساوي شيئا إلى جانب الإرهاب الحكومي»[١٧٥].

بقيت كلمة أخيرة وهي أن حسن أبو باشا هو قاتل كمال السنانيري –رحمه الله– وهذا معلوم لنا ولهم.

١٩– قصة الضابط محمود عبده:

[١٧٣] مجلة المجلة: العدد ٢٧٩، ١٣ – ١٩ /٨٧/٥ ص: ١٩.

[١٧٤] المجتمع: عدد ٨٢٢ – ٨٧/٦/٢٣ ص: ٤٩.

[١٧٥] لواء الاسلام: عدد ١١، السنة ٤٥، غرة رجب ١٤١١، ١٧ /٩١/١ ص: ٢٦.

وهذه القصة باختصار حتى لانطيل: أن النقيب محمود عبده كان من الإخوان، وكان متطوعا في حرب فلسطين وكان مشهودا له بالبطولة والفداء، فلما صدر أمر حل الإخوان في القاهرة أودع هو وإخوانه المعتقل في الجبهة، ولما احتاجت القوات المصرية لبطولته لعجزها عن الاستيلاء على التبة ٨٦، ذهب إليه القائد العام، وطلب منه احتلال التبة فخرج هو وإخوانه واحتلوا التبة بعد بطولات واستشهادات، ثم دخلوا إلى السجن مختارين طائعين والإخوان يعتبرونها من مفاخرهم(١٧٦)، وأنا أعتبرها دليلا على الإفلاس العقائدي للقيادة التي سمحت للحكومة أن تستخدم جنودها لمصلحتها ثم تودعهم السجون متى شاءت.

والعجيب أن هذه المفاهيم لازالت سارية في الإخوان، وسترد –إن شاء الله– أقوال صلاح شادي التي يعتبر فيها حسني مبارك إماما شرعيا لاتجوز منابزته(١٧٧).

والعبرة يا أخي القارئ أن هذا هو مايريد الإخوان أن يستغلوك لأجله، تتطوع لمحاربة أعداء الحكومة، ثم تدخل المعتقل وقتما تشاء الحكومة.

فإذا أضفت هذا إلى موقفهم من إخوانهم قتلة الخازندار ومن أخيهم عبدالمجيد أحمد حسن قاتل النقراشي ثم موقفهم المتخبط من جمال عبدالناصر وعصابته ثم موقفهم من أنور السادات وحسن أبو باشا وحسني مبارك(١٧٨) لعلمت ماذا يريد قادة الإخوان منك!!

وبعد هذه الجولة المضنية في هذا الطوفان الذي أتى على حركة الإخوان لن أزيد في هذا الفصل شيئا إلا قولة حق، انطلقت من بقية الخير في الإخوان، وماأشبههم بالنبض المكدود في جسد المريض المشرف على الهلاك.

صوت لايستطيع الإخوان أن ينكروه أو أن يتهموه أو يشوهوه، إنه صوت من ذلك البيت الطاهر المؤمن الثابت بيت آل قطب على شهدائهم رحمة الله.

صوت المؤمنة التقية النقية الصابرة المحتسبة السيدة الجليلة/ أمينة قطب في قصيدتها الحزينة، التي أهدتها إلى روح شقيقها المستشهد تحت لواء «لا إله إلا الله» الأستاذ/ سيد قطب –رحمه الله– في «ذكراه»(١٧٩)، نختار منها هذه الأبيات –والقصيدة بأكملها قد أثبتناها في مقدمة الكتاب– تقول السيدة الفاضلة للأخ الشهيد:

---

(١٧٦) محمود الصباغ: المصدر المذكور ص ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٩٦، ٣٩٧.

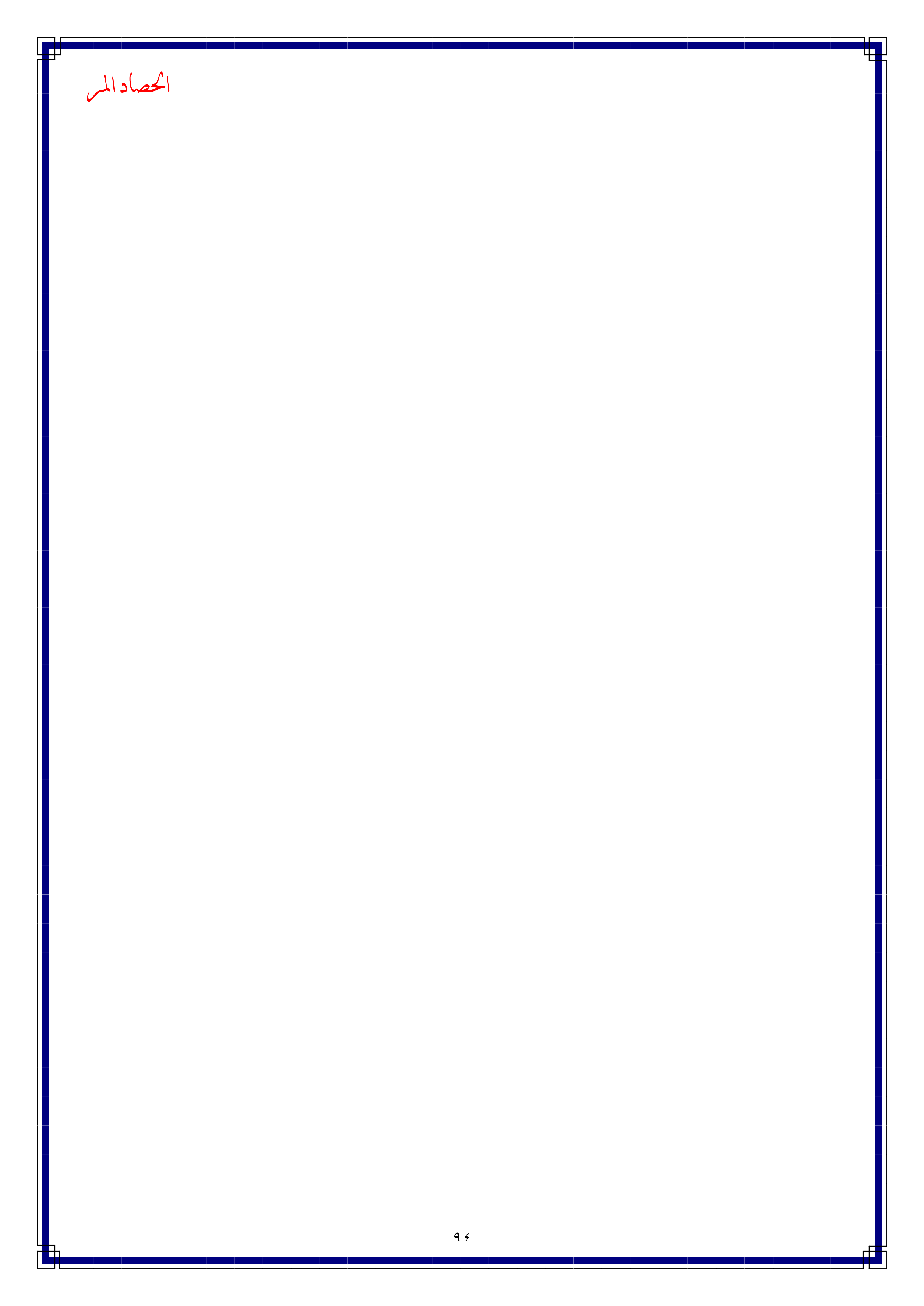
(١٧٧) الباب الثاني: الحصاد المر– مواقف الإخوان مع الحكومات في مصر خلال ستين عاماً/ الفصل الثاني: الإخوان والحكام/ المطلب الخامس: الإخوان وحسني مبارك.

(١٧٨) الباب الثاني: الحصاد المر– مواقف الإخوان مع الحكومات في مصر خلال ستين عاماً/ الفصل الثاني: الإخوان والحكام.

(١٧٩) مجلة المجتمع العدد ٨٨٣– السنة التاسعة– الثلاثاء ٩ صفر ١٤٠٩ هـ ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨ ص: ٤٣– قصيدة بعنوان «خواطر إلى سيد في ذكرى استشهاده».

أخي إنه لحديث يطـول	وفيه الأسى وعميق الشجون
رأيت تبدل خط الحـداة	بما نالهم من عناء السنين
فمالوا إلى هدنة المستكين	ومدوا الجسور مع المجرمين
رأوا أن ذلك عين الصواب	ومادونه عقبات الطريـق
بتلك المشورة مال السفين	تأرجح في سيره كالغريـق
وفي لجة اليم تيه يطـول	وظلمة ليل طويل عميـق
حزنت لما قد أصاب المسير	وما يملك القلب غير الدعاء
بأن ينقذ الله تلك السفين	ويحمي ربانها من بلاء
وأن يحذروا من ضلال المسير	ومما يدبر طي الخفــاء
ترى هل يعودون أم أنهـم	يظنون ذلك خط النجـاح
وفي وهمهم أن مد الجســور	سيمضي بآمالهم للفــلاح
وينسون أن طريق الكفــاح	به الصـدق والفوز رغم الجراح

ونحن نادي مع السيدة الفاضلة: ترى هل يعودون أم أنهم.....؟؟



الفصل الثاني

الإخوان والحكام

المطلب الأول :

الإخوان والملك

١– إظهار التأييد للملك في صحف الإخوان ورسائلهم والعديد من مواقفهم:

لم يَكُفّ الإخوان عن إظهار تأييدهم للملك منذ أن كونوا جمعيتهم في الإسماعيلية رغم مادبره الملك ضدهم.

وعن بداية هذه العلاقة يذكر الشيخ البنا في مذكراته أنه في فترة وجود الجماعة بالإسماعيلية وشى به البعض لدي السلطات واتهموه بالسب في الذات الملكية، وثبت من التحقيق بطلان التهمة، وأن البنا كان يملي على طلبته موضوعات في الثناء على الملك، ويعدد مآثره، كما أنه دفع العمال يوم مرور الملك بالإسماعيلية إلى تحيته، وقال لهم: "لازم تذهبوا إلى الأرصفة وتحيوا الملك حتى يفهم الأجانب في هذا البلد أننا نحترم ملكنا ونحبه، فيزيد احترامنا عندهم". وكان ذلك دافعاً لأنّ يكتب أحد رجال البوليس تقريراً بهذه المناسبة يقترح فيه تشجيع الحكومة للجماعة وتعميم فروعها في البلاد لأن في ذلك "خدمة للأمن والإصلاح"[(١٨٠)].

[(١٨٠)] مذكرات الدعوة والداعية – ص ٨٧، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢ ص ٤٣.

أما عن دعوة الخلافة فإن جريدة الإخوان المسلمين قد نادت بها لفاروق في محاولة استغلال مابدا من ميل لديه للدين لصالح دعوتهم[١٨١]. وقد طالب كثير من الحكام المرتدين بالخلافة الإسلامية لأنفسهم بعد إلغاء الخلافة العثمانية رسمياً عام [١٩٢٤]، كان منهم الملك فؤاد ثم ابنه فاروق، وكلاهما كان يحكم بمقتضى دستور [١٩٢٣] العلماني.

وأمام ازدياد نشاط المبشرين وقعت الجماعة خطاباً إلى الملك فؤاد سنة [١٩٣٣] تطلب فيه وضع حد لهذا النشاط، واختتمت نداءها بكلمة: "لازلتم للإسلام ذخرا، وللمسلمين حصنا"[١٨٢].

وعندما مات فؤاد رثته صحيفة الإخوان بمقال بعنوان [مات الملك يحيا الملك] كان الغرض من ورائه هو جذب عطف ولي عهده الملك الجديد –فاروق الذي كان يتولى رعايته رجل ديني هو الشيخ المراغي– على أسلوب الجماعة ودعوته للتمسك بالتقاليد الإسلامية التي كان –كما ذكر المقال– يتحلى بها والده[١٨٣]، وكما والت الصحيفة نشر عدة مقالات تدور حول هذا الغرض تصف فيها فاروق: "بسمو النفس وعلو الهمة وأداء فرائض الله واتباع أوامره، واجتناب نواهيه"[١٨٤].

وتحت عنوان [جلالة الفاروق المثل الأعلى لأمته] تولت جريدة الإخوان المسلمين مهمة تعبئة الرأي العام ولفت نظره إلى خطوات فاروق الدينية، فتبين كيف ملك قلوب رعيته بغيرته على الدين، وتصف استقبال الجماهير له وهو في طريقه إلى مسجد أبي العلاء لتأدية الصلاة ودعواتهم له وهتافاتهم بحياته، وتنقل بعض اللقاءات، وتأتي بالقصص التي تنم على أن هناك من الأبناء الفاسدين من قد قوموا وعرفوا طريق المساجد وانصرفوا إليها، والسبب أنهم اتخذوا من الملك الأسوة الحسنة، وبالتالي اعتبرته المثل الأعلى لأمته[١٨٥].

ويكتب حسن البنا –رحمه الله– تحت عنوان [حامي المصحف] ليثبت المعنى وينشر الدعوة، فيذكر أنه أثناء رحلة فاروق للصعيد أخرج أحد المرافقين له فصاً أثريا، وقال إنه الذي يجلب له الحظ والخير، وأخرج آخر مفتاحاً وادعى مثل هذه الدعوى، فما كان من فاروق إلاّ أن أخرج مصحفاً وقال : "إن هذا هو مفتاح كل خير عندي". ويصل زعيم الإخوان إلى أنه إذا كان قد ضم القرآن إلى قلبه ومزج به روحه، فإنه لا يخدم نفسه في الدنيا والآخرة فحسب، ولكنه بذلك يضمن لمصر "حسن التوجيه ويحول بينها وبين العناد ويقيمها على أفضل المناهج ويسلك بها أقرب الطرق إلى كل خير، وهو في الوقت نفسه يضمن ولاء أربعمائة مليون من المسلمين في آفاق الأرض،

---

[١٨١] الإخوان المسلمون (١٣٥٦) ١٩٣٨/٣/١٨ «الخلافة جامعة المسلمين موحدة لجهودهم».

[١٨٢] الإخوان المسلمون – العدد ٦ – ٢٧ ربيع أول ١٣٥٢ (١٩٣٣) «إلى جلالة الملك» بقلم توفيق علي حسن، ريتشارد ميتشيل – الإخوان المسلمون – ترجمة عبدالسلام رضوان – مكتبة مدبولي ١٩٧٧– ص: ٤٦.

[١٨٣] الإخوان المسلمون– العدد ٤ (١٤ صفر سنة ١٣٥٥) (١٩٣٦/٥/٥) «مات الملك يحيا الملك».

[١٨٤] الإخوان المسلمون– العدد ٦ (٢٨ صفر سنة ١٣٥٥) (١٩٣٦/٥/١٩) «الناس على دين ملوكهم» بقلم طاهر العربي.

[١٨٥] الإخوان المسلمون– العدد ١٠– ١٩ ربيع أول ١٣٥٥ (١٩٣٦/٦/١٦) «جلالة فاروق المثل الأعلى لأمته» بقلم طاهر العربي.

وتشرئب أعناقهم، وتهفو أرواحهم إلى الملك الفاضل الذي يبايعهم على أن يكون حاميا للمصحف، فيبايعونه على أن يموتوا بين يديه جنوداً للمصحف، وأكبر الظن أن الأمنية الفاضلة ستصير حقيقة ماثلة، وأن الله قد اختار لهذه الهداية العامة الفاروق، فعلى بركة الله ياجلالة الملك ومن ورائك أخلص جنودك"[١٨٦].

وفي التاسع والعشرين من يوليو [١٩٣٧] انتهت الوصاية على فاروق حيث بلغت سنه ثمانية عشر عاما قمرية، وأصبح ملكاً رسمياً على البلاد، وعقد الإخوان مؤتمرهم الرابع للاحتفال بهذه الذكرى وحشدوا عشرين ألفاً أو يزيد –تشاركهم جماعة الشبان المسلمين– من فرق الرحالة (الجوالة) ووفود شعبهم في الأقاليم، وهتفوا بمبايعتهم للملك المعظم مع هتافات إسلامية، ولم يحدث مايعكر صفو المظاهرات.

وانهمر سيل الإخوان إلى ساحة قصر عابدين رافعين أعلامهم يهتفون: "الله أكبر ولله الحمد، الإخوان المسلمون يبايعون الملك المعظم، نبايعك على كتاب الله وسنة رسوله"[١٨٧].

وجاء زواج الملك سنة [١٩٣٨] ليحدث مايعكر صفو العلاقات بين جماعة الإخوان والملك، فقد اعتكفت عن المشاركة في حفل الزواج لما حدث به من اختلاط ورقص وخمور في وقت ينادونه فيه بأمير المؤمنين، وألقت اللوم في ذلك على الشيخ المراغي، وطالبته بالحرص على اللقب وحض الملك والحكومة على تطبيق شريعة الإسلام، لكن الجماعة مع ذلك أعلنت عن عدم تخليها عن تأييد الملك والسعي معه لتحقيق أمنية الخلافة، وأعلنت صحيفتهم أنهم يهبونه الروح[١٨٨].

ونشرت جريدة الإخوان في هذه الفترة عدة مقالات لكتاب تابعين للملك وقد لقب أحدهم نفسه بـ "المحرر العربي بالديوان الملكي الإسلامي"[١٨٩].

وكان الإخوان قريبي عهد بالخروج إلى المعترك السياسي، فدعوا إلى إلغاء الأحزاب السياسية، واستعدوا لخصومتهم، لكنهم في الوقت نفسه أكّدوا استمرار علاقتهم بالقصر الذي لقي في دعوتهم استحسانا، لما ستؤدي إليه من توسيع سلطانه، فتنشر جريدة النذير في عددها الأول مايؤكد ذلك حيث يقول البنا في نهاية المقال الإفتتاحي: "وإنّ لنا في جلالة الملك المسلم أيده الله أملاً محققاً"[١٩٠].

ومن الملاحظ أنه في الوقت الذي ساءت فيه علاقة فاروق بوزارة محمد محمود، انقلب الإخوان عليها، وكان واضحاً تعاطفهم مع علي ماهر ورغبتهم في توليه السلطة، واعتبروا أن السبيل للحكم الصالح إلغاء الأحزاب.

---

[١٨٦] الاخوان المسلمون (١٣٥٦) ١٩٣٧/٢/٩ (حامي المصحف) بقلم حسن البنا رحمه الله.

[١٨٧] مذكرات الدعوة والداعية ص: ٢٣٥– ٢٣٧، الإخوان المسلمون لريتشارد ميتشيل ص: ٤٧.

[١٨٨] الإخوان المسلمون– الأعداد ٣٠، ٣١ في ٢١، ٢٨ /١٩٣٨/١ «هدية الإخوان المسلمين إلى عرش مصر»، «إلى الأستاذ الأكبر أهكذا تكون إمارة المؤمنين؟» بقلم محمد الشافعي.

[١٨٩] الإخوان المسلمون – عدد ٥٩/٦٠ في ١٩٣٨/٩/٩.

[١٩٠] الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥– ١٩٥٢ ص: ٤٨.

ويكتب حسن البنا –رحمه الله– في النذير مقالا بعنوان [إلى مقام صاحب الجلالة الملك فاروق الأول] يرفع فيه المرشد العام الرجاء للملك بناء على الجهر بالحق وتقديم النصيحة، وببين حاجة مصر إلى الوحدة والاستقرار، ويمس الوتر الحساس لدي فاروق، فيشير إلى أن مصر زعيمة للعالم الإسلامي، وعليه لا بد أن تكون القدوة، والإسلام لا يعرف الفرقة، ولا يقر الخصومة والتمزق، ويستشهد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية[١٩١].

وتغالي جريدة الإخوان المسلمين في مدح فاروق، بل قد وصل الأمر بالصحيفة إلى التغني بمكارمه والإشادة إلى تأثر رجال الوعظ والإرشاد به وقولهم الشعر فيه رغم أنهم لا يصوغونه إلاّ لدافع قوي يتصل بمهمتهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هذا الشعر الذي يعبر عن رجاء أن يُظل التاج المصري يوماً الأمم العربية والأعجمية، ويستعيد الإسلام مجده، وتنتهي إلى أن الإخوان المسلمين يعقدون الآمال على الملك في خدمة الإسلام والمسلمين[١٩٢].

وتحت عنوان [الفاروق يحيي سنة الخلفاء الراشدين] لا تعتبره النذير مجرد خليفة، ولكنها أصرت على أنه يحيي سنة الخلفاء الراشدين، وذلك على إثر خطبته في رمضان، والتي حملت بين طياتها الترضية للجماعة فيما يختص بالسعي لخير مصر والأمم الإسلامية[١٩٣].

ويلاحق الإخوان تحركات فاروق، فحين يتقرر عودته إلى القاهرة، يصدر مكتب الإرشاد العام أمره إلى جميع الفروع في الأقاليم، ليصطف الأعضاء بأعلامهم وجوالتهم على المحطات التي يقف فيها القطار الملكي "لأداء فروض الولاء والاحتفاء بالطلعة المحبوبة"[١٩٤].

ويكتب حسن البنا –رحمه الله– تحت عنوان [ملك يدعو، وشعب يجيب. إلى جلالة الملك الصالح فاروق الأول من الإخوان المسلمين] مواصلا جهوده ليعتمد فاروق على الجماعة، فيرفع إليه صورة من المظاهر التي لا تتفق مع الإسلام من بؤر الخمور ودور الفجور وصالات الرقص وأندية السباق والقمار والمرأة السافرة المتبرجة، وكيف أن حدود الله معطلة، ويطلب منه أن يصدر أمراً ملكياً بألاّ يكون في مصر المسلمة إلاّ مايتفق مع الإسلام "فإنه مائة ألف شاب مؤمن تقي من شباب الإخوان المسلمين في كل ناحية من نواحي القطر، ومن ورائهم هذا الشعب، كلهم

---

(١٩١) فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦ – ١٩٥٢) ص: ٧٠٠، ٧٠١– نقلتها عن: النذير عدد ٢ في ٦ ربيع آخر ١٣٥٧ (١٩٣٨) ص: ٤.

(١٩٢) فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦ – ١٩٥٢) ص: ٧٠٠، ٧٠١– نقلتها عن: النذير عدد ٤٢ في ٢٦ يناير ١٩٣٧ ص: ٨.

(١٩٣) فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦ – ١٩٥٢) ص: ٧٠٠، ٧٠١– نقلتها عن: النذير عدد ٢٤ في ١٥ رمضان ١٣٥٧ (١٩٣٨) ص: ١.

(١٩٤) فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦ – ١٩٥٢) ص: ٧٠٠، ٧٠١– نقلتها عن: النذير عدد ٣٠ في ٤ ذي القعدة ١٣٥٧ (١٩٣٩) ص: ٦.

يعملون في جد وهدوء ونظام يترقبون هذه الساعة... إن الجنود على تمام الأهبة، وإنّ الكتائب معبأة وقد طال بها أمد الانتظار"[195].

ويأتي حادث ٤ فبراير [١٩٤٢]، وفيه فرض الإنجليز على الملك أن يولي الوزارة للوفد بقوة السلاح، وتزداد كراهية الإخوان للوفد، ولكن الملك لم يسترح لحسن البنا –رحمه الله– الذي استخدم سياسة منتصف العصا بين الوفد والملك، وأدرك فاروق ذلك، ومن ثم تصرف المرشد العام بسرعة، وبإعادة إصدار صحيفة الإخوان في [٢٩ أغسطس[١٩٤٢]، يتصدر الغلاف صورة فاروق وفي يده المسبحة، ويذهب وفد برئاسة حسن البنا –رحمه الله– إلى قصر عابدين لرفع هذا العدد "إلى صاحب الجلالة الملك المحبوب أيده الله"، وتتكرر نفس الصورة مرة ثانية مع الاحتفال بعيد الهجرة، ومرة ثانية وهو ملتح وكتب تحتها "القدوة الصالحة"[196]. وراحت بعض الأقلام تسطر عن تاريخ محمد علي ومآثره[197].

ويرأس حسن البنا –رحمه الله– وفداً من المركز العام، ويسافر به إلى القصاصين عقب حادثة الملك، وتنتقل إليها وفود من شعب الأقاليم وفرق الجوالة، وتصفهم صحيفة الإخوان بأنهم "يحدوهم جميعا شعورهم نحو مليك البلاد حفظه الله وعجل له بالعافية وسرعة الشفاء"[198]، وتشيد بفاروق عندما ترك الاحتفال بعيد ميلاده وذهب إلى الصعيد "يواسي المنكوبين منه ويزور الفقراء المعدمين ويصلهم بعطفه وبره"[199].

بهذه الصورة أثبت الإخوان ولاءهم للملك حرصاً منهم على المحافظة على الأرض التي اكتسبوها، وإيماناً بأن الحكومات غير مستقرة ولكن العرش ثابت[200].

وبإقالة الوزارة الوفدية تغير الوضع، ولم يعد هناك تنازع بين الملك وحكومته، وكان على الإخوان الانعطاف كلية نحو القصر والحصول على المساندة الملكية، وراحت صحيفة الإخوان تظهر رياءها للملك، فتنتهز فرصة عيد ميلاده [١٩٤٥] فيحمل غلافها صورته[201]، وتسطر بأن عيد الملك هوعيد الشعب، وأن الحب الذي يكنه له هذا الشعب لم يمنحه لغيره من قبل[202]، ويشيد حسن البنا –رحمه الله– في مقاله [رحلة الحجاز] بالمقابلة بين

---

[195] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦ – ١٩٥٢) ص: ٧٠٠، ٧٠١– نقلتها عن: النذير عدد ٢ محرم ١٣٥٨ (١٩٣٩) ص: ٣.

[196] الإخوان المسلمون عدد ١ في ٢٩ أغسطس ١٩٤٢، عدد ١٢ سبتمبر ١٩٤٢ ص: ٣، عدد ١١ في ٢٣ يناير ١٩٤٣، عدد ١٤ في ٢٠ مارس ١٩٤٣.

[197] الإخوان المسلمون عدد ٤ في ١٠ أكتوبر ١٩٤٢ ص: ٣، ٤.

[198] الإخوان المسلمون عدد ٢٤ في ١١ ديسمبر ١٩٤٣ ص: ٢.

[199] الإخوان المسلمون عدد ٢٩ في ٢٦ فبراير ١٩٤٤ ص: ٣.

[200] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦ – ١٩٥٢) ص: ٧٠٠، ٧٠١.

[201] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦ – ١٩٥٢) ص: ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣.

[202] الإخوان المسلمون عدد ٥٣ في ١٤ /١٩٤٥/٢ ص: ٢.

فاروق وابن سعود، ويبعث ببرقية باسم الإخوان إلى رئيس الديوان لرفعها للملك يهنئه فيها بسلامة العودة وأنه "يعز الإسلام والعروبة بالفاروق العظيم"[٢٠٣].

وفي عريضة بعث بها حسن البنا –رحمه الله– إلى الفاروق في نهاية يونيو [١٩٤٥] يطالبه بإلغاء الأحكام العرفية ويختمها بقوله: "وهي فرصة سانحة لمصر الحديثة تحت لواء الفاروق أن تنهض من جديد بعبء الرسالة الإسلامية المشرقة"[٢٠٤].

وبمناسبة لقاء فاروق بابن سعود تشيد بجهود الأول في تدعيم النهضة الإسلامية وبناء الجامعة العربية، وتتصدر صوره مع الضيوف العرب صفحاتها[٢٠٥].

وبمناسبة تولي صدقي للوزارة يقف زعيم الإخوان في الجامعة ليوجه الشكر للملك على استقالة النقراشي، ويشيد برئيس الوزراء الجديد[٢٠٦].

وتمضي صحيفة الإخوان في طريقها، فيبعث المرشد العام برسالة إلى الملك. عندما بدأت المفاوضات –مفاوضات الجلاء بين صدقي والإنجليز– مشيراً إلى أنه معقد الآمال والرجاء[٢٠٧].

واستمرت المجلة على نهجها واحتلت صور فاروق أغلفتها، وهو قائم يصلي، وهو يستمع إلى آيات الذكر الحكيم، وهو يحتفل بالمناسبات الدينية، وتقيم فرق الجوالة الاحتفالات بالمناسبات الملكية، ويخطب المرشد العام ليهنئ ويدعو أن يعز بالفاروق الإسلام[٢٠٨].

وقامت حرب فلسطين، فتنشر صحيفتهم صورة فاروق بملابسه العسكرية، وتتبع حركاته في الجبهة ولقائه بالعسكريين وحديثه معهم، وزيارته للجرحى في المستشفيات العسكرية[٢٠٩].

وتكتب بمناسبة ذكرى تولي فاروق سلطاته الدستورية تقول: "إذا كانت الأحداث الماضية وعلى رأسها الحرب ثم يوم ٤ فبراير المشؤم قد أظهرت وطنية الملك المفدى في أحلى صورة، فقد كللت معركة فلسطين هامته بفخار تزهو به مصر، ويباهي به التاريخ، قدنا يامولاي ماشئت، فالأمة من ورائك والله من حولك خير حافظ وأقوى

---

[٢٠٣] الإخوان المسلمون عدد ٥٣ في ١٤ /١٩٤٥/٢.

[٢٠٤] الإخوان المسلمون عدد ٦٢ في ٢٨ يونيو ١٩٤٥ ص: ٤.

[٢٠٥] الإخوان المسلمون عدد ٨٥ في ٤٦/١/١٢ ص: ٢، عدد ٨٦ ١٩٤٦/١/١٩ ص: ٢.

[٢٠٦] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦– ١٩٥٢) ص: ٧٠٥.

[٢٠٧] الإخوان المسلمون عدد ١٠٠ في ٣٠ /١٩٤٦/٤ ص: ٣، فاروق وسقوط الملكية في مصر ص: ٧٠٥.

[٢٠٨] الإخوان المسلمون الأعداد ١١١، ١١٤، ١٢٠، في ٢٠ /٧، ٨/١٠، ١٩٤٦/٩/٢٨– الأغلفة، فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦– ١٩٥٢) ص: ٧٠٦.

[٢٠٩] الإخوان المسلمون عدد ٢٠٠ في ١٩٤٨/٥/٢٢– الغلاف، عدد ٢٠٥ في ١٩٤٨/٦/٢٦– الغلاف، عدد ٦٧٣ في ٨ يوليو ١٩٤٨ ص: ١، عدد ٦٧٧ في يوليو ١٩٤٨ ص: ٢.

معين"[٢١٠]. هذا في الوقت الذي كان فيه فاروق متورطاً في قبض عمولات من صفقة الأسلحة الفاسدة للجيش المصري بفلسطين وكانت القضية منظورة أمام المحاكم، وكان فاروق في هذا الوقت –منتصف [١٩٤٨]– قد بلغ الغاية في المجون والفجور وقد شاعت فضائحه الاخلاقية في شتى أنحاء مصر.

ويرسل حسن البنا –رحمه الله– على صفحات النذير في[٨] المحرم [١٣٥٨هـ] هذه الرسالة إلى فاروق التي وصفتها مجلة الدعوة فيما بعد بـ [الكلمات الخالدة]: "أعتقد ياصاحب الجلالة أن الإخلاص للإسلام والعرش والوطن يفرض عليَّ أن أضع تحت نظركم السامي صورة مصغرة جداً من المظاهر العجيبة التي تتنافى مع الإسلام" ثم يقول أيضاً: "يا صاحب الجلالة، حدود الله معطلة لاتقام، وأحكامه مهملة لايعمل بها في بلد ينص دستوره على أن دينه هو الإسلام" و يسترسل في وصف المفاسد ثم يختم رسالته بقوله: "قلها كلمة منقذة، واصدره أمراً ملكياً كريماً، ألاَّ يكون في مصر المسلمة إلاّ مايتفق مع الإسلام"[٢١١].

ولا تنسى مجلة الدعوة تهنئة فاروق بعيد جلوسه على العرش فعلى غلاف العدد [١٥] تظهر صورة الملك في وسط الصفحة وبجانبها كتبت المجلة: "عيدان سعيدان احتفل يوم الأحد الماضي في جميع أنحاء وادي النيل بعيد جلوس حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول على عرش أجداده العتيد....

كما احتفل بزواج جلالته بحضرة صاحبة الجلالة الملكة ناريمان.....

والدعوة إذ تتقدم بعظيم التهنئة بالعيدين، تبتهل إلى الله العلى الكبير أن يحفظ ذات الملك، وأن يجعل أيامه كلها أعياداً سعيدة، وأن يعزه بالإسلام، ويعز الإسلام به"[٢١٢].

هذا الدعاء في الوقت الذي كانت المظاهرات تهتف فيه ضد مباذل فاروق، حتى لقد هتفت الجماهير عندما طلق زوجته الأولى "خرجت الطهارة من بيت الدعارة"، ولكن مجلة الدعوة أيضاً في السنة التالية لم تفوت فرصة عيد الجلوس الملكي، ففي العدد [٦٤] وقبيل انقلاب يوليو بحوالي شهرين ونصف تظهر صورة فاروق على الصحفة الأولى وبجانبها كتبت المجلة: "عيد الجلوس الملكي، تحتفل مصر اليوم بعيد جلوس حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر والسودان على عرش آبائه وأجداده، ونحن إذ نرفع إلى مقام صاحب الجلالة الملك وإلى الأسرة المالكة الكريمة أجل تهانينا.... ندعو الله مخلصين أن يجيء هذا العيد الميمون في العام المقبل ووادي النيل يرفل في حلة قشيبة من حلل الحرية الحقة والاستقلال الكامل والوحدة المنشودة"[٢١٣].

---

[٢١٠] الإخوان المسلمون عدد ٦٨٩ في ١٩٤٨/٧/٣٠.

[٢١١] الدعوة العدد ٤١ السنة الأولى ٢٧ صفر ١٣٧١– ١٩٥١/١١/٢٧ ص: ٧.

[٢١٢] الدعوة العدد ١٥ السنة الأولى ١٩٥١/٥/٨ الغلاف.

[٢١٣] الدعوة العدد٦٤ السنة الثانية ١٢ شعبان ١٣٧١، ١٩٥٢/٥/٦ ص: ١.

ولكن المولى –جلت حكمته– لم يستجب دعاءهم فلم يأت هذا العيد الميمون في أي عام تال، وحلت محل صور فاروق صورة محمد نجيب على عدد خاص أصدرته الدعوة عن حركة الجيش التي زعم الإخوان أنها حركتهم، فتأمل[٢١٤].

أما حسن الهضيبي ففور تعيينه مرشداً عام يذهب إلى قصر عابدين في [١٩٥١/١١/١٤] ليوقع في سجل التشريفات مظهراً تأييده وطاعته لقاتل شيخه، ويصحبه في ذلك لفيف من قادة الإخوان ونشرت صحيفة الجمهورية صورة موثقة من التوقيعات[٢١٥].

وتشكك د. لطيفة محمد سالم في أن كل من كتب اسمه قد صاحب المرشد نتيجة الصراع داخل الإخوان حول هذا التصرف، ولكنها تؤكد أن المرشد قد ذهب ومعه بعض القيادات[٢١٦].

أمّا عن زيارة حسن الهضيبي للملك في [١٩٥١/١١/٢٠] فسنفرد لها فقرة خاصة لأهميتها، ولكننا نسجل هنا أن حسن الهضيبي –بالإضافة لمقابلته للملك– قد زار قصر عابدين فيما نعلم ثلاث مرات (إن لم يكن أكثر) ليوقع في سجل التشريفات، مرة عند تعيينه وقد ذكرناها.

والمرة الأخرى في [١٩٥٢/١/١٦] يتوجه للقصر مهنئاً بمولد ولي العهد في وقت كانت الجموع تهتف في الشوارع ضد فاروق وضد فساده.

والمرة الثالثة يوقع في سجل التشريفات في [١٩٥٢/٥/٢٥] رافعاً ولاءه مستنكرًا هذه الصيحات التي تعالت ضد الأعتاب السامية مبرئاً الإخوان من الاشتراك في مثل هذه الأعمال[٢١٧].

ومن الطريف أن أحد كتاب الإخوان وهو فريد عبدالخالق –بعد كل هذا– يقول: إن الهضيبي "كان الوحيد بين الزعماء السياسين الذي لا حاجة به إلى مصانعة الملك"!![٢١٨].

وأختم هذه الفقرة بكلمتين لعمر التلمساني لا أظنه يحترم فيهما ذكاء القارئ.

أما الأولى فيقول عن فاروق: "واستقبله الإخوان استقبالاً باهراً، لا ليظهروا قوتهم أمامه، ولكن ليعربوا عن فرحتهم به، وليعلم أن القوة والمنعة في الإسلام"!![٢١٩].

---

[٢١٤] الدعوة العدد ٨٦– ١٧ محرم ١٣٧٢– ١٩٥٢/١٠/٧.

[٢١٥] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦– ١٩٥٢) ص: ٧٠٦– نقلتها عن: صحيفة الجمهورية عدد ٢٧١ في ١٩٥٤/٩/٨ ص: ٥.

[٢١٦] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦– ١٩٥٢) ص: ٧١٦.

[٢١٧] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦– ١٩٥٢) ص: ٧٢٠، ٧٢١– نقلتها عن: الجمهورية عدد ٢٧١ في ١٩٥٤/٩/٨.

[٢١٨] الإخوان المسلمون في ميزان الحق ص: ٦٨.

[٢١٩] ذكريات لامذكرات ص: ١٥٤.

أما الثانية فقوله: "من يدري لو لم تقم حركة الإخوان المسلمين في مصر عام [١٩٢٨] ماذا يكون الحال أيامنا هذه؟! كان الملك فاروق –رحمنا ورحمه الله– مستقراً على عرشه تسنده قوة الجيش والشرطة"(٢٢٠).

٢- الجوالة والملك :

استغل حسن البنا –رحمه الله– استعراضات الجوالة ليظهر قوة الجماعة ويظهر بها أن جماعته القوية تؤيد الملك وتسانده، فقد كان أول ظهور للجوالة في شكل استعراض عند تنصيب الملك فاروق على عرش مصر [١٩٣٧](٢٢١).

وتستمر احتفالات الجوالة بالمناسبات الملكية فتشارك في الاحتفالات بعودة الملك للقاهرة بعد إصابته في حادث سيارة في القصاصين(٢٢٢). ويلاحق الإخوان تحركات فاروق فحين يتقرر عودته للقاهرة، يصدر مكتب الارشاد العام أمره إلى جميع الفروع في الأقاليم ليصطف الأعضاء بأعلامهم وجوالتهم على المحطات التي يقف فيها القطار الملكي "لأداء فروض الولاء والاحتفاء بالطلعة المحبوبة"(٢٢٣).

وزار الملك عبدالعزيز آل سعود مصر، فكانت فرصة لاستعراض الإخوان لجوالتهم أمام شرفة قصر الضيافة، وكان يقف إلى جواره أحمد السكري الوكيل العام للإخوان، واندس حسن البنا –رحمه الله– بين الجماهير يشاهد الاستعراض، وتكررت الاستعراضات في عيد ميلاد الملك أو عيد جلوسه(٢٢٤)، وتصف النذير الجوال بأن عليه أن يكون مخلصاً لله وللوطن وللملك ولوالديه ولرؤسائه ومرؤوسيه(٢٢٥).

٣- عقد المؤتمر الرابع للإخوان المسلمين:

عقد الإخوان المسلمين مؤتمرهم الرابع عام [١٩٣٧] بمناسبة تتويج فاروق خلفا لوالده وللاحتفال بهذه الذكرى(٢٢٦).

٤- السعي للمناداة بالخلافة لفاروق:

---

(٢٢٠) ذكريات لامذكرات ص: ٢٤١.

(٢٢١) مذكرات الدعوة والداعية ص: ٢٣٤ إلى ٢٣٧، الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ – ١٩٤٨) ص: ١٢٥، ١٢٦، فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦- ١٩٥٢) ص: ٦٩٧.

(٢٢٢) النقاط فوق الحروف- الإخوان المسلمون والنظام الخاص ص: ٥١.

(٢٢٣) فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦- ١٩٥٢) ص: ٦٩٨- نقلتها عن النذير: عدد ٣٠- في ٤ ذي القعدة ١٣٥٧ (١٩٣٩) ص: ٦.

(٢٢٤) النقاط فوق الحروف- الإخوان المسلمون والنظام الخاص ص: ٥١.

(٢٢٥) الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ – ١٩٤٨) هامش صفحتي ١٢٤، ١٢٥- نقلها عن النذير: العدد ٥- ٢٨ ربيع ثان- ١٣٥٧ هـ يونيو ١٩٣٨.

(٢٢٦) مذكرات الدعوة والداعية ص: ٢٣٥- ٢٣٧، الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ – ١٩٤٨) ص: ٢٨، ٨٨، الإخوان المسلمون لريتشارد ميتشيل ص: ٤٣.

سعت صحف الإخوان إلى المطالبة بإقامة الخلافة وتولية فاروق لها واغراءه بذلك.

فتحت عنوان [الخلافة جامعة المسلمين موحدة لجهودهم] نادت بالخلافة لفاروق في محاولة استغلال مابدا من ميل لديه للدين لصالح دعوتهم[٢٢٧]، وحين انتقدت مجلة الإخوان المسلمون المفاسد التي جرت في حفل زفاف الملك وجهت اللوم للشيخ المراغي!! لأنه لا يحض الملك والحكومة على التزام الإسلام، وكتبت هذا المعنى في مقالات تحت عناوين [هدية الإخوان المسلمين إلى عرش مصر]، "إلى الأستاذ الأكبر أهكذا تكون إمارة المؤمنين؟" كما أكدت مجلة القلم الصريح هذا المعنى تحت عنوان [الخلافة الإسلامية] وأشارت فيه إلى أن المطالبة بالخلافة تقضي على المفاسد وبخاصة البغاء والخمور[٢٢٨].

ولقد قرر الدكتور زكريا سليمان بيومي المتعاطف مع الإخوان المسلمين –كما يصف نفسه في مقدمة بحثه عن الإخوان المسلمين وأن نظرته منبثقة من داخل الحركات الإسلامية[٢٢٩]– هذا الأمر حيث يقول: "إن الجماعات الإسلامية –ممثلة في جماعتي الإخوان وشباب محمد– قد هادنت القصر بل مالأته أحياناً ونادت له بالخلافة رغم معاداة سلوكه –في الغالب– للحركة الوطنية والشريعة الإسلامية، مما اعتبر جنوحاً من هذه الجماعات إلى طريق معاداة الحركة الوطنية فضلاً عن إسهامها في الإساءة إلى منصب الخلافة نفسه"[٢٣٠].

وكما رأى القارئ مما سبق، وكما سيرى –إن شاء الله– مما يلي، كيف أفرط البنا والإخوان في مدح الملك والثناء عليه ووصفه بالإسلام والتقوى، وهو ملك يحكم البلاد بموجب دستور علماني وقانون وضعي، ورجل فاسق فاجر متهتك زكمت فضائحه الأنوف، وحاكم خائن اشترى لجيشه سلاحاً فاسداً مقابل عمولات يقتنصها. إن هذا المسلك الإخواني يطمس التوحيد والإيمان، ويميع عقيدة الموالاة والمعاداة، ويُعَمِّي على المسلمين أعداءهم بخلاف ما أمر الله تعالى به من وجوب معرفة المجرمين وسُبُلهم، قال تعالى: ﴿وكذلك نفصل الآيات ولتستبين سبيل المجرمين﴾ [الأنعام ٥٥].

ولم يكتف الإخوان بهذا التمييع العقائدي بأقوالهم ومواقفهم، بل أصَّلوا هذه الميوعة تأصيلاً شرعياً، وجعلوها من عقائدهم، عندما أعلن مرشدهم الثاني حسن الهضيبي مبدأ "دعاة لا قضاة"، وألف كتاباً ينهي فيه أتباعه عن الخوض في مسألة الحكم الشرعي في الواقع الذي يواجهونه.

---

[٢٢٧] الاخوان المسلمون: ١٩٣٨/٣/١٨، الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ – ١٩٤٨) ص: ٢٠٦.

[٢٢٨] الإخوان المسلمون: الاعداد ٣٠، ٣١ في ٢١، ٢٨ /١٩٣٨/١، الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ – ١٩٤٨) ص: ٢٠٩.

[٢٢٩] الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ – ١٩٤٨) ص: ٣.

[٢٣٠] الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ – ١٩٤٨) ص: ٣٢٠ و٣٢١.

٥- التفاهم مع الملك على إزاحة النقراشي في مقابل إظهار التأييد للملك في فبراير [١٩٤٦].

يحكي أحمد عادل كمال عن هذه الحادثة -وكان وقتها طالباً في الجامعة- فيقول: "وفي منتصف الليل تقف سيارة ملكية فاخرة في الحي الشعبي الحلمية الجديدة أمام البيت المتواضع الذي يسكنه الرجل الفقير الذي يهز الدولة ويهز العرش... حسن البنا رحمه الله، وطلب الرجل لمقابلة عاجلة مع رئيس الديوان الملكي أحمد حسنين باشا. وكان موقف حسن البنا -رحمه الله- حاسماً وواضحاً... لقد أساء النقراشي بالاعتداء على أبنائنا الطلاب الذين لم يقترفوا إثماً إلاّ المطالبة بأمانينا القومية... إنهم لم يطلبوا إلاّ جلاء قوات الاحتلال ووحدة وادي النيل، وهي مطالب مشروعة لا ينكرها إلا خائن... ولذلك لا بد أن يخرج النقراشي من الوزارة ولم يخرج الرجل من سراي عابدين إلاّ ومعه وعد بذلك"

ويقول أيضا: "وفي نفس الوقت كانت اتصالات أخرى تجري معنا نحن الطلاب. اتصل بي عمر أمين سكرتير قسم الطلاب آنذاك -وكان طالباً بكلية الهندسة- وطلب إليَّ الحضور مندوباً عن كلية التجارة في موعد حدده بميدان عبدالمنعم بـ "الدقي" لمقابلة رئيس الديوان الملكي! وفي الموعد وجدت مندوبين من الإخوان عن سائر الكليات.

كنت في العشرين من عمري، وكانوا نحو ذلك، وتقدمنا إلى الفيلا التي كان يقطنها أحمد حسنين باشا فأدخلنا إلى حجرة الصالون... وعلمت أن واسطة الاتصال بين الباشا وبيننا كان الصحافي المعروف الأستاذ /مصطفى أمين، وكان هو نفسه حاضراً، كما شهد جانباً من الاجتماع كريم ثابت المستشار الصحفي للقصر الملكي.

وجاء الباشا وكان حريصاً كل الحرص إن يتباسط معنا في الحديث، وذكر أن الملك شاب مثلنا، وأنه يحبنا لأننا من جيله، ولأنه يحس بأحاسيسنا ويشعر بمشاعرنا، وسقط كريم ثابت، فقال إن الملك مثلنا يحب معاكسة الفتيات، ولم يكن منتبهاً فيما يبدو إلى أننا إخوان مسلمون، وأراد حسنين باشا أن يتدارك الأمر ولكن بعد فوات الأوان. واستمر يقول إنه لذلك فهو -جلالة الملك- عاتب علينا أشد العتب لما فعله الطلاب في الجامعة. وأجبنا بأن النقراشي أساء وضربنا، وقال هناك سلطة عليا في البلاد وهي الملك وأنه كان باستطاعتنا أن نشكو النقراشي إلى الملك.

قلنا إن النقراشي منع مظاهرة سلمية من الوصول إلى قصر عابدين، وزج بإخواننا في السجون ومازال يبحث عنا للقبض علينا!

وانتهى الحديث بيننا إلى أن أصبح صفقة: النقراشي يخرج من الحكم، ويفرج عن المقبوض عليهم، وتحفظ القضايا. ونحن نقوم بمظاهرة من الجامعة إلى قصر عابدين تهتف بحياة الملك! حفاظا على كرامتنا في البلاد وقد ضحى الملك بالنقراشي، وكان كل مايهمه هيبته هو، وكان مايهمنا هو سقوط النقراشي والإفراج عن إخواننا"[٢٣١].

وسوف ترى يا أخي أن هذا النقراشي سيأتي مرة أخرى للحكم، وسيؤيده الإخوان ثم سيهاجمونه ويقتلونه لأنه خائن.

---

[٢٣١] النقاط فوق الحروف- الإخوان المسلمون والنظام الخاص ص: ١٣٧، ١٣٨.

أما الذي أتى بعده فهو إسماعيل صدقي عميل الإنكليز والمقرب إلى كبار أثرياء اليهود، وسيؤيده الإخوان ثم يهاجمونه. نفس المنهج الذي لا يستند على عقيدة الولاء والبراء والمستمر حتى اليوم.

٦- تدخل للملك لإعادة البنا بعد نقله والإفراج عنه بعد اعتقاله [١٩٤١م].

تدخلت السراي إلى جانب البنا لإعادته إلى القاهرة بعد نقله إلى الصعيد بأمر من حسين سري -رئيس الوزراء- وبوحي من الإنكليز. وكذلك تدخلت للإفراج عنه ووكيله بعد اعتقالهما سنة [١٩٤١][٢٣٢].

٧- اتفاق حسن البنا -رحمه الله- مع الملك على محاربة الشيوعية تحت لوائه:

بعث حسن البنا -رحمه الله- إلى فاروق بعريضة في أواخر [١٩٤٥]: "أشار فيها إلى الأفكار القلقة التي تهدد القواعد الأساسية للمجتمع وأن السبيل إلى مواجهتها هو الاعتصام بحبل الله وهي فرصة سانحة لمصر الحديثة تحت لواء فاروق أن تنهض من جديد بعبء الرسالة الإسلامية المشرقة"[٢٣٣].

٨- دعم الملك للجماعة :

ينقل محمود الصباغ عن العدد [٤٥] من مجلة المسلمون البرقية التالية للسفير البريطاني عقب إعادة البنا بتأثير السراي من الصعيد بعد أن نقله حسين سري رئيس الوزراء بإيماء من الإنكليز.

"إن القصر الملكي بدأ يجد في الإخوان أداة مفيدة، وأن الملك أصدر بنفسه أوامر لمديري الأقاليم المحافظين بعدم التدخل في أنشطة الإخوان الذين يعملون بلا أطماع شخصية لرفاهية البلاد."

وقال السفير: "لا شك أن الجماعة استفادت كثيراً من محاباة القصر لها"[٢٣٤].

وتنقل د. لطيفة محمد سالم عن تقارير الخارجية البريطانية عن وضع الإخوان أثناء وزارة حسن صبري مايلي: "ولم يمسهم الضرر أثناء وزارة حسن صبري حيث ساندهم القصر وواصل إمدادهم بالإعانات المالية التي بدأت منذ [١٩٤٠]"[٢٣٥].

كما تنقل أيضاً أن لا مبسون يشكو لحكومته من الجماعة ويبين أنها مستمرة في العمل ضد بريطانيا بتشجيع من القصر[٢٣٦].

---

[٢٣٢] الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ - ١٩٤٨) ص: ٢١٢، و فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦- ١٩٥٢) ص: ٧٠٠- نقلاً عن: تقارير الأمن العام- محفظة ١٨٣/٣٤ /١٨٦ وثيقة ٤٣ في ٣٠ /١٠/١٩٤١.

[٢٣٣] الإخوان المسلمون: عدد ٦٢ في ٢٨ /٦/١٩٥٤ ص: ٤، فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦- ١٩٥٢) ص: ٧٠٣.

[٢٣٤] حقيقة التنظيم الخاص ودوره في دعوة الإخوان المسلمين ص: ٤٦٧، ٤٦٨.

[٢٣٥] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦- ١٩٥٢) ص: ٦٩٩، ٧٠٠- نقلتها عن:

F.O.٩٢١,١٩٩,٣٤ - ٤٤ - ١٠,P.I.C.Paper No ٤٩, IKhwan El Maslimeen,١٩٤٤.

[٢٣٦] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦- ١٩٥٢) ص: ٧٠٠- نقلتها عن:

F.O. ٣١٥٦٩, J ١١١١ -٣٩ - ١٦, Lampson - Eden, Cairo, Feb- ١٢, ١٩٤٢, No:١٥٦.

وتنقل أيضا –عن نفس التقارير– أن الملك قد أوقف المعونات المالية التي كانت تتلقاها الجماعة من القصر، ولم يعد هناك تفاهم محدد بين الطرفين بعد اتفاق حسن البنا –رحمه الله– والنحاس على تنازل البنا عن ترشيح نفسه في مقابل بعض التنازلات من الحكومة[٢٣٧].

وتذكر أيضاً أنه بسقوط الوزارة الوفدية تغير الوضع، ولم يعد هناك تنازع بين الملك وحكومته، وكان على الإخوان الانعطاف كلية بجانب القصر وإسقاط الفجوة القائمة والحصول على المساندة الملكية، وهذا ماسعوا إليه[٢٣٨]، وتنقل أيضا أن الملك ذكر للسفير البريطاني أنه على صلة وثيقة بهم، ويشير إلى انتشارهم، لكنه يطمئنه بأنهم لا يتدخلون في السياسة[٢٣٩].

وتذكر أيضاً نقلاً عن مذكرة والتر سمارت المستشار الشرقي للسفارة البريطانية حول لقائه مع حسن رفعت وكيل وزارة الداخلية في حكومة النقراشي، الذي أخبره أنه ليس هناك ضرر من أن يعطي فاروق لهم بعض التشجيع، لأنهم أحسن أداه لمحاربة الشيوعية، كما صرح حسن رفعت بأن حسن البنا –رحمه الله– قد تلقى أموالاً من الإيطاليين والألمان والقصر والوفد لتوسيع تنظيمه[٢٤٠].

وتذكر د. لطيفة أيضاً أن الملك ساند الإخوان كوسيلة لمحاربة الوفد في وزارة النقراشي الأولى، ولذلك لم يكن غريباً أن يسمح النقراشي للإخوان في سبتمبر [١٩٤٥] بعقد المؤتمر العام لنواب الأقاليم في الوقت الذي منع فيه كل المؤتمرات والاجتماعات، وترتب على ذلك أنهم حصلوا على حرية التجوال والتنقل، وهذا ماكانوا يسعون إليه[٢٤١].

وتذكر د. لطيفة أيضاً أن وزارة إسماعيل صدقي مثلت قمة الارتباط بين فاروق والإخوان، ويستاء القائم بالأعمال البريطاني لذلك وأنه مع حكومته أصبحا مرتكزان على الإخوان المسلمين الذين زادت قوتهم إلى درجة كبيرة وبالفعل فقد قدمت الجماعة خدماتها في مشاركتها في الحملة على الشيوعيين.

---

[٢٣٧] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦– ١٩٥٢) ص: ٧٠١.

[٢٣٨] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦– ١٩٥٢) ص: ٧٠٢– نقلتها عن:

F.O. ٣٧١ - ٣٥٥٤٠, J ٤٧٥٢ - ٢- ١٦, P.I.C.M.E -War Office, Nov.١٢ - ١٩٤٣, No: ٥٣٤٠.

[٢٣٩] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦– ١٩٥٢) المذكور ص: ٧٠٢– نقلتها عن:

F.O. ٩٥٤ - ٥ , Part ٤ , Eg - ٤٤ - ٦٧, Killearn - Eden, Cairo, Nov. ١٦, ١٩٤٤, No:٢٣٢.

[٢٤٠] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦– ١٩٥٢) ص: ٧٠٣– نقلتها عن:

F.O. ٣٧١ - ٤٥٩٢٨, J ٣٩٥٥ - ٣ - ١٦, Bowker - F.O. Cairo, Nov. ٩, ١٩٤٥, Minute By Smart on the Role of Ikhwan Muslimeen

[٢٤١] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦– ١٩٥٢) ص: ٧٠٤– نقلتها عن:

وانعكس الرضا الملكي على الجماعة، فدعي حسن البنا –رحمه الله– إلى إحدى ولائم قصر عابدين، وجاء في الدعوة أن الحضور بالردنجوت، فاعتذر لأنه لا يملك المال الذي يشتريه به[٢٤٢].

وتنقل د. لطيفة أيضاً عن القائم بالأعمال البريطاني في نهاية سبتمبر [١٩٤٨] أن القصر في بعض الظروف يقدم على تأييد الإخوان لأنهم التنظيم الديمابوجي الوحيد ذو القوة الكافية التي تمكن فاروقاً من الحصول على التأييد الشعبي وإحكام الموازنة في حالة عودة الوفد للحكم[٢٤٣].

ومن الأمانة العلمية أن نذكر أن كل الروايات التي بين أيدينا عن تلقي الجماعة إعانات مالية من القصر أو غيره هي من مصدرين: أحدهما المصادر البريطانية، وهي مصادر لا يستطيع المرء أن يجزم بصحة ما تتناقله، وثانيهما شهادة الأستاذ أحمد حسين حيث صرح بأن الحكومة دعمت ومولت جوالة الإخوان.

أما تأييد الحكومة –والملك خاصة– للجماعة في فترات عديدة فهو أمر ثابت، تكرر بتفصيل في الشهادة الهامة للأستاذ أحمد حسين[٢٤٤].

وقد يسأل سائل: وما الضرر أن تستفيد جماعة (الإخوان المسلمون) من الأوضاع والتناقضات السياسية لصالح دعوتها؟ وليس هذا هو السؤال الصحيح؟ بل السؤال الصحيح هو: هل يمكن أن تتنازل جماعة إسلامية عن مبادئها وعقيدة الولاء والبراء من أجل ما تزعمه مصلحة للدعوة؟ هذا هو السؤال الخطير، وهو الذي يجيب عليه أصحاب الدعوات وأتباع الرسل بالرفض والنفي، لأن قيمة الدعوة الإسلامية هي في هداية الناس لعقيدة التوحيد، وليس في قفزها من موقف لنقيضه، ولا في استفادتها من بعض فتات الدنيا تغاضياً عن الولاء والبراء. قال الله –سبحانه وتعالى– لنبيه @: ﴿وَلَوْلاَ أَن ثَبَّتْنَاكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلاً {٧٤} إِذاً لَّأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لاَ تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾ [الإسراء ٧٤ و٧٥].

٩– استشارة الملك للبنا في تعيين إسماعيل صدقي رئيساً للوزارة:

ولن نسهب هنا في تفاصيل علاقة إسماعيل صدقي بالإخوان، فسنفرد لها موضعاً خاصاً[٢٤٥]، ولكننا هنا نتناول واقعة استشارة الملك لحسن البنا –رحمه الله– في تعيين صدقي. تقول د. لطيفة محمد سالم: "عندما وقع اختيار

---

[٢٤٢] الدعوة: عدد ١٥١ في ٥ يناير ١٩٥٤ ص: ١٣، فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦– ١٩٥٢) ص: ٧٠٥– نقلتها عن:
F.O. ٥٣٢٨٩, J ١٣٣٠ - ٣٩ - ١٦, Bowker - Bevin, Cairo, March ١٥, ١٩٤٦, No:٣٨٠.

[٢٤٣] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦– ١٩٥٢) ص: ٧٠٧ و٧٠٨.
F.O. ٦٩٢٧٧, J ٦٥٦٤ - ٦٨ - ١٦, Andrews - Scott, Cairo, Oct. Ist,١٩٤٨.

[٢٤٤] راجع: الباب الثاني: مواقف الإخوان مع الحكومات في مصر خلال ستين عاماً/ الفصل الثالث: الإخوان والأحزاب/ المطلب الثاني: الإخوان والسعديون/ ب– تشجيع ورعاية السعديين للإخوان/ (١) شهادة أحمد حسين.

[٢٤٥] راجع: الباب الثاني: مواقف الإخوان مع الحكومات في مصر خلال ستين عاماً/ الفصل الثالث: الإخوان والأحزاب/ المطلب الثالث الإخوان وإسماعيل صدقي.

الملك على تولي إسماعيل صدقي الوزارة، بعث برسول إلى حسن البنا –رحمه الله– ليستشيره في أمر مجيء رئيس الوزراء الجديد، ولم يخب ظن فاروق.

فقد سر المرشد العام من أنه أصبح يستشار في السياسة العليا ووافق موافقة تامة على الاختيار، وفي اليوم التالي لتأليف الوزارة، ذهب إسماعيل صدقي إلى المركز العام للإخوان وترك بطاقة، ورد له حسن البنا –رحمه الله– الزيارة. ووقف زعيم الإخوان في الجامعة يوجه الشكر للملك على استقالة النقراشي، ويشيد برئيس الوزراء الجديد"[٢٤٦].

١٠ – سعى البنا للقاء الملك:

حاول حسن البنا –رحمه الله– لقاء الملك لطمأنته بأن الإخوان لا يريدون به شراً فيما بين يدينا من مصادر ثلاث مرات، منها واحدة اعترف بها عمر التلمساني في مذكراته وهي التي كانت عن طريق طبيب الملك يوسف رشاد وزوج إحدى عشيقاته (ناهد رشاد)[٢٤٧]. ويجمل التلمساني الواقعة فيقول: "وفعلاً التقى طبيبه (أي طبيب الملك) الخاص يوسف رشاد بالإمام الشهيد، ولكن الأيدي التي لا تضمر خيراً لشرع الله زرعوا في قلبه (الملك) الخوف من الإخوان"[٢٤٨].

أما تفاصيل هذه الواقعة فقد بدأت عندما اتصل محمد أنور السادات –عقب خروجه من المعتقل– بالمرشد العام، فأفصح الأخير عن أن المتاعب تأتيه من ناحيتين، ناحية الملك، وناحية الأجانب، وبين أن فاروقاً يشعر بخطورة دعوة الإخوان على أساس أنها تقوم على أن يكون الملك بالمبايعة لا بالوراثة، وعليه فإنه يخشى أن يضرب ضربته والحركة لم تبلغ بعد أوج قوتها.

وذكر أن الأجانب يمكن أن يطمئنوا للدعوة لو اطمأن إليها الملك، وأنه يستطيع أن يكسب ذلك لو تقابل معه حيث يمكنه أن يزيل من نفسه الأوهام والشكوك، في الوقت الذي أوضح فيه أنه لا يريد أن يبدأ معه سياسة وفاق أو تعاون، وطلب من السادات التوسط للتنفيذ لدي صديقه يوسف رشاد، وتمت المهمة، وطلب فاروق أن يقابل يوسف رشاد المرشد العام، ويستمع إليه، وينقل له الحديث، ليرى إن كان يقابله، ثم عاد الملك وألغى ما ارتآه، وتكررت المحاولة مرة أخرى، وانتهى الأمر باللقاء، وجرى الحديث الذي خرج منه يوسف رشاد مقتنعاً بخلوص نية حسن البنا –رحمه الله– نحو الملك والتي استبعدها فاروق.

ولكن الارتياب عاد إلى نفس السادات من البنا لاستمرار علاقة الأخير بالقصر عن طريق غير يوسف رشاد[٢٤٩].

---

[٢٤٦] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦- ١٩٥٢) ص: ٧٠٥.

[٢٤٧] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦- ١٩٥٢) ص: ٩٣٠.

[٢٤٨] ذكريات لا مذكرات ص: ١٥٤.

[٢٤٩] الإخوان المسلمون لريتشارد ميتشيل ص: ٩٦ إلى ٩٨، فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦- ١٩٥٢) ص: ٧٠٢، الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ – ١٩٤٨) ص: ٢١٣، ٢٥٠.

أما المحاولة الثانية فكانت في نهاية [١٩٤٨] لما ظهرت في الأفق فكرة حل الجماعة، ولم تكن فكرة حل الجماعة وليدة لحظتها، وإنما رددت حولها الأقوال، مما ألجأ حسن البنا –رحمه الله– إلى مرتضى المراغي وكان مديرا للأمن، وتحدث معه بشأن خطورة تنفيذ هذا الإجراء، وأبدى غضبه على النقراشي واتهمه بأنه يكيل التهم للإخوان لدى فاروق، وتتضمن أنهم يريدون قتله وينبذون تصرفاته، ورفض المرشد العام وساطة مرتضى المراغي عند النقراشي، وبين أنه ممكن الصبر عليه، لأنه قد يترك منصبه في أي وقت، أما الملك فهو باق، وطلب أن ينقل له رسالة شفوية بأن الإخوان لا يريدون به شراً ولا ينبذون تصرفاته، وأنهم ليسوا بقوامين عليه، ورجاه أن يقنعه بالعدول عن اتخاذ تلك الخطوة واعتبرها جريمة نكراء، ولكن عندما عرض مدير الأمن العام على مسامع رئيس الوزراء الرسالة عارض في توصيلها للملك[٢٥٠].

أما المحاولة الثالثة فكانت عندما اغتيل حكمدار القاهرة، وعقب اغتياله بأربعة أيام أصدر النقراشي أمراً عسكرياً في [٨ ديسمبر ١٩٤٨] بحل جماعة الإخوان وفروعها بالأقاليم ومصادرة أموالها، وجاء من بين التهم التي وجهت إليها أنها تعد للإطاحة بالنظام السياسي القائم عن طريق الإرهاب، مما أدى بالمرشد العام للاستغاثة بكريم ثابت المستشار الصحافي للملك، وطلب وساطته، وأبرز له أهمية حركة الإخوان ومدى الفائدة التي يكسبها العرش إذا عرف كيف يستفيد من نشاطها الديني، واعترف أن اشتغالهم بالسياسة كان خطأً، وأن عليهم قصر رسالتهم على خدمة الدين.

وطلب من كريم ثابت نقل هذا الحديث للملك مع الرجاء بأن يتدخل بنفوذه لدي النقراشي ليوقف تدابير الحل والمصادرة، وليبقى على الإخوان كهيئة دينية تنصرف إلى تأدية رسالتها الأخلاقية دون أن تجاوزها، ثم عاد وكرر أن الإخوان من هذا المنطلق هم عون كبير للملك في مقاومة الشيوعية والمبادئ الهدامة، واختتم حديثه بأنه إذا وافق الملك، فهو مستعد تسهيلاً لمهمة الحكومة إذاعة بيان يعلن فيه أن الإخوان لن يشتغلوا بالسياسة بتاتا، وأنهم سيوجهون جهودهم للأغراض الدينية وحدها.

وعندما هم كريم ثابت بالتوسط، وجد فاروق في شدة الغضب على حسن البنا رحمه الله، حيث أخرج من أحد الأدراج نتيجة من النتائج التي تطبعها مصلحة المساحة ومنزوع منها صورته وملصق مكانها صورة المرشد العام، وعلق عليها بأنها صورة الملك الجديد، وكان رجال المباحث قد عثروا عليها في دمنهور ومن ثم فشلت الوساطة[٢٥١].

---

[٢٥٠] مذكرات مرتضي المراغي: (مجلة أكتوبر) عدد ٤٩٦ في ٢٧ أبريل ١٩٨٦، ص: ٤٥، ٤٦.

[٢٥١] جريدة مايو ٨/٥/٨٤ ص: ٥.

١١– اختيار الهضيبي مرشداً عاما:

تم اختيار حسن الهضيبي مرشداً عام للإخوان المسلمين بعد وفاة حسن البنا رحمه الله، وقد تخطى هذا الاختيار قانون الجماعة، إذ إن الهضيبي لم يكن في جماعة الإخوان المسلمين، وأراد التيار الذي اختار الهضيبي لمنصب المرشد العام تحصيل عدة فوائد منها إرضاء الملك وإرضاء القضاة وإبعاد التيار المتطرف وخاصة قيادات النظام الخاص عن القيادة، وقد صرح بهذا الإخوان أنفسهم والذين أرخوا لهم. كما أن الحوادث نفسها أثبتت أن حسن الهضيبي سعى لإرضاء القصر وللقضاء على الجانب المتشدد من الجماعة، كما سنرى في بقية البحث.

ونحن هنا نعرض لأقوال الإخوان ثم لأقوال غير الإخوان حول اختيار حسن الهضيبي، وكلها تدور حول المعاني التي أسلفناها.

يقول فريد عبدالخالق: "واستبشر الإخوان بمرشدهم الجديد، وأولوه ثقتهم، والتفوا حوله، وقد رأوا في اختياره على رأس الجماعة تصالحا مع القضاء الذي ساءته تصرفات بعض الأفراد وارتكابهم حوادث عنف في عام [١٩٤٨] قبل صدور قرار حل الجماعة، ولا يزال الرأي العام يذكر مقتل النقراشي واغتيال الخازندار، وفي هذه التصرفات ما شوه صورة الجماعة في نظره، وفي موافقة الأستاذ الهضيبي على أن يكون مرشداً للإخوان المسلمين تصحيح لهذه الصورة"[٢٥٢].

ويقول أيضاً عند كلامه على عمل الهضيبي في الجماعة بعد توليه شئونها: "وكان البناء الداخلي هو الآخر يحتاج إلى علاج بعد المتاعب التي حلت به في أخريات أيام الإمام "حسن البنا"، عندما وقعت تلك التصرفات الفردية عن قيادة وبعض أعضاء "النظام الخاص" بقيامهم بحادثتي الاغتيال اللذين سبقت الإشارة إليهما، دون علم المرشد، وعلى غير منهج الجماعة ووسائلها في تحقيق أهدافها، التي ليس فيها الاغتيال أو العنف، فقد أعتبر حسن البنا ذلك خروجاً على نظام الجماعة"[٢٥٣].

ويقول صالح عشماوي –عضو مكتب الإرشاد وأحد أقطاب الجماعة وصاحب مجلة الدعوة والذي غضب عليه الهضيبي وفصله من الجماعة فيما بعد– في خطابه أمام الهيئة التأسيسية للإخوان المسلمين: "ثم عندما أراد الأستاذ منير دلة تعيين مرشد عام للجماعة، وعندما اقترح اسم الأستاذ حسن الهضيبي، ولم يكن معروفاً لأحد من الإخوان في ذلك الوقت إلاّ العدد القليل، وكيف إنه قال بأن هذا الحل هو الذي يجمع شمل الإخوان، ويجعلهم على قلب رجل واحد، ويمنع تنازعهم وفرقتهم، وكيف أنهم ذكروا اعتبارات أخرى ومزايا لهذا الاختيار لا محل لذكرها الآن، ثم ذكر كيف أنه تخطى العقبات القانونية" إلى أن قال: "وتمت الإجراءات رغم مخالفتها الصريحة لنظام الجماعة"[٢٥٤].

---

[٢٥٢] الإخوان المسلمون في ميزان الحق ص ٦٤.

[٢٥٣] الإخوان المسلمون في ميزان الحق ص ٦٤.

[٢٥٤] الدعوة عدد ١٤٨ – ٨ ربيع الآخر ١٣٧٣ هـ- ١٩٥٣/١٢/١٥ ص: ١.

ويقول أيضاً في مقال لاحق: "يخطئ من يظن أن الأحداث الأخيرة في محيط الإخوان كانت نتيجة لقرار المكتب القاضي بفصل أربعة من خيرة الإخوان من غير توجيه اتهام إليهم أو تحقيق معهم، وبدون إبداء الأسباب، إنما الحقيقة أن هذا القرار كان عارضاً لمرض أصاب الدعوة منذ مجيء الأستاذ حسن الهضيبي مرشداً عاماً للجماعة"[٢٥٥].

وتقول د. لطيفة محمد سالم عن أحداث [١٩٥١]: "وعلى أية حال، فإن الاتجاه المتطرف لم يتحكم في الموقف، وضح ذلك في اختيار حسن الهضيبي مرشداً عاماً، وتجاهل الاختيار قانون الهيئة التأسيسية، ولم يكن الهضيبي عضواً فيها، ولا في مكتب الإرشاد، ولا رئيس شعبة، ولم يكن يحضر درس الثلاثاء، لكن قيل إن هذا الرجل هو الذي اختاره حسن البنا في أيام المحنة ووكله الإشراف على رعاية أسر الإخوان، وقد عمل بالقضاء فترة طويلة، والواقع أنه لم يتمتع بالشخصية القوية التي تؤهله للزعامة الفردية كسلفه، وكان هذا هو المقصود، نظراً لصعوبة البيعة لأحد العناصر القوية المتنافسة، ذلك من ناحية، وللسياسة الجديدة التي ارتأى الإخوان انتهاجها تجاه فاروق، وهي تعتمد على مهادنة القصر لاستعادة الجماعة لمكانتها من ناحية أخرى، فالمختار يمت بصلة نسب لناظر الخاصة الملكية ولرئيس القسم المخصوص الإنجليزي بالديوان، ومعروف عنه دماثة أخلاقه، وكان القصر يسعى لتبوئه المركز.

وبدأت مرحلة تحالف جديدة بين فاروق والإخوان، وألغى قرار حل الجماعة وعادت إلى شرعيتها، لكنها ارتدت ثوباً آخر يتفق مع الاتجاه الجديد، وكان أول خطاب وجهه المرشد العام يعكس ذلك، حيث قصر نداءه للجماعة على تقوى الله وطاعته وترتيل القرآن"[٢٥٦].

أما طارق البشري فيرد على القول بأن الملك لم يكن له دور في اختيار الهضيبي بدليل أن الجماعة احتفظت به بعد الثورة فيقول: "وقد لا تكون صلة المصاهرة بين الهضيبي وناظر الخاصة ذات شأن سياسي هام. وهي كذلك ليست بذات شأن هام. بمراعاة استقلالية الدعوة. وبمراعاة ماتكشفت عنه شخصية الهضيبي من صلابة نادرة في أوقات المحن، ولكن يظل اختيار الهضيبي في الظروف السياسية لعام [١٩٥١]، اختيار مقصوداً به الملاينة والإيماء بخفوت الجانب المتمرد المشاكس من نشاط الجماعة". ويقول أيضاً: "إن هذا الخط السياسي الملاين قد تقرر بين الإخوان، في ظروف مد ثوري وتصاعد، فجاءت حركة الإخوان غير متمشية مع الزخم الحاصل، خاصة بعد إلغاء معاهدة [١٩٣٦]". ويقول أيضاً: "جاءت سياسة اتجاه الهضيبي في الإخوان بإملاء من السياق الداخلي للجماعة والتطور الذاتي لها، جاءت تحاصر التنظيم السري المسلح للإخوان وتعمل على تقليم أجنحته"[٢٥٧].

---

[٢٥٥] الدعوة عدد١٥١ – ٢٩ ربيع الآخر ١٣٧٣ هـ- ١٩٥٤/١/٥ ص: ١.

[٢٥٦] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦– ١٩٥٢) ص: ٧١٥، الدعوة عدد ٣٧ في ١٩٥١/١٠/٣٠ ص: ١.

[٢٥٧] الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢– المقدمة ص: ٦٥.

وهكذا تم اختيار حسن الهضيبي مرشدا عاما في [١٩٥١/١٠/١٩]. وفي [١٩٥١/١١/١٤] توجه هو ولفيف من قيادات الإخوان إلى قصر عابدين ليسجلوا أسماءهم في سجل التشريفات بمناسبة تعيين المرشد الجديد لتقديم آيات الولاء لقاتل شيخهم.

وفي [١٩٥١/١١/٢٠] تحمل سيارة من سيارات الديوان الملكي حسن الهضيبي ليتشرف بمقابلة فاروق الأول ملك مصر والسودان وليخرج من المقابلة فيعلق "مقابلة كريمة لملك كريم".

وهكذا أهدرت قيادة الإخوان دم حسن البنا –رحمه الله– حين هرولت لتؤيد وتتشرف بمقابلة قاتله.

ويدور الزمان دورته، ويقتل عبدالقادر عودة في محكمة اثنان من قضاتها الثلاثة هم: أنور السادات وحسين الشافعي، ويهدر الإخوان أيضاً دم عبدالقادر عودة ومحمد فرغلي وإبراهيم الطيب حين يهرولون ويؤيدون أنور السادات، بل ويعتبرون أن له منة عليهم، ويذهب عمر التلمساني كما سنرى إلى قصر عابدين مرة أخرى ليسجل امتنانه على إفراج السادات عنهم وهكذا يضيع أيضاً دم عبدالقادر عودة ورفيقاه.

أما دم سيد قطب –فكما سنرى من موقف الإخوان منه– فليس له بواكٍ، ويدور الزمان دورة ثالثة ويقتل كمال السنانيري في سجن استقبال طرة بيد حسن أبي باشا وزير داخلية مصر الأسبق، ويخرج الإخوان من المعتقلات فيتوجهون بالشكر إلى حسني مبارك، بل ويبايعونه على رئاسة الجمهورية كما سنرى، ولا يرتفع لهم صوت –رغم فصاحتهم في التبرؤ من التطرف والعنف– في المطالبة بدم السنانيري، بل وعندما يقوم بعض الشباب بمحاولة اغتيال حسن أبو باشا، يستنكرون مايفعله الشباب ويتبرؤن منه، ويعدونه جريمة تستحق العقاب كما سنرى، وهكذا ضاع أيضاً دم كمال السنانيري.

وكم من الدماء ستضيع على أعتاب مصلحة الدعوة!!!!

وصدق الله العظيم ﴿لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا أباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم الإيمان وأيدهم بروح منه، ويدخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها، رضي الله عنهم ورضوا عنه، أولئك حزب الله، ألا إن حزب الله هم المفلحون﴾ [المجادلة ٢٢].

١٢– لقاء الهضيبي بالملك:

قتل حسن البنا –رحمه الله– في شارع رمسيس في مساء يوم [١٩٤٩/٢/١٢]، واختير حسن الهضيبي مرشداً عاماً في [١٩٥١/١٠/١٩]، وكان في القصر الملكي يوم [١٩٥١/١١/١٤] موقعاً في سجل التشريفات ثم زائرا للملك في يوم [١٩٥١/١١/٢٠].

وقد أحدثت هذه الزيارة دوياً هائلاً اعترف به الإخوان أنفسهم، وأنكرها كثير منهم، لأنها كشفت عن خط جديد في الجماعة، وإن كان هذا الخط قد بدأ قبل اغتيال حسن البنا رحمه الله. ولذلك فقد أفردنا لهذه الزيارة وماقيل حولها فقرة خاصة.

كان أول رد فعل إخواني تقريباً هو مانشرته جريدة الدعوة بعد المقابلة بأسبوع، حيث أوردت الخبر التالي: "في الحضرة الملكية: في الساعة السادسة من مساء يوم الثلاثاء الماضي قصد حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ المرشد العام للإخوان المسلمين إلى قصر القبة العامر حيث تشرف بمقابلة جلالة الملك، وقد دامت المقابلة [٤٥] دقيقة، وهذه أول مقابلة رسمية بين جلالة الملك وبين فضيلة المرشد العام للإخوان المسلمين، وكانت مثار تكهنات ومبعث قلق في كثير من الدوائر السياسية"[٢٥٨].

وكان هذا أول رفض مهذب للتيار المعارض للزيارة، أما مؤيدي الزيارة فقد حاولوا تخفيفها قدر الإمكان.

يقول فريد عبدالخالق: "فأما الملك فقد سعى إلى مقابلة المرشد، وتمت المقابلة، ورحب الملك به، وكان مما قاله له: "إنني رجل مسلم وأحب الإسلام وأتمنى له الخير، وقد أمرت بإنشاء مساجد كذا وكذا... فلم يكرهني الإخوان؟... إن الإخوان قد أفهموا خطأ أنني الذي أمرت بحلهم واعتقالهم وباغتيال "حسن البنا"... هذا والله العظيم خطأ ولم أفعل شيئاً من هذا... إن الذين فعلوا هم السعديون... النقراشي وإبراهيم عبدالهادي، وفي اللحظة التي تمكنت فيها أقلت إبراهيم عبدالهادي وأمرت الوزارة الجديدة التي عينتها بالإفراج عن الإخوان" ولما رأى أن المرشد لا يرد على سؤاله، أعاده قائلا: "مارأيك إذن فيما قلته، وفي أنني على استعداد أن أعمل للإسلام؟!!" فرد عليه المرشد: "إني سأعرض الأمر على الإخوان ونسأل الله التوفيق"[٢٥٩].

بل إن مجلة الدعوة في أعقاب ثورة [١٩٥٢] أحست بحرج الإخوان من هذا التصرف، فنشرت لحسن الهضيبي الحديث التالي: "قابل مندوب الدعوة فضيلة الأستاذ المرشد العام، وطلب من فضيلته الإدلاء بحديث إلى قراء الدعوة، فأبدى فضيلته استعداده الكريم لهذا، فقال المندوب: "مازالت مسألة مقابلة فضيلتكم للملك السابق تثير اهتمام الرأي العام نظراً لمكانة الإخوان ومرشدهم عند الرأي العام. فنرجو أن تحدثوا قراء الدعوة بشيء عن هذه الزيارة" فقال فضيلته: "الواقع أنه لم يكن في هذه الزيارة شيء غير عادي، فقد ذهبت إلى الزيارة في موعدها، وعندما دخلت على الملك السابق بدأ هو بالتحية، فقال: السلام عليكم... ثم بدأ الحديث وواصله واستمر فيه مدة الزيارة كلها التي استغرقت نحو [٣٥] دقيقة.

وقد بدأ بكلمات تتعلق بشخصي وماعرفه عني كقاضي... وتكلم عن الإخوان، وأنهم كدعوة إسلامية يحبها الجميع، وأنه رجل متدين بطبعه ويحب الدين، وأشار إلى أن البعض القليل من الإخوان قد انحرفوا، وأنه يأمل الخير في الأكثرية، كما يأمل نسيان الماضي وبدء صفحة جديدة.

فقلت: إن الإخوان المسلمين ينظرون دائماً إلى المستقبل، ويأملون فيه الخير، ولا ينظرون إلى الماضي إلا ليستخلصوا منه العبرة المفيدة.

---

[٢٥٨] الدعوة: عدد ٤١. الثلاثاء ٢٧ صفر ١٣٧١ – ٢٧ /١١/١٩٥١ ص: ٧.

[٢٥٩] الإخوان المسلمون في ميزان الحق ص: ٦٩.

ثم تحدث عن صلة الملك بالشعب، وأشار بيديه موضوعة إحداهما فوق الأخرى فقال: الشعب ثم الملك ثم الله فوق.... ومعنى هذا أن الملك أقرب للشعب من الله...!!

وهنا تكلمت فقلت: لا... هذا تحديد موضعي فالله سبحانه في كل مكان، ولا مكان له، وهو قريب من جميع عباده... الخ وقلت مايصحح الوضع... فقال الملك: أيوه... تمام ولم يناقشني.

وصحيح أنه حدد لي وسيطاً يكون صلة بيننا، ولكنه لم يذكر لي اسمه، ولا سألت أنا عنه. وقد خرجت من هذه المقابلة إلى المركز العام وكان بالظاهر، فألقيت تصريحاً موجزاً في محاضرة الثلاثاء عن هذه المقابلة.

ثم انصرفت إلى منزلي، فوجدت هذا الوسيط في انتظاري هناك، ولبثنا بعض الوقت، وتحدثنا فعرفت منه أنه مكلف بوضع نفسه تحت تصرفي، حتى إذا كان عندي ما أبلغه للملك قام بذلك، ولكني من ناحيتي لم أسترح إلى هذا الشخص، ولم أدري لماذا؟ ولم أكلفه بأي شيء.

وكان مما قاله لي الملك أيضا: إن الإنكليز خارجون من البلد حتماً، ولكن الخوف من الشيوعية، وهي لا تتفق مع الدين.

فقلت معقباً: هذا حق..... ولكن يجب أن يطبق الدين بحذافيره، ونرعى حق الفقير فوافق على ذلك.

ومما يذكر أن هذا الحديث لم يدون في وقته، وهذا ما أذكره منه... ولكن المؤكد أن الملك السابق لم يذكر الوفد ولا أي حزب سياسي، ولم يذكر القنال ومقاومة الإنكليز ولا حركة التحرير، ولا أشار أقل إشارة إلى أن يلزم الإخوان سياسة معينة، ولا ذكر شيئاً مما تداوله الناس وقت ذاك وذهبت الظنون فيه كل مذهب"[٢٦٠].

وقد أثبتنا هذا الحديث بكامل نصه لنؤكد أن الهضيبي أقر على اتفاقه مع الملك على شيئين:

١ – أن هناك قلة منحرفة في الإخوان، وأنه لا يوافق على ماوقع منها وأنه يريد أن يفتح مع الملك صفحة جديدة.

٢ – أنه متفق مع الملك على محاربة العدو الأهم والذي منه الخوف وهو الشيوعية أما الإنكليز فهم خارجون حتماً.

أما عمر التلمساني فكان واضحاً كعادته، فقال عندما سئل: "هل يمكن أن تلقي بعض الضوء على علاقة الإخوان بالملك فاروق؟".

التلمساني: "كل الذي أعرفه ويعرفه الناس أن المرشد العام طلب لمقابلة الملك فاروق، وخرج يقول مقابلة كريمة لملك كريم. ورجال الثورة أخذوا عليه هذا. وفعل مثل هذا يعطي فكرة عن قيادة الإخوان وعن أساليبهم في التعامل مع الحكام، نحن لا نريد أن نصطدم بأحد."[٢٦١].

ويحاول عمر التلمساني شيئاً من الدفاع عن هذه الحادثة ولكنه لا أظنه احترم ذكاء قراءه حيث يقول: "وكان

---

[٢٦٠] الدعوة العدد ٨٢ – ١٩ ذي الحجة ١٣٧١ هـ – ١٩٥٢/٩/٩ ص: ٥.

[٢٦١] المصور العدد ٢٩٨٩ – ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٢ – ٨٢/١/٢٢.

من المتوقع أن يطلب الأستاذ الهضيبي مقابلة فاروق للمشاركة في انقاذ الوطن مما كان ينحدر إليه في جميع نواحيه، ولكنه رفض خشية أن يقال عنه أنه يسعى لمقابلة فاروق، ولأنه كان يرى أن وضعه كمرشد للإخوان المسلمين فوق ذلك بمراحل شاسعة، وهو أحرص مايكون على هذه الكرامة التي متعه الله بها في مراحل حياته، وأخيراً استدعاه وهو لا يملك إلاّ أن يستجيب، فذهب وخرج من تلك المقابلة وهو يصفها بأنها: "مقابلة كريمة لملك كريم".

ثم يسهب في أنها مقابلة كريمة لأن الملك احترمه فيها ثم يقول: "أما وقد كان موقف الملك على هذه الصورة معه، فليس من المنطق أو اللياقة أن يصفه بأنه ملك لئيم أو ما أشبه ذلك"[٢٦٢].

أما الرافضون لهذه الزيارة من قيادات الإخوان فلم يصرّحوا بما في قلوبهم إلاّ عندما انفجر الخلاف بينهم وبين المرشد بعد انقلاب يوليو [١٩٥٢]، فيقول أمين إسماعيل في مجلة الدعوة: "اغتيال جديد: وكان المرشد العام قد قيد اسمه في سجل التشريفات بمناسبة إعلان انتخابه رسمياً" "وتلقف رجال السراي أداء المرشد لهذا التقليد الشكلي، فصوروه أنه ووصفوه بأنه يعلي تبديلا في سياسة إعلان الولاء للجالس على العرش!! ووصفوه بأنه يعلي تبديلا في سياسة الإخوان تجاه السراي والملك، وفي عجلة غير مألوفة، اتصلت السراي عصر أحد أيام الثلاثاء بالمرشد العام تدعوه للتشرف بمقابلة الملك بعد ساعة من الزمن فعطل ظرف الاستدعاء كل تفكير إلا التفكير في الاستدعاء لمراسيم المقابلة ذاتها".

"الرعب القاتل: جماعة الإخوان المسلمين وهذا هو كشف حسابها وتلك هي صحيفة اتهامها، تصافح يد فاروق يد ممثلهم ورمزهم!؟ ياله من نصر سياسي!؟

ومن جهة أخرى فإن تحالف الإخوان مع الملك المكروه يفقدهم محبة الشعب، ويحول دون اتجاه الناس إليهم، وتمت المقابلة وكانت بين اثنين لا ثالث لهما إلا الله، واستغرقت وقتاً طويلا، وبالطبع لم يدر الحديث خلال هذه المدة الطويلة فقط حول الجو والتهنئة والسؤال عن الصحة التي هي غاية القصد والمراد من رب العباد... لا شك أنه دار حديث وأي حديث.

لا بد أنه تناول الإخوان، وتناول أهداف الإخوان، وتناول وسائل الإخوان!! ولا بد من ذكر للماضي ومآسيه، ولا بد من أمل في نسيانه أو تناسيه!!

ولا بد من رجاء بفتح صفحة بيضاء ترصد فيها الحسنات، ولا مكان فيها للذنوب والسيئات!! ومما ليس منه بد أن يفهم الإخوان أن الحاكم أقرب إليهم من الله، سبحانه وتعالى عمّا يأفكون"[٢٦٣].

ويقول أيضاً في العدد الذي يليه: "ظروف المقابلة الملكية: كان لمقابلة الأستاذ حسن الهضيبي المرشد العام للإخوان المسلمين لفاروق دويّ شديد في ميدان السياسة المصرية والعالمية، فقد جاءت في يوم [٢٠ نوفمبر ١٩٥١]، أي بعد أن بدأت حكومة الوفد والسراي في التراجع عن الموقف الذي أخذ يتطور في القناة بتأييد الشعب عملياً للقوة

---

[٢٦٢] ذكريات لامذكرات ص: ١٠٨.

[٢٦٣] الدعوة: العدد ١٥٠ – ٢٢ ربيع الآخر ١٣٧٣ – ١٩٥٣/١٢/٢٩ ص: ٦.

الرسمية (يقصد المعركة بين قوات بلوكات النظام والإنكليز)" ويقول: "ومن البديهي أن المرشد العام للإخوان المسلمين يمثل التكتلات الشعبية الواعية العاملة" ويقول أيضاً: "وكذلك فإن الصحف اليومية والدورية كانت تتساءل كل صباح عن دور الإخوان في المعركة، وكانت الصحافة بهذا صدى لما يدور في الرأي العام، وكان الرأي العام كله –داخلي وخارجي– يعتقد أن كسب القضية متوقف على اشتراك الإخوان إشتراكاً كاملاً في المعركة"

ويقول أيضاً: "فلماذا إذن لا يحاول فاروق أن يسيطر على الإخوان ويملي عليهم سياسة، كما حاول الأحزاب وكما حاول الإنكليز من قبل...!؟.

وطارت في الجو إشاعات وإشاعات، واستند الناس فيما يقولون على صلات وصلات... قالوا: إن علاقة المصاهرة بين الأستاذ الهضيبي وبين الأستاذ محمد سالم ناظر الخاصة الملكية لها شأن... وقالوا: إن علاقة النسب بين الأستاذ الهضيبي والأستاذ عمر حسن رئيس القسم المخصوص الإنكليزي لها شأن وأي شأن... وقالوا: إن علاقة الأستاذ الهضيبي بالأستاذ مصطفى مرعي لها هي الأخرى شأن وشأن، وقالوا: قبل ذلك وبعد ذلك إن عدم إلمام الأستاذ الهضيبي إلماماً كافياً بأسلوب الإخوان وتنظيمات الإخوان وتشكيلات الإخوان وأعمال رجالات الإخوان هي السبب الذي جعله ينتحي أسلوباً حزبياً لهذه المقابلة الملكية"[٢٦٤].

وقال أيضاً في العدد الذي يليه: "قلت في العدد الماضي أن مقابلة الأستاذ الهضيبي للملك البغيض المخلوع في [٢٠ نوفمبر ١٩٥١]، قد أحدثت أثراً سيئاً في صفوف الإخوان المسلمين في مصر وفي غير مصر، كما أحدثت نفس الأثر في التكتلات الشعبية التي كانت تنظر إلى الإخوان نظرة الغريق إلى من ينتشله، والتي كانت تنتظر الأمجاد التي لا بد أن يسجلها الإخوان في معركة القناة.... فلقد كانت المقابلة في وقت بدأت فيه الحكومة والسراي والاقطاع تلوي وجهها عما يحدث في القناة، وتدبر كيف تخلص من المأزق الذي وضعتها فيه تصرفات غير مدروسة، ما كانوا يظنون أن الشعب سيتلقفها سريعاً ويمضي فيها بجد وبحق مهماً كلفه الأمر، ومهماً كان البون شاسعاً بين إمكانياته الساذجة وبين إمكانيات جيش الاحتلال....

وقلت أيضاً أن علاقات النسب بين بعض كبار رجال السراي والأستاذ الهضيبي من ناحية وبينه وبين رئيس القسم المخصوص الذي كان يعمل بوحي الإنكليز من ناحية أخرى، قد أضفت على الموقف الكثير من علاقات الاستفهام وعلامات التعجب...."[٢٦٥].

وتقول د. لطيفة محمد سالم: "وكانت الخطوة المثيرة، تلك الزيارة التي قام بها الهضيبي للملك بقصر القبة في مساء [٢٠ نوفمبر ١٩٥١] واستمرت ساعة إلا ربع، وأثارت التكهنات، وبعثت القلق في الدوائر السياسية. وخرج المرشد العام منها ولم يفض بشيء عما تم في هذه المقابلة الرسمية سوى قوله: "زيارة كريمة لملك كريم".

لكنه روى فيما بعد، فذكر أنه في نفس ذلك اليوم اتصل به عبداللطيف طلعت كبير الأمناء، وأخبره أن الملك

---

[٢٦٤] الدعوة: العدد ١٥١– ٢٩ ربيع الآخر ١٣٧٣– ١٩٥٤/١/٥ ص: ١٣.

[٢٦٥] الدعوة: العدد ١٥٢ – ٧ جمادي الأولى ١٣٧٣ – ١٩٥٤/١/١٢ ص: ١٤.

يريد مقابلته وحدد له السادسة مساء، وطلب منه ألا يخبر أحداً، وجرى اللقاء، وأشاد فيه فاروق بضيفه من حيث نزاهته وعقليته، وأمل أن تكون رئاسته خيراً، وتكلم عن الدعوة وكيف انحرف البعض من الإخوان، وأبدى رغبته في نسيان الماضي، وعرج على ما يجب أن تقوم به الحكومة لخدمة الشعب، ثم تحول إلى الغرض الرئيسي موضحا: "إن الإنكليز سيخرجون من بلادنا حتماً، ولكن الذي يجب علينا أن نقاومه هو الشيوعية لأنها تتنافى مع الدين" فأجابه الهضيبي: "نعم الشيوعية تتنافى مع الدين بشرط أن يطبق بحذافيره ونراعي حق الفقير في ثروات الأغنياء"، فوافق فاروق وطلب من مضيفه تبليغ إخوانه تحياته(٢٦٦).

واعترف المرشد العام بأن الملك حدد له وسيطاً وكان مكلفاً بخدمته وتنفيذ البرنامج الملكي، ومما يذكر أن فاروقاً لم يشر بأن يلتزم الإخوان سياسة معينة، لكنه عرف فيما بعد أنه اتفق على إحالة الجماعة إلى جمعية خيرية في مدى عشر سنوات على الأكثر، وطلب أن يتجنب الإخوان خوض الانتخابات في أي صورة من الصور، حيث أن الإشتراك في الانتخابات ممارسة للسياسة.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه في مساء يوم المقابلة –وعقب عودة المرشد العام إلى منزله– وجد الوسيط ينتظره، ودار بينهما حديث عرف منه الهضيبي المهام الموكولة لهذا الوسيط(٢٦٧).

وينقل السفير البريطاني لحكومته ملخص المقابلة، ويبين أنها ارتكزت على الحوار حول الشيوعية كعدو رئيسي، ويسجل أن المرشد العام أكد أنه ليس لدي الإخوان النية في حمل السلاح، وأنهم يساندون تطهير الإدارة، ويشير إلى أن اللقاء اتسم بالود، ويعلق على أن الهضيبي أصبح مقرباً من الملك، وتبعث لندن لسفيرها تبلغه بما يتردد على ألسنة البعض في السفارة المصرية حول قرار فاروق بشأن ضم الإخوان إلى جانبه، وأن ذلك يرجع إلى الرغبة في تكوين جبهة قوية ضد الوفد(٢٦٨).

ومثل ذلك الواقع، ففي تلك الفترة كان الملك يعد الأمر، وينتظر اللحظة التي يعمل فيها ضد النحاس، وهذا ماصرح به حافظ عفيفي لعميد الجالية البريطانية في مصر، حيث أوضح أن الاستقبال الملكي للمرشد العام نوع من التخطيط لذلك(٢٦٩).

---

(٢٦٦) الدعوة، عدد ٨٢ في ٩ سبتمبر ١٩٥٢، ص: ٥.

(٢٦٧) الدعوة، عدد ٨٢ في ٩ سبتمبر ١٩٥٢، ص: ٥.

(٢٦٨) فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦– ١٩٥٢) ص: ٧١٦ إلى ٧١٩– نقلتها عن:

F.O. ٩٦٨٧٠, JE ١٠١٨ - ١, Stevenson - F.O, Cairo, Jan, ١ st, ١٩٥٢, F.O - Cairo, Jan ١٥, ١٩٥٢, ٩٠١٠٩, JE ١٠١٣ - ٤١, Stevenson - F.O. Cairo, Dec. ٤, ١٩٥١, No:١٣٥ .

(٢٦٩) فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦– ١٩٥٢) ص: ٧١٦ إلى ٧١٩– نقلتها عن:

F.O. ١٤١, ١٠١٢١ - ٢٤ - ٥١ G, Memorandum from Cecil Campbell Oct.٢٢,١٩٥٢.

كما أن فاروقاً كان على دراية تامة بالوضع المتدهور الذي وصل إليه وفقدانه للشعبية نهائياً، ومن ثم أراد احتواء الجماعة، علّها تعطيه جزءاً مما انتزع منه، لما لها من تأييد شعبي ودور وطني، وحتى لا تتحول إلى جبهة المعارضة، وتتخذ موقفاً مضاداً له.

أما من ناحية الإخوان، فقد خرج الهضيبي من المقابلة، فتوجه إلى المركز العام حيث اجتمع مكتب الإرشاد، وألقى تصريحاً موجزاً عنها، وعرض الاتجاهات الخاصة بالإخوان وخاصة ما يتعلق بالشيوعية، واشترك باقي الأعضاء في المناقشات التي كان لها طابع الحدة[٢٧٠]، ومما يدل على الاختلافات التي سرت بينهم، ولكن الهضيبي –بحكم السلطة المخولة له– أجرى بعض التعديلات في الجهاز السري، حيث أبعد صالح عشماوي ومن على شاكلته نظرا لتضارب وجهات النظر ومن بينها الشكل الجديد للعلاقة مع الملك[٢٧١].

واستعاد الإخوان مكانتهم وعادت لهم ممتلكاتهم وأموالهم التي كان محجوزاً عليها، وقد أصبح ذلك ضرورة شرعية بعد حكم مجلس الدولة، ويستعرض السفير البريطاني للندن تحليلات هذا الإجراء، فيذكر أنه ترجم على أساس أنه محاولة من الحكومة لكسب الإخوان، وأن البعض يعزوه إلى أنهةالتقارب بين الإخوان والقصر[٢٧٢].

والقول الأخير هو الأقرب للصحة، ومضى المرشد العام في تحركاته وقام بزيارات إلى الأقاليم، خطب فيها وركز على تطهير الأمة[٢٧٣]، كما صرح بإقصاء أعمال العنف، وفي ذلك ما يرضي فاروق، ونفى ما أشيع من أن الجماعة طلبت من الحكومة تدريب ١٦ ألف شخص، وبين أن الكفاح العملي قد يأخذ صوراً مختلفة غير مقاطعة الإنكليز[٢٧٤]، ومثل هذه التصريحات جعلت ستيفنسون يصف تصرفاته بالرزانة[٢٧٥].

١٣– تهنئة الهضيبي لحافظ عفيفي (عميل الإنكليز) وما أحدثه من أزمة في صفوف الإخوان وغضب الهضيبي لذلك:

في نهاية عام [١٩٥١] عين الملك حافظ عفيفي المعروف بولائه للإنكليز رئيساً للديوان الملكي، فذهب إليه الهضيبي ليهنئه، وسوف نترك الإخوان يقصون علينا هذه القصة:

يقول صالح عشماوي في مجلة الدعوة: "ففي يوم أول يناير سنة [١٩٥٢] ظهرت الدعوة وفي صدرها مقال بقلم كاتب هذه السطور تحت عنوان [لا مفاوضة ولا معاهدة]، جاء فيه «كان تعيين حافظ عفيفي باشا رئيسا

---

[٢٧٠] الدعوة،عدد ٨٢ في ٩ سبتمبر،١٩٥٢ ص ٥.

[٢٧١] الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ص: ٣٧٢.

[٢٧٢] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦– ١٩٥٢) ص: ٧١٦ إلى ٧١٩– نقلتها عن:

F.O. ٣٧١ - ٩٠١٠٩, JE ١٠١٣ - ٤٢, Stevenson - F.O, Cairo, Dec. ٢١, ١٩٥١, No:١٤١.

[٢٧٣] الدعوة، عدد ٤٤ في ١٨ ديسمبر ١٩٥١ ص: ٣، عدد ٤٦ في أول يناير ١٩٥٢ ص: ٣.

[٢٧٤] الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥— ١٩٥٢ ص: ٣٧٥.

[٢٧٥] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦– ١٩٥٢) ص: ٧١٦ إلى ٧١٩.

للديوان الملكي بمثابة قنبلة في الميدان السياسي، ففي الوقت الذي كفر فيه الزعماء والوزراء بأسلوب المفاوضات، وفي الوقت الذي التقت فيه الحكومة مع الشعب -لأول مرة- على طريق الكفاح والجهاد، وفي الوقت الذي يستحث فيه الشعب الحكومة لتسرع الخطى في هذه السبيل الوحيدة الموصلة لانتزاع الحرية المغصوبة والحقوق المسلوبة... في هذا الوقت يعين في هذا المنصب الخطير حافظ عفيفي (باشا) صاحب التصريح المشهور الذي (امتدح فيه معاهدة ١٩٣٦، وأشاد فيه بالدفاع المشترك، وحبذ الاتفاق لا مع انكلترا فحسب، بل ومع أمريكا أيضا!) ثم مضينا نقول:«ولاعجب إذا فهم الشعب من هذه الملابسات والقرائن أن هناك اتجاها إلى العودة إلى المفاوضات والوصول إلى اتفاق سريع مع بريطانيا، وكان رد الفعل -السريع أيضا- مظاهرات قامت في الجامعات في القاهرة والاسكندرية أدت إلى غلقها، ثم انتقلت الحركة إلى المدارس الثانوية والصناعية، وانتشرت المظاهرات فشملت الأقاليم جميعا، وشاركت مدارس البنات ومدارس البنين» ثم علقنا على هذه المظاهرات التي هتف فيها بسقوط الملك الفاجر «فاروق» فقلنا: «وتدل هذه الظاهرة على احساس مرهف ووعي ناضج، للشعب عامة والطليعة المثقفة خاصة».

ثم يقول صالح عشماوي في نفس المقال «ولكن هذا الموقف كان أكبر من أن يتحمله، أو يتحمل مسئوليته بعض الرؤساء، فصدرت «الدعوة» وفي صدرها بيان يعلن للناس أن مجلة «الدعوة» لاتنطق إلا باسم صاحبها، ولاتعبر إلا عن رأي محررها! وكان هذا البيان بمثابة إشارة الهجوم للبوليس السياسي ولرجال القصر. فقد توالت المصادرات المتتابعة لأعداد «الدعوة» والتحقيق معي بوصفي رئيس التحرير»[٢٧٦].

ونحن ننقل هنا نص البيان لأهميته «بيان: جاءنا البيان التالي: يكرر المركز العام للإخوان المسلمين أن مجلة «الدعوة» لاتصدر عنه، ولاتنطق بلسانه، ولاتمثل سياسته، وأنها صحيفة شخصية تعبر عن أراء صاحبها، ولاتتقيد دعوة الإخوان المسلمين بما ينشر فيها.

عبدالحكيم عابدين السكرتير العام»[٢٧٧].

ويقول أحمد جلال باستخدام التلميح: «وفي عهد فاروق كان للإخوان المسلمين مجلة، وكان الإخوان المسلمون يكتبون فيها عن المآسي والمهازل التي تمت في هذا العهد المظلم، وطالما بينوا رأيهم فيما كان يحدث في عهد الإرهاب، وقد تحمل هؤلاء الإخوان التهديد والمصادرة من رجال العهد البائد، بل إنهم قد تحملوا بعض الأذى من بعض «الإخوان المسلمين» وهم ولله الحمد قليلو العدد.

---

[٢٧٦] الدعوة: العدد ١٥٥- ٢٨ جمادى الأولى ١٣٧٣- ١٩٥٤/٢/٢ ص: ٤ و١٣.

[٢٧٧] الدعوة: العدد ٤٧ - ١٠ ربيع الثاني ١٣٧١- ١٩٥٢/١/٨ ص: ١.

وظلت مجلة الإخوان تكتب عن عهد الإرهاب وعهد فاروق، وتبين للناس أن هذا العهد زائل لامحالة، وأن كل الجهود التي تبذل إن هي إلا محاولة يائسة لزخرفة أنقاض هذا العهد أو محاولة فاشلة لإنقاذ مالا يمكن إنقاذه، وتعرض الكتاب في هذا لبلاء لم يعلم به إلا الله وحده، وتعرضت المجلة لقرار يصدر من مكتب الإرشاد بأنها لاتمثل الإخوان المسلمين ولحرب شعواء بين صفوف الإخوان أنفسهم مازالت مستمرة للآن»[٢٧٨].

أما محمد الغزالي فيقول: بعد أن سرد موقف الهضيبي من كتائب الإخوان الفدائية في القناة، وهو ماسنعرضه تفصيلا فيما بعد، يقول:«فلما تولى حافظ عفيفي باشا رياسة الديوان الملكي يومئذ، وعرف القاصي والداني أن الملك فاروقاً جاء به للإجهاز على حركات المجاهدين وإعادة الروابط المتقطعة مع انكلترا، وإقامة حكم يسالم الإنكليز ويطعن الفدائيين من الخلف، سارع الاستاذ حسن الهضيبي إلى تهنئة الرجل بمنصبه مراغماً بهذا المسلك شعور الأمة الغضبي والإخوان المشدوهين، وغلبني السخط على ذلك العمل الشاذ، ورأيت إنقاذاً لكرامة الإسلام ودعوته أن أصور الموقف الذي يجب أن يقفه الإخوان المسلمون، فنحن لانتبع ملكا خائنا، ولانؤيد سياسة غادرة، ومن ثم نشرت بجريدة المصري في ١٩٥١/١٢/٣١ كلمة تحت عنوان «لن تبلغ أمة أهدافها إلا إذا نظفت جبهتها الداخلية».

ثم يستطرد بعد أن ذكر كلمته: «ماذا في تلك الكلمة يغضب المرشد العام؟ لقد اعتبرني يوم صدورها خارجا على الجماعة»[٢٧٩].

وتلخص د. لطيفة محمد سالم هذه الحادثة فتقول: «وتفاقمت الخلافات بين أعضاء مكتب الإرشاد والهضيبي بعد أن استتب الوضع للجماعة، ولكنه نظرا للصلاحيات التي يخلعها النظام على المرشد العام، أمكنه توجيه سياستها وفقا لمشيئته، ومع نهاية عام ١٩٥١ حدث تصدع ظهرت صورته بوضوح عندما ذهب الهضيبي إلى حافظ عفيفي عقب يومين من تعيينه رئيسا للديوان ليهنئه بالمنصب الجديد، رغم أن القاصي والداني علم أن فاروقا جاء به للإجهاز على الحركة الوطنية ومسالمة الإنكليز، وردا على هذا التصرف كتب محمد الغزالي أحد أعضاء مكتب الإرشاد مقالا في صحيفة المصري بعنوان «لن تبلغ أمة هدفها إلا إذا نظفت جبهتها الداخلية» تكلم فيه عن الإسلام ومناداته بالاشتراكية الإسلامية، ورفض الإخوان الارتباط بأية كتلة معتدية، وأنه لايجوز بقاء أي جندي انكليزي في العالم الإسلامي، ثم يبين أن الإخوان أدوا واجبهم في معركة القناة، وأن للأمة أن تعتمد على رجولتهم دائما. وغضب المرشد العام من المقال واعتبر الغزالي خارجا عن الجماعة.

---

[٢٧٨] الدعوة: العدد ١٥١- ٢٩ ربيع الثاني ١٣٧١- ١٩٥٤/١/٥ ص: ٣.

[٢٧٩] الدعوة: العدد ١٥٢- ٧ جمادى الأولى ١٣٧٣- ١٩٥٤/١/١٢ ص: ٣.

وعندما هاجمت مجلة الدعوة تعيين رئيس الديوان، أصدر عبدالحكيم عابدين السكرتير العام للجماعة بيانا قال فيه إن المجلة لاتصدر عن المركز العام للإخوان ولاتنطق بلسانه»(٢٨٠).

المطلب الثاني :

الإخوان والضباط الأحرار وجمال عبد الناصر

تعد علاقة الإخوان بالضباط الأحرار علاقة متشابكة مليئة بالدروس المريرة التي يجب أن يدركها المسلمون، ولما كان الموضوع يحتاج في علاجه إلى بحث مستقل، ولما كان هذا البحث لايسمح إلا بمرور سريع بهذه العلاقة، فسوف نذكر تحت هذا العنوان بعضا من الحقائق التاريخية التي يستفاد منها دروس خطيرة.

١- بدأت معرفة جمال عبد الناصر بالإخوان في أكتوبر عام ١٩٤٢، كما يحدد عبد المنعم عبد الرؤوف الذي دعا جمال عبد الناصر إلى الإخوان، وأن عبد المنعم وجمال عبد الناصر وخمسة آخرين -هم كمال الدين حسين وسعد حسن توفيق وخالد محي الدين وحسين حمودة وصلاح الدين خليفة- قد بايعوا الإخوان على السمع والطاعة في أوائل عام ١٩٤٦ في منزل في حي الصلبية بجوار سبيل أم عباس(٢٨١).

وهذه الحقيقة التي ذكرناها تواترت عليها روايات الإخوان مثل الصباغ وأحمد عادل وصلاح شادي بل وعبد الناصر نفسه(٢٨٢).

وسوف نرى أن العلاقة بين الإخوان والضباط الأحرار بعد ذلك كان شعارها التساهل في المباديء من أجل المكاسب، فلا هي أبقت على المبادئ، ولاهي جنت المكاسب.

٢- يرى الباحث الأستاذ/ أسامة حميد في كتابه (موجزتاريخ الحقبة العلمانية في مصر) أنه: «في البداية دار جدل بين حسن البنا ومحمود لبيب (وربما اشترك في النقاش آخرون) حول ما إذا كان ينبغي الاهتمام بغرس القيم الإسلامية في نفوس الأعضاء، أم يكتفي بتجميع العناصر الوطنية المتحمسة، ثم يأتي تحويلهم إلى الإسلام في مرحلة

---

(٢٨٠) فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦- ١٩٥٢) ص: ٧١٩، راجع أيضاً: الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥- ١٩٥٢ ص: ٣٧٤.

(٢٨١) أرغمت فاروق على التنازل عن العرش- مذكرات عبد المنعم عبد الرؤوف ص: ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦.

(٢٨٢) حقيقة التنظيم الخاص ودوره في دعوة الإخوان ص: ٢٢، موجز تاريخ مصر في الحقبة العلمانية (١٨٠٩- ١٩٨٦) ص: ١١٦، ١١٧- نقلها عن: مذكرات جمال عبد الناصر بمجلة المصور ٣١/١٠/١٩٥٢.

لاحقة، وفي النهاية انتصرت وجهة النظر الأخيرة، وهكذا كان كثير من أعضاء التنظيم لايحملون الفكر الإسلامي، وكانت كل أفكارهم لاتعدو بعض التصورات السطحية الهلامية»[٢٨٣].

وهذا القول يؤكده سير الحوادث وسيرة هؤلاء الضباط بعد ذلك، بل ومادونوه هم أنفسهم في مذاكراتهم[٢٨٤].

ويرى أيضا الأستاذ/ أسامة حميد أن محمود لبيب كان متساهلا في بعض أفكاره، ولم يكن يرى تعارضا بين الوطنية المصرية وبين الإسلام، وأن روايته «حماة السلوم» يتضح منها أنه بالإضافة لقبوله لفكرة الوطنية كان يحترم أشياء غريبة مثل مايسمى بالانضباط العسكري والشرف العسكري... الخ[٢٨٥].

ونتيجة لهذا التساهل ترك محمود لبيب قيادة التنظيم وأسراره لجمال عبد الناصر بعد وفاته[٢٨٦].

٣- وفي أواخر عام ١٩٤٩ بدأ جمال عبد الناصر يصرح لزملائه -أمثال عبد المنعم عبد الرؤوف وحسين حمودة وعبد الرحمن السندي- أنه لايستطيع الالتزام بمنهج الإخوان المتزمت، وسوف يضم ضباطا غير ملتزمين، بل وذهب جمال -فيما رواه أحمد عادل- إلى أنه لايضر التنظيم أن ينضم إليه ضابط وطني من غير دين الإسلام، وبعد وفاة محمود لبيب وحسن البنا انقطعت صلة التنظيم بالإخوان. يروي أحمد عادل أن السندي قد عرض الأمر على الهضيبي الذي سلم بالأمر الواقع، فأجابه جمال بأنه سوف يستمر صديقا للإخوان[٢٨٧].

إلا أن فريد عبد الخالق يرجع بداية هذا الانسلاخ إلى عام ١٩٤٦، وينقل عن كمال الدين حسين اعتراضه على هذا الأسلوب وهؤلاء الضباط، كما ورد في كتاب (الصامتون يتكلمون): «إن هؤلاء كانوا أول من أساء إلى الثورة بعد قيامها بتصرفاتهم وتحقيق المكاسب المادية لأنفسهم وتكوين الثروات من المال الحرام»، وأما عن أهداف التنظيم فيقول كمال الدين حسين: «إن أهداف تنظيم الضباط الأحرار كانت العمل على تطبيق الإسلام، ولانعلم له هدفا غير ذلك»، ويقول في خطابه الذي دونه لعبد الحكيم عامر: «إن حركة الضباط الأحرار منذ دخلها سنة ١٩٤٤م، لايعرف لها هدف سوي الحكم بكتاب الله، وأنهم جميعا -عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وعبد المنعم عبد الرؤوف- قد بايعوا محمود لبيب والمرشد والسندي، وأن الحركة قد انتكست عندما أضاف إليها عبد الناصر ضباطا من غرز الحشيش والخمارات منذ سنة ١٩٤٨»[٢٨٨].

---

[٢٨٣] موجز تاريخ مصر في الحقبة العلمانية (١٨٠٩ - ١٩٨٦) ص: ١١٧.

[٢٨٤] راجع مثلا: شهادة ابراهيم بغدادي في: موجز تاريخ مصر في الحقبة العلمانية (١٨٠٩ - ١٩٨٦) ص: ١١٨- نقلها عن: قصة ثورة ٢٣ يوليو لأحمد حمروش ج: ٤ طبعة بيروت.

[٢٨٥] موجز تاريخ مصر في الحقبة العلمانية (١٨٠٩ - ١٩٨٦) ص: ١١٨.

[٢٨٦] موجز تاريخ مصر في الحقبة العلمانية (١٨٠٩ - ١٩٨٦) ص: ١١٨، أرغمت فاروق على التنازل عن العرش- مذكرات عبد المنعم عبد الرؤوف ص: ٦٤.

[٢٨٧] أرغمت فاروق على التنازل عن العرش- مذكرات عبد المنعم عبد الرؤوف ص: ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، النقاط فوق الحروف- الإخوان المسلمون والنظام الخاص ص: ٣٠٠، ٣٠١، موجز تاريخ مصر في الحقبة العلمانية (١٨٠٩ - ١٩٨٦) ص: ١٢١.

[٢٨٨] الإخوان المسلمون في ميزان الحق ص: ٨٢.

وأن جمال عبد الناصر كان يجمع هذا الغثاء في جلسات لتحضير الأرواح لكي يختبرهم على حد تبريره[٢٨٩].

بل ويذكر عبد المنعم عبد الرؤوف أنه قبيل اغتيال حسن البنا بأسابيع دعي إلى بيت يوسف رشاد الطبيب الخاص بالملك، وكان حاضرا معهم عدد من الضباط منهم أنور السادات، وفي هذا اللقاء أثنى يوسف رشاد على الملك، وتكلم عن ضرورة التخلص من مصطفى النحاس لأنه عميل انكليزي ومن حسن البنا –رحمه الله– لخطورته على الملك وعلى أمن البلاد، وأن الحاضرين أمنوا على حديثه، وأبلغ عبد المنعم محمود لبيب بما حدث، وبعد أسابيع اغتيل حسن البنا –رحمه الله– في ١٩٤٩/٢/١٢، وقبل ذلك كانت قد انفجرت عبوة ناسفة عند بيت النحاس في ١٩٤٨/٤/٣٠، ومن ذلك عرف عبد المنعم من هم المدبرون لهذه الأحداث[٢٩٠].

٤– وبسبب حرب فلسطين تفكك الهيكل التنظيمي للضباط الأحرار (الذي كانت عوامل تفككه موجودة في الأصل)، وبعد انتهاء الحرب –وفي مطلع ١٩٥٠– تشكل تنظيم «الضباط الأحرار» من جديد، وكانت لجنته التأسيسية هذه المرة مكونة من خمسة إشخاص: عبد الناصر وكمال الدين حسين وعبد المنعم عبد الرؤوف وحسن إبراهيم وخالد محيي الدين، ولم يكن على صلة تنظيمية بالإخوان سوى عبد المنعم، وإن بقيت لكمال الدين حسين صلات بالإخوان، ولكن بصورة غير تنظيمية.

وبعد عدة شهور ضم خمسة آخرون للجنة التأسيسية: صلاح وجمال سالم وعبد اللطيف بغدادي وعبد الحكيم عامر والسادات. وهكذا أصبح التنظيم على صلة بالإخوان (عبد المنعم عبد الرؤوف) وبالشيوعيين (خالد محيي الدين) وبالملك (السادات)[٢٩١].

ورغم ذلك فقد بقي الإخوان على صلة بهذا التنظيم، وظلوا أصدقائه، ولقد ذكرنا من قبل –عند الكلام على صلة البنا بالملك– أن حسن البنا –رحمه الله– قد وسط السادات لدى يوسف رشاد ليدبر لقاءاً بينه وبين الملك، إذن فالصلة المشبوهة للسادات بالحرس الحديدي لم تكن خافية على الإخوان.

٥– وكان طبيعيا ألا يكون لهذا الخليط فكر محدد:

وبسبب الافتقاد إلى فكر فقد كان طبيعيا ألا يتم تحديد العدو بدقة، ورغم أن مقر الحركة الصهيونية كان قد انتقل إلى أمريكا بعد، ١٩٤٥ ورغم دور أمريكا الواضح في حرب ١٩٤٨، فلم يكن الضباط (باستثناء الإسلاميين) يكرهون أمريكا، ولذلك لم يجد الضباط حرجا في الاتصال برجال المخابرات الأمريكية[٢٩٢].

---

[٢٨٩] موجز تاريخ مصر في الحقبة العلمانية (١٨٠٩ – ١٩٨٦) ص: ١٢١– ينقل عن مجلة المصور الصادرة في ٧ نوفمبر ١٩٥٢ وصفا لإحدى هذه الجلسات في بيت عبد الحكيم عامر كما يرويها عبد الناصر.

[٢٩٠] أرغمت فاروق على التنازل عن العرش– مذكرات عبد المنعم عبد الرؤوف ص: ٦٢، ٦٣.

[٢٩١] موجز تاريخ مصر في الحقبة العلمانية (١٨٠٩ – ١٩٨٦) ص: ١٢٠– نقلها عن: ج: ١ ص: ١٤٦.

[٢٩٢] موجز تاريخ مصر في الحقبة العلمانية (١٨٠٩ – ١٩٨٦) المصدر السابق ص: ١٢٣.

بل إن أحمد حمروش يحاول تبرير ذلك بقوله: «والمقطوع به أن الامريكيين قد وجدوا في التنظيم السري لحركة الضباط الأحرار بعض مايحقق لهم أهدافهم في المنطقة، ولكنهم لم يستطيعوا أبدا أن يكونوا مسيطرين عليه»[٢٩٣].

٦ – ورغم:

أ – ان التنظيم بلا فكر محدد.

ب – وأنه يضم شيوعيين.

ج – وأنه يضم أفراداً على صلة قوية بالحرس الحديدي للملك الذي شارك في اغتيال حسن البنا –رحمه الله– باعتراف عبد المنعم عبد الرؤوف.

د – ورغم أن جمال عبد الناصر قد نكث بيعته معهم وانقلب عليهم.

هـ – ورغم ان التنظيم يضم ضباطا جمعوا من الخمارات وغرز الحشيش.

و – ورغم إحساسهم بأنه على صلة بالمخابرات الأمريكية.

رغم ذلك كله فقد استمر الإخوان على صلة به بواسطة عبد المنعم عبد الرؤوف الذي كان عضوا في اللجنة التأسيسية.

ووافقوا على التعاون معه في القيام بالثورة وتفاوضوا معه ويلخص فريد عبد الخالق هذا بقوله:

«دور الإخوان في حركة ٢٣ يوليو.

(أ) حدد عبد الناصر في لقائه مع المجموعة التي كلفت من المرشد بالاتصال به، الغاية من الانقلاب في ثلاثة أمور:

١ – إصلاح النظام السياسي بإرساء قواعد حكم نيابي سليم.

٢ – تطهير الجيش وأجهزة الدولة من عملاء الملك وعناصر الفساد.

٣ – إصلاح اجتماعي واقتصادي شامل.

وكانت وجهة نظر المجموعة الإخوانية تتلخص في أن مباديء الإسلام هي الأساس الوحيد الصالح لحكم مصر ولعلاج الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأقر عبد الناصر ذلك، وأكد تمسكه بالإسلام أساسا للتغيير المنشود، وأن هدفه الإسلام، إلا أنه قال: إن المصلحة عدم المجاهرة بذلك في بادئ الأمر، ولكن تؤخذ الأمور تدريجيا، حتي لايحارب أعداء الإسلام الحركة في أول عهدها.

(ب) تمت مناقشة الأمور المترتبة على قيام الانقلاب: وعرضوا للأحزاب السياسية القائمة وعدم صلاحها لتولي الحكم خلا الحزب الوطني، ولكنه استبعد لضعف تكوينه.

وأوضح عبد الناصر أن موضوع لمن يسند الحكم لايخرج عن ثلاثة احتمالات عرضها بدهاء ووصل بها إلى مايريد:

---

[٢٩٣] موجز تاريخ مصر في الحقبة العلمانية (١٨٠٩ – ١٩٨٦) ص: ١٢٣– نقلها عن قصة ثورة ٢٣ يوليو لأحمد حمروش: ج: ١ ص: ١٨٢ إلى ١٨٨.

الإخوان أو الجيش أو شخصية مستقلة. وخلصت المناقشة إلى استبعاد الإخوان لئلا ينكشف الاتجاه الإسلامي للحركة من بادئ الأمر تفاديا لردود الأفعال الدولية. وكذلك استبعد العسكريون لأن التجارب دلت على أن تدخلهم في السياسة وتوليهم الحكم يؤدي إلى انحرافهم وإلى الطغيان الشديد وتجاوز الأهداف التي قاموا من أجلها وقد تولى مهاجمة تولي العسكريين أحد الإخوان، وقد لاحظ الإخوان وجوم عبد الناصر الشديد لوجهة النظر هذه، واتفق على اختيار «علي ماهر» رئيسا للحكومة.

(ج) الاتفاق على أن يتولى الإخوان مسئولية حماية الانقلاب من جانبه الشعبي، ويتولى الضباط الأحرار الجانب العسكري، والمصلحة هنا كلها له، وقد راغ من المجاهرة بالهدف الذي أقره باسم مصلحة الحركة والهدف نفسه من البداية، ياله من ثعلب ماكر!.

(د) أما عن احتمالات التدخل الأجنبي:

اتجه التفكير إلى أمريكا وانجلترا واحتمال تدخلهما، وقال عبد الناصر في هذا الموضوع: «إن أمريكا لن تقف في صف الملك إذا حدث الانقلاب، بل إنها تؤيد أي ثورة أو انقلاب يطيح به». وقد فهم الإخوان أنه يبني رأيه على أساس معلومات مؤكدة، ومع ذلك لم يغن الإخوان فهمهم، وسقط القناع سدى»[٢٩٤].

ولنا هنا وقفة نورد فيها شهادة الصحافي مصطفى أمين أحد رجال جمال عبد الناصر وأحد وسطائه في التعامل مع المخابرات الأمريكية أو على وجه الدقة العميل المزدوج، الذي لم يكن يجد في ذلك حرجا، طالما أن سيده جمال عبد الناصر كان يعلم ويستفيد، وراوي هذه الشهادة لايمكن اتهامه بالكيد لعبد الناصر بل هو رجله الوفي، الذي صعد على أكتافه، ولازال يرفل في الثروة من بيع الكتب عن علاقاته بعبد الناصر ومعلوماته عن عبد الناصر، ذلك الراوي الأمين على سمعة سيده هو محمد حسنين هيكل العميل المزدوج أيضا للمخابرات المركزية الأمريكية باعتراف الجميع بما فيهم الشاهد مصطفي أمين نفسه في هذه الشهادة، وهذه الشهادة كما يحكي هيكل سلمها له عبد الناصر في ملف يتضمن اعترافات مصطفى أمين في المخابرات العامة على يد صلاح نصر الأمين على أمن عبد الناصر، وسلمها عبد الناصر إلى هيكل الأمين على سمعة عبد الناصر.

فماذا يقول مصطفى أمين في هذه الشهادة التي استغرقت ستين صفحة ننقل منها هذه الفقرة:

«وعرفني كافري بمستر ليتلاند وليكلاند.... وعندما قامت الثورة أبلغني ليتلاند أنه في ليلة قيامها أيقظ السفير البريطاني في واشنطن مستر دين وزير الخارجية من النوم، وأبلغه أن ثورة شيوعية قامت في مصر، وأن الحكومة البريطانية قررت التدخل العسكري فورا، وتحرك الجيش البريطاني من فايد لقمع الثورة، وقال لي ليتلاند: أن دين اتشيسون طلب مهلة للتشاور، وأنه أبرق إلى كافري يسأله رأيه، وأن ليتلاند هو الذي أعد البرقية العنيفة التي على إثرها أبدت أمريكا اعتراضها على التدخل العسكري البريطاني في مصر»[٢٩٥].

---

[٢٩٤] الإخوان المسلمون في ميزان الحق ص: ٨٢ إلى ٨٤.

[٢٩٥] بين الصحافة والسياسة لهيكل ص: ١٨٨، جريدة العرب اللندنية ١٧ يناير ١٩٨٤، كلمتي للمغفلين لجلال كشك– الطبعة الثانية

ولن أدخل في تفاصيل العلاقة الخطيرة بين الثورة والمخابرات المركزية الأمريكية فلذلك مجال آخر.

ولكن أؤكد هنا فقط: أنه برغم كشف عبد الناصر لمفاوضيه من الإخوان عن ضمانات أمريكا له، وأنهم كما يقول فريد عبد الخالق فهموا «أنه يبني رأيه على أساس معلومات مؤكدة»، ورغم تحسر فريد عبد الخالق في قوله: «ومع ذلك لم يغن الإخوان فهمهم، وسقط القناع سدي» كما نقلنا.

ورغم ماذكرناه عن التركيبة المريبة للضباط الأحرار.

ورغم أن الثقل الصهيوني قد انتقل لأمريكا.

ورغم أن مباديء الثورة الستة لم تتضمن كلمة واحدة عن فلسطين، رغم كل ذلك الذي علمناه والذي علمه الإخوان المشهورون بالاطلاع على بواطن الأمور.

رغم كل ذلك اتفقوا مع عبد الناصر، واستمروا في تأييده، ربما لأنهم علموا أن الملك قد انتهت أيامه، كما سنوضح.

ولعل هذه الحقائق تعطي بعض الإجابة على هذا السؤال: لماذا شارك الإخوان في الثورة ضد الملك، رغم أنهم دائما يقفون مع النظام الحاكم ولايعادون إلا المحتل الأجنبي؟ لماذا خرج الإخوان على قاعدتهم هذه التي استمرت منذ الملك فؤاد حتي حسني مبارك، الذي يؤيدونه وينتخبونه رئيساً للجمهورية، ويصفون العلاقة بينهم وبينه أنها علاقة حب يزيد وينقص كما سنرى، كما سنرى –إن شاء الله– فيما سننقله من كلام محمد حامد أبو النصر وصلاح شادي[٢٩٦].

لماذا خرج الإخوان على هذه القاعدة وتحالفوا ضد فاروق مع الضباط الأحرار؟ ومالفارق بين فاروق والضباط الأحرار والسادات ومبارك؟؟؟.

أعتقد أن من حقنا أن نقول:

أ– إن الإخوان يعلنون ولاءهم للحاكم، ويؤكدون على شرعيته، ويتزلفون إليه، ويرشحونه –رغم علمانيته وفسقه– لمنصب الخلافة، ولكنهم يخرجون عليه ويسقطون شرعيته إذا وجدوا أن فرصة نجاح الخارجين راجحة، وأن القوى العظمى تؤيدهم.

ب– إن الإخوان لايتحرجون من الانتقال من النقيض للنقيض، فهذا هو الهضيبي الذي يهرول إلى سجل تشريفات قصر عابدين ثم إلى لقاء الملك في أول شهر من توليه منصب المرشد العام[٢٩٧]، ثم يتوجه بعد ذلك مرتين

١٩٨٥ ص: ١٣٠.

[٢٩٦] الباب الثاني: مواقف الإخوان مع الحكومات في مصر خلال ستين عاماً/ الفصل الثاني: الإخوان والحكام/ المطلب الخامس: موقف الإخوان من حسني مبارك.

[٢٩٧] الباب الثاني: مواقف الإخوان مع الحكومات في مصر خلال ستين عاماً/ الفصل الثاني: الإخوان والحكام/ المطلب الأول: الإخوان والملك/ الفقرة ١٢– لقاء الهضيبي بالملك.

ليسجل ولاءه للملك في سجل التشريفات في ١٦/١/١٩٥٢ وفي ٢٥/٥/١٩٥٢[٢٩٨] –أي قبل أقل من شهرين من قيام الثورة– لايجد أي حرج في أن يرسل رجاله ليتفاوضوا مع جمال عبد الناصر لقلب نظام فاروق.

ج – إن الإخوان كانوا يعرفون تركيبة الضباط الأحرار، فجمال عبد الناصر اختلف مع الإخوان لأنهم متزمتون، ولامانع عنده من أن يضم أي ضابط وطني لتنظيمه ولو كان من غير دين الإسلام، كما نقلنا عن أحمد عادل كمال، كما أن التنظيم كان يضم شيوعيين وعملاء للملك وكان على صلة بالمخابرات الأمريكية كما بينا.

وهذه التركيبة لايمكن أن تقيم حكومة إسلامية بأي حال، ومع ذلك عقد الإخوان معهم صفقة على تأييدهم، رغم مناورة عبد الناصر بأنه لابد من أخذ الأمر تدريجياً وعدم المجاهرة بالصبغة الإسلامية من أول يوم.

٧ – ولذلك لم يكن غريبا أن يتنصل جمال عبد الناصر من الاتفاق، ولكن الغريب أن هذا التنصل جاء بعد خمسة أيام من نجاح الانقلاب في أول لقاء له مع المرشد. كما يروي صالح أبو رقيق: «وعندما وصلنا... ودخل عبد الناصر وصافح المرشد فوجئت به يقول للمرشد: «قد يقال لك إن احنا اتفقنا على شيء... إحنا لم نتفق على شيء».

وكانت مفاجأة... فقد كان اتفاقنا أن تكون الحركة إسلامية ولإقامة شرع الله.. واستمرت المقابلة في مناقشات أنهاها المرشد بقوله لجمال عبد الناصر: «اسمع ياجمال.... ماحصلش اتفاق... وسنعتبركم حركة إصلاحية... إن أحسنتم فأنتم تحسنون للبلد... وإن أخطأتم فسنوجه لكم النصيحة بما يرضي الله» وانصرف جمال. وقال لنا المرشد وكأنه كان يستطلع الغيب: «الرجل ده مافهش خير. ويجب الاحتراس منه»[٢٩٩].

ويذكر فريد عبد الخالق رواية قريبة من تلك، ولكنه يقول أن تاريخ اللقاء كان في ٣٠ يوليو ١٩٥٢، ويصفه بأنه «أول شعور بخيبة الأمل»[٣٠٠].

٨– ومع كل هذا ومع أن الثورة لم تخط أي خطوة جادة نحو التحول الإسلامي –بل ولم يكن لها أي فكر محدد إلا مجموعة من الشعارات التهريجية– فقد استمر الإخوان في تأييدها وخداع الناس وخداع أنفسهم أن هذه هي حركتهم، وسوف نضرب بعض الأمثلة فقط لهذا الطوفان من التأييد.

أ– صدر عدد كامل من الدعوة بتاريخ ١٧ محرم ١٣٧٢، ٧/١٠/١٩٥٢ عن حركة الجيش وعلى صفحته الأولى صورة محمد نجيب بمساحة الصفحة كلها، وهي نفس الصفحة التي كانت تحتلها صورة فاروق قبل خمسة أشهر[٣٠١].

---

[٢٩٨] الباب الثاني: مواقف الإخوان مع الحكومات في مصر خلال ستين عاماً/ الفصل الثاني: الإخوان والحكام/ المطلب الأول: الإخوان والملك/ الفقرة: ١– إظهار التأييد للملك في صحف الإخوان ورسائلهم والعديد من مواقفهم.

[٢٩٩] الإخوان المسلمون– أحداث صنعت التاريخ ج: ٣ ص: ٢٥.

[٣٠٠] الأخوان المسلمون في ميزان الحق ص: ٨٤، ٨٥، موجز تاريخ مصر في الحقبة العلمانية (١٨٠٩– ١٩٨٦) ص: ١٢٧.

ب- وفي ٢٩/ ٥/ ١٩٥٣ أقام الإخوان حفلا بمناسبة ذكري غزوة بدر ألقيت فيها كلمة للمرشد جاء فيها «وإننا مع هذا نتابع جهودنا في ميدان الإصلاح الداخلي، متعاونين مع كل من يريد الإصلاح والخير لهذا الوطن، مؤيدين رجال العهد الحاضر في ذلك تأييد الكريم للكريم، لايألون عونا إن أصاب ولا نصحا خالصا إن أخطأ... معرضين عن كل مايحاوله أعداء الإصلاح في عهده الجديد من إيغار الصدور، وتفريق الصفوف... وموقفنا هذا مما يفرضه حق الأمة والوطن على جماعة تدعو إلى الإصلاح، لاتبتغي من الناس جزاء ولاشكوراً»[٣٠٢].

ج- وفي ١٩٥٣/٦/٤ تمت مقابلة بين المرشد العام ووكالة الاسوشيتد برس، وكان مما جاء فيها:

«س: هل الإخوان المسلمون على استعداد للتعاون مع الحكومة في أي إجراء تقرره لتحقيق الجلاء عن القناة مهما يكن هذا الإجراء؟

ج: إن أحدا لايشك في ذلك -ولو لم نكن موقنين بأن صبر الحكومة الحالي وانتظارها في مصلحة مصر لسبقناها وخطونا الخطوات الضرورية التي يجب على مصر اتخاذها بشأن هذا النضال بجميع الوسائل الممكنة ضد القوات البريطانية، وعندما تقرر الحكومة أن الوقت قد آن للتحرك فستجد الإخوان المسلمين على استعداد للتجاوب بكل الإجراءات والعمليات الضرورية لتحقيق آمال مصر وحقوقها»[٣٠٣].

د- استجاب الإخوان لطلب عبد الناصر بحل الجهاز السري، وتأييداً لهذا ينقل محمود عبدالحليم رأيا لفريد عبد الخالق حول محاولة اغتيال عبد الناصر يقول فيه: «لاشك أنها كانت محاولة وهمية لاغتيال عبد الناصر... فلم يكن أحد ابتداء من المرشد إلى أعضاء مكتب الإرشاد يفكر في اغتيال عبد الناصر.... بل إن المرشد هو الذي استجاب لنداء عبد الناصر بحل الجهاز السري عندما طلب منه ذلك وأعلن أن لا سرية في الدعوة... وعندما رفض عبدالرحمن السندي حل الجهاز عزله وعين يوسف طلعت بدلاً منه تمهيداً لتصفيته»[٣٠٤]. فأين حل الجهاز السري من رفع شعار (الجهاد سبيلنا)؟.

٩- بعد الثورة بأشهر في أوائل سبتمبر ١٩٥٢ عرض جمال عبد الناصر على الإخوان دخول الوزارة، ولكن مكتب الإرشاد رفض.

وعن هذا يذكر محمود عبدالحليم نقلا عن صلاح شادي «وذهبنا إلى المرشد... واجتمع مكتب الإرشاد، واتخذوا قراراً بعدم الاشتراك في الوزارة بعد مناقشات طويلة... فقد رأى البعض أن اشتراكنا في الوزارة سيجعلنا مبصرين بكل الخطوات التي تقوم بها الحكومة... ولكن المرشد كان له رأي آخر، وهو أنه: لو حدثت أخطاء من الحكومة

---

[٣٠١] الدعوة: العدد ٨٦- ١٧ محرم ١٣٧٢- ٧ أكتوبر ١٩٥٢، الدعوة: العدد٦٤- السنة الثانية- ١٢ شعبان ١٣٧١- ١٩٥٢/٥/٦ ص: ١.

[٣٠٢] الإخوان المسلمون- أحداث صنعت التاريخ ج: ٣ ص: ١٢٧، ١٢٨.

[٣٠٣] الإخوان المسلمون- أحداث صنعت التاريخ ج: ٣ ص: ١٢٨، ١٢٩.

[٣٠٤] الإخوان المسلمون- أحداث صنعت التاريخ ج: ٣ ص: ٤٦.

فإنها ستلقى على الإخوان، فضلا عن أن رسالة الإخوان كما كان يراها المكتب في تلك الآونه هي عدم الزج بأنفسهم في الحكم».

فاتصل الضباط بالباقوري، واستمالوه لجانبهم، فقبل الوزارة، فضغط عليه الهضيبي ليستقيل من الإخوان، وأعلن ذلك في الصحف، فقد جاء في «أخبار اليوم» في ١٩٥٢/٩/١٣ مانصه: «اتصل الأستاذ حسن الهضيبي رئيس جماعة الإخوان المسلمين بجميع الصحف ليلة تأليف وزارة محمد نجيب، وطلب إليها أن تنشر على لسانه أن الأستاذ أحمد حسن الباقوري قد استقال من الإخوان قبل قبوله المنصب الوزاري».

وفي الصباح التالي توجه المرشد إليه في مكتبه بوزارة الأوقاف مهنئاً له.فقال له الباقوري: اعذرني يامولاي.... إنها شهوة نفس.

فرد المرشد تمتع بها كما تشاء.... اشبع بها»[٣٠٥].

ولكن لعمر التلمساني رواية أخرى، أنهم لم يرفضوا مبدأ دخول الوزارة، ولكن الخلاف كان على الأسماء حيث يقول: «لقد أقر فضيلة المرشد «حسن الهضيبي» هذا الانقلاب أو التغيير، لأن الاخوة الذين كانوا على صلة بجمال عبد الناصر كانوا يتصلون بعلم فضيلته وإشارته وتوجيهه، والدليل على ذلك أن جمال عبد الناصر لما طلب من فضيلته ترشيح عدد من الإخوان ليدخلوا الوزارة رشح الشهيد عبدالقادر عودة، فقالوا إنهم لاينسجمون معه، فرشح لهم الأستاذ منير دلة، فقالوا إنه لم يصل بعد إلى درجة مستشار، فرشح لهم المرحوم الأستاذ العشماوي فقالوا إنه صغير السن، فترك لهم حرية الاختيار، فاختاروا الأستاذ الباقوري، فقبل دون أن يستأذن المرشد أو مكتب الإرشاد، وبعد أن استنفذوا غرضهم من تعيينه قالوا فيه ما قالوا»[٣٠٦].

ويقول في مجلة المصور ردا على سؤال: «المصور: الذي نعرف ان قيادات الإخوان المسلمين قدمت للرئيس قائمة بعدد من شخصيات الإخوان أرادوا اشراكها في الحكم، وأصروا على هذه الشخصيات بذاتها؟

التلمساني: لم نقدم قائمة. لكن طلبنا أن يشترك بعض الإخوان المسلمين في الوزارة. وقدم الأستاذ الهضيبي بعض الأسماء. وقد اعترض عبد الناصر على أحد المتقدمين وقال إنه صغير السن وهو حسن عشماوي رحمه الله، كما اعترض على عبدالقادر عودة. أما أحمد الباقوري فقد دخل الوزارة على مسئوليته»[٣٠٧].

أما صالح عشماوي فيقول عن أول وزارة بعد الثورة والتي دخلها الباقوري واستقال من مكتب الإرشاد من أجل دخولها: «لقد فرحنا بهذه الوزارة، وهؤلاء الوزراء، لا لأننا نعرفهم ونريد أن نتغني بمحامدهم، وننشر صورهم على

---

[٣٠٥] الإخوان المسلمون– أحداث صنعت التاريخ ج: ٣ ص: ٢٤، ٢٥، ١٤٨، ذكريات لا مذكرات ص: ٢٥٨.

[٣٠٦] ذكريات لا مذكرات ص: ١٢٢.

[٣٠٧] مجلة المصور عدد ٢٩٨٩، ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ، ٢٤ يناير ١٩٨٢م.

الناس، ونصفق لهم، ولكننا فرحنا لأنهم وزراء ثورة، أحدثوا وسيحدثون انقلابا في أفكار الناس وتقديراتهم ونظراتهم إلى المناصب وأصحابها»[٣٠٨].

وأيا كان الذي حدث، فإن اعتراض الإخوان لم يكن على مبدأ الاشتراك في الوزارة، وإنما كان اعتراضهم على حساب المكاسب والخسائر السياسية. فعلى الرواية الأولى: لم يريدوا أن يتحملوا تبعة النقد الموجه للحكومة الجديدة، وعلى الرواية الثانية: اختلفوا على الأسماء، والقضية كلها متناقضة: فلماذا طردوا الباقوري ثم ذهبوا في الصباح يهنئونه؟ وإذا كانت الحكومة الجديدة إسلامية فلماذا رفضوا مشاركتها؟ وإذا لم تكن حكومة مسلمة فلماذا يؤيدونها؟

بل إن الأمر أشد من ذلك، فلربما يعجب القاريء الكريم إذا علم أن الهيئة التأسيسية انقسمت بعد لقاء ٢٨ يوليو بين المرشد وجمال عبد الناصر إلى ثلاثة أقسام: قسم يظن أن مايخبرهم به الهضيبي مبالغ فيه ومستبعد، وطلبوا مهلة للتحقق من الأمر، وقسم دفعتهم صداقتهم الشخصية بجمال عبد الناصر إلى الدفاع عنه بحكم الصداقة، وقسم صدق ماقاله المرشد.

حتى أصبحت جلسات الهيئة التأسيسية صراعا بين تيارين: تيار يذهب لجمال ويواجهه بما قال المرشد، فينكر جمال ويقول هذا كذب، وأنا سأحكم بالقرآن، ولكن حين يأتي الظرف المناسب، فيعود أصحاب هذا التيار ليطالبوا بتأييد جمال تأييداً مطلقاً، لأنه كما يقولون: «أخ لنا»، وتيار يحذر من مغبة التأييد المطلق مقتنعاً برأي المرشد.

والأعجب يأخي القارئ لو علمت من كان على رأس التيار المؤيد لجمال الذي يعتبره أخا له؟ إنه فقيه الجماعة ووكيلها وشهيدها فيما بعد على يد جمال وعصابته الأستاذ/ عبدالقادر عودة رحمه الله، حتى لقد أفرد مؤرخ الإخوان محمود عبدالحليم له فصلا كاملا في كتابه عن الإخوان بعنوان «مواقف محرجة عبدالقادر عودة»[٣٠٩].

إذا علمت هذا يأخي القارئ لأدركت أي خبط وارتباك في الأفكار والموازين كانت تحويه جماعة الإخوان، وأنه ليس هناك أي مقاييس أو ثوابت شرعية تقاس بها الأمور، وإنما المسائل عواطف وأهواء ومتابعات ومصالح وآمال.

فماذا قدم عبد الناصر من أدلة على التزامه حتي يتخبط فيه الإخوان؟ ثم أليس هو صاحب التنظيم المخلط الذي بيَّنا سوءاته باختصار من قبل، ثم أليس في تنظيمه أنور السادات ومأأدراك مأأنور السادات، أنور السادات رجل الحرس الحديدي للملك وصديق يوسف رشاد وقد ذكرنا أحد لقاءاته وآرائه من قبل.

ويشاء القدر أن يكون أنور السادات هذا وحسين الشافعي وجمال سالم هم أعضاء المحكمة التي حكمت على عبدالقادر عودة وخمسة من رفاقه –رحمهم الله– بالإعدام.

أنور السادات وحسين الشافعي هما الوحيدان اللذان بقيا من مجلس قيادة الثورة نائبين لجمال عبد الناصر حتي هلك، لإنهما لايعارضان ولايعترضان. أنور السادات رجل إسرائيل الأول، الذي رفع علمها في القاهرة، يأتي للحكم

---

[٣٠٨] مجلة الدعوة: العدد ٨٣، ٢٦ ذي الحجة ١٣٧١ هـ، ١٦ /٩/١٩٥٢م ص: ٣.

[٣٠٩] الإخوان المسلمون– أحداث صنعت التاريخ ج: ٣ ص: ١٤١ إلى١٤٦.

فيتصالح الإخوان معه في رئاسته للجمهورية، ويذكرونه بالخير كما سنرى، وينسون دم أخيهم عبدالقادر عودة رحمه الله، كما نسوا من قبل دم شيخهم، حينما ذهبوا إلى قصر عابدين ليسجلوا ولاءهم في سجل التشريفات لدى قاتله بعد تشكيل مكتب الإرشاد الجديد.

وكما نسوا من بعد دم كمال السنانيري –رحمه الله– الذي يعلمون جيدا كيف قتله حسن أبو باشا، و ذهبوا يستنكرون العدوان عليه ويصفون فاعله بأنه مجرم يستحق أقصى العقاب، بل وكما ذكرنا ادعوا إنها مؤامرة صهيونية شيوعية ماسونية كما أوردنا وذهبوا يبايعون حسني مبارك الذي قتل السنانيري في عهده كما سنرى.

إذا علمت هذا يأخي علمت مدي الفقر العقائدي والشرعي في هذه الجماعة.

وهذه المآسي التي نقصها عليك أخي الكريم لاتزال تتكرر دون أن يعي المسلمون الدرس، ودون أن يعوا أن التعاون مع المشبوهين والتأييد العاطفي للذين لايبدون التزاما حقيقيا بالإسلام والذين يقولون سنحكم بالقرآن ولكن عند الظرف المناسب –هذا التأييد الذي لايستند على أدلة وثوابت شرعية– أدى ويؤدي وسيؤدي إلى خسارة الدنيا والدين.

١٠– ونفس هذا الموقف المتناقض من الوزارة وقفوه من عرض جمال عبد الناصر عليهم أن يدخلوا هيئة التحرير، وأن يتولوا قيادتها فرفضوا الأمر لأسباب سياسية، وقالوا نحن نتولى التربية الإسلامية، ونؤيدك، وتتولى أنت الهيئة السياسية، كما يحكي مؤرخهم محمود عبدالحليم عنهم:

«يقول صلاح شادي: في أحد الأيام في أوائل عام ١٩٥٣ اتصل بي جمال عبد الناصر وقال لي: ياصلاح... أنا باعت لك إبراهيم الطحاوي، وسيحدثك في موضوع هام، وعايز رأيك ورأي جماعة الإخوان فيه.

وفعلا جاءني إبراهيم الطحاوي، وقال لي: إن الرئيس عبد الناصر يريد من جماعة الإخوان أن تنصهر داخل هيئة التحرير ويصبحا تنظيما واحدا.

وقلت له: مش ممكن... إن معنى هذا القضاء على جماعة الإخوان... وهيئة التحرير ماهي إلا حزب سياسي ونحن جماعة دينية.

وفوجئت به يقول لي: ماهو الرئيس عايزك تمسك هيئة التحرير.

وأجبته: إنني لا أبحث عن مصلحة شخصية... لكن من الخطأ أن تطلب منا ذلك..

وانصرف إبراهيم الطحاوي... وبطبيعة الحال أبلغ الرسالة إلى عبد الناصر الذي طلب أن تنعقد جلسة عمل في منزل عبدالقادر حلمي... المنزل الذي شهد كثيرا من الاجتماعات.

وحضر جمال عبد الناصر ومعه عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين والمرحوم عبد الحكيم عامر وأحمد أنور الذي كان وقتئذ قائدا للبوليس الحربي... وكان يحضر هذا اللقاء من الإخوان أنا وصالح أبو رقيق وفريد عبد الخالق وبطبيعة الحال عبدالقادر حلمي الذي دعانا لتناول الغداء... وبعد أن انتهينا منه جلس عبد الناصر يتحدث عن هيئة التحرير وعن رغبته أن تنصهر داخلها جماعة الإخوان المسلمين لتكون تنظيما قويا.

ويرد صالح أبو رقيق ويقول: شوف ياجمال... الحكومة أياً كانت مادامت في الحكم وأرادت تكوين حزب فمصيره الفشل... سيولد الحزب ميتاً.. لأن الذين سينضمون إلى عضويته ويسارعون إليها هم أعداؤها قبل أنصارها وذلك خوفا منها.. وعندك تجربة إسماعيل صدقي في سنة ١٩٣٠ خير دليل على ذلك... فعندما تولى الحكم شكل حزب الشعب وزور الانتخابات ونجح مرشحوه... ولما خرج من الحكم انتهي حزب الشعب وتلاشى.

وجنح جمال وقال بخبث: أنتم عصاة.

فناداه فريد عبد الخالق أن يجلس إلى جواره على أريكة في جانب غرفة الصالون، ودار بين الاثنين حديث يرويه فريد، ويقول: قلت له ياجمال إنني أرى الجو ينذر بصدام ليس من مصلحة أحد في البلد أن يقع... وكنت بذلك أشير إلى رغبته في أن تنصهر جماعة الإخوان داخل هيئة التحرير وكذلك لعدة مواقف اعتبرناها عدائية، وكانت مظاهرها حذف الرقابة جميع بيانات الجماعة وعدم نشرها في الصحف.

فأجابني: أعملكم إيه... ما انتم عصاة..

تعجبت لرده وقلت له مستنكراً.

عصاة... دي كلمة كبيرة ياجمال... عصاة ليه... هل نحن نقف موقفاً عدائيا من الأهداف الوطنية للثورة ومصلحة البلد... إننا نريد تحقيق الديمقراطية وعودة الحياة النيابية.

فأجابني بسرعة: ماأنتم كده بتحرجوني... طالبين انتخابات حرة... يعني عايزين النحاس باشا يرجع تاني، وتعود نفس الأوضاع... أنا بأقول لكم ادخلوا هيئة التحرير وتولوا أنتم أمرها، وتصبح هي مسرح نشاطكم...وأنتم بترفضوا...عايزين إيه أمال؟

فقلت له اسمع ياجمال... إحنا بنصارحك... الديمقراطية لابديل لها، وأنت يجب أن تكون عندك الثقة في أن الشعب سيتمسك بك، ولن يرضي عنك بديلا... أما أن تتشكك في ذلك فهذا أمر غريب فعلا.... لماذا تتشكك؟... أما بالنسبة لدخولنا هيئة التحرير فليس هناك تعارض من أن تقود أنت التنظيم السياسي عن طريق هيئة التحرير، ونبقى نحن دعاة للتربية الإسلامية، أما رأيك أن تندمج الجماعة مع هيئة التحرير فهذا بالضبط أشبه بمن يضع زيتا وماء في زجاجة ويحاول أن يمزجهما ببعض... مش ممكن أبدا يمتزجان... ومن الأفضل للإسلام وللبلد ولك أن نبقى بعيدين عن السياسة ومؤيدين لك كحركة إسلامية.... والتزام الحكمة وضبط النفس يمكن أن يكون جسرا لتعبر من فوقه الأزمة... وليس من هدفنا نهائيا أن ننافسك في الحكم فنحن لانريد الحكم... ولذلك لا أرى أي سبب للتصادم وعدم تقبل النصيحة، وخاصة أن المرشد قال لك عند بدء الخلاف بالحرف الواحد: «ياجمال عندما تشعر بضيق من الإخوان أبلغني، وأنا أسلمك مفتاح المركز العام، ونقفلها حتي لاتقع فتنة»[٣١٠].

١١- قبول الإخوان لتوسط الضباط بينهم في الفتنة التي نشبت بينهم في نوفمبر ١٩٥٣:

---

[٣١٠] الإخوان المسلمون- أحداث صنعت التاريخ ج: ٣ ص: ٢٦، ٢٧.

وفيها اتهم كل طرف الطرف الآخر بأنه يعمل مع الحكومة، وليس في هذا مايعنينا إلا بقدر بيان تدهور وضع الجماعة الداخلي، أما قبول تدخل الضباط في الوساطة بينهم فهذه إحدى الدواهي.

ففي مجلة الدعوة بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١ بيان باسم صالح عشماوي ومحمد الغزالي وأحمد عبدالعزيز جلال –وكان مكتب الإرشاد قد فصلهم– جاء فيه: «دعانا البكباشي جمال عبد الناصر إلى منزله، فتوجه عن اللجنة الأستاذ صالح عشماوي ومعه الشيخ سيد سابق حيث وجدا البكباشي زكريا محيي الدين وزير الداخلية والصاغ صلاح سالم وزير الإرشاد القومي والشيخ محمد فرغلي مندوبا عن مكتب الإرشاد، ثم بحث الموقف برمته في هذا الاجتماع، واتفق على تكوين لجنة للتحقيق مع الإخوان المفصولين وتحديد موقفهم وعلى تهدئة الخواطر في الاجتماع الذي انعقد بعد العصر، وفي نفس الوقت اتصل بنا الأستاذ عبدالعزيز كامل وأبلغنا أنه أفلح في إقناع أعضاء المكتب بالموافقة على تكوين لجنة للتحقيق»[٣١١].

وقد أصاب أحمد عادل كمال كبد الحقيقة حين قال: «وقد كان جمال عبد الناصر يتصل بطرفي الخلاف في الجماعة بدعوى إصلاح ذات البين، ولكنه كان يفسد ذات البين، ويدبر لقرار حل الجماعة، والتخلص منها نهائيا»[٣١٢].

١٢– وفي ١٠/٢٦/ ١٩٥٤ وقع حادث المنشية: وعلى الفور صدر قرار حل الإخوان وتشكلت ماتسمى بمحكمة الشعب برئاسة جمال سالم وعضوية السادات وحسين الشافعي، التي أصدرت أحكاما ضد ٨٦٧ من الإخوان (اضافة إلى ٢٥٤ حوكموا أمام محاكم عسكرية)، وانتهت المحكمة أيضا إلى اعدام ستة[٣١٣].

ثم ظهر الأستاذ «الهضيبي» في الأسكندرية مستقلا القطار إلى القاهرة، ومن بيته في الروضة بعث إلى «جمال عبد الناصر» بالخطاب التالي مكتوبا بخط يده:

[«السيد جمال عبد الناصر

رئيس مجلس الوزراء

السلام عليكم ورحمة الله

أحمد الله اليكم، الله تعالى [كذلك في النص] وأصلي وأسلم على رسوله الكريم.

وبعد

فقد وجدت أثناء قدومي من الاسكندرية أمس محوطا بمظاهر توحي بأن الحكومة تتوقع قيام الإخوان المسلمين بحركة، ربما كانت لأخذي عنوة، ولو أن الحكومة أعلنت رغبتها في مجيئي لبادرت والله بالمجيء أسعى إليها من تلقاء نفسي دون أن يحرسني حارس. على أن هذه المظاهر قد أورثتني حسرة، وجعلتني أتمنى لو وهبت البلد حياتي في سبيل جمع الكلمة وصفاء النفوس. فأحببت أن أبادر بالكتابة إليك. أرجو أن يتسع صدرك للقائي بضع دقائق

---

[٣١١] مجلة الدعوة عدد ١٤٦ السنة الثالثة ٢٤ ربيع الأول ١٣٧٣ هـ– ١٩٥٣/١٢/١ ص: ٤.

[٣١٢] النقاط فوق الحروف– الإخوان المسلمون والنظام الخاص ص ٢٨٧، ٢٨٨.

[٣١٣] موجز تاريخ مصر في الحقبة العلمانية (١٨٠٩ – ١٩٨٦) ص: ١٣٧، ١٣٨.

أشير عليك فيها بما يحقق أمانيك وأماني، وأنا أعلم أنك قد تكون راغبا عن هذا اللقاء، ولذا تركت أمر تدبير الجماعة من نحو خمسة أشهر إلى غيري فلم يصلوا معك إلى شيء، وأريد الوصول إلى شيء حتى تتجه البلد كلها اتجاها واحدا، ثم لايجدني أحد في مكاني الذي أنا فيه من الإخوان.

وأبادر فأقول لك: إن ماسمي اختفاء قد أدهشني أن ينسب إلى تدبير جرائم، فهذا كان مفاجأة لي، وأقسم بالله العظيم وكتابه الكريم أني ماعلمت بوقوع جريمة الاعتداء عليك إلا في الساعة تسعة من صباح اليوم التالي، ولا كان لي بها علم، وقد وقعت من نفسي موقع الصاعقة، لأنني ممن يعتقدون أن الاغتيالات مما يؤخر حركة الإخوان، ويؤخر الإسلام والمسلمين، ويؤخر مصر، وقد كنا بحثنا هذه المسألة (الاغتيالات) في الجماعة منذ زمن بعيد، واستقر رأينا على ذلك، وأخذنا نوجه الشباب إلى هذه الحقيقة، حتى لقد مضى وجودي بينهم ثلاث سنوات لم يقع فيها شيء من العنف، ولست أجد سبب لذلك بنعمة الله، ولا اختلفنا على كثير، وإنما جسم الخلاف أنه لم يسمح لي بإدلاء رأيي.

فأما المعاهدة فاني كنت أخبرتكم أن الإخوان لايوافقون على معاهدات وأعداؤهم في داخل البلاد، ولكنهم يصرحون أن هذه المعاهدة قد قربت البلاد من أمانيها قربا كبيرا، ونلح في استكمال الباقي حتي لايطمع الإنكليز فينا، وهذا هو محصل رأيك أنت في المسألة.

وأما مسألة الحملة التي شنها عليك الإخوان في سوريا فاني لا أعلم بها ولا بتفاصيلها، فان عبد الحكيم عابدين (عضو مكتب الارشاد) ودعنا في المطار يوم ٣ يونيو ولم أره إلى الآن، ولم يكن بيني وبينه أي نوع من الاتصال، وحين عدت بعد عيد الأضحي وجدته ذهب لأداء فريضة الحج، ومن هناك إلى دمشق، ويجب أن نتحقق عما إذا كان قد اشترك في هذه الحملة، وحضر اجتماعاتها، وقد بلغني أنه رماك بأنك قابلت رجالا من إسرائيل في أثناء سياحتك في البحر. وهذه على وجه الخصوص إذا كان قد قالها أحدا لايقره عليها بل يستنكره كل الاستنكار، وفوق ذلك فإنها (واقعة قول عبد الحكيم عابدين بذلك) حصلت أيام اعتكافي.

وأما هذا الاعتكاف فقد أشار عليَّ به بعض الإخوان لسبب ما هو الخوف من وقوع حوادث مؤسفة على أثره، ولقد كنت أخبرت الإخوان بأن أضع استقالتي تحت تصرفهم إذا وجدوا في وجودي مايعطل الاتفاق بينهم وبين الحكومة، وأكدت ذلك لهم بخطاب أرسلته لهم من هناك وتركت لهم التصرف في شئونهم من تلقاء أنفسهم.

هذا وقد يكون في المشافهة خير كثير – إن شاء الله – وقد يكون في نفسك أشياء تحب أن تستجليها.

ولا أذكر التحقيق الذي يجري، فاني محتمل كل مايمس شخصي، وسأدفعه –بإذن الله– بما يريح نفسك إلى الحق الذي هو بغية الجميع، هذا وأسأل الله تعالي أن يوفقكم ويوفق البلاد كلها للخير والحرص على والوئام.

والسلام عليكم ورحمة الله.

المخلص حسن الهضيبي»][٣١٤]

---

[٣١٤] حرب الثلاثين سنة– ملفات السويس ص: ٣٠٩، ٣١٠.

والذي يعنينا في هذه الرسالة ليس دلالتها في وقتها، فربما تكون قد صدرت تحت ظروف من الإرهاب والخوف، وإنما الذي يعنينا أن هذه المعاني لاتزال تتردد حتي بعد أن صار الإخوان أحرارا طلقاء.

١٣ – ونختم هذا المطلب بعمر التلمساني حيث يقول «لقيت من المرحومين إبراهيم عبدالهادي وعبد الناصر الكثير من الظلم فلم أحقد ولم أضمر سوءا»[٣١٥].

ويقول عن جمال سالم قاتل عبدالقادر عودة ورفاقه رحمهم الله: «وكان الإخوان يقدمون إلى هذه المحاكمة باعترافاتهم، وكلهم مثخنون بالجراح، وعلامات التعذيب، ثم يحكم عليهم باعترافاتهم المزعومة. وياليت الأمر وقف عند هذا الحد. بل إن الأخ الذي كان ينكر الاعترافات المقدمة للمحكمة، كان يعاد إلى السجن الحربي لينظر في أمره، ثم يجيء وقد أيقن بأن المستجير بالمحكمة من معذبيه، كالمستجير من الرمضاء بالنار.

وكان جمال سالم هو الذي يقوم بالسخرية والإهانات، أما العضوان الآخران، فقد ظلا طوال المحاكمة صامتين.

وقد انتهي الأمر بجمال سالم إلى خلع بدلته العسكرية، وارتدى الجلباب الأبيض والعباءة البنية اللون، وكان يقضي أغلب ساعات النهار في مسجد السيدة زينب.

هل ندم وعلى أي شيء؟ وهل تاب من أي شيء؟ ألا إن رحمة الله واسعة، ولن تضيق بمن يلجأ إليه، مهما كانت جرائمه وإن من أكبر الذنوب عند الله، من يستعظم جريمته على عفو الله.

أما تقييمي لرئيس تلك المحكمة، فيقف عند قول رسول الله @ (اذكروا محاسن موتاكم)»[٣١٦].

هذا كلام التلمساني أما نحن فنقول إن جمال سالم ليس من موتانا بل من موتى الكافرين.

ويحكي التلمساني أيضا «أن الأخ الحاج محمد جودة شفاه الله، دعاني يوما إلى منزله، وكان معي فضيلة المرحوم الأستاذ البهي الخولي، وعند وصولنا إلى هناك، وجدت حوالي سبعة من الضباط الأحرار، لا أعرف منهم إلا إبراهيم الطحاوي وأحمد طعمية، وعقدت جلسة تحضير أرواح، والحقيقة أني دهشت لمعرفة الوسيط عن طريق الروح المستحضرة ولبعض التفصيلات وكانت الأصوات رفيعة ومضايقة للأذن. ولأني لم أكن أعرف الوسيط إذ دخل والحجرة مظلمة، قدرت أنه يعرف هذه التفصيلات، فيلقيها كأنه موحي به إليه من تلك الروح، وكان كل كلام الروح حملة على السيد «محمد نجيب» وفضيلة المرشد الأستاذ الهضيبي»[٣١٧].

---

[٣١٥] ذكريات لامذكرات ص: ٢٦.

[٣١٦] ذكريات لامذكرات ص: ١٧٤.

[٣١٧] ذكريات لامذكرات ص: ١٣٩.

المطلب الثالث:

الإخوان وأنور السادات

نعرض هنا في عجالة سريعة لموقف الإخوان من أنور السادات عندما أصبح رئيسا للجمهورية متناسين دوره المشبوه في الحرس الحديدي للملك ويديه الملوثتين بدم عبدالقادر عودة ورفاقه –رحمهم الله– وخدمته الطويلة لسيده عبدالناصر.

١– يقول عمر التلمساني عن شكره للسادات بعد الإفراج عنهم «وحين خرجنا من السجون **١٩٧١** كان أول شيء فعلته هو ذهابي إلى قصر عابدين لتسجيل شكري للرئيس السادات بإفراجه عنا»

ويقول أيضا «عندما مأأفرج السادات عنا ذهبت أنا باعتباري أمثلهم، وقدمت واجب الشكر وكتبت تقديري وشكري»[٣١٨].

لا أدري على ماذا يشكره؟ على طول سجنهم أم على قتله لعبدالقادر عودة ورفاقه؟.

ثم أليس هذا الذهاب لقصر عابدين لشكر قاتل إخوانهم مذكر بذهابهم من قبل لقصر عابدين لشكر قاتل شيخهم؟ كما ذكرنا من قبل[٣١٩].

٢– اتفاق الإخوان مع السادات:

ذكرنا من قبل كلام التلمساني الصريح بأنه كان يضع نفسه في خدمة وزارة الداخلية وكلام مأمون الهضيبي عن مصلحة الحكومة في وجود الجماعة، وأنه لاخلاف بين الحكومة والجماعة حول تطبيق الشريعة[٣٢٠].

ونحن الآن نلقي مزيدا من الضوء على هذه المفاوضات بين حكومة أنور السادات والإخوان واستعداد الإخوان التام للتعاون مع الحكومة. كل هذا بأقلام الإخوان أنفسهم.

يقول عمر التلمساني عن جولات اتفاقه مع الحكومة وعن استعداده دائما للتعاون: «وجاءني في عام **١٩٧٣** فضيلة الشيخ «سيد سابق». أخبرني أن السيد «أحمد طعيمة» –وكان وزيرا في عهد السادات– جاءه، وأخبره أن السادات على استعداد للقاء بين الإخوان المسلمين المعروفين لإزالة مافي النفوس والتعاون على خدمة الوطن. وكان ذلك قبل استبعاد الخبراء السوفيت بقليل، فرحبت بالفكرة، وذهبت إلى فضيلة المرشد «حسن الهضيبي» الذي كان

---

[٣١٨] مجلة المصور عدد ٢٩٨٩، ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ، ٢٢/١/١٩٨٢م.

[٣١٩] الباب الثاني: مواقف الإخوان مع الحكومات في مصر خلال ستين عاماً/ الفصل الثاني: الإخوان والحكام/ المطلب الأول: الإخوان والملك.

[٣٢٠] الباب الثاني: مواقف الإخوان مع الحكومات في مصر خلال ستين عاماً/ الفصل الأول: الإخوان ورفض الخروج على الحاكم مع الالتزام بالدستور والقانون/ ٩– تعاون الإخوان مع الحكومات على استقرار أمنها.

في الأسكندرية، وأخبرته بحديث الشيخ سيد سابق معي، فقال لي فضيلته إن الفكرة لابأس بها إن صحت النوايا عند أصحابها، وكلفني أن أستمر في المفاوضات التي سارت سيرا حثيثا، وصل إلى الدرجة التي طلب مني فيها الشيخ سيد سابق –طبقا لما طلب منه السيد أحمد طعيمة– أن أقوم بتكوين لجنة من الإخوان تقابل السادات في الأسكندرية لوضع الصيغة النهائية للاتفاق، واتصلت بالسيد أحمد طعيمة تليفونيا، وأعلمته بأسماء الإخوة الذين سيقابلون السادات بناء على طلبه، ثم حدث توقف تام، لم أدر ماأسبابه؟ إلى أن التقيت بالشيخ سيد سابق مصادفة عند الأزهر، وسألته عن النتائج، فأخبرني أن الجماعة –يقصد السادات– رأوا إرجاء الأمر إلى حين».

ويقول أيضا: «المهم أن الإخوان –وعلى رأسهم فضيلة المرشد– كانوا في قمة المسؤولية والتقدير عند أية بادرة من البوادر تهدف إلى إصلاح هذا الوطن العزيز».

ويقول أيضا: «وفي مرة أخرى طلب منا السيد «عثمان أحمد عثمان» –وقد كان وزيرا للإسكان حينذاك– أن تلقاه مجموعة منا، فذهبت مع الدكتور أحمد الملط والحاج حسني عبدالباقي والأستاذ صالح أبو رقيق، وقابلناه، فرأى أنه من الخير أن نقدم للسادات وجهة نظرنا في الإصلاح كتابة، حتى يدرس الأمر في روية وعلى مهل، فكتبنا له وجهة نظرنا في تسع صفحات فولسكاب، حملها إليه السيد «عثمان أحمد عثمان»، ثم كانت لي مقابلات مع السيد محمد حسني مبارك، وكان نائبا لرئيس الجمهورية في ذلك الحين، لقيته في منزله في مصر الجديدة منفردا مرارا. ومعي الأستاذ مصطفي مشهور مرات أخرى، لبعض استفسارات عن بعض ماجاء بتلك الصفحات التسع، ثم انتهى الأمر إلى صمت مطبق، وتوقفت اللقاءات، ماهي الأسباب؟ لست أدري.

والمهم مرة أخرى هو وثوق المسؤولين بثقل الإخوان في الشارع السياسي، وأثره في الرأي العام. وإلا فما الذي يحمل المسؤولين على مثل هذه التصرفات؟ والذي أؤكده على وجه القطع واليقين أن الإخوان المسلمين كانوا ومايزالون وسيظلون بفضل الله على مستوى المسؤولية الوطنية، وأنهم أبعد مايكونون عن التعصب، وأنهم على استعداد كامل لكل حوار من ورائه رفعة شأن هذا الوطن الغالي الحبيب، ومما لاشك فيه أن هذه اللقاءات التي كانت تتم بين المسؤولين تقطع ببراءة الإخوان من الخيانة والعمالة والتبعية»[٣٢١].

ولاأدري أهذه اللقاءات دليل البراءة أم دليل الأدانة؟

والآن وبعد أن نقلنا كلام عمر التلمساني –المرشد العام والمتحدث الرسمي باسم الإخوان– فلنقرأ رواية محمد حسنين هيكل حول هذه الاتصالات:

«لم يكن ذلك هو الطريق الوحيد الذي اتبعه الملك فيصل في تشجيع ومساعدة اليمين الديني في مصر، وإنما ذهب إلى أبعد من ذلك حين حاول أن يرتب مصالحة بين الرئيس السادات ومجموعة من الإخوان المسلمين. كان الإخوان المسلمون الآن موزعين على عدة مجموعات. كانت هناك أولا تلك القلة التي ظلت على اعتقادها بأن العنف والإرهاب هما أفعل الوسائل لتحقيق أهدافهم، لكن معظم هؤلاء كانوا لايزالون إما في السجون أو مختفين تحت

[٣٢١] ذكريات لامذكرات ص: ١١٣، ١١٤، ١١٥.

الأرض. وكانت هناك مجموعة ثانية، هم هؤلاء الذين غادروا مصر هربا من الاضطهاد أو بحثا وراء فرصة عمل في الخارج، وكان كثيرون من هؤلاء قد جمعوا ثروات طائلة. وأخيرا كانت هناك مجموعة هؤلاء الذين آثروا البقاء في مصر وحاولوا قدر ما يستطيعون أن يواصلوا الدعوة في ظل الظروف القائمة مهما تكن صعوباتها.

وفي صيف سنة ١٩٧١ نجح الملك فيصل في أن يرتب اجتماعا بين السادات وبين مجموعة الإخوان المسلمين الذين ذهبوا إلى الخارج. وبالفعل فقد عقد اجتماع في استراحة الرئيس في «جاناكليس» في إطار من السرية المطلقة، حضره زعماء الإخوان في الخارج بعد أن حصلوا على ضمان بتأمين دخولهم إلى مصر وخروجهم منها، والتقوا هناك بالرئيس السادات. كان بين هؤلاء الدكتور «سعيد رمضان» الذي عاش بعض الوقت في السعودية، ثم قصد إلى جنيف حيث رأس منظمة إسلامية ترعاها المملكة العربية السعودية. وخلال المناقشات التي جرت في ذلك الاجتماع قال الرئيس السادات للإخوان الذين قابلهم إنه يواجه المشاكل من نفس العناصر التي قاسوا هم منها (كان قد فرغ لتوه من معركته مع مراكز القوى)، ثم أنه يشاركهم أهدافهم في مقاومة الإلحاد والشيوعية، وكذلك فإن عبدالناصر قد خلف له تركة ثقيلة. وقد عرض عليهم استعداده لتسهيل عودتهم إلى النشاط العلني في مصر، بل وكان على استعداد لعقد تحالف معهم. لكن الإخوان الذين قابلهم السادات في ذلك الوقت لم يكونوا قادرين على اتخاذ قرار، ويبدو أنهم لم يكونوا واثقين من احتمالات التعاون معه، وكانت لهم شكوكهم حول نواياه. وفي كل الأحوال فإنهم حتى ذلك الوقت كانوا يعتبرونه جزءا من ثورة ٢٣ يوليو التي اصطدموا معها.

ومضت سنوات، والآن أصبح الإخوان المسلمون –شأنهم شأن غيرهم من القوى في مصر– يدركون رغبة نظام السادات في التعاون مع العناصر الدينية. ووجد بعضهم رعاية خاصة من أحد الأصدقاء المقربين للرئيس، وهو المهندس عثمان أحمد عثمان. كان عثمان أحمد عثمان من أغنى الناس في مصر، وكان ينحدر من أسرة أصلها من العريش عاصمة سيناء، وقد جاء إلى الإسماعيلية ليعمل في المقاولات، ونمت أعماله حتى في الوقت الذي كانت فيه مصر تتخذ نهجا اشتراكيا. وكانت الإسماعيلية التي أصبحت قاعدة نشاطه في ذلك الوقت هي الموطن الذي تأسست فيه جماعة الإخوان المسلمين، فهناك قام بإنشائها مرشدها العام الأول الشيخ «حسن البنا» سنة ١٩٢٨». إلى أن يقول عن الإخوان بعد محنة سنة ١٩٥٤:

«وفر من استطاع إلى الخارج. ووجد بعضهم مجالا فسيحا في مشروعات «عثمان أحمد عثمان» الذي كانت ظروف التحول الاشتراكي في مصر قد جعلته يتوسع في نشاطه خارجها. كان على استعداد لأن يعطيهم وظائف في مشروعاته، وعلى استعداد لمساعدتهم في الحصول على أعمال خارج مشروعاته. وبعد تغير الظروف في مصر عاد بعضهم إليها ومعهم بعض ما جمعوه من مال. ولقد عادوا إلى مصر ليجدوا أن «عثمان أحمد عثمان» قد أصبح قوة كبيرة فيها بقرب الرئيس السادات. كان مازال صديقا لهم، وكان من حوافزه للاحتفاظ بهذه الصداقة أنه يشاركهم العداء ل «جمال عبدالناصر» ولتجربته في التحول الاشتراكي، إلى جانب أنه كان حريصا على الحصول على تأييدهم للسادات كقوة في الشارع تواجه من كان يسميهم –ويسميهم السادات معه– بالناصريين والشيوعيين.

ولقد راح يحاول إقناعهم بالتعاون مع السادات، بل إنه كان يبدو أمامهم مفوضا من السادات بالتعامل معهم. ولقد حمل إليهم تطمينات كثيرة باسم الرئيس، لكن بعضهم كان لايزال متشككا»(٣٢٢).

وهيكل يبرز دور الملك فيصل وعثمان أحمد عثمان، وهو كلام جدير بالتأمل، لأن روايته تتفق –في معظمها– مع أقوال التلمساني، كما أن سير الأحداث– الذي عاصرناه جميعا– لايتناقض معها.

وقد حدث أن عقد نادي التدريس بجامعة القاهرة ندوة عن «واقع ومستقبل التيار الإسلامي في مصر» نشرت ملخصها مجلة المجتمع(٣٢٣).

أنكر فيها عصام العريان على سعد الدين إبراهيم قوله: «وقد لعب السادات دورا في توفير الجو الملائم لهذه الحركات لفرض نفسها، ليوازن بينها وبين التيارات اليسارية و القومية، وكان هذا هو الاتفاق الضمني للإخوان مع الدولة لعدم استخدام العنف»

وتساءل عصام العريان «متي بدأ الاتفاق الضمني مع السادات؟ وقال ان الحديث مع الاتفاق الضمني لايدخل ضمن البحث العلمي الجاد».

ولعل فيما ذكرناه آنفا –عن تفاصيل مفاوضات الإخوان مع السادات– الرد الكافي على عصام العريان عند أي طالب للحق.

٣– وفي لقاء عمر التلمساني المشهور مع السادات والذي يفخر بأنه واجهه فيه، اعترف التلمساني بشرعية رئاسة السادات فقد قال له: «لو أن غيرك وجه إليَّ مثل هذه التهم لشكوته إليك. أما وأنت يا محمد يا أنور السادات صاحبها، فإني أشكوك إلى أحكم الحاكمين، وأعدل العادلين لقد آذيتني يارجل وقد ألزم الفراش أسابيع من وقع ماسمعت منك»(٣٢٤).

ثم بعد هذه المواجهة!! دعاه السادات إلى لقاء خاص في القناطر، يقول التلمساني:«المرة الثانية كانت بعد ذلك، كان لقاءاً خاصا في القناطر الخيرية، وفي هذا اللقاء أضفى علي من الصفات ماجعلني أخجل، وعرض علي عضوية مجلس الشورى واعتذرت»(٣٢٥).

ويقول أيضا: «لايفوتني أن أذكر إنصافا للسادات أنني يوم أن قابلته باستراحة القناطر الخيرية في ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٩ أنني وجدت أمامه مجموعة من أعداد مجلة الدعوة، وأخبرني أن الاسرائليين يشكون ويحتجون على هذه الحملات الإخوانية. فأجبته بأن معارضتي لمعاهدة السلام والتطبيع وموقف إسرائيل بأجمعه مبعثه ديني محض

---

(٣٢٢) خريف الغضب – قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات ص: ٢٢٧ إلى ٢٢٩.

(٣٢٣) مجلة المجتمع عدد ٨٥٢، ٢٩ جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ، ١٩/١/ ١٩٨٨م ص: ٢٢ و٢٣، مقال بعنوان «ندوة سياسية بجامعة القاهرة تعترف: المستقبل لحركة الإخوان المسلمين في مصر».

(٣٢٤) ذكريات لامذكرات ص: ٢١٩، المصور– عدد ٢٩٨٩– ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ– ١٩٨٢/١/٢ م.

(٣٢٥) مجلة المصور عدد ٢٩٨٩ – ربيع الأول ١٤٠٢ هـ، ١٩٨٢/١/٢٢ م.

ولا علاقة له بما يسمونه سياسة دولية أو غير دولية، وأن ديني يحتم علي أن أستمر في هذه الحملة، حتى تنجلي الغمة، وراعني حقا أن الرجل بعد الاستماع إليَّ قال لي بمنتهي الصراحة والوضوح والرضا: أكتب، ولن أنساها للسادات ماحييت رغم مالقيته منه يرحمني ويرحمه الله»[٣٢٦].

إذا كان دينك يحتم عليك مهاجمة اليهود أفلا يحتم عليك جهاد الحكام المرتدين الحاكمين بغير ماأنزل الله؟

٤- ويقول معترفا بفضله: «وإنصافا للسادات -رحمني ورحمه الله وغفر لي وله- أنه أتاح للإخوان جوا من الحرية لابأس به، فأعدنا إصدار مجلة الدعوة، وكنا نقيم الاحتفالات الدينية في شتى أرجاء القطر». وكان المقابل هو ضمان الإخوان لمهاجمة أي تحرك إسلامي ضد السادات.

ويقول أيضا: «أما نظام السادات فقد بدأ بداية طيبة، فأفرج عن المعتقلين السياسيين والمحكوم عليهم سياسيا، وإن كان الإفراج لم يتم فورا، بل طال وقته حتى بلغ قرابة العامين».

ويقول أيضا: «أظنني قد تقدم مني الكلام عن موقف السادات من الإخوان المسلمين، قلت إنه أخرج الإخوان من المعتقلات، وأنه ترك لهم جانبا كبيرا من الحرية في التنقل وإقامة الاحتفالات الإخوانية في المناسبات الدينية، وقد استقبل الإخوان كل ذلك بالحمد والثناء»[٣٢٧]. وهكذا ينسى الإخوان دماء إخوانهم التي شارك السادات في إهدارها عام ١٩٥٤.

٥- ولايعترف بفضله فقط، بل ويدعو له بطول البقاء لأقصى مدة ممكنة!! ويواجهه الأستاذ/ إسماعيل الشطي بهذا القول في لقاء التلمساني بمجلة المجتمع فيسأله: «يؤخذ عليك مخاطبة السادات بصورة غير مقبولة إسلاميا. كقولك أتمنى بقاؤك لأقصى مدة ممكنة، ومن المعلوم أن في بقائه البعد عن الإسلام فما هو ردك؟».

فرد التلمساني بأنه لم يفرض عليه أحد أن يأتي للسادات، وأنه أتى عن طيب خاطر، وذكر أنه في مصر وحدها يستطيع الإخوان أن يقولوا مايريدون، وذكر أنه عارض السادات ابتداء من استقبال الشاه وانتهاء بالمعاهدة مع إسرائيل[٣٢٨].

٦- وبالطبع يستنكر قتل السادات الذي استقبل معروفه بالحمد والثناء، والذي أضفى عليه من الصفات ماجعله يخجل!!

فعندما يُسأل في حواره مع المصور: «المصور: أين المعتقد الديني في مقتل عثمان بن عفان وأين المعتقد الديني في حادث الكلية الفنية العسكرية وفي اغتيال د.الذهبي، ثم في اغتيال السادات؟

التلمساني: قبل الاجابة أسأل سؤالا: أين المعتقد الديني فيمن يقول أنه صلب المسيح، وهذا رسول من الرسل؟ المعتقد الديني بعيد كل البعد عن هذه الجرائم»[٣٢٩].

---

[٣٢٦] ذكريات لا مذكرات ص: ١٧٩، ١٨٠، ٢٢٢.

[٣٢٧] ذكريات لا مذكرات ص: ١٧٧، ٢١١، ٢١٧.

[٣٢٨] المجتمع عدد ٧٧٦ في ١٥/٤/١٩٨٠.

أما نحن فنقول إن المعتقد الديني بعيد كل البعد عما يقوله التلمساني وهو يمثل جميع الإخوان بمقتضي قانونهم الأساسي.

٧- ويشكك عمر التلمساني في حادثة قتل أنور السادات فيقول:

«لقد أشيع أن رصاصا أطلق من الخلف، وأن الصفة التشريحية للجثة أثبتت هذا، ولا أقول إنها حقيقة مقطوع بصحتها، ولكنها شائعة، وإلي جانبها تقوم الحكمة المعروفة أنه (لادخان من غير نار)».[٣٣٠]

ولم تثبت الصفة التشريحية ما يزعمه، ولا أدري حول من يثور الدخان؟.

٨- ويقول عمر التلمساني عن لقائه بفؤاد محيي الدين رئيس الوزراء في عهد السادات «وكم كنت أود لو تكررت هذه اللقاءات وبهذا الأسلوب الرقيق، ولكن المنية عاجلته، فرحمة الله عليه وعلينا أجمعين.ولو قدر المسئولون أن هذا التصرف له أثره في جمع صفوف الشعب لحرصوا عليه وأكثروا منه»[٣٣١].وكعادته يوزع التلمساني الرحمات على من يشاء.

المطلب الرابع :

الإخوان وحسني مبارك

---

[٣٢٩] المصور، عدد ٢٩٨٩- ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢/١/٢٢ م.

[٣٣٠] عمر التلمساني: ذكريات لامذكرات – دار الطباعة والنشر الاسلامية. القاهرة ١٩٨٥ ص ٢١٦.

[٣٣١] ذكريات لامذكرات ص: ١١٥.

كنا قد ذكرنا في الفقرة السابقة أن إحدى جولات المفاوضات بين الإخوان والحكومة كانت بين عمر التلمساني وحسني مبارك، كما ذكر التلمساني، ونحن الآن نلقي بعض الضوء على موقفهم من مبارك كما جاء على لسانهم وبأقلامهم:

١- فهذا عمر التلمساني عندما يسئل في مجلة المصور: «ترى أن سيادتك متحمس جدا للرئيس مبارك، لانعتقد أن الرئيس مبارك قدم لك أكثر مما قدمه الرئيس الراحل السادات، فهذا أخرجك من السجن وهذا فعل نفس الشيء. ماهي مبررات الحماس والتفاؤل الشديد؟.

التلمساني: أنا كمسلم عندما أرى إنسانا يعمل الخير أقول له:أكثر الله من أمثالك، وأعانك، وأدامك في هذا البلد، وهذا هو ماقلته لحسني مبارك.

أقول له أفرجت عن البعض، ولكن هذا لايكفي، لابد أن تفرج عن كل معتقل أو متحفظ عليه، وأسأل الله أن يعينك على هذا، ويوفقك فيه طالما أنت تسير على هذا الخط السليم. فالكل راض عنك»[٣٣٢].

وعن موقفه من حكم مبارك فيقول: إنه يذكر له الحسنات، أما أي موقف شرعي فليس له في كلامه أثر، يقول عمر التلمساني «سألني الكثيرون عن موقفنا من حكم السيد «محمد حسني مبارك» رئيس الجمهورية، وكان جوابي الذي لم يتغير أنه بدأ عهده بداية طيبة، فأفرج عن المعتقلين السياسيين، ومنع الصحف من مهاجمة حكام البلاد العربية، وإن كنت أود لو أن هذه الصحف سلكت ذلك الطريق دون أمر أو توجيه، ولكنها لاتزال تظهر نفسها بأنها لاتتوجه إلا بتوجيه.

كما أنه أطلق لصحف المعارضة حقها في النقد، كما أنه حريص في كل مناسبة على التصريح بالتزامه جانب الحرية، وأنه لن يعدل عنها، كل هذه مبشرات، ومن حقه علينا أن نذكرها له».

ثم يختم كلامه فيقول: «ورغم ذلك فقد قلنا مرارا وتكرارا أننا لسنا معارضين، ولكننا ناقدون وناصحون، وهذا أضعف مايمكن أن يكون، لسنا من عشاق المعارضة»[٣٣٣].

أنت تقول أنك لست معارضاً، والله سبحانه وتعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ قَاتِلُواْ الَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ الْكُفَّارِ وَلِيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [التوبة ١٢٣].

ويعترف به كرئيس للدولة وأن له عليه حقا فيقول: «إننا لم ندخل مع السيد رئيس الجمهورية في حوار إلى اليوم، لأن الأمر ليس بأيدينا، فهو صاحب الحق، كرئيس للدولة، أن يستدعي من يشاء لأي غرض من الأغراض، يرى أن فيه مصلحة للوطن. أما المواطن فليس من حقه أن يفرض نفسه على رئيس الدولة ليستمع إليه، وكل حقه أن يعارض أو ينتقد أو ينصح»[٣٣٤].

---

[٣٣٢] المصور، عدد ٢٩٨٩- ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢/١/٢٢ م.

[٣٣٣] ذكريات لامذكرات ص: ٢١٣، ٢١٤.

[٣٣٤] ذكريات لا مذكرات ص: ١٨٦.

ويقول إن نقطة الخلاف الوحيدة أن مبارك رئيس لحزب ثم يكرر الاعتراف السابق فيقول: «بدأ السيد «محمد حسني مبارك» عهده بدءا طيبا بالإفراج عن المعتقلين السياسيين وإطلاق الحريات للصحف والأحزاب، أن تنتقد كما تشاء، وكل ما أخالف سيادته فيه أن يكون رئيسا لحزب بذاته. فظروفنا وتقاليدنا ليست كالولايات المتحدة أو غيرها. ولكن لعل له في ذلك حكمة لاندركها. وقد كثر تساؤل الناس لماذا لم يقابل الرئيس مبارك «عمر التلمساني» كما قابل غيره، فكان جوابي هو أن هذا تصرف متروك تقديره لسيادته. خاصة وأن معاملتي كغيري لاتزيدني قدرا، ولاتحط مني شأنا، فمرجع ذلك لسيادته باعتباره رئيسا للدولة، يقدر مايفعله، ومالا يفعله، دون أن يكون لذلك أثر على أحد»[٣٣٥].

وللأسف فإن عمر التلمساني غير صادق، فلم تفرغ السجون من آلاف المسلمين من بداية حكم مبارك وإلى الآن، وفي عهده قتل كمال السنانيري مساعد عمر التلمساني، كما قتل العشرات غيره من المسلمين، وعلى رأسهم محمد عبدالسلام وصحبه الأبرار قتلة السادات تقبلهم الله في الشهداء.

ومن المؤسف أن تعترف المنظمات الكافرة كمنظمة العفو الدولية بهذه الحقائق وتحصيها، ونفاجأ بالمرشد العام للجماعة الأم يحاول أن يطمسها.

وعمر التلمساني لم يتوقف عند الاعتراف برئاسته وشكره ولكنه، يعلن على الملأ ثقته فيه فيقول «هل فقدنا الثقة في بعض؟ رئيس الجمهورية لايثق فيّ وأنا لاأثق فيه. نحن نثق في رئيس الجمهورية إنما هم....!»[٣٣٦].

هذا الكلام يقوله عمر التلمساني في عام ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، أي بعد خمس سنوات من حكم المجرم مبارك ملأها بالجرائم ضد شعبه وأمته والإسلام والمسلمين، بئست الثقة وبئس الموثوق به.

٢- أما المرشد الرابع أبو النصر فيقول متبرءاً ممن يكفر الحاكم:

«إننا نمد يدنا إلى كل العاملين في مجال الدعوة المنتسبين إلى التيار الإسلامي، فيما عدا أولئك الذين يكفرون الحاكم أو أي إنسان، فإننا ضد التكفير بصفة عامة»[٣٣٧].

ويقول معترفا برئاسة حسني مبارك: «ليس هناك داع أن أقدم نفسي للسيد الرئيس وأقول له إنني أريد كذا وكذا... ولكنه هو كرئيس للجمهورية، وباعتبار أن الأمة كلها جنوده وشعبه، فإنه يستطيع أن يحل مشكلاتنا التي يعرفها جيدا دون أن نحرج أنفسنا أو نحرجه»[٣٣٨]. وقد يكون أبو النصر من جنود مبارك كما يدعي، ولكنا نحن لسنا من جنوده، فليتحدث أبو النصر عن نفسه فقط لا عن الأمة كلها.

---

[٣٣٥] ذكريات لا مذكرات ص: ١٩٦، ١٩٧.

[٣٣٦] عمر التلمساني مجلة الاطباء عدد ٩٨ السنة ٣١، ذي الحجة ١٤٠٦ هـ، أغسطس ١٩٨٦ ص ٣٤.

[٣٣٧] مجلة النور ٢٤ ربيع الأول ١٤٠٧هـ ص: ٣.

[٣٣٨] مجلة النور ٢٤ ربيع الأول ١٤٠٧هـ ص: ٣.

أما عن علاقته مع النظام فيقول عنها: «أما علاقتنا مع النظام فهي علاقة ود ومحبة تزيد وتنقص، وإن كنا نتمنى لها الزيادة»

ويقول أيضا: «علاقتنا بالقيادة علاقة حب ومودة وتقدير يزيد وينقص، ونتمنى له الزيادة».

ولكن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ...﴾ الآية [الحشر ٢٢].

ولما سئل عن مشاركة مندوب الرئيس في جنازة عمر التلمساني قال: «لفتة كريمة نعتز بها، وقمنا بالرد عليها فقام مجموعة من الإخوان بتسجيل شكرهم في سجل التشريفات بقصر عابدين»[٣٣٩].

ذلك السجل الذي يعرفون الطريق إليه جيدا كما أوضحنا.

٣- أما مأمون الهضيبي رائد الشرعية البرلمانية والتفاهم مع الحكومة فيقول عن حسني مبارك: «إنه لاتوجد أي حساسية أو كراهية بين الإخوان المسلمين والرئيس حسني مبارك، فهو لم يشترك في اضطهاد الإخوان أو تعذيبهم في عهود سابقة، كما لاتوجد أي عداوة بين جماعة الإخوان وأي تيارات سياسية أو أحزاب»[٣٤٠].

إذن في عهد من قتل كمال السنانيري؟

وهبه أنه لم يعذب الإخوان، ألم يعذب آلاف المسلمين ويقتل العشرات منهم؟ أم أن المسلمين هم الإخوان فقط؟

ومن الذي قصف جزيرة أبا بالسودان عام ١٩٧٠، أليس هو حسني مبارك وقت أن كان قائدا لإحدي القواعد الجوية بمصر؟

٤- أما صلاح شادي فيقول مبررا سقطة الإخوان التاريخية بترشيحهم لحسني مبارك لفترة رئاسة ثانية: «وأسلوب المنابزة هذا يدفع إلى الصدام وتفريق كلمة الأمة، فهل هذه النتائج مرجوة في هذا الوقت الذي بلغت فيه القلوب الحناجر».

ونقول: وأي خير في اجتماع كلمة الأمة على حكم كافر خائن؟

ويقول صلاح شادي أيضا «فلا الصمت يغني، ولا الاكتفاء به صحيح، ولا الموافقة على الترشيح أمر صحيح كذلك، ولكن اعلان المطالب والسعي إلى تحقيقها وعدم اليأس من المضي إليها هو الطريق الذي رآه التحالف مثمرا ومتفقا مع أسلوب الدعاة بالرغم من غطرسة نظام الحكم».

ويقول أيضا فيزيد الطين بلة: «وليس من سعة الأفق –في التفكير السياسي– أن نجعل –بعد معرفة كل هذه الظروف– ترشيح مبارك معركة أساسية يقوم لها التحالف ويقعد».

ويقول وياليته ماقال: «ونحن لاننابز الحاكم العداء، ولانقف منه موقف الدفع، إلا أن يأتي كفرا بواحا في الحدود التي رسمها الشرع في دفع المنكر».

---

[٣٣٩] مجلة العالم عدد ١٢٣- ١٤ شوال ١٤٠٦ هـ- ٢١/ ٦/ ١٩٨٦ ص: ١١، ١٢، ١٣.

[٣٤٠] المجتمع، عدد ٨١٥- أول رمضان ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧/٤/٢٨.

ويختم كلامه بالطامة الكبرى فيقول: «وهذا شأننا مع الحاكم أمر بالمعروف ونهي عن المنكر حال ظلمه، فنحن جماعة ولسنا دولة، ولانقدر إلا مايقدر عليه الناس، نناصح ونكافح في مجال النصح حكامنا وأولي الأمر منا بقدر مانستطيع باليد واللسان أو القلب، فهذا دورنا ومن الظلم أن يطالبنا أحد بغيره»[٣٤١].

إذن فهو ولي أمرك الشرعي المسلم ولايجوز لك الخروج عليه.

ولكن للأسف هو نفسه لايوافقك على ذلك، فهو ليس الخليفة، ولكنه مرشح لرئاسة جمهورية مصر العربية ذات النظام الاشتراكي الديمقراطي والتي لاتطبق فيها الشريعة باعترافك.

وحاول الإخوان لإنقاذ البقية الباقية من ماء وجوههم أن يدَّعوا أن موافقتهم كانت مشروطة، لأنهم اذاعوا مع تأييدهم لمبارك بيانا بمطالبهم، فقالوا كما صرح أحدهم: «وكأنها موافقة مشروطة»! ولكن مبارك لم يأبه بهم، أو حتى يرد عليهم، حتى يكون هناك عقد بين طرفين وله شروط.

٥- ثم أبوا إلا أن يفضحوا حتى هذه الحيلة. فيخرجون مقالا في مجلة المجتمع بعنوان «هل الإخوان في حل من تأييد مبارك»، يسألون فيه عصام العريان هذا السؤال فيأبى ويتمسك بالمبايعة.

يسئله مراسل المجتمع: «اشترط نواب الإخوان للموافقة على تجديد رئاسة مبارك شروطا مثل العمل من أجل تطبيق الشريعة وإلغاء القوانين المقيدة للحريات وحرية تكوين الأحزاب.. الخ، وإلى الآن لم يتحقق منها شيء فهل أنتم في حل من هذه الموافقة؟».

فيجيب: «لايستطيع إنسان أن ينكر أنه رغم كل هذه القيود، إلا أن هناك مساحة نسبية من الحريات العامة موجودة في مصر بالمقارنة بغيرها من الدول الأخرى، سواء العربية أو الإسلامية، وهناك حرية نشاط إلى حد ما موجودة، وهناك حرية صحافة إلى حد كبير، ولاشك في أن هذا يتم بناء على توجه النظام، لمحاولة التنفيس حتى لاتنفجر الأوضاع، أيا كان التبرير الذي يمكن أن يلجأ إليه النظام لهذا الأمر. إلا أن موافقة الإخوان على إعادة ترشيح الرئيس حسني مبارك، جاءت بناء على هذا التقييم، أنه من أجل تدعيم هذا القدر المتاح من الحرية وتوسيعه، ومن أجل المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية لم نعترض على ترشيح الرئيس لفترة رئاسة ثانية، ولانستطيع أن نحكم بسرعة خلال سنة، فمدة الرئاسة الثانية ست سنوات لم تمض إلا سنة واحدة، وقد يكون في المستقبل إجراءات أفضل وهناك تغييرات منتظرة في مصر، قد تكون هذه التغييرات أنباء سارة في المستقبل إن شاء الله»[٣٤٢].

ولاندري أية حرية هذه التي يتحدث عنها؟ وآلاف الشباب المسلم قابع في السجون مكبل بالأغلال يلقي التعذيب والهوان، والنساء المسلمات يحتجزن رهائن في سجون مبارك ويجردن من ملابسهن ويعذبن[٣٤٣].

---

[٣٤١] التحالف ونظام الحكم: جريدة الشعب في ١٤/٧/١٩٨٧ ص: ٣.

[٣٤٢] مجلة المجتمع، عدد ٩٠٢، ٢٤ جمادى الآخرة ١٤٠٩ هـ، ٣١/١/١٩٨٩.

[٣٤٣] وهاهي الطبعة الثانية من الكتاب تخرج بعد سبعة عشر عاما من سقطتهم التاريخية بمبايعتهم لحسني مبارك والأمور في تدهور من

٦- أما د. محمد السيد حبيب عضو البرلمان فيقول عن حسني مبارك: «إنني أعتب على رئيس الجمهورية الذي يعلم بأن عاطفة جماهير الشعب المصري مع الإسلام»[٣٤٤].

ويقول الأستاذ المعاتب: «لاشك أننا نعيش عهدا يستطيع الفرد فيه أن يقول كل ما عنده دون خوف، وهذه حسنة من حسنات العهد الذي نعيشه، ويجب أن يكون منصفين، وإن كنا نطمع في المزيد»[٣٤٥]، فإذا كنت تستطيع أن تقول كل ماعندك دون خوف فماذا تريد أيضا؟ يبدو أن كل ماعندك هو العتاب على تجاهل العواطف، لذا فأنت لست بخائف.

أنا لن أرد عليك إلا بقول أستاذك مأمون الهضيبي حيث يقول: «إنه منذ سنة ١٩٨٦ وحتى ١٩٨٩ بلغ عدد المعتقلين السياسيين ١٢.٦٨٠»...ويضيف: «ومن سوء المعاملة لقى ثلاثة مصرعهم، وقال أن الدكتور محمد السيد سعيد أغمى عليه من التعذيب، وقد رآه مكرم محمد أحمد بنفسه عندما زاره بصفته نقيب الصحفيين»[٣٤٦].

٧- ونختم بعمر التلمساني:

أ- يقول عمر التلمساني عن المعاملة في السجن في يناير ١٩٨٢: «وإن كنت على يقين أنهم يعاملون (أي المعتقلين) الآن معاملة طيبة وإنسانية وفيها احترام للآدمية، بل إن الطلبة فيما أعلم بدأت تصلهم الكتب ليذاكروا فيها»[٣٤٧].

وأشهد الله، ويشهد آلاف المعتقلين، بل وتشهد جثة كمال السنانيري -رحمه الله- أنه غير صادق.

ب- ويقول حين ذهب لرفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب، بعد أن طلب المحجوب لقاءه في مكتبه بمجلس الشعب ليوضح له المقصود بكلمته: «على العقائد أن تتنحى جانبا حتى يأخذ الخبر مكانه والكلمة مكانها» بمجلة أكتوبر، وبعد اللقاء كتب التلمساني: «وفي اللقاء لمست من سيادته مدى تمسكه بدينه وحرصه على مثالياته».

ويقول أيضا: «وتمنيت أن يتعامل كل مسئول مع أفراد الشعب بهذا الأسلوب الحر الرفيع الذي تحلى به السيد رئيس المجلس، فذلك أدعى إلى توفر الثقة الكاملة بين المسئولين وأفراد الشعب».

سيء لأسوء، لكن الذي ازدهر في هذه السنوات هو الجهاد في أفغانستان والعراق وفلسطين، هذا الجهاد الذي تقبلته جماهير الأمة بالتأييد، ورفع راية توحد حولها الكثير من المجاهدين، ونكل بأمريكا نكالا تاريخيا في غزوتي نيويورك وواشنطن المباركتين بفضل الله وقوته.

[٣٤٤] مجلة المجتمع عدد ٨٤١- ١١ ربيع الأول ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٧/١١/٣.

[٣٤٥] مجلة المجتمع عدد ٨٥٢- ٢٩ جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨/١/١٩.

[٣٤٦] المصور عدد ٣٤٥٤- ١٩٩٠/١٢/٢١.

[٣٤٧] المصور عدد ٢٩٨٩ - ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢/١/٢٢.

ويقول أيضا: «إن مالمسته -منصفا- علم غزير وأدب جم ونقاش مثمر وحرص على جمع الصفوف وتوحيد الكلمة. ليس بيني وبين الرجل معرفة سابقة، ولكن أثر هذا اللقاء بث في نفسي آمالا فسيحة لخير كثير مرتقب»[٣٤٨].

---

(٣٤٨) المجتمع ٢/١٠/٨٤ .

الفصل الثالث

الإخوان والأحزاب

مقدمة

١- يقف الإخوان من الأحزاب والحياة الحزبية موقفا متميعا يتقلب مع المصالح. ففي بداية حركتهم أعلنوا أنهم لايرحبون بالحياة الحزبية كما أوضح حسن البنا -رحمه الله- في رسالة «نحو النور» وفي رسالته للملك في مجلة النذير[٣٤٩].

٢- ولكن من جاء بعده -وخاصة في فترة السبعينات- طفحت أقوالهم بالترحيب بالحياة الحزبية والاختلاف الحزبي.

أ- وفي هذا يقول عمر التلمساني إجابة على سؤال عن تعاونهم مع حزب الكتلة ضد حزب الوفد في انتخابات ١٩٤٩: «بعضنا دخل الانتخابات مستقلا، والآخر دخل في ظل بعض الأحزاب. وكان المرحوم محمد عبدالرحمن نصير من الإخوان المسلمين، وكان عضوا في الهيئة التأسيسية وأيضا مع الأحرار الدستوريين»[٣٥٠].

ويقول أيضا في ذكرياته: «

عضويتي في الإخوان والوفد

كانت صلتي بالأحزاب كلها صلة مودة، رغم انعطافي إلى الوفد في مطلع حياتي وأذكر أن صلتي بالمرحوم أحمد حمزة باشا -وزير التموين في ذلك العهد- جعلته يقيد اسمي في دفاتر الوفد باعتباري عضوا بلجنة الوفد المركزية في مديرية القليوبية، وفي الوقت نفسه أدرج المرحوم محمد الفقي بك -عضو مجلس النواب في شبين القناطر عن الأحرار الدستوريين- اسمي في عضوية ذلك الحزب. دون أن يؤخذ رأيي في هذا أو ذاك. وماكنت أرى في ذلك حرجا، لأن المرحوم محمد عبدالرحمن نصير -النائب عن بنها في حزب الأحرار الدستوريين- كان عضوا في الهيئة التأسيسية لجماعة الإخوان المسلمين، وماكان للإمام الشهيد من اعتراض على ذلك، ففي ذلك الحين كان الوفدي أو الحر الدستوري أو السعدي أو الكتلي أو الحزب الوطني يستطيع أن يباشر عضويته في تلك الأحزاب، وهو إخواني، مادامت مبادئ الإخوان والدعوة إلى الله هي هدفه، وماكنت أرى في ذلك أنه تقلب بين الأحزاب والمبادئ، لأني مافكرت يوما أن أستغل عضويتي في أي حزب وسيلة لجر مغانم ذاتية»[٣٥١].

---

[٣٤٩] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦- ١٩٥٢) ص: ٦٩٧، ٦٩٨- نقلتها عن: النذير: عدد ٢ في ٦ربيع الآخر ١٣٥٧ (١٩٣٨) ص: ٤، راجع أيضا: الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥- ١٩٥٢) ص: ٥٤، الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨- ١٩٤٨) ص: ٩٢، ٩٣.

[٣٥٠] ذكريات لا مذكرات ص: ١٥٠، ١٥١.

[٣٥١] ذكريات لا مذكرات ص: ١٥٠، ١٥١.

ب- ويقول المرشد الرابع محمد حامد أبو النصر: «موقفنا من الأحزاب القائمة هو الترحيب بها، من منطلق أن وجود الآراء المختلفة والخبرات المتعددة هو أمر يجب تسخيره لصالح البلاد وبما يعود عليها بالنفع والتقدم، ومن هنا فإننا لسنا ضد تعدد الآراء عبر الأحزاب السياسية»[٣٥٢].

ج- ونفس هذا المعني يؤكده مأمون الهضيبي فيقول: «لاتوجد أي حساسية أو كراهية بين الإخوان المسلمين والرئيس حسني مبارك فهو لم يشترك في اضطهاد الإخوان أو تعذيبهم، كما حدث في عهود سابقة، كما لاتوجد أي عداوة بين جماعة الإخوان وأي تيارات سياسية أو أحزاب»[٣٥٣].

ويقول أبو النصر أيضا حين يسأله الصحفي: «سؤالي بشكل محدد، هل أنتم توافقون أصلا على وجود حياة حزبية في مصر في ظل دعوتكم؟.

نحن ليس لنا اعتراض على الحياة الحزبية في مصر، شريطة أن تكون حرية تكوين الأحزاب مكفولة للجميع، حتى يتمكن كل تيار من التيارات الموجودة في المجتمع من التعبير عن نفسه وعن فكره، وفي ظل هذا الأمر فإن الحرية سوف تتحقق للجميع في ظل أن «نتعاون فيما اتفقنا فيه، ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا فيه»[٣٥٤].

ويقول أيضا: «في حالة عدم صدور الحكم بعودة الجماعة فنحن مضطرون للمطالبة بتشكيل حزب سياسي، على اعتبار أن الحزب قناة رسمية للاشتراك مع الشرفاء في بناء الوطن العزيز»[٣٥٥].

مع العلم بأن قانون الأحزاب في مصر يشترط أن لايقوم أي حزب على أساس ديني أو طائفي أو يعارض معاهدة كامب ديفيد.

ويقول أيضا: «نرفض الانضمام تحت لواء أي حزب من الأحزاب السياسية المصرية القائمة الآن»، وأضاف: إن مفاوضات الإخوان مع حزبي «الأحرار» و «الأمة» انتهت إلى لاشيء وفق رغبة الإخوان، وإن تعاون الإخوان مع حزب الوفد كان فقط بسبب قانون الانتخابات بالقائمة النسبية»[٣٥٦].

---

[٣٥٢] المصور: عدد ٣٢١٧- ٢٩ رمضان ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦/٧/٦.

[٣٥٣] المجتمع: ١ رمضان ١٤٠٧ هـ- ٢٨ /٨٧/٤ عدد ٨١٥.

[٣٥٤] المصور: عدد ٢١٧- ٢٩ رمضان ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦/٧/٦.

[٣٥٥] المصور: عدد ٣٢١٧- ٢٩ رمضان ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦/٧/٦، العالم: عدد ١٢٣- ١٤ شوال ١٤٠٦ هـ- ٢١ /١٩٨٦/٦ ص: ١٢.

[٣٥٦] العالم: عدد ١٢٣، ١٤ شوال ١٤٠٦ هـ- ٢١ /١٩٨٦/٦ ص: ١١.

وقد نقلنا هذا القول الأخير لنبين مدى التقلب في ممارسات الإخوان فمن المعروف أنهم الآن قد تحالفوا مع حزبي الشعب والأحرار.

٣- لامانع من وجود حزب شيوعي في ظل الحكم الإسلامي أو أي أحزاب أخرى.

أ- يقول محمد حامد أبو النصر: «نحن نعتقد أن الحكم الإسلامي لابد أن يسمح بتعدد الأحزاب السياسية، لأنه كلما كثرت الآراء وتنوعت كلما كثرت الفائدة، ونحن نعتقد أيضا أنه لابد من أن يمنح الحكم الإسلامي حرية تشكيل الأحزاب حتى للتيارات التي قلت عنها أنها تصطدم بالإسلام كالشيوعية والعلمانية، وذلك حتى يكون من المتاح مواجهتها بالحجة والبرهان، وهذا أفضل من أن تنقلب هذه التيارات إلى مذاهب سرية، وعلي ذلك فلا مانع عندنا من إنشاء حزب شيوعي في دولة إسلامية».

ب- ومن قبله قال الهضيبي «الشيوعية لاتقاوم بالعنف والقوانين، ولامانع لدي من أن يكون لهم حزب ظاهر، وإن الاسلام كفيل بضمان وسلامة الطرق التي تسلكها البلاد»[٣٥٧].

ج- أما أحمد سيف الإسلام حسن البنا (نجل حسن البنا رحمه الله) فيقول حين يسأل في مجلة المجتمع:

«المجتمع: ما رأيكم وماموقفكم من حق تكوين الأحزاب لجميع الاتجاهات والانتماءات ومن ضمنها الشيوعيون؟

البنا: لها هذا الحق.... والإسلام لايجبر الانسان على الالتزام بعقيدة (لا إكراه في الدين)»

ويضيف «وأنا أرى شخصيا أنه في ظل مجتمع إسلامي من حق كل الناس أن تعلن أراءها ومعتقداتها»[٣٥٨].

٤- لا مانع من وجود حزب ناصري في مصر:

ويقول عمر التلمساني «وقد سُئلتُ هل تسمح بإقامة حزب ناصري في مصر، وقلت: أسمح فالحرية الشخصية لا حد لها بالمرة»[٣٥٩].

٥- ونختم هذه المقدمة بعمر التلمساني في ذكرياته حيث يقول: «لم يبق لنا إلا التفكير في قناة شرعية نستطيع عن طريقها الوصول إلى البرلمان:

* حزب التجمع: الخلاف الواسع في الرأي مانع من الدخول معه.

* «الأحرار: ليس له قاعدة شعبية في تقديرنا وقد نكون مخطئين.

* «العمل الاشتراكي: موقفه من جمال عبدالناصر -رغم مافعله بالإخوان- يحول بيننا وبين الدخول معه في قائمة واحدة.

لم يبق إلا الوفد الجديد.»[٣٦٠] (٣٩٠)

---

[٣٥٧] جريدة النور- ٢٤ ربيع الأول ١٤٠٧هـ ص: ٣، راجع أيضا: سيف الاسلام البنا في المجتمع عدد ٨٨٤- ٩ جمادى الأولى ١٤٠٨- ٨٧/١٢/٢٢- ص: ٢١.

[٣٥٨] المجتمع: عدد ٨٨٤ - ٩ جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧/١٢/٢٢.

[٣٥٩] مجلة الدعوة (من النمسا) عدد ١١٢، السنة ٣٦، جمادي الأولي ١٤٠١ هـ ص ٢١.

ومن المضحكات المبكيات التي امتلأت بها مصر على حد قول المتنبي:

وكم ذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكا

أن الإخوان الآن لايتعاونون فقط مع حزب العمل الاشتراكي ولكنهم احتلوه احتلالا. فتأمل....! إنها الانتهازية السياسية، سياسة انتهاج الفرص مع ضرب العقائد والمباديء بعرض الحائط، نفس قصة الإخوان ونفس تحالفاتهم مع على ماهر ثم الوفد ثم النقراشي ثم صدقي والملك ثم الضباط الأحرار، نفس الانتهازية السياسية تمت مع حزب الوفد الجديد في انتخابات عام ١٩٨٤ ثم مع حزب العمل عام ١٩٨٧.

إنها سياسة توظيف طاقات الشباب المسلم في نصرة الطواغيت وفي نصرة الأحزاب العلمانية وفي إحياء الديمقراطية الوثنية، فأين هذا كله من الموالاة في الله والمعاداة في الله، وأين هذا من شعارهم «الجهاد سبيلنا»؟؟.

وبعد هذه المقدمة سنقسم الكلام في هذا الفصل إلى أربعة مطالب:

المطلب الأول: الإخوان والوفد.

المطلب الثاني: الإخوان والسعديون.

المطلب الثالث: الإخوان وإسماعيل صدقي.

المطلب الرابع: الإخوان والأحرار الدستوريون.

---

(٣٦٠) ذكريات لامذكرات ص: ١٨٤.

المطلب الأول :

الإخوان وحزب الوفد

العلاقة بين الإخوان والوفد علاقة متشابكة متقلبة، تعصف بها أمواج المصالح السياسية والمناورات الحزبية، وسوف نفصل لهذه العلاقة باختصار حسب مايقتضيه المجال، وسوف نمهد لها بالتعريف ببعض الحقائق الثابتة عن الوفد، ثم نتكلم من موقف الإخوان من الوفد قبل الثورة ثم موقفهم من الوفد الحالي.

١- حقائق عن الوفد:

أ- حقائق عن سعد زغلول:

نشأ سعد زغلول في أحضان حزب الأمة الذي رفع لواء القومية المصرية، وهو حزب أنشأه الانجليز في مصر لمعارضة الحزب الوطني الذي تزعمه مصطفى كامل، وكان يدعو للجامعة الإسلامية[٣٦١].

وسعد هو صهر مصطفى فهمي رئيس الوزراء في عهد الاحتلال وصاحب لقب (أشهر صديق للانكليز في مصر)، وسعد هو وزير الحقانية الذي حاكم محمد فريد، وهو وزير المعارف الذي رفض تعريب التعليم، وهو الذي أعاد العمل بقانون المطبوعات سيء السمعة، وكان يلعب الميسر حتى آخر حياته، وبسببه خسر كل ثروته، وقد وصف كرومر في مذاكراته بأنه: «يتنور منه (من كرومر) في حياته السياسية»، ووصف ماأصابه عند سماع إقالة كرومر: «كنت كمن تقع ضربة شديدة على رأسه، أو كمن وخز بآلة حادة فلم يشعر بألمها لشدة هولها».

ومن أعضاء الوفد كل زعماء مؤتمر أسيوط وأقطاعيو حزب الأمة السابق وأيضا فتحي زغلول شقيق سعد زغلول، وعضو المحكمة التي أصدرت أحكام الاعدام على أهالي دنشواي، والتي رقي بسببها وكيلا لوزارة الحقانية[٣٦٢].

وفتحي زغلول هذا هو الذي ذكره أحمد شوقي أمير الشعراء -رحمه الله- في أبياته المشهورة لما دعي للحفل المنعقد في شبرد بمناسبة ترقية فتحي زغلول إلى درجة وكيل لوزارة الحقانية، فرفض الدعوة وأرسل هذه الأبيات:

إذا ما جمعتم أمركم وهممتمو ... بتقديم شيء للوكيل ثمين
خذوا حبل مشنوق بغير جريرة ... وسروال مجلود وقيد سجين
ولا تعرضوا شعري عليه فحسبه ... من الشعر حكم خطه بيمين
ولا تقرءوه في شبرد بل اقرءو............ه على ملأ في دنشواي حزين[٣٦٣]

---

[٣٦١] اليهود المصريون بين المصرية والصهيونية ص: ٣٤.

[٣٦٢] موجز تاريخ مصر في الحقبة العلمانية (١٨٠٩ - ١٩٨٦) ص: ٦٠، ٦١.

[٣٦٣] أشهر قضايا الاغتيالات السياسية- وثائق أشهر قضايا مصر من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٨٢ ص: ٦١.

واستفاد اليهود من دعوة سعد للوحدة الوطنية وعدم التفريق بين المصريين على أساس الدين، لدرجة أن بعض الصهيونيين استطاعوا التغلغل في صفوف الوفد، حتى أن ليون كاسترو –مؤسس المنظمة الصهيونية في مصر– أصبح السكرتير الخاص لسعد زغلول، وصحبه في مفاوضاته إلى أوروبا، وقد سمح هذا الوضع بلاشك لكاسترو أن يفيد الحركة الصهيونية، فهو كيهودي استطاع أن يكسب ثقة وصداقة زعيم الأمة، مما يعطي انطباعا بعدم تعارض النشاط الصهيوني مع النضال الوطني المصري، لأن كليهما موجه ضد بريطانيا، وبالتالي يكفل للصهيونيين حرية الحركة[٣٦٤].

ب– بعض مواقف حزب الوفد:

في ٤ فبراير ١٩٤٢ حاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين، وأرغمت فاروق على إسناد الوزارة لمصطفى النحاس، وكانت هذه أكبر وصمة في تاريخ الوفد.

وقد نقل الأستاذ/ أسامة حميد عن محمد علاء الدين شوقي ماتوصل إليه في دراسته، من أن الإنكليز هم الذين أعادوا النحاس للحكم في ١٩٣٠ و ١٩٣٦ وبالطبع ١٩٤٢، وأن القصر لو ترك حرا لما تولى النحاس.

وفي مؤتمر مونترو قبل الوفد التغيير التشريعي في مصر وإقصاء الشريعة، وبعد المؤتمر هاجم الوفد المطالبين بالشريعة، لأن ذلك لن يرضي الأجانب، ثم أصر الوفد على فصل الدين عن السياسة وعارض أن يعمل شيخ الأزهر بالسياسة[٣٦٥].

وكانت العلاقة بين الوفد والقصر علاقة تنازع من أجل الحصول على المكاسب وعلي رضا المندوب السامي البريطاني.

ولكن انتهى الأمر في وزارة الوفد الأخيرة –قبل الثورة– إلى اتفاق الطرفين على سلب خيرات مصر والتعاون من أجل ذلك، وغرقا في الفضائح، حتى أن مصطفى النحاس ليصرح شاكرا مليكه: «لايسعني إلا أن اسجد لله شكرا على هذه النعم، وإني لواقف حياتي على العمل على تحقيق ثقة جلالة الملك المفدى في خادمه الأمين»[٣٦٦].

ويرفع حسين الجندي –وزير الأوقاف الوفدي السابق– تقريرا اشترك في وضعه ينسب الملك للسلالة

كان هذا استعراضا سريعا حتى يدرك القارئ الحديث الذي لم يطلع على تاريخ الوفد مدى خطورة هذا الحزب الذي كان وكر العلمانية وباذر بذرتها في مصر.

٢– موقف الإخوان من الوفد قبل الثورة:

أ– مدح حسن البنا –رحمه الله– للنحاس.

---

[٣٦٤] اليهود المصريون بين المصرية والصهيونية ص: ٣٤.

[٣٦٥] موجز تاريخ مصر في الحقبة العلمانية (١٨٠٩ – ١٩٨٦) ص ٧٥، ٧٦.

[٣٦٦] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦– ١٩٥٢) ص: ٢١١– نقلتها عن: الأهرام عدد ٢٣٢٧٢–١٤/٧/١٩٥٠ ص: ٤.

[٣٦٧] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦– ١٩٥٢) ص: ٢٤٤.

في ١٤ /٦/١٩٣٦ يرسل حسن البنا –رحمه الله– للنحاس عتابا رقيقا على تصريحه لوكالة الأناضول عن مصطفى كمال، يملؤه بالمديح للنحاس، ومما جاء في تصريح النحاس عن أتاتورك: «ولست أعجب فحسب بعبقريته العسكرية، بل أعجب أيضا بعبقريته الخالصة وتفهمه لمعنى الدولة الحديثة، التي تستطيع وحدها في الحالة العالمية الحاضرة أن تعيش، وأن تنمو».

وفي سياق خطاب حسن البنا –رحمه الله– يقول: «وبعد... فدولتكم أكبر زعيم شرقي عرف الجميع فيه صدق الدين وسلامة اليقين ... وموقف الحكومة التركية الحديثة من الإسلام وأحكامه وتعاليمه وشرائعه معروف»

ثم يقول حسن البنا:«لهذا كان وقع تصريح دولتكم للمراسل الخاص لوكالة الأناضول التلغرافية بالقاهرة غريبا على الذين لم يعرفوا دولتكم إلا زعيما شرقيا مسلما فخورا بشرقيته متمسكاً بإسلامه».

ويقول أيضا:«وقد أخذ الكثيرون ممن طالعوا هذا التصريح يتساءلون: هل يفهم من هذا أن دولة النحاس باشا – وهو الزعيم المسلم الرشيد– يوافق على ان تكون لأمته –بعد الانتهاء من القضية الأساسية– برنامج كالبرنامج الكمالي».

ويقول أيضا:«لهذا ياصاحب الدولة.... نتوجه إليكم بهذه الكلمة... وهي كلمة الولاء المحض والنصح الخالص والإشفاق الكبير، رجاء أن تتفضلوا بإلحاق هذا التصريح بما يطمئن نفوسا قلقة»[٣٦٨].

ولاشك أن البنا –رحمه الله– غير صادق في وصفه للنحاس بصدق الدين والتمسك بالإسلام.

ب– التلمساني الوفدي:

يحكي التلمساني عن نفسه حينما كان طالبا بالجامعة: «كنت وفديا بكل كياني وكنت كثير التردد على بيت الأمة»[٣٦٩]، وبيت الأمة هو منزل سعد زغلول.

ويحكي عن سبب كثرة رسوبه في كلية الحقوق: «كثرة ترددي على بيت الأمة، والجلوس إلى سعد زغلول والاستماع إليه لأنه كان جذابا، يرغم الصم على تتبع حركات شفتيه»[٣٧٠].

ويحكي أنه رغم دخوله الانتخابات مرشحاً عن الإخوان: «كان المسئولون عن الوفد في القليوبية يكتبون اسمي في عضوية الوفد، وكان الأحرار الدستوريون يكتبون اسمي في عضوية حزب الأحرار الدستوريين، وكنت اسكت على استحياء، لعدم قدرتي على رفض مايطلب مني، مادام لايخرجني من دائرة الحلال، ولايدخلني في دائرة الحرام»[٣٧١].

وهذا الكلام لا يتفق مع عقيدة الولاء والبراء.

---

[٣٦٨] الإخوان المسلمون– أحداث صنعت التاريخ ج: ٢ ص: ٣٦٨، ٣٦٩.

[٣٦٩] ذكريات لا مذكرات ص: ٢٢.

[٣٧٠] ذكريات لا مذكرات ص: ٢٠.

[٣٧١] ذكريات لا مذكرات ص: ٢٤ .

ويحكي أيضا: «وفي الشهر نفسه ذهبت إلى طملة قليوبية، لحضور اجتماع لجنة الوفد المركزية في منزل آل علما باشا، وفي الشهر نفسه انتخب مكرم عبيد نقيبا للمحامين، ولم يكن وقتها مايمنع الأخ المسلم من الجمع بين كونه أخا وكونه عضوا في حزب من الأحزاب السياسية»[٣٧٢].

ج- التعاون مع النحاس إبان الحرب العالمية الثانية:

اتخذت سياسة الإخوان من الوفد طابع المهادنة في أثناء الحرب العالمية، وفي هذا كتب السفير البريطاني يقول: «تتخذ العلاقات بين الإخوان والوفد شكل الهدنة من الناحية الفعلية، ومن المفيد بالنسبة للإخوان أن يحتفظوا بعلاقات طيبة مع الوفد، طالما أن المعارضة من شأنها أن تؤدي إلى إغلاق مقارهم واعتقال قادتهم وإلحاق أضرار جسيمة بمستقبل الجماعة، وقد التزم حسن البنا بنصيبه من الاتفاق بالامتناع عن توجيه النقد الاستفزازي للحكومة رغم أن موقفه الفكري من مبادىء الوفد لم يتغير»[٣٧٣].

ويبرق القائم بالأعمال الأمريكي إلى واشنطن في ٢٩ أبريل ١٩٤٤ قائلا: «ينظر النحاس إلى البنا باعتباره قوة يحسب لها حساب، فقد حضر أعضاء من وزارته اجتماعات أقامها البنا وقيل إنه منح الجماعة إعانة مالية كبيرة. ومن الواضح أن الإخوان مستعدون للتعاون مع الحكومة الحالية الموجودة في السلطة، ومن المشكوك فيه أن يتبع الإخوان هذه الحكومة إلى المعارضة في حالة سقوط الوزارة»[٣٧٤].

(١) السياسة العامة للإخوان مع الحلفاء في أثناء الحرب العالمية الثانية.

يقول التلمساني: «لما قامت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩، والإخوان على قوتهم كان من الممكن أن يسببوا الكثير من المتاعب للحلفاء، لكن الإمام الشهيد حسن البنا أصدر أوامره إلى كل الشعب والمناطق ان تلتزم جانب الهدوء، وأن تتفرغ لنشر الدعوة، وأن تعطيها كل اهتمامها وجهدها بعيدا عن الاستثارة، حتى انتصر الحلفاء. وكان موقف هذه المنطقة -التي تعج بالإخوان المسلمين في كل مكان- سببا من أسباب انتصارهم (يقصد الحلفاء)، ولكنهم جازوا الإمام الشهيد والإخوان جزاء سنمار»[٣٧٥].

ويقول أيضا رداً على ماكتبته جريدة التيمس عن الإخوان إبان الحرب: «وكان هناك مايحمل على الاعتقاد في عام ١٩٤١م على أنهم يقومون بأعمال التخريب (تقصد ضد الإنكليز)، ويجمعون المعلومات عن قوات الحلفاء، ويقومون بالدعاية المعادية لهم ومحاولة إحباط مجهودهم الحربي بصفة عامة في مصر».

فيرد عليها قائلا: «خلافا للحقيقة التي يعلمونها فقد كانت السياسة التي اتخذها المرشد في فترة الحرب الاشتغال بالبناء الداخلي والإصلاح الاجتماعي والابتعاد عن سياسة الابتزاز في وقت عصيب، إلى حد أنه لم يناد مثلا أو

[٣٧٢] ذكريات لا مذكرات ص: ٢٠٥.

[٣٧٣] حقيقة التنظيم الخاص ودوره في دعوة الإخوان المسلمين ص: ٤٧٠ نقلها عن: العدد ٤٧ من جريدة المسلمون.

[٣٧٤] حقيقة التنظيم الخاص ودوره في دعوة الإخوان المسلمين ص: ٤٧١.

[٣٧٥] ذكريات لا مذكرات ص: ٢٥٣.

يطالب الحكومة في ذلك الوقت بما طالبها به بعد نهاية الحرب من إلغاء المعاهدة وإجلاء الإنكليز عن أرض مصر، بل كان مساندا للحكومة في سياستها ومقدراً للظروف ومصلحة الوطن بقبول التنازل عن ترشيح نفسه في الانتخابات!»[٣٧٦].

ويقول فريد عبدالخالق: «أنه في سبيل إنجاز هذا العمل الكبير يجب على الإخوان –في خلال فترة الحرب– أن يغضوا الطرف عن الشئون السياسية، فيتجنبوا اتخاذ مواقف سياسية محددة ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، مكتفين بالتعرض لما سوى ذلك من الشئون التربوية والاجتماعية والاقتصادية، وإذا دهمهم موقف سياسي معين فعليهم أن يتفادوه، وأن يطوَّعوه لخدمة هدفهم الكبير»[٣٧٧].

ويتضح مما سبق أن حسن البنا –رحمه الله– كان –وعن عمد– عونا كبيرا على الاستقرار الداخلي في مصر أثناء الحرب العالمية الثانية حتى تمكن الإنجليز من الانتصار، فأين هذا الموقف من الدعوى أن التنظيم الخاص كان هدفه جهاد الانجليز؟ وأين هذا من كلام حامد أبو النصر أن الجهاد يكون ضد العدو الأجنبي؟

(٢) ومن مظاهر هذه السياسة مع الوفد والحلفاء:

[أ] تنازل حسن البنا –رحمه الله– عن ترشيحه بناء على اتفاق مع النحاس:

وفي هذا يقول عمر التلمساني: «لقد رشح إمامنا نفسه للإنتخاب مرتين، فثارت ثائرة المحتلين، وطلبوا من النحاس باشا رحمه الله، أن يتنازل الأستاذ عن ترشيح نفسه في الإسماعيلية، فطلبه لمقابلته في «مينا هاوس»، ودار بينهما نقاش طويل، فلما رأى النحاس إصرار الإمام الشهيد على المضي في المعركة الانتخابية... كشف له النحاس باشا عن التهديد البريطاني، وأن الوطن معرض لأخطار جسيمة، وهنا رضي الإمام بالتنازل عن الترشيح، درءا للأخطار التي يتعرض لها الوطن بسبب الاستمرار في المعركة الإنتخابية، وقد غضب الإخوان من هذا التنازل، وكنت من بين الغاضبين، فانقطعت عن التردد على المركز العام»[٣٧٨].

ويقول أيضا: «البنا رشح نفسه في دائرة الإسماعيلية، وأمرت إنكلترا الحكم القائم في ذلك الوقت بأن ينسحب، ولهذا استدعاه النحاس باشا في مينا هاوس، وظل يلح عليه حتى قبل الانسحاب مقابل تنازلات من حكومة الوفد لصالح الإخوان... ونحن لسنا دعاة صدام لكي نكون مصدر تخريب في البلد»[٣٧٩].

ويقول فريد عبدالخالق أن النحاس أوضح له أنه إن لم يستجب، فسيحل الإخوان، وينفي زعماءها خارج البلد بأمر الانكليز[٣٨٠].

---

[٣٧٦] ذكريات لا مذكرات ص: ٧٩.

[٣٧٧] الإخوان المسلمون في ميزان الحق ص: ٣٣.

[٣٧٨] ذكريات لا مذكرات ص: ٧٩.

[٣٧٩] المصور عدد ٢٩٨٩– ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢/١/٢٢.

[٣٨٠] الإخوان المسلمون في ميزان الحق ص: ٣٥، وراجع أيضا: فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦– ١٩٥٢) ص: ٧٠١ ، النقاط

وقد أدى ذلك إلى هدنة بين الطرفين، عبرت عنها صحيفة الإخوان بترحيبها لخطوات الحكومة لاهتمامها بمشروع فرض الزكاة ومشروع تحسين الصحة والقرار العسكري الخاص بإلغاء الدعارة[٣٨١].

ولانعرف أنه كان في مصر الحديثة يوما جمع زكاة ولا تحسين صحة، أما الدعارة فهي في ازدهار، وأن كان الذي أصدر قانون إلغاء تراخيصها هو إبراهيم عبدالهادي فيما بعد، وباعتراف أحمد عادل كمال أن هذا القانون كان شكليا فقط لم يمنع الدعارة[٣٨٢].

تعليق هام حول السعي لتحقيق الحكم الإسلامي عن طريق الانتخابات:

إن انتقاد الإخوان وكل من يزعم أنه سيحقق الحكم الإسلامي عن طريق الانتخابات ينبني على أمرين:

الأول: أنه لا اعتراض على الانتخابات بوصفها وسيلة تختار بها الأمة حكامها وممثليها، ولكن الاعتراض على إجراء الانتخابات تحت سلطة الدستور العلماني المخالف للشريعة، التي أنزلها المولى سبحانه وتعالى، والتي ارتضتها الأمة المسلمة دينا وعقيدة وسلوكا.

وبمعنى أوضح أنه لو تحققت حاكمية الشريعة وسيادتها على القوانين والدستور وتنظيم الحياة والسلوك بدلاً من حاكمية الجماهير، التي تمثل المرجعية العليا في الدستور العلماني، فالانتخابات حينئذ –تحت سلطان حاكمية الشريعة– وسيلة فعالة شرعية لانتخاب الأمة لحكامها وممثليها.

أما إذا كان الدستور العلماني هو المسيطر، والعدو الأجنبي يحتل ديار الإسلام، ويفرض مشيئته وإرادته، فالانتخابات حينئذ اعتراف بهذا الواقع المخالف بل المعادي للإسلام والمسلمين.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الدساتير العلمانية التي تحكمنا فرضت علينا بالقهر والتزوير ولم تخترها الأمة بحريتها ومحض إرادتها، وهذا من تناقض أعداء الإسلام الخارجيين والداخليين، فهم يطالبوننا بأن نكون ديمقراطين بناء على قواعد غير ديمقراطية فرضوها بقوة السلاح والغش.

الأمر الثاني: أن الانتخابات لن توصل العاملين للإسلام للحكم، فالعالم الغربي وعملاؤه المحليين الذين يزعمون أنهم ديمقراطيون، يحصرون الديمقراطية واستخدام الانتخابات للوصول للحكم عليهم وعلى أتباعهم العملاء فقط، أما إذا استطاعت حركة إسلامية الفوز في الانتخابات فإنهم يبادرون بتزوير الانتخابات أو إلغاء نتيجتها بالبطش والعسف، والواقع المشاهد في العالم الإسلامي عامة وفي تجربة الجزائر خاصة دليل ناطق بذلك.

أي أننا نعترض على سبيل الانتخابات في واقعنا المعاصر باعتبارها وسيلة غير شرعية وغير عملية في آن واحد. إنها وسيلة غير شرعية لاحترامها للتشريعات المخالفة للإسلام، وغير عملية لتجاهلها لطبيعة الصراع مع أعداء الإسلام.

فوق الحروف– الإخوان المسلمون والنظام الخاص ص: ٥٧، ٥٨.

[٣٨١] الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ – ١٩٤٨) ص: ٢٢٧.

[٣٨٢] النقاط فوق الحروف– الإخوان المسلمون والنظام الخاص ص: ٢٤٧.

ومن المؤسف أن الذين يزعمون أنهم سيحكمون بالإسلام عن طريق الانتخابات -بدلاً من أن يقاوموا التشريعات المخالفة للإسلام علما وعملا- تراجعوا ويتراجعون كل يوم عن مبادئهم الإسلامية حتى تتوافق مع العقائد والتشريعات العلمانية المخالفة للإسلام.

أي أن دخولهم معركة الانتخابات لم تؤد لإصلاح واقع الأمة المسلمة ورفع التشريعات العلمانية المفروضة عليها، بل أدت بهم الانتخابات إلى الهزيمة الفكرية والانكسار العقائدي في محاولة للتكيف مع الواقع العلماني المفروض على أمتنا بقوة الصليبية اليهودية ووكلائها الحاكمين لبلادنا. كل هذا حتى تسمح لهم القوى المعادية للإسلام بهامش من الحرية والحركة. فانتقلوا من موقف المجاهد المقاوم الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر المستعلي بإيمانه وتوحيده إلى موقف المتزلف المتسول المستكين المنتظر لفرصة رضا أكابر المجرمين عنه.

وهاهو تاريخ الإخوان وواقعهم ينبئنا أن الديمقراطية كلمة يخدع بها الأغبياء، فهاهي بريطانيا الديمقراطية وهاهو حزب الوفد -حامي حمى الديمقراطية والدستور- يتدخلان بالتهديد السافر لمنع حسن البنا -رحمه الله- من الانتخابات.

وها هو حسن البنا -رحمه الله- يتقدم للترشيح مرتين مرة يمنع فيها، ومرة يقول الإخوان إن الحكومة تدخلت بالتزوير لإسقاطه.

ثم يأتون بعد ذلك ويجادلوننا في جدوى الانتخابات! ويحشدون شبابهم من أجل الانتخابات بدلا من أن يحشدوهم لجهاد الطواغيت.

والغريب أن حسن البنا -رحمه الله- قبل التنازل بطلب من النحاس، ولكنه لم يقبله لما طلب أحمد ماهر منه ذلك، وقد نما إلى علم الإخوان أن السفارة البريطانية -مرة أخرى- أرسلت خطابا لأحمد ماهر بطلب منع البنا من التقدم للانتخابات، وطلب «أحمد ماهر» مقابلة المرشد، فلما قابله طلب منه أن يسحب ترشيحه، وحاول أن يقنعه فرفض، فقال له: لماذا تتشدد معي، وقد قبلت مثل هذا من حكومة «مصطفى النحاس» وتنازلت عن ترشيحك؟ فرد عليه بقوله: «إن حكومة النحاس باشا كانت تواجه حالة سياسية مضطربة في الداخل والخارج، ولم يكن هناك بد -إجابة لداعي الوطنية الكريمة- من أن نقبل منها هذا، إذ كانت الحالة تدعو إلى توحيد الجهود لا إلى توزيعها لوجود الأعداء داخل الأراضي المصرية»(٣٨٣).

لا أدري أية وطنية؟ وأية كرامة؟ وهل كان الأعداء غير موجودين داخل الأراضي المصرية أثناء وزارة النقراشي؟ ومالفارق بين الموقفين؟

[ب] موقف الإخوان من حادثة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢:

(٣٨٣) الإخوان المسلمون في ميزان الحق ص: ٤٥.

ظلت العلاقة بين الإخوان والوفد في شبه هدنة طوال عام ١٩٤٥ ومطلع عام ١٩٤٦، فنجد صحف الجماعة تمتنع عن مشاركة صحف الأحزاب السياسية في مهاجمة الوفد بسبب حادث ٤ فبراير، بل تهاجم هذه الصحف مكرم عبيد زعيم الكتلة لموقفه من الوفد بسبب هذا الحادث[٣٨٤]. وقد سببت مهادنة الإخوان للوفد جفوة بينهم وبين الملك، حاولوا إصلاحها فيما بعد كما ذكرنا، إنها الانتهازية السياسية لتحقيق أسرع المكاسب على حساب العقائد.

[ج] موقف الإخوان من «الكتاب الأسود»:

حدث انشقاق في حزب الوفد خرج به مكرم عبيد من الحزب وأصدر بتحريض من الملك كتابا عن فضائح الوفد ومخازيه، أسماه الكتاب الأسود، وقد استطاعت حكومة الوفد كسب الإخوان لجانبها في هذه الأزمة[٣٨٥].

وحول هذا الكتاب يقول عمر التلمساني: «إني أعتبر أن هذا الكتاب ماكان ليصدره مكرم عبيد باشا بعد أن عاشر حزب الوفد منذ نشأته إلى حين تكوينه لحزب الكتلة، ذلك لأن وزراء أي حزب يطلعون على كثير من الأسرار الحزبية، بحكم الثقة المفترضة فيهم أثناء مشاركتهم في الحكم مع حزبهم، إني لا أستسيغ هذا الإجراء، وإلا ضاعت الثقة والأمانة المفترضة في أعضاء الحزب الواحد أو الهيئة الواحدة. وقد بنيت رأيي هذا على ماروي من أن أحد المنافقين جاء رسول الله @ مسلما، وكان إسلامه صحيحا وحقيقيا، فقال لرسول الله @: إني كنت رأسا فيهم، فهل أدلك عليهم؟ فألقى رسول الله @ الدرس الأخلاقي الإنساني الرائع، حيث قال: له مامعناه: «اتفعل؟... من جاءنا مسلما تائبا مثلك قبلناه واستغفرنا له، ومن بقي على حاله، فالله حسيبه» وختم حديثه هذا بدرس مازال يتعلمه العالم كله، ويتأدب به، ويُؤَمِّنُ الناس على الكثير من أسرارهم، قال له: «لاتخرق على أحد ستره». هذا درس من دروس الدعوة الإسلامية، ينشره الإخوان المسلمون على الناس، ويتأدبون بأدبه ويعيشون في جلاله»[٣٨٦].

وهذا فهم خطير يؤدي إلى التكتم على السرقات والاختلاسات والتزوير واستغلال إمكانات الأمة والجرائم التي تستوجب القضاء، وتتعلق بحق الأمة العام بحجة الستر الجميل!!!

وهذا يكشف لنا عن هذا الانحراف في فهم الإخوان، وأنهم مستعدون –بناءاً على هذا الفهم الذي ينشره مرشدهم والمتحدث باسمهم– للتستر على أية فضائح مالية أو عامة داخل الجماعة أو خارجها، أليس هو القائل أن هذا درس ينشره الإخوان بين الناس؟ أليس هذا إضاعة لفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟

[د] وزراء الوفد يزورون المركز العام:

---

[٣٨٤] الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨– ١٩٤٨) ص: ٢٢٨– نقلها عن: الإخوان المسلمون– ١٩ ذي الحجة ١٣٦٤ هـ– ١٩٤٥/١١/٢٤– «خفايا السياسة» بقلم صالح عشماوي.

[٣٨٥] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦– ١٩٥٢) ص: ٧٠١.

[٣٨٦] ذكريات لا مذكرات ص: ٢٠١.

وتمشيا مع سياسة المهادنة التي أشرنا إليها يقوم وزير وفدي –ولأول مرة– بزيارة للمركز العام للإخوان، ويبدي رغبته في التعاون معهم، وبرغم أن الحكومة قد أغلقت شعب الإخوان دون المركز الرئيسي، يقوم وفد من وزرائها – يضم فؤاد سراج الدين وعبدالحميد عبدالحق وأحمد حمزة ومحمود سليمان غنام وصلاح الدين ومعهم مجموعة من نواب الوفد– بزيارة لدار الإخوان، ويعلن زعيم هذا الوفد أنه يعتبر نفسه جنديا في جيش الإخوان الجرار، ويقول عبدالحميد عبدالحق أنه «يعتقد أن دعوة الإخوان سيكون لها شأن عظيم في المستقبل حيث سيلتقي عندها الجميع وتكون الوسيلة الوحيدة لإنقاذ المجتمع المصري»، ويعد الجميع بتنفيذ مطالب الإخوان، وطالبوا الحكومة بمنح الجماعة قطعة أرض لبناء دار لها وبمد صحفها بالورق اللازم، ويتلو هذه الزيارة زيارة أخرى من فؤاد سراج الدين إلى شعبة الإخوان بالمنصورة[٣٨٧]. فانظر هذا التزلف والتزييف المتبادل، فحسن البنا –رحمه الله– يصف النحاس بالزعيم المسلم الرشيد[٣٨٨]، ورجال الوفد يقولون إنهم جنود في جيش الإخوان.

٣– مواقف الإخوان مع الوفد الحالى:

أ– يحكي عمر التلمساني قصة التعاون مع الوفد فيقول: «

قصة التعاون مع الوفد

إذن كيف نبدأ؟ أراد الله أن يذلل لنا هذه العقبة، فبمجرد أن دعي الشعب للانتخاب، زارني الأخ الأستاذ «صلاح أبو إسماعيل»، وتحدث معنا في الموضوع، وكان يمثل المعارضة الوفدية في البرلمان، فوجد عندنا استعدادا للتعاون مع الوفد، والتقيت بالسيد فؤاد سراج الدين في منزله بجاردن سيتي ومعي مجموعة من الإخوان هم الإخوة «صالح أبو رقيق ومحمد المسماري وشمس الدين الشناوي وإبراهيم شرف وجابر رزق ومحمد عبدالقدوس» ودار حديث ألخصه في الآتي:

١ – الوفد قناة شرعية، والإخوان قاعدة شعبية، فمن الخير أن يتعاونا على مافيه خير هذا الوطن.

٢ – الوفدي وفدي، والإخواني إخواني.

٣ – نقف مع الوفد كمعارضين، إلا إذا قدمت الحكومة قانونا أو مشروعا فيه خير للبلد فنحن –الوفد والإخوان– نقره ونؤيده.

٤ – إذا كان في قدر الله أن تعود جماعة الإخوان، فالموقف واضح لايحتاج إلى نقاش.

٥ – حضور النواب الإخوان جميع اجتماعات الهيئة الوفدية.

٦ – أنه تعاون لا تكتيك ولا استراتيجية.

---

[٣٨٧] الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ – ١٩٤٨) ص: ٢٢٧– نقلها عن: الإخوان المسلمون ١٤ شوال ١٣٦١ هـ– ٢٤/ ١٠/ ١٩٤٢ و٩ جمادى الآخرة ١٣٦٢ هـ– ١٢/٦/١٩٤٣ومحرم ١٣٦٣ هـ– ٢٢/١/١٩٤٤ م، ذكريات لا مذكرات ص: ١٥٤، المصور عدد ٢٩٨٩– ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ– ٢٢/١/١٩٨٢ م.

[٣٨٨] الإخوان المسلمون– أحداث صنعت التاريخ ج: ٢ ص: ٣٦٨، ٣٦٩.

٧ – الحرص على هذا التعاون، وكما قلت للسيد فؤاد سراج الدين إننا لن نكون سببا أو بادئين بإيقاف هذا التعاون.

وتم الاتفاق بين الإخوان والوفد على خوض الانتخابات متعاونين، حتى الدوائر التي ليس فيها مرشحون للإخوان فإن الإخوان بها سيعطون أصواتهم للوفد».

ويقول أيضا: «وأخذت الصحف القومية تستعيد من الماضي تهما، لتشوه موقفنا أمام الناخبين، وأخذت تذكر الناس بما كان بين الوفد والإخوان، ولم يكن بيننا وبين الوفد إلا مقالات وانتقادات، لا أكثر ولا أقل، هذا إلى أن الوفد لم يعذب، ولم يقتل، ولم يصادر أموال أحد من الإخوان المسلمين، رغم ماكان بيننا وبينه من خلافات»[٣٨٩].

هذا هو مقياس الحكم عندهم كأن الإخوان هم الإسلام نفسه.

ونحن فقط نسأل سؤالا بريئا: إذا كان الوفد على الحق فلماذا لم تندمجوا معه؟ ولماذا الوفدي وفدي والإخواني إخواني؟

وإذا كان على الباطل فلماذا تعاونتم معه؟

ونسأل أيضا: لماذا تعاونتم مع الوفد ثم لماذا تركتموه؟

ويزول العجب كله إذا سمعت التلمساني يقول عن الانتخابات: «ولا أستسيغ إقحام الدين في هذه المسائل»[٣٩٠]، وما الفرق بين هذه المقولة وبين قول أنور السادات «لا دين في السياسة ولاسياسة في الدين»؟

ب– هذا عن قصة التعاون، وطبعا لتمرير هذا لابد من أن يقوم زعماء الإخوان بتلميع وجه الوفد والإشادة بمآثره.

وفي هذا يقول التلمساني: «ولايفوتني أن أشير أنه في عهد الوزارات الوفدية، كان الناس يشعرون بأمن واطمئنان أكثر مما يشعرون في عهد غيرها من الوزارات الأخرى، هذا وإن كان بعض الأعيان من الوفديين يعكرون صفو هذا الأمن بشيء من التصرفات الحمقاء»[٣٩١].

ويقول محمود الصباغ: «طلبت السفارة البريطانية من النحاس باشا عام **١٩٤٢** والحرب العالمية على أشدها والألمان على الأبواب حل الإخوان المسلمين وتعطيل نشاطهم، فأبى أن يجيبها إلى ذلك واكتفى بإغلاق الشعب كلها مع بقاء المركز العام إلى حين، (وهذا هو الفرق بين حكومات الأغلبية الحريصة على شعبها وبين حكومات الأقلية العميلة للمحتل)»[٣٩٢].

يقصد بالأخيرة حكومة النقراشي.

---

[٣٨٩] ذكريات لا مذكرات ص: ١٨٤، ١٨٥.

[٣٩٠] الوفد، العدد ٥، ١٩٨٤/٤/١٩.

[٣٩١] ذكريات لا مذكرات ص: ٢٠٠.

[٣٩٢] حقيقة التنظيم الخاص ودوره في دعوة الإخوان المسلمين ص: ٤٨١.

وهذا منطق عجيب يدل على أن الإخوان لايعتبرون أن الوفد جاء في عام ١٩٤٢ على فوهات مدافع دبابات الإنجليز ليحقق مصالحهم ويحيمها، ويؤمن لهم جبهة مصر الداخلية، ويدل على أن تعاملهم مع الأحزاب ليس بالميزان الشرعي ولكن بميزان المصالح والمكاسب.

ويقول حامد أبو النصر:«الإخوان يعتبرون الوفد حزبا شعبيا له جذوره وهو الذي احتضن الوحدة الوطنية منذ العشرينات ونحن على علاقة طيبة معه وكذلك علاقتنا مع جميع الأحزاب»[(٣٩٣)].

وهذا كلام فيه تجاوز فلقد كانت العلاقة بينهم أحيانا تصل إلى حد الشتائم ومن ذلك هجوم جريدة النذير على جريدة الوفد المصري لما هاجمت الشيخ المراغي وتدخله في السياسة وعدم مراعاة الأقباط حتى لقد وصفوا الوفد ببيت الشعر القائل:

قوم إذا صفع النعال وجوههم شكت النعال لأي ذنب تصفع[(٣٩٤)]

ويقول أبو النصر أيضا: «علاقة الإخوان بحزب الوفد علاقة طيبة حتى الآن، لأن الوفد أقدم الأحزاب الشعبية وله تاريخه في خدمة البلاد، ثم إنه الحزب الوحيد الذي تبنى فكرة الوحدة الوطنية التي أتت بأطيب الثمرات والتي يؤمن بها الإخوان، وستكون علاقتنا بالوفد علاقة طيبة لا تنفصم»[(٣٩٥)].

الوحدة الوطنية!! وعلاقة لاتنفصم!! ولكنها انفصمت للبحث عن حليف جديد.

ويقول عمر التلمساني: «الوفد أقل الأحزاب إيذاء للإخوان المسلمين، لم يعتقل لم يصادر لم يعذب»[(٣٩٦)].

مع أننا نقلنا آنفا أن الوفد أغلق كل شعب الإخوان إلا المركز العام، وأنه لم يفرج عن المعتقلين من الإخوان، كما عزم فؤاد سراج الدين على شراء مبني المركز العام وتحويله إلى نقطة شرطة، ولكن مجلس الدولة أبطل قرار البيع[(٣٩٧)].

ويقول عمر التلمساني أيضا عن الملك: «وكانت الأحزاب كلها تتملقه إلا سعد زغلول والوفد من بعده بزعامة النحاس باشا رحمهم الله جميعا، ولذلك لم يل الوفد الحكم إلا سنين قليلة، لكثرة مايحدث من مواقف لاترضي الملك فؤاد وفاروق من بعده»[(٣٩٨)]. وكعادته ينشر التلمساني الرحمات بلا حساب.

---

(٣٩٣) المجتمع: عدد ٧٧٥ في ١٩٨٦/٧/١٥.

(٣٩٤) الدعوة: عدد ١١٥- السنة ٣٦ سبتمبر ١٩٨٦ ص: ١٥، المصور عدد ٣٢١٧- ٢٩ رمضان ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦/٧/٦، الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨- ١٩٤٨) ص: ٢٢٢- نقلها عن: النذير ١٢جمادي الآخرة سنة ١٣٥٧ هـ- سبتمبر ١٩٣٨.

(٣٩٥) المجتمع: عدد ٧٧٥ في ١٩٨٦/٧/١٥.

(٣٩٦) المختار الاسلامي: عدد ٤٣ - يونيو ١٩٨٦ ص ٢٠.

(٣٩٧) فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦ - ١٩٥٢) ص: ٧١٣.

(٣٩٨) ذكريات لا مذكرات ص: ٢٤٢.

ويقول أيضا: «ولايفوتني في ذكرياتي السياسية أن أذكر أن الوفد –كان صاحب الشعبية الكاسحة– لم يتول الحكم خلال الحياة النيابية التي دامت من ١٩٢٤– ١٩٥٢ سوى ثماني سنوات، مما يدل على أنه لم يكن على وفاق مع الإنكليز»[٣٩٩].

وهذا قول مناف للحقيقة، فلقد كان الوفد كثيراً على وفاق مع الانجليز، وهم الذين فرضوه على الملك بالدبابات عام ١٩٤٢.

ولكن الذي لم يكن على وفاق مع الوفد هو الملك، الذي كان يريد إيجاد قاعدة شعبية موالية له كتلك القاعدة الموالية للوفد. وكان البديل أمام الملك هو احتواء الإخوان كقاعدة شعبية له، ولم يتأخر الإخوان عن هذا، وكان مهندس هذه السياسة هو علي ماهر.

ج– المؤامرة على (صلاح أبو إسماعيل) رحمه الله:

وقد ذكرنا تفاصيلها آنفا في الكلام حول موقف الإخوان من التدرج في تطبيق الشريعة[٤٠٠]. ونحن هنا نورد فقط تعليق عمر التلمساني حول موقف صلاح أبو إسماعيل –رحمه الله– وأثره على علاقة الإخوان بحزب الوفد. يقول التلمساني: «أما موقف فضيلة الاستاذ «صلاح أبو إسماعيل» فما بدأ حتى انتهى، وكأنه لم يكن، دون أن يترك أي أثر على العلاقات بين الوفد والإخوان»[٤٠١].

د– ونختم هذه الفقرة بأمنية ودعاء للتلمساني حيث يقول: «لن يقوم خلاف بين الإخوان والوفد، لأن كلا منهما يعرف حقوقه، ويتمسك بها، ويعرف واجباته ويؤديها، وحتى لو اختلفنا –وأسأل الله ألا يكون هناك خلاف– فما بيننا من مودة وتقدير كفيل بعدم الإسفاف، الذي طهر الله أخلاقنا منه»[٤٠٢].

ولم تتحقق الأمنية، ولم يستجب الدعاء! فلم يدم تحالف الإخوان مع الوفد إلا ثلاث سنوات (١٩٨٤ – ١٩٨٧)، ثم تحالفوا مع حزب الشعب والأحرار في انتخابات عام ١٩٨٧.

---

[٣٩٩] ذكريات لا مذكرات ص: ٢٧٠.

[٤٠٠] الباب الثاني: مواقف الإخوان مع الحكومات في مصر خلال ستين عاماً/ الفصل الأول: الإخوان ورفض الخروج على الحاكم مع الالتزام بالدستور والقانون/ ٨– التدرج في تطبيق الشريعة.

[٤٠١] ذكريات لا مذكرات ص: ١٨٥.

[٤٠٢] ذكريات لا مذكرات ص: ١٨٥.

المطلب الثاني :

الإخوان والسعديون

١ – مقدمة عامة:

علاقة الإخوان بالسعديين كما سنرى علاقة قفز من النقيض للنقيض، ولانرى جامعا بين مواقف الإخوان إلا محاولة كسب الفرص بغض النظر عن المبادئ، مما نتج عنه فقدان مصالح الدنيا وتضييع مقاصد الدين.

وليسمح لي القارئ هاهنا أن أنقل فقرات من مقدمة كتاب طارق البشري «الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ – ١٩٥٢، مراجعة وتقديم جديد، الطبعة الثانية ١٤٠٣، ١٩٨٣ – دار الشروق».

وطارق البشري كاتب وطني أميل إلى تيار اليسار، وقد كتب كتابه في طبعته الأولى في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات وظهرت الطبعة الأولى سنة ١٩٧٢م، ولكنه عاد في الطبعة الثانية وغير كثيراً من مواقفه، وبخاصة مواقفه من الإخوان، فتراجع عن كثير من النقد الذي وجهه لهم، واقترب من فهمهم، ولكن بقي للإخوان بعض المواقف ظل هو غير قادر على تبريرها أو قبول دفاع الإخوان عنها.

ولنترك طارق البشري يحدث القارئ –حين يتكلم عن علاقة الإخوان بالسعديين بعد أن تكلم عن علاقتهم بالوفد– فيقول: «ويجري هذا التعقيب على وجهته نفسها، بالنسبة لموقف الإخوان من وزارة النقراشي الثانية، فلا يبدو سبب معقول يبرر مساندة الإخوان للسعديين في ١٩٤٧ وعداءهم للوفد. والسعديون في مأخذهم الحضاري العام وماضيهم السياسي هم قطعة من الوفد، انفصلت عنه وانجذبت إلى الملك تدور في فلكه السياسي.

لقد أيد الإخوان النقراشي في وزارته الأولي سنة ١٩٤٥، ثم وقفوا ضد الوزارة. فلما عاد ثانية بعد صدقي أيدوه في البداية مرة أخرى، ويذكر محمود عبدالحليم تفسيرا لذلك، أن النقراشي لم يكن له مندوحة من اللجوء إلى الإخوان يستمد التأييد، لأنه لم يحصل على تأييد الوفد، فاستجاب الإخوان وأيدوا حكومته «بعد أن أعلنت استجابتها لمطالب البلاد». وذكر أن الإخوان عملوا على تكوين جبهة منهم ومن الشباب المسلمين ومصر الفتاة والحزب الوطني والكتلة وحزب الفلاح وحزب العمال، وانضم إليها السعديون والأحرار، وإن كان صالح حرب هو المفوض في عملية توحيد الصفوف، ولكنه أعلن فشله بسبب أن النقراشي أصرّ على العمل منفردا في مواجهة الانكليز. ويذكر «حينئذ رأي الإخوان أنهم أمام أمرين أحلاهما مر. إما أن يعملوا على إسقاط النقراشي، وفي هذا إضاعة للوقت الثمين وللجهد الوطني المخلص، وفي هذا مواجهة مباشرة للملك.... وستتحول المعركة من مواجهة المستعمر إلى مواجهة داخلية وهو ما يتمناه المستعمر. وإما أن يؤيدوا النقراشي بعد أن قيّد نفسه بتصريحات رسمية أنه سيفتح صفحة جديدة في مواجة المستعمر... واختار الإخوان أمراً اعتبروه أخف الأضرار» (ص ٣٨٩ – ٣٩٢).

ويثور التساؤل هنا أيضا، ماالوقت الثمين والجهد المخلص الذي كان سيضيع بإسقاط النقراشي؟ وكان النقراشي وحزبه يؤازران حكومة صدقي ومفاوضات صدقي– بيفن حتى النهاية، وقد وقع مشروع الاتفاقية بالأحرف الأولى كلاً من صدقي رئيس الوزراء ومن إبراهيم عبدالهادي وزير خارجية صدقي والرجل الثاني في حزب السعديين وقتها، والذي تولى رئاسة السعديين بعد اغتيال النقراشي. قد يكون سبب موقف الإخوان هو الحذر من مواجهة الملك، ولكن ما الخوف من الملك إن وقف الإخوان ضده مع غيرهم من القوى الوطنية، وإذا كان تخوف الإخوان من الوفد قد ألجأهم إلى تأييد وزارة مكروهة، يتوقع سلفا من مسلكها ألا تُفيد القضية الوطنية، وهي نفسها شُكلت من حزب تورط في تأييد مشروع معاهدة رفضه الإخوان أنفسهم، وجاء كل ذلك من الإخوان حذراً من مواجهة الملك، إذ كان ذلك كذلك، أفلا يكون للوفد وجه أحقية في مهاجمة الإخوان والحذر منهم، وكيف يُلام الوفد على ذلك.

وبالنسبة لصالح الإخوان كجماعة، لقد كانت خاتمة مثل هذه السياسات أن حكومة النقراشي هذه نفسها، هي من حل جماعة الإخوان بعد عامين، وكان خليفة النقراشي في الحزب والحكومة هو من كال للإخوان من ألوان العذاب وصنوفه في السجون ومعسكرات الاعتقال، ألم تكن هذه الحكومة والملك هم من اغتال الشيخ حسن البنا؟ ومع كل ذلك لم يصادفنا في أدبيات الإخوان الحديثة ما ينقد موقفهم هذا القديم، ولايزال عند الكثيرين تأييدهم الأول للنقراشي مبرراً، وأن الوفد كان عدوهم الأول.

نحن لاننكر هنا استقلال الإخوان التنظيمي والسياسي عن الملك ولا عن أي من حكومات الأقليات، والسياق التاريخي مع فهم أهداف الإخوان وشواغلهم العامة شاهد على ذلك. ولكن كيف يتأتى الاستمساك بصواب

سياسات جنت على الإخوان مثل ماجنت على غيرهم بل أكثر، وفي كلا الموقفين مع صدقي ومع النقراشي، فشلت سياسات الإخوان على المستويين: مستوى القضية العامة ومستوى صالح الجماعة الخاص»[٤٠٣].

وبعد هذه المقدمة سوف نعرض لعلاقة السعديين بالإخوان تحت عنوانين (أولهما رعاية وتشجيع السعديين للإخوان، وثانيهما تأييد الإخوان للسعديين) ثم ننهي الكلام بخاتمة بعنوان «الحصاد المر».

٢- تشجيع ورعاية السعديين للإخوان:

أ- شهادة أحمد حسين:

ليسمح لنا القارئ أن نورد -بشيء من التفصيل- هنا أجزاء من مرافعة أحمد حسين في قضية مقتل النقراشي، وهذه الشهادة نعدها خطيرة جدا للأسباب الآتية:

أولا: أن أحمد حسين كان محاميا موكلاً عن كل من السيد فايز ومحمد نايل وعبدالعزيز البقلي ومحمد أحمد علي[٤٠٤].

إذن فهو كلام الوكيل عن الأصيل، وليس كلام الخصم، وقد أقر الموكلون -بسكوتهم عن هذا الكلام وهم يسمعونه- برضاهم عنه، ولم يبدوا أي اعتراض عليه أثناء شهودهم له.

ثانيا: إن الإخوان يذكرون هذه المرافعة بالثناء، كما حكى مثلا الأستاذ محمود عبدالحليم في كتابه عن الإخوان، ثم نقله عنه محمود الصباغ في كتابه عن التنظيم الخاص[٤٠٥].

ثالثا: إن الإخوان لم يصدر منهم -منذ أن القيت هذه المرافعة في أواخر الأربعينيات حتى الآن- أي رد أو نقد أو تعليق عليها، بل العكس اعتبرها الصباغ كلمة حق عند إمام جائر في ثنائه الذي ذكرناه عليها.

رابعا: إن أحمد حسين أقرب للإخوان منه إلى الوفد أو النقراشي أو الملك بالتأكيد، ثم إنه وإن كان بينه وبينهم عداوات، إلا أنه -في أثناء مرافعته- اعترف بأن عداوته انتهت، وأنه بعد استشهاد الشيخ البنا -رحمه الله- أصبح من أشد المدافعين عنه، كما جاء في المرافعة[٤٠٦].

خامسا: إن الإخوان حاليا انتهوا بالتحالف مع حزب العمل الاشتراكي، الذي هو امتداد حزب أحمد حسين «مصر الفتاة»، بل إنهم تخللوه تماما، واتخذوه قاعدة لهم.

لذا فنحن نعد هذه الشهادة بالغة الأهمية تاريخيا، لأنها شهادة الصديق الوكيل المدافع عن صديقه، وسوف نسرد الفقرات المأخوذة منها حسب تسلسل ورودها في المرافعة.

---

[٤٠٣] الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥- ١٩٥٢)- المقدمة ص: ٦٠ إلى ٦٢.

[٤٠٤] أشهر قضايا الاغتيالات السياسية- وثائق أشهر قضايا مصر من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٨٢ ص: ٤٠٧.

[٤٠٥] الإخوان المسلمون- أحداث صنعت التاريخ ج: ٢ ص: ٣٢، حقيقة التنظيم الخاص ودوره في دعوة الإخوان المسلمين ص: ٨٣، ٨٤.

[٤٠٦] أشهر قضايا الاغتيالات السياسية- وثائق أشهر قضايا مصر من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٨٢ ص: ٤٩١.

فماذا يقول أحمد حسين؟

يقول أحمد حسين عن زيارة الوزير حامد جودة لحسن البنا –رحمه الله– في المعتقل عام ١٩٤١ أثناء الحرب العالمية الثانية: «وعند هذا القدر قامت الحرب، وأودعت أنا وزملائي المعتقل وأوقف كل نشاط لنا، ولم يبق لنا من عمل إلا أن نراقب المرحوم «حسن البنا» وحركة الإخوان، فإذا حدثتكم اليوم عن المسئول الأول عن انحراف الإخوان، فهو حديث العارف المراقب، وإني لأرجو أن تحققوا في كل واقعة أقولها لكم، اللهم إلا إذا سلمت النيابة بها.

اعتقل الأستاذ «حسن البنا» وقادة (الإخوان المسلمون) في مستهل الحرب، كما اعتقلنا، فما راعنا في أحد الأيام إلا وزير الدولة في ذلك الوقت، وهو سعادة حامد بك جودة يزور الأستاذ حسن البنا –رحمه الله– في معتقل الزيتون، ويجلس معه عدة ساعات، ويعرف بعد ذلك أن حامد بك جودة يسعى في الإفراج عن المرحوم الشيخ «حسن البنا»، وكان ذلك في سنة (١٩٤١)، ولكم أن تقدروا ياحضرات المستشارين والضباط العظام تأثير ذلك في الأمة وفي الرأي العام بصفة عامة، وفي المنتمين للإخوان المسلمين بصفة خاصة. فهذا الشيخ «حسن البنا» يعتقله الحاكم العسكري ورئيس الحكومة، ويعلمه أنه يعمل على الإفراج عنه، ثم لا تمضي أيام حتى يفرج عنه.

ونريد أن نقف هنا قليلا، لماذا فعل ذلك حامد بك جودة؟ لأنه يتوقف على ذلك الجواب معرفة المسئول الأول عن كل التطورات التي طرأت على حركة الإخوان بعد ذلك.

هل فعل ذلك غيرة على الحق؟ وأن «حسن البنا» قد ظلم باعتقاله؟ فماذا عسى هو قائل في مئات المعتقلين الآخرين؟ والذين كنت واحدا منهم، وإلى أي مدى أثرنا اهتمامه في ذلك الوقت أو التفاته؟ لم يعبأ حامد بك جودة في ذلك الوقت إلا بشخص واحد هو المرحوم «حسن البنا»، فمن حقنا أن نقول: إن هذا الاهتمام لاتعليل له إلا واحد من اثنين، إما أن حامد بك جودة كان في ذلك الوقت قد أصبح واحدا من أتباع «حسن البنا» الذين يدينون له بالولاء، وإما أن حامد بك جودة قد ذهب لحسن البنا، وسعى للإفراج عنه لكي يستغله، ويستغل حركته في تدعيم نفوذ حزبه السياسي، هذه هي الواقعة التي طلبت من حضراتكم أن تستدعوا أمامكم حامد بك جودة لأداء الشهادة عنها، لأنها في اعتقادي واقعة خطيرة وهامة، لأنها تحدد لنا بالضبط أن دعوة (الإخوان المسلمون) كان مجنيا عليها، وأن رجال السياسة هم الذين بدءوا يلقون شباكهم عليها، ويخرجونها من دائرة السياسة وألاعيب السياسة، ومطامع السياسة ومغامرات السياسة.

استدعوا حامد بك جودة ياحضرات المستشارين، وقولوا له: ماالذي كان يعرفه عن «الإخوان المسلمون» في سنة ١٩٤١؟ عندما سعى للإفراج عن زعيمهم... استدعوه وأسألوه: ماذا كان في رأسه؟ وأي خطط كان يرسمها من وراء هذا السعي؟ ولن تستطيعوا أن تكونوا اقتناعكم، وأن تلقوا الضوء على نواحي هذه القضية إذا أغفلتم هذه الناحية، فلم لا تحققونها؟ ولذلك فإنني أطالب بتحقيقها.

خرج الأستاذ «حسن البنا» من الاعتقال وقد ازداد جاها وعزا بوقوف الوزراء إلى جواره، ومضى في دعوته حرا طليقا، يجوب البلاد، يؤلف الشعب، وينظم الجماعات، ويدعو إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وهو شاعر

بجميل حامد بك جودة من غير شك عارف له هذه اليد. واشتهر في البلاد أن (الإخوان المسلمون) في حماية الحكومة القائمة وفي حماية السعديين بصفة خاصة»[٤٠٧].

ثم يتكلم أحمد حسين عن مجيء وزارة أحمد ماهر فالنقراشي السعدية بعد وزارة الوفد فيقول: «وجاء عهد آخر يتلخص برنامجه في شيء واحد، وهو القضاء على الوفد قضاء مبرما، والإعفاء على آثاره نهائيا، وكان طبيعيا أن يتنكر العهد الجديد للإخوان باعتبارهم من دعائم الوفد[٤٠٨].

ولكن الإخوان أنكروا هذه التهمة وأعلنوا أنهم لاعلاقة لهم بالأحزاب، وإنما هم يتعاونون مع الحكومة القائمة أيا كان لونها باعتبارها حركة روحية، ولكن ولاة الأمور لم يقبلوا منهم هذا الموقف، ولم يرضوا منهم بأقل من أن يظهروا خصومتهم للوفد وتنكرهم له، إذا شاءوا أن يستمروا في نشاطهم، ولم يكن باستطاعة الإخوان أن يترددوا في هذا السبيل، فأعلنوا خصومتهم للوفد باعتباره حزبا سياسيا، وخصومة حزب سياسي معين معناها انخراط صريح في سلك السياسة الحزبية، وهكذا شهد عام ١٩٤٦ انحراف الإخوان وتحولهم من حركة روحية بحتة، تصادق الجميع وتتعاون مع الجميع إلى هيئة لها رأي في السياسة الحزبية، فتناصر فريقا ضد فريق، وقد كان إنزلاقا من غير شك، ولكن الإخوان دفعوا إليه دفعا، وأكرهوا عليه إكراها، فلم يكن أمامهم حرية الاختيار فإما أن يسلكوا هذا السبيل، وإما ألايسمح لهم بالبقاء، فاندفعوا في هذا التيار.

وكان معنى هذا الموقف الجديد أن يخاصمهم الوفد، وأن يخاصموه، فبدأت الاحتكاكات بين الطرفين، وبدأ الصدام على طول الخط، وكان طبيعيا أن تقف الحكومة إلى جوار الإخوان المسلمين في كل صدام يقع بينهم وبين الوفد، بل وكانت تحميهم وتشد أزرهم ما استطاعت إلى ذلك سبيلا»[٤٠٩].

ثم يستطرد أحمد حسين متحدثا عن جوالة الإخوان: «أنشأ الإخوان المسلمون منذ وقت مبكر نظام الجوالة، وقد كان هذا النظام منذ اللحظة الأولى ضد القانون، فالأحزاب والهيئات السياسية محظور عليها بمقتضى قانون الأقمصة الملونة أن تتخذ تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية وإليكم نص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٣٧:

[مادة -١- تحظر الجمعيات أو الجماعات، دائمة كانت أو مؤقتة التي يكون لها سواء من حيث تأليفها أو عملها، أو من حيث تدريب أعضائها أو نظامها أو زيهم أو تجهيزهم، صورة التشكيلات شبه العسكرية خدمة لحزب أو مذهب سياسي معين].

---

[٤٠٧] أشهر قضايا الاغتيالات السياسية- وثائق أشهر قضايا مصر من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٨٢ ص: ٥١٠، ٥١١.

[٤٠٨] أشرنا فيما سبق إلى تعاون الإخوان مع الوفد إبان الحرب العالمية في الباب الثاني: مواقف الإخوان مع الحكومات في مصر خلال ستين عاماً/ الفصل الثالث الإخوان والأحزاب/ المطلب الأول: الإخوان والوفد/ ٢- موقف الإخوان من الوفد قبل الثورة/ ج- التعاون مع النحاس إبان الحرب العالمية الثانية. فليراجع.

[٤٠٩] أشهر قضايا الاغتيالات السياسية- وثائق أشهر قضايا مصر من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٨٢ ص: ٥١٢، ٥١٣.

ولقد كان هذا القانون ينطبق إنطباقا تاما على جوالة (الإخوان المسلمون)، التي كانت في حقيقتها تؤلف جيشا بكل ماتحمله هذه الكلمة من معنى، وقد بلغ عددهم في فترة من الفترات عشرين ألفا، باستطاعة قيادة الإخوان أن تعبئهم في أي مكان شاءت.

كيف سمحت الحكومة بقيام هذا الجيش التابع لإحدى الهيئات على خلاف القانون؟ هذا سؤال نريد أن نسمع عنه جوابا من النيابة العمومية. ومن ولاة الأمور الذين تولوا الحكم في العهد الماضي، ثم جاءوا على حين غرة يبطشون بهؤلاء الشبان، ويقولون لهم أيها المجرمون القتلة!

ما السر الذي خول لدعوة (الإخوان المسلمون) –وبعد أن انخرطت في المنازعات الحزبية– أن يكون لها هذا الجيش من الجوالة؟

اسألوا السياسة العامة التي سمعتموها تتردد أمامكم من الشهود، اسألوا السياسة العامة التي لم تسكت فحسب، بل لقد شجعت ومولت هذا الجيش، ظنا منها أنه عدة لها ضد خصومها، وأنه سلاح ضد الوفد الذي يريدون القضاء عليه بأي ثمن، ولو بالخروج على كل قانون وكل عرف وكل مألوف.

لقد قيل في وقت من الأوقات إن هؤلاء الجوالة إنما سمح بقيامهم تطبيقا لقانون الكشافة، ولكنكم لو رجعتم إلى قانون الكشافة لوجدتموه يحظر حظرا باتا على الكشافة أن تنتمي إلى جماعات سياسية دينية، وعلى هذا فقد كانت جوالة (الإخوان المسلمون) ضد القانونين العام والخاص على السواء، فهي ضد قانون الكشافة الذي يحظر تدخل الكشافة في السياسة أو الدين، وكلاهما كانت جوالة الإخوان موصوفة به، وعقوبة مخالفة هذا النص هو حل فرق الكشافة أو الجوالة، ولكن جوالة (الإخوان المسلمون) كانت تملأ مصر من أقصاها لأدناها، تسير في كل مكان وفي كل مدينة وفي كل قرية، وهي تكبر وتهلل، وتظهر قوتها وبطشها، وكانت اجتماعات (الإخوان المسلمون) تعقد في كثير من الأحيان تحت حماية هذا الجيش المنظم، فلم تنكر الحكومة أو تعترض، فمن المسئول إذن»[٤١٠].

ثم يستطرد: «إذا كان النظام الخاص هو جيش الدعوة فإن الجوالة كانت جيشها الرسمي المعترف به من الحكومة، تمده بالإعانات، وتسمح له بالاستعراضات.

إني أرجوكم ياحضرات المستشارين والضباط العظام أن تسمعوا شهادة رشدي بك الغمراوي، مفتش البوليس الذي اصطدم بجوالة (الإخوان المسلمون) عندما كان مأمورا لقسم الخليفة، لتتبينوا المسئولية الخطيرة التي كانت لرجال العهد الماضي في الجناية على بعض شبان (الإخوان المسلمون)، وحملهم على الانزلاق فالشطط.

تتلخص الواقعة في أن مأمور قسم الخليفة تلقى تعليمات مكتوبة أن يحول دون سير طوابير أو مواكب في الشوارع، ولست أريد أن أقول: من الذي كان مقصودا بهذا المنشور، ولكن رشدي بك الغمراوي، وهو ضابط مستقيم، ينفذ ما لديه من التعليمات طبق المنشور على جوالة (الإخوان المسلمون)، فخرج بعساكره وجنوده ليحولوا بينهم وبين السير، فأبوا ورفضوا، فكان أن وقع بينهم هذا الاصطدام الخطير الذي أشار إليه عمار بك في مذكرته، ولكن الذي

[٤١٠] أشهر قضايا الاغتيالات السياسية– وثائق أشهر قضايا مصر من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٨٢ ص: ٥١٤، ٥١٥.

لم يقله عمار بك ولا إمام بك في شهادتيهما، أن رشدي بك الغمراوي مأمور القسم قد عوتب على موقفه واصطدامه مع (الإخوان المسلمون)، وسوي الموقف بإقامة احتفال ضخم لجوالة الإخوان أمام قسم الخليفة كمظهر على انتصار (الإخوان المسلمون) وسلطانهم»[٤١١].

ثم يستطرد: «ولقد صادفت هذه الحركة هوى من الجميع، فأقبل رؤساء الأحزاب وأقطاب السياسة والحكومة على تأييدها، والتشرف بالانتساب إليها. فمرة حامد جودة، ومرة المرحوم صبري باشا وفؤاد سراج الدين، وثالثة صدقي، وهو من هو، وزعيم الجماعة محفوف بالكرامة والرعاية يدعى إلى الجلوس في مجالات عالية، وتستعين به الحكومة في لجانها العليا، فتختاره عضوا في لجان تشرف على التعليم، أو تعمل على تنقيح برامج بعض المعاهد، وتزاول الجماعة نشاطا اجتماعيا لم يسبق له مثيل في مكان من أنحاء العالم، ألا ينفتح قلبه لهذه الدعوة، ولايميل لها، ويأخذ بناصرها، وهذه في مصر فثمة مستشفيات خيرية ومدارس لتحفيظ القرآن وجمعيات للبر والإحسان، وكل هذه المؤسسات كانت تنشأ تحت إشراف وزارة الشئون الاجتماعية، وتمنح المؤسسات والإعانات اللازمة.

لقد بلغ عدد شعب الإخوان المسجلة في الشئون، والتي تستحق إعانة خيرية مايزيد على خمسمائة شعبة، كانت كلها تمنح إعانات، أو بسبيل أن تعان، وكانت مجالس المديريات والبلديات في كل مكان تسارع إلى شد أزر هذه المؤسسات وتقويتها. وإلى جوار هذه المؤسسات الخيرية قامت شركات مالية ناجحة، راحت تنشئ مصانع لمختلف صنوف الإنتاج، وهذا هو العنصر الثاني.

حضرات المستشارين:

ضعوا إلى جوار ذلك كله حرية شاملة كاملة يتمتع بها (الإخوان المسلمون) في أحلك الأوقات والظروف، وحسبكم أن تلقوا نظرة على هذه الورقة المضبوطة في أوراق الجمعية والموجهة من شعبة المحجر إلى فضيلة المرشد العام، يخطرونه فيها بأنهم يعتزمون الاجتماع كل خميس في دار الشعبة، ويطلبون منه أن يتخذ الإجراءات الكفيلة بحريتهم، فيؤشر عليها فضيلة المرشد بإخطار المحافظة، وبوليس قسم الخليفة باعتماد شعبة المحجر، كي لايتعرض لاجتماعها.

ماذا تكون الصولة أكثر من هذا؟ وماذا يكون النفوذ في ذروته العليا أكثر من هذه التأشيرة التي تشبه أن تكون تأشيرة وزير الداخلية؟»[٤١٢].

ثم يستطرد عن موقفهم من الوفد: «لم يكن هناك مناص من تطور أساليب الجماعة وسط هذه الظروف، وأن ترى نفسها مضطرة للتسلح تسلحا دفاعيا ضد هذا الحزب في باديء الأمر، ثم ينقلب التسلح هجوميا على هذا الحزب بالذات، مادام كله يوافق هوى الحاكمين وولاة الأمور»[٤١٣].

---

[٤١١] أشهر قضايا الاغتيالات السياسية- وثائق أشهر قضايا مصر من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٨٢ ص: ٥١٦.

[٤١٢] أشهر قضايا الاغتيالات السياسية- وثائق أشهر قضايا مصر من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٨٢ ص: ٥١٧، ٥١٨.

[٤١٣] أشهر قضايا الاغتيالات السياسية- وثائق أشهر قضايا مصر من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٨٢ ص: ٥١٨.

ثم يستطرد: «وهكذا تحول النزاع السياسي بين (الإخوان المسلمون) وبين الوفد إلى نزاع يشوبه العنف، فكان من الطبيعي أن يهب (الإخوان المسلمون) للدفاع عن أنفسهم بنفس السلاح، خاصة وأن الحكام والقائمين بالأمر لايبغون منهم أن يدافعوا عن أنفسهم فحسب، بل لو استطاعوا أن يسحقوا الخصوم لكانوا محل الأعجاب.

فهل تعجبون ياحضرات المستشارين والضباط العظام، وهذه هي الظروف وهذه هي الملابسات أن يفكر بعض المتطرفين من (الإخوان المسلمون) بينهم وبين أنفسهم في إنشاء نظام خاص، يكون المقصود منه حماية الدعوة التي نمت وترعرت واستوت على سوقها، والتي تحظى برضاء الله من فوق سماواته السبع، وتحظى برضاء الحاكمين ولاة الأمور على ظهر الأرض؟»[٤١٤].

ثم يتكلم عن عبدالرحمن عمار مدير الأمن والذي أعد مذكرة حل الإخوان: «لقد مثل أمامكم سعادة عبدالرحمن بك عمار، ولقد رأيتم كيف راح يهدر كالجمل، ويزأر كالأسد، ويصب جام النقمة والغضب على رأس (الإخوان المسلمون)، وهؤلاء المتهمين البؤساء، فإذا سئل في شيء مما جاء في مذكرته، ظن أننا نتشكك في وقوع هذه الحوادث، ويروح يؤكدها ويقسم عليها أغلظ الإيمان، ثم لايرضى بأقل من أن يختم كلامه بهذه العبارة التي كررها أكثر من مرة «وليس هذا إلا قليلا من كثير من الجرائم التي ارتكبتها هذه الجماعة» ياسبحان الله، وأين كنت يامدير الأمن العام الحازم الباطش وهذه الجرائم التي يشيب لهولها الولدان، والتي عددتها في مذكرتك ليست إلا قليلا من كثير؟ أين كنت أيها الأسد الهصور، يا من تصول اليوم في ساحة القضاء وتجول؟ أين كنت وهذه الجرائم تترى وتتراكم تراكم السحاب وتهطل هطول الأمطار؟»[٤١٥].

ثم يستطرد: «عندما قدمت لحضراتكم مذكرة بهذه الأسئلة التي أريد توجيهها لسعادة عمار بك، ووجدتم في رأس هذه الأسئلة مايشير إلى أن عمار بك كان يحضر اجتماعات (الإخوان المسلمون) وهو مدير... لابد أنكم ارتبتم في هذا الأمر في دخيلة أنفسكم، ولكني أحمد الله على أن سعادته لم يوجه له هذا السؤال حتى اعترف به ولم ينكره، فهل تعرفون لماذا بادر عمار بك بالاعتراف؟ لأنه خشي أن نواجهه بهذا الأمر مكتوبا ومنشورا على صفحات الجرائد، بل وتزيد الصحف عليه أنه خطب في حضرة المرحوم «حسن البنا»

ولعلكم قد رأيتم من شهادته أمام حضراتكم أنه خطيب متدفق فصيح، لا ينطق إلا بالبيان والبديع، ولكم أن تتصوروا عندما يقف في حفل للإخوان المسلمين فماذا يقول؟ وماذا عساه يبدي ويعيد؟.

ولم يكن هناك مناص وهو الذكي الأريب، من أن يعترف بواقعة شهوده لحفل (الإخوان المسلمون) في مدينة بنها، على أن يعلله على هواه، وهو أنه فعل ذلك باعتباره مديرا للمديرية، ليتعرف على نشاط الجمعيات العامة القائمة في منطقة إدارته.

---

[٤١٤] أشهر قضايا الاغتيالات السياسية– وثائق أشهر قضايا مصر من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٨٢ ص: ٥١٩.

[٤١٥] أشهر قضايا الاغتيالات السياسية– وثائق أشهر قضايا مصر من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٨٢ ص: ٥٢٠.

آمنا وصدقنا، أنه قد حضر إلى هذا الحفل مراقبا أو بالأحرى مستمعا، فيجب أن نسجل عليه أنه قد أدرك من شأن (الإخوان المسلمون) في هذا الحفل وما سبقه ومالحقه ماأدرك.

قرر أمامكم عمار بك أننا تقابلنا معه في وزارة الداخلية أنا والمرحوم «حسن البنا»، وقد أنكر في بادئ الأمر أن المرحوم «حسن البنا» قال عنه: إنه عضو في الإخوان، وأنه لم يعترض على ذلك، ثار عبدالرحمن بك عمار وفار وأنكر أن يكون ذلك قد حدث، ثم استطرد بعد ذلك، فاعترف اعترافا جزئيا –يؤسفني أنه لم يسجل في محضر الجلسة– وهو أنه قال: «على أن أحمد حسين لم يقل: إنني قلت بل إن حسن البنا –رحمه الله– هو الذي قال».

على أية حال ياحضرات المستشارين فيما يتعلق بهذه الواقعة لست أريد أن أقول: إن عمار بك كان كاذبا، فحاشاي أن أسيء إلى أحد أو أن أجرحه بكلمة نابية، ولكن أقول لكم: إنني صادق فيما أقول، ولست أنا عضوا من (الإخوان المسلمون)، ولست هنا لأدافع عنهم، وإنما لأدافع عن الحق، وليس بيني وبين عمار بك مايدعو لأن أكذب عليه، وهذا الذي أقوله قد وقع أمامي، ولكم أنتم وحدكم أن تصدقوني أو تكذبوني.

طبيعي أن ينكر عمار بك الآن أن تكون هذه الكلمة قد قيلت في حضرته، وهو يقول عن الإخوان بدون استثناء أنهم عصابة من المجرمين الثائرين الإرهابيين، أما في ذلك الوقت فقد كان الانتساب إلى (الإخوان المسلمون) شرفا أي شرف ونجاحا مابعده نجاح، ولكن ذاكرة عمار بك تضعف في بعض الأحيان، وإلا فهل يستطيع عمار بك أن يقول لنا: مابالـه –وقد أصبح مديرا للأمن العام ثم وكيلا لوزارة الداخلية– لما تقع الجرائم من بعض أفراد ينتمون إلى هذه الجماعة فلا ينكرها؟ وما باله –وهو يزعم أنه خالط الجماعة باعتبارها جماعة دينية ولازيادة– وما باله لاينكر عليها نشاطا سياسيا راحت تظهره وتبديه؟ نشاطا بدأ يهدد الأمن العام، إذ يقع الاصطدام بينها وبين خصومها في الرأي، فتسيل الدماء أنهارا، وتتكلف البوليس عنتا وإرهاقا.

أما كان يجدر بوكيل وزارة الداخلية المسئول عن الأمن –والذي يعرف من أمر (الإخوان المسلمون) كما يقول: إنها جمعية دينية لايرى حرجا من شهود اجتماعاتها وهو مدير– أما كان واجبا عليه أن ينبه ويحذر من هذا الانحراف؟

لقد سألتموه ياحضرات المستشارين فيما سألتموه عما فعله عقب هذه الحوادث، فكان يقول لكم: إنه اتخذ الإجراءات اللازمة لمنع تكرار وقوع هذه الحوادث، وليس أدل على أن هذا غير صحيح من مذكرته بالذات حيث نرى فيها الحوادث المتكررة في نفس المكان الواحد، وهي في كل مرة تزداد شدة وخطورة، مما يدل على أنه لم تتخذ أي إجراءات.

وفي اليوم الذي صدر فيه قرار الحل لم تكن الحكومة ولم يكن البوليس قد اتخذ أي إجراء وقائي ضد نشاط الإخوان، وليس أدل على ذلك من حالة الفزع التي كان فيها رجال البوليس عندما كان الأمر بالحل يوشك أن يصدر، ولم يتخذوا للأمر أهبته.

فليست عندهم دوسيهات لأعضاء الإخوان، ولايعرفون المتطرف منهم من غير المتطرف، مع أن البوليس السياسي يعرف هذه المعلومات عن كل الهيئات والأحزاب السياسية في مصر، إذ حدث في مرة من المرات أن اشترينا في بيتنا

(زوجا من الفراخ) لوجدتموه في تقارير القسم السياسي، باعتباري خطرا من أشد الخطرين، ولو قيلت نكتة في مدينة أسوان على لسان أحد أعضاء «مصر الفتاة» لتضمنتها تقارير القسم السياسي. أما بالنسبة للإخوان فحتى آخر دقيقة لم يكن القسم السياسي يعرف من أمورهم شيئا.

راحت النيابة تلقي ظلا على هؤلاء المتهمين البؤساء بأن تحثو في وجههم الشبهات من قضية سيارة الجيب، وراحت تبدي وتعيد وتسهب وتطنب في إظهار خطورة التنظيم، والشبكة الواسعة النطاق التي كان يعدها هؤلاء الانقلابيون فيغمرون في طوفان من الدم.

أولم تسائل النيابة نفسها: وأين البوليس السياسي من هذه الأمور الخطيرة؟ أين البوليس السياسي الذي تغدق عليه الدولة الرتب والألقاب والعلاوات والترقيات والمكافآت؟ أين القسم السياسي بحوله وطوله والذي اعتمدت عشرات الألوف من الجنيهات للإغداق على رجاله؟ أين هو من هذه المشروعات الخطيرة التي استغرقت شهورا وسنين لإعدادها؟ أولم يصل إليه طرف منها؟ أولم يشم رائحة منها؟ أولم تتحرك غريزته البوليسية فيستشعر الخطر الداهم؟... إنهم يقولون لنا في تصريحات رسمية وفي خطب منبرية وفي البرلمان وفي كل مكان: إن مصر يجب أن تتيه ببوليسها، وعلى رأسه البوليس السياسي. فكيف يتفق هذا مع جهل البوليس المطبق بهذه المشروعات التي توصف اليوم بأنها جهنمية؟ أين كان البوليس من هذا الجيش الطويل العريض الذي تطلق عليه جيش الإرهاب؟

أفهم أن يخفى على البوليس مؤامرة تدور بين شخصين أو ثلاثة في جهة من الجهات، أما أن تخفى على البوليس جيوش بأسرها تعد وتنظم، فاسمحوا لي ألا أبتلع هذه المغالطة، وأن أسمي الأشياء بأسمائها، وأن أعرضها عليكم على حقيقتها التي لاتحمل شكا أو جدلا أو مناقشة.

فالحق كل الحق أن الذي كان يجري إنما كان برضاء السلطات الحاكمة، وأن هذا الإعداد للإخوان إنما كان محل رعايتهم وتشجيعهم، ولذلك فقد كان على البوليس السياسي أن يغمض عينيه، حتى لايورط نفسه ويورط الحاكمين في مشاكل، واعتبرت دعوة (الإخوان المسلمون) على هذا الأساس منطقة حراما لايجوز للبوليس أن يقربها، ولذلك نمت المؤسسات والمنظمات وترعرعت في جو من الأمن والدفء والسكينة والعوامل المشجعة.

ليس صحيحا إذن ماقاله عمار بك من أن إجراءات كانت تتخذ عقب وقوع حادث من هذه الحوادث للحد من نشاط (الإخوان المسلمون)، وإنما الصحيح هو العكس، وأنهم عقب كل حادثة كانوا يلقون تشجيعا وتأييدا، لأنها كانت تظهر أنهم بماوصلوا إليه من القوة صالحون كل الصلاحية للمهمة التي يراد منهم القيام بها. وهي –كما قلت لكم– القضاء على حزب يراد القضاء عليه بأي ثمن من الأثمان ولو على حساب القانون وعلى حساب الأمن والسلام.

فلتطو النيابة إذن أوراقها وصفحاتها الخاصة بالاتفاقات الجنائية والتمهيد للانقلابات، فلقد اتفقنا على ألا يكون لذلك أي تأثير على جوهر الواقعة المطروحة أمامنا، وسوف أتكلم عن هذه المسألة من الناحية القانونية في القسم

القانوني من مرافعتي، أما اليوم فحسبي أن أقول للنيابة: سدوا هذا الباب ولاتفتحوه، فإن رائحة تزكم الأنوف تهب منه.

لاتتحدثوا عن الانقلاب والإرهاب، فلقد كنتم شركاءنا فيه جميعا. لقد قدمت قضايا فحفظتموها، وضبطتم وقائع فلم تنكروها، فلو لم تكونوا شركاءنا في الرأي لأنكرتم هذه الأمور كما تنكرونها اليوم»[٤١٦].

ثم يستطرد في موضع لاحق: «أصدر النقراشي باشا أمرا بحل (الإخوان المسلمون) ومصادرة أموالها، وفي ذات الوقت أصدر أمره باعتقال كل أعضاء مجلس الإرشاد الذي هو بمثابة مجلس إدارة (الإخوان المسلمون)، واعتقل كثيرا من الأفراد الظاهرين في الإخوان، ولكن شخصا واحدا لم يعتقله وذلك هو «حسن البنا»، فهل كان النقراشي باشا في ذلك رجل أمن يحاول أن يطفيء نيران الفتنة؟ أشهد أنه في هذا الإجراء لم يكن كذلك، وإنما كان رجلا سياسيا حزبيا غارقا في الحزبية إلى الأذقان، فهو يبطش بخصمه، ثم يريد في ذات الوقت أن يحقره على مانشرت المجلات والصحف. فقد ذكرت كلها بدون استثناء أن «حسن البنا» طلب من النقراشي باشا أن يعتقله فيمن اعتقل، فقال له المرحوم النقراشي باشا: إنه لاخطر منك بعد أن قصصنا أجنحتك.

لا ياحضرات المستشارين والضباط العظام ذلك موقف كله تناقض وشذوذ، وهو ليس من الحكمة في قليل أو كثير، كيف يقبض على أشخاص ويعتقلون بحجة أنهم رؤوس مدبرة في (الإخوان المسلمون) ثم لايقبض على الرأس الأكبر؟ كيف يقدم النقراشي باشا على هذا الإجراء الأخير، وهو البطش بالإخوان هذه البطشة الكبرى، ثم يتصور أنه يظل منطقيا مع نفسه بالإبقاء على «حسن البنا» حرا طليقا؟ وأين حماية الأمن؟ وأين اتقاء الخطر وهذا هو رأس الفتنة –كما تقولون– مطلق السراح؟ مرة ثانية أشهد بأن هذه غلطة من النقراشي باشا، وقد دفعه إليها شديد حرصه على تحقير «حسن البنا» وإظهاره بمظهر الرجل الذي لاحول له ولاقوة ولاطول، وأن أصغر معاون من معاونيه هو أخطر منه شأنا.

هذا هو الموقف ياحضرات المستشارين والضباط العظام يجب أن نلخصه مرة أخرى في كلمات قلائل، لتتضح الحقائق، فنستطيع أن نستخلص منها النتائج.

* تشجيع يجاوز كل معروف ومألوف لتقوية (الإخوان المسلمون) وتدعيمها حتى أصبحت قوة مرهوبة الجانب يعمل لها ألف حساب.
* تهاون عجيب على طول الخط في تحقيق الجرائم التي تقع من بعض أفراد (الإخوان المسلمون)، وتستر على هذه الجرائم أحيانا.
* تعطيل القانون بالنسبة (للإخوان المسلمون) فيسمح لهم بتأليف الفرق شبه النظامية، وجمع الأسلحة على أوسع نطاق عرفته مصر.
* وفجأة يراد وضع حد لذلك كله في لمحة عين.

---

[٤١٦] أشهر قضايا الاغتيالات السياسية– وثائق أشهر قضايا مصر من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٨٢ ص: ٥٢٠ إلى ٥٢٤.

* فتحل الجمعية، وتصادر أموالها على خلاف القانون والدستور والأحكام العرفية.

* ويزج في المعتقلات بمئات من رؤوس (الإخوان المسلمون).

* ويترك حسن البنا حرا طليقا لتحقيره وإذلاله.

فما هي النتيجة الطبيعية لكل هذه المقدمات؟ لاشيء سوى اغتيال النقراشي باشا، ولقد أدرك هذه النتيجة كل إنسان في ذلك الوقت كما أثبت لحضراتكم»[٤١٧].

ثم يذكر أيضا: «تصوروا ياحضرات المستشارين والضباط العظام شبانا صغارا عاشوا في بيئة كلها تدين، وعاشوا في جماعة نمت وترعرعت في كنف الحكومات المصرية المتعاقبة، فوجدوا هذه الحكومات تتسابق للحصول على حظوة هذه الجمعية وتأييد قائدها.

تصوروا شبانا يرون القانون لايطبق بالنسبة (للإخوان المسلمين) ويرون الحرية الشاملة الكاملة في الحركة والنشاط والاجتماع لاتتوافر إلا (للإخوان المسلمين)»[٤١٨].

وقد ذكرنا من قبل في الكلام حول حادث مقتل النقراشي[٤١٩] ماشهد به أحمد حسين من مفاوضات ومناورات بين مصطفى مرعي وحسن البنا –رحمه الله– كانت ثمرتها بياناً بعنوان «بيان للناس»، استنكر فيه حسن البنا –رحمه الله– قتل النقراشي، ووصفه بأنه من الابطال ودعا فيه للملك. وكيف أن هذا البيان استخدم لتحطيم عبدالمجيد أحمد حسن، وحمله على الإيقاع بإخوانه، كما بينا تفصيلا بما يغني عن إعادته. ومن أهم مايستخلص من كلام المحامي أحمد حسين أن هذا الحجم الضخم لجماعة الإخوان كان لتشجيع الحكومات المتعاقبة دور كبير في صنعه.

ب– سماح النقراشي للإخوان بعقد مؤتمرهم العام رغم حظر كل المؤتمرات والاجتماعات:

تقول د. لطيفة سالم: «وعاد الملك وأدخل في اعتباره محاربة الوفد عن طريق مساندة الإخوان على أساس أنه في هذه الفترة بدا واضحا التنافس بين الحزب والجماعة من أجل التأثير على الجماهير، ومن ثم فلم يكن غريبا أن يسمح النقراشي للإخوان في سبتمبر ١٩٤٥ بعقد المؤتمر العام لنواب الأقاليم في الوقت الذي منع فيه كل المؤتمرات والاجتماعات، وترتب على ذلك أنهم حصلوا على حرية التحرك والتجول، وهذا ما كانوا يسعون إليه»[٤٢٠].

ج– تقرير جميس بوكر القائم بالأعمال البريطاني في نوفمبر ١٩٤٥ عن لقاء والتر سمارت المستشار الشرقي للسفارة البريطانية وحسن رفعت وكيل وزارة الداخلية في عهد النقراشي:

---

[٤١٧] أشهر قضايا الاغتيالات السياسية– وثائق أشهر قضايا مصر من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٨٢ ص: ٥٤٠، ٥٤١.

[٤١٨] أشهر قضايا الاغتيالات السياسية– وثائق أشهر قضايا مصر من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٨٢ ص: ٥٤٢.

[٤١٩] الباب الثاني: مواقف الإخوان مع الحكومات في مصر خلال ستين عاماً/ الفصل الأول: الإخوان ورفض الخروج على الحاكم مع الالتزام بالدستور والقانون/ ١٦– مقتل النقراشي وماكشفه من اختلاف ونقائص في منهج الإخوان المسلمين.

[٤٢٠] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦ – ١٩٥٢) ص: ٧٠٤، الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥– ١٩٥٢) ص: ٥١.

يقول التقرير أن سمارت قال لحسن رفعت: «يتحرق حسن البنا شوقا ليحل محل النحاس باشا والوفد».

رد حسن رفعت قائلا: «لايمكن أن نعارض أمراً يمثل التطور الطبيعي». وأضاف: «يتعاون الإخوان المسلمون معي للتقليل في حجم المظاهرات التي ستجري غدا بشأن قضية فلسطين في ذكرى وعد بلفور. لقد صاروا الآن أقوياء للغاية، كما أن البنا قائد ملتزم تماما، وهو خطيب مفوه، ولديه قدرة عالية علىالتنظيم».

قال والتر سمارت: من الخطر مساندة الإخوان واستخدامهم كسلاح حتى لايأتي يوم تجد فيه هذه الحكومة –وكل الحكومات– أن التعامل معهم صار أمرا عسيرا، فهم جماعة تعمل في الظلام ومعادية للأجانب. واستخدامهم كسلاح يؤدي بالتأكيد إلى نمو قوتهم، وبالتالي تصبح السيطرة عليهم مستحيلة، وإني أدرك بالطبع زيادة قوتهم، ولكني متمسك برأيي في أن أنشطتهم يمكن أن تؤدي إلى قيام حركة معادية للأقباط».

رد حسن رفعت قائلا: «لا أعتقد بوجود خطر من وراء ذلك، فحسن البنا حريص للغاية على عدم السماح بمثل هذه الأعمال».

أصر سمارت على موقفه وقال: «لازلت متمسكا تماما برأيي في أن أي تشجيع للإخوان المسلمين يعد من الأمور الخطيرة».

كما ذكر حسن رفعت أنه ليس هناك ضرر من أن يعطي فاروق لهم بعض التشجيع، لأنهم أحسن أداة لمحاربة الشيوعية، كما صرح حسن رفعت لسمارت بأن الإخوان تلقوا أموالا من الايطاليين والألمان والقصر والوفد[٤٢١].

وهذا التقرير يدل بوضوح على إدراك كل من الانجليز ومسئول الداخلية المصري أن الحكومة المصرية ترعى جماعة الإخوان وتستخدمها سياسيا لتحقيق مآربها. ولم يكن حسن البنا –رحمه الله– يجهل ذلك بل قام بدوره خير قيام، كما ذكرنا أمثلة من قبل. ولكن البنا من جانبه اعتبر أن هذه مناورة منه ليقوي جماعته، ولم تغفل الحكومة عن مناورة البنا ولم تمهله حتى يتمم ما يريد، بل لما أحست الحكومة بأن الجماعة قد تصبح خطراً عليها عاجلتها بضربة مجهضة في آخر عام ١٩٤٨.

٣– مواقف الإخوان في تأييد السعديين (الجزء الثاني من الصفقة)

أ– بعد مقتل أحمد ماهر على يد أحد شباب الحزب الوطني ذهب حسن البنا –رحمه الله– إلى النقراشي معزيا في أحمد ماهر وموضحا لرسالة جماعته، إلا أن النقراشي لم يستجب لطلبهم بحرية العمل وعقد الاجتماعات[٤٢٢].

---

[٤٢١] حقيقة التنظيم الخاص ودوره في دعوة الإخوان المسلمين ص: ٤٧٣، فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦ – ١٩٥٢) ص: ٧٠٣– نقلتها عن:

F.O. ٣٧١ - ٤٥٩٢٨ , J ٣٩٥٥ - ٣ - ١٦, Bowker - F.O, Cairo, Nov. ٩, ١٩٤٥, Minute By Smart on the Role of Ikhwan Muslimeen.

[٤٢٢] الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨– ١٩٤٨) ص: ١٠١.

وقد نقلنا مايصدق ذلك من مرافعة أحمد حسين؛ أن السعديين لم يرضوا من الإخوان إلا بالتبرؤ من الوفد ومهاجمته حتى يساعدوهم، فاستجاب الإخوان، فليراجع.

ب- تأييد الإخوان لوزارة النقراشي الأولى:

نقلنا في المقدمة ما أورده طارق البشري عن تأييد الإخوان للنقراشي في وزارتيه، ثم انقلابهم عليه في المرتين، وتساؤله عن الفرق بين السعديين وغيرهم من الأحزاب العلمانية، فليراجع.

وفي هذا يقول فريد عبدالخالق أيضا وهو يتكلم عن الفترة بعد سقوط وزارة الوفد ومجيء وزارة أحمد ماهر فالنقراشي الأولى: «وقد تولى الحكم في هذه المرحلة ثلاث وزارت، تناسى الإخوان في سبيل مصلحة الوطن العليا أحقادهم وإساءاتهم وإيذاءهم إليهم، وحرصوا على تقديم النصيحة وإبداء الاستعداد للتضحية من أجل تحقيق مطالب الشعب بكل مايملكون، إن اتجهت الحكومة إلى تحقيقها، وقادت الشعب في الطريق إليها، ولكن أولى هذه الحكومات فشلت في أداء واجبها، ولم تخط خطوة جادة لاستخلاص حقوق البلاد خلال عام لها في الحكم. فقام الشباب في القاهرة والإسكندرية يعلن احتجاجه، وتكررت مأساة كوبري عباس التي حدثت في عام ١٩٣٦، بفارق أن الذي أمر بضرب الطلبة بالرصاص -فوق كوبري عباس عام ١٩٣٦- كان إنكليزيا، في حين أن الذي أمر بضربهم فوق نفس الكوبري هذه المرة كان مصريا[٤٢٣].

وهو صاحب قرار حل الجماعة فيما بعد، وكان المنفذ مصريا أيضا هو اللواء سليم زكي، الذي قتل في مصادمة أخرى قادمة، وأصيب ١٦٠ طالبا إصابات شديدة وفقد ٢٨ طالبا حيث كانوا يلقون بأنفسهم من فوق الكوبري في النيل اتقاء للرصاص المنهمر. وفي اليوم نفسه قامت مظاهرات شعبية في أكثر من بلد، وحاصر البوليس المركز العام للإخوان ودورهم بالقاهرة، وأمام هذه المقاومة الشعبية المعارضة اضطرت الحكومة إلى تقديم استقالتها في ١٩٤٦/٢/١٤ فقبلت»[٤٢٤].

وقد نقلنا من قبل كلام أحمد عادل كمال عن الصفقة مع أحمد حسنين على أن تسقط وزارة النقراشي، ويفرج عن الإخوان في مقابل قيامهم بمظاهرة تأييد للملك[٤٢٥].

ج- وزارة النقراشي الثانية وتأييد الإخوان لها:

وفي هذا يقول فريد عبدالخالق مبرراً أيضا تأييدهم للنقراشي بعد هجومهم الذي سبقه تأييدهم له!!: «وجاءت وزارة النقراشي الثانية، وفي مجيئه تحد لمشاعر الشعب عامة، ومشاعر الإخوان خاصة، لمواقفه من الحركات الشعبية حين أرادت أن تعلن عن احتجاجها على موقف الحكومة المتخاذل مع الإنكليز، فإن الإخوان -إنقاذا لقضية البلاد

---

(٤٢٣) يقصد النقراشي.

(٤٢٤) الإخوان المسلمون في ميزان الحق ص: ٣٨، ٣٩.

(٤٢٥) الباب الثاني: مواقف الإخوان مع الحكومات في مصر خلال ستين عاماً/ الفصل الثاني: الإخوان والحكام/ المطلب الأول: الإخوان والملك/ ٥- التفاهم مع الملك على إزاحة النقراشي في مقابل إظهار التأييد للملك في فبراير [١٩٤٦].

وتلافيا لضياع الوقت الثمين– تناسوا تاريخ الرجل وسابق فشله وسوء تصرفه وتقدموا إليه بخطة كاملة ونصيحة مخلصة، فقد بعثوا إليه في ٥ يناير ١٩٤٧ بخطاب يطالبون فيه بقطع المفاوضات ومطالبة الإنكليز بجلاء قواتهم عن أرض الوادي، فإن لم يستجيبوا فعليه أن يتقدم بقضية الوطن إلى مجلس الأمن وإلى محكمة العدل الدولية، وإلى كل مجمع دولي نأنس فيه ميلا إلى الإنصاف، وأن يطلق الحريات، وأكدوا له أنه لن يكون معه شعب وادي النيل وحده، ولكن سيكون معه سبعون مليونا من العرب، يؤازرهم ثلاثمائة مليون من المسلمين –آنذاك– تخفق قلوبهم لمصر، وتتحرك مشاعرهم»[٤٢٦].

وهكذا وعد الإخوان النقراشي بتأييدهم له وتأييد المصريين والعرب بل وكل المسلمين إن هو احتكم إلى من؟ إلى الأمم المتحدة، فتأمل هذا الخلل العقائدي. وهل الأمم المتحدة إلا طاغوت صنعه المنتصرون في الحرب العالمية الثانية، ليسبغوا به الشرعية الدولية على إجرامهم. أليست هذه الأمم المتحدة هي التي أصدرت قانون تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ بين العرب واليهود، لتجعل لليهود دولة ذات صفة قانونية دولية في فلسطين.

وتأمل هذا التأرجح السياسي الذي أدى إلى أن ينتقدهم كل المؤرخين كما أوردنا في كلام طارق البشري في المقدمة!!!.

د– ولم يقف الأمر عند التأييد المبدئي للنقراشي، بل وقفوا معه بكل قوة حينما ذهب للأمم المتحدة، وهاجموا كل من انتقده واستقبلوه بحماس حينما عاد فاشلا.

وفي هذا يقول محمود الصباغ: «ولعل التاريخ لم يشهد منذ أبينا آدم إلى اليوم ضلالا أجل وأخطر من ضلال محمود فهمي النقراشي باشا في هذه المعركة، فقد أعلن هذه الحرب على الإخوان المسلمين وهم أصدقاؤه الوحيدون على أرض مصر في ذلك الزمان، حيث صدقوه حين لبس مسوح الوطنية، وأخذ ينادي بجلاء الإنكليز عن مصر في هيئة الأمم المتحدة، يستصرخ العالم لنصرته في قضيته العادلة، بل وتحدى الإخوان المسلمون الزعيم المصري مصطفى النحاس باشا، الذي كان يعلم من وراء الكواليس من هو محمود فهمي النقراشي باشا، فأبرق إلى هيئة الأمم المتحدة يعلن أن هذا الرجل لايمثل مصر، ولكن الإخوان المسلمين –ممثلين في مرشدهم الإمام الأستاذ حسن البنا– أبرقوا إلى هيئة الأمم المتحدة: بأن مايقوله النقراشي باشا هو رأي مصر وقول مصر. متبعين في ذلك أمر دينهم الحنيف ﴿وماشهدنا إلا بما علمنا وماكنا للغيب حافظين﴾ [يوسف ٨١]»[٤٢٧].

ويقول أيضا في وضوح أكثر: «

تعاون (الإخوان المسلمون) مع حكومة محمود فهمي النقراشي باشا الثانية

رأت جماعة الإخوان المسلمين أن تأييد النقراشي باشا، إذا ما سلك أسلوبا جديدا في مواجهة الإنكليز أجدى وأنفع من دخول البلاد في اضطرابات داخلية جديدة وإسقاط النقراشي باشا استنادا إلى ماضيه الشائن أثناء توليه

---

[٤٢٦] الإخوان المسلمون في ميزان الحق ص: ٤١.

[٤٢٧] حقيقة التنظيم الخاص ودوره في دعوة الإخوان المسلمين ص: ١٩.

وزارته الأولى من مارس ١٩٤٥ إلى فبراير سنة ١٩٤٦، فقد تقدم إلى الحكومة البريطانية حينئذ بمذكرة هزيلة، مما أطمع الإنكليز وجعلهم لايردون عليه ولو بالرفض، فثارت الطوائف الشعبية يتقدمها الإخوان المسلمون، ووقعت مصادمات عنيفة بين الشعب والبوليس في القاهرة والإسكندرية، وقتل البوليس فيها الكثير من شباب الجامعة المصرية، كما حدث فوق كوبري عباس في ٩ فبراير ١٩٤٦، بتعليمات من عبدالرحمن عمار بك نفذها اللواء سليم زكي باشا، وقد أصيب فيها ١٦٠ طالبا إصابات شديدة، وفقد ٢٨ طالبا حيث كانوا يلقون بأنفسهم من فوق الكوبري في النيل من شدة الضرب بالرصاص وبالهراوات والكرابيج، واستمرت مقاومة الشعب له حينئذ حتى اضطر إلى تقديم استقالته يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٤٦، وعلى الرغم من ذلك كله فقد رأى الإخوان تأييد النقراشي باشا في حكومته الثانية عندما أعلن على الشعب أنه قرر قطع المفاوضات مع الإنكليز، وعرض القضية على مجلس الأمن أملا أن يبدأ صفحة جديدة من العمل الوطني. وكان من مظاهر تأييد الإخوان المسلمين للنقراشي باشا في هذه الوزارة أنه فيما كان يلقي خطابا في مجلس الأمن دفاعا عن قضية مصر الوطنية إذا برفعة النحاس باشا زعيم حزب الوفد يبعث ببرقية ضد موقف النقراشي باشا، يندد فيها بأن حكومة النقراشي حكومة غير ديمقراطية، ويتهمها أنها حكومة ديكتاتورية، مما حدا بالإمام الشهيد إلى إرسال برقية باسم الإخوان المسلمين هذا نصها:

«إلى جناب رئيس مجلس الأمن وسكرتير هيئة الأمم المتحدة.

يستنكر شعب وادي النيل البرقية التي بعث بها إلى المجلس وإلى هيئة الأمم المتحدة رئيس حزب الوفد المصري، ويراها مناورة حزبية، لا أثر للحرص على الاعتبارات القومية فيها، وسواء كانت حكومة مصر ديمقراطية أو ديكتاتورية فإن الشعب المصري يعلن على الملأ أمام هيئة الأمم المتحدة أن ذلك أمر يعينه وحده، وأنه لايسمح لأي دولة أجنبية بالتدخل فيه، فله وحده الحق في أن يختار نوع الحكم الذي يريده، طبقا لميثاق الأطلنطي ومبادئ هيئة الأمم، وله وحده الحق في أن يعرض على حكومته مايريد، وأن يؤاخذها على كل تقصير يراه.

كما يعلن كذلك أن حقوقه الثابتة في الجلاء التام عن مصره وسودانه والحرص الكامل على استقلاله أمر لايقبل جدالا أو مساومة، وأن الوحدة بين شماله وجنوبه حقيقة واقعة وضرورة لامحيص عنها، ولايحول بينها وبين الظهور على حقيقتها وروعتها إلا هذه الإرادة الثنائية التي فرضتها بريطانيا عليه بالإكراه، والتي طلبت الحكومة المصرية في عريضة دعواها إلغاءها، وأشارت إلى بطلان المعاهدة التي سجلتها بريطانيا، والتي لم يرض عنها الشعب المصري ولم يسلم بها يوما من الأيام.

وأنتهز الفرصة فأؤكد لأعضاء المجلس والهيئة أن شعب وادي النيل عظيم الأمل في لجوء الأمم والشعوب إليها، وتضاعف ثقتهم بمبادئ العدالة العالمية ويقظة الضمير العالمي، وأنه لن يستقر سلام في الشرق ولن تهدأ ثائرة شعوب العروبة وأمم الإسلام حتى ينال وادي النيل حقه كاملا، وليس إرضاء مجموعة من البشر قوامها أربعمائة مليون بالشيء الذي يستهين به الحريصون على الأمن والسلام»

وقد قامت الإذاعة المصرية بإذاعة برقية الإمام الشهيد في كل نشراتها الإخبارية يومين كاملين، كما سافر الأخ مصطفى مؤمن إلى أمريكا موفدا من جبهة الدعاية لوادي النيل، ليسمع صرخة وادي النيل في المجالات الدولية، وخطب من شرفة مجلس الأمن منددا بتواجد القوات البريطانية في مصر، وقاد مظاهرات من الشباب المصري في قلب المدينة يحملون لافتات ضد الاستعمار البريطاني، ونجح في لفت نظر العالم لقضية وادي النيل»[٤٢٨].

وقد نقلنا في مقدمة هذه الفقرة مانقله طارق البشري عن محمود عبدالحليم أن أهم أسباب تأييد الإخوان للنقراشي هو حرصهم على عدم المواجهة المباشرة للملك، أضف إلى ذلك كل تفاصيل التعاون بين النقراشي والإخوان التي حكاها أحمد حسين في مرافعته فراجعها.

وراجع أيضا ماذكره البشري من أن موقف الإخوان متناقض، لانهم أيدوا الرجل الذي أيد بقوة معاهدة صدقي– بيفين، التي هاجموها، والتي وقع عليها مع إسماعيل صدقي إبراهيم عبدالهادي وزير خارجية صدقي وساعد النقراشي الأيمن، وأن النقراشي حتى مقتله لم يتراجع عن هذه الاتفاقية، فتعجب!

وأستسمح القارئ عذرا أن نزيد الأمر تفصيلا لما في ذلك من فائدة جليلة من الوعي بالتاريخ وبأساليب الإخوان التي هي موضع هذا البحث، هذه الأساليب المتذبذبة التي نراها تطبق حرفيا أمامنا في مواقف الإخوان اليوم، فأنقل هنا سرد زكريا بيومي لهذه الأحداث، وكيف أن الإخوان لم يؤيدوا النقراشي فقط، بل وهاجموا من هاجمه. يقول زكريا بيومي:

«وحينما ألقى النقراشي بيانا في مجلس النواب يشرح فيه المطالب الوطنية وما وصلت إليه المفاوضات، هاجم الإخوان البيان لأنه (لم يشف الغلة ولم يروا الظمأ) ووصفوا بيانه بالغموض، ودعوا الحكومة إلى إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وعرض القضية على مجلس الأمن فإن فشل ذلك الطريق فلا يبقى سوى الجهاد.

وحينما قرر مجلس الوزراء برئاسة النقراشي في ٢٥ يناير ١٩٤٧ عرض القضية على مجلس الأمن –وهو الرأي الذي دعا إليه الإخوان– أرسل البنا برقيات تأييد للنقراشي، كما استنكر بشدة موقف زعيم الوفد الذي أبرق لمجلس الأمن موضحا أن النقراشي ليس صوتا شرعيا يتحدث باسم مصر، وقد أدى ذلك إلى عودة الوفد لاتهام الإخوان بالعمالة للحكومة وخيانة قضية الأمة، ويرد الإخوان على موقف الوفد باتهام زعمائه بتفريق كلمة الأمة، وأنهم بذلك يساعدون الإنكليز في وقت يجب فيه غرس الكره والسخط عليهم في نفوس الشباب والشيوخ وتأليب العالم عليهم لأنهم: (أسوأ أمة عرفها التاريخ)، ويقف الإخوان من زعيم الكتلة (مكرم عبيد) نفس موقفهم من الوفد حينما وقف في مجلس النواب معارضا عرض القضية على مجلس الأمن ومطالبا بعودة المفاوضات، بعد أن كان من الداعين إلى قطعها واللجوء إلى الهيئات الدولية. ومن ناحية أخرى أرسل الإخوان مندوبا عنهم مع النقراشي إلى الأمم المتحدة، وهو مصطفى مؤمن في ٢٦ يوليو، وعندما عرض اقتراح في مجلس الأمن بشأن عودة المفاوضات ألقى مندوب الإخوان خطبة قوية تستنكر ذلك، وقدم وثيقة موقعة بدماء الطلاب، وجدد الدعوة للجلاء التام

---

[٤٢٨] حقيقة التنظيم الخاص ودوره في دعوة الإخوان المسلمين ص: ٣٢٠ إلى ٣٢٢.

ووحدة وادي النيل، وقاد مظاهرة أمام مبنى الأمم المتحدة، وقد أدى ذلك إلى طرده من مبنى الأمم المتحدة، فعاد متخفيا قبل إنتهاء جلسات مجلس الأمن إلى مصر.

وفي مصر انتهزت قوى المعارضة وعلى رأسها الوفد الغموض الذي أحاط بالقضية في مجلس الأمن، لتشتد في الهجوم على الحكومة من خلال دعوتها بعودة المفاوضات وعدم جدوى عرض القضية على مجلس الأمن، وبالرغم من أن الإخوان قد ساروا في خط تأييد الحكومة إلا أنهم قد اتهموها بالإسهام في هذا الغموض، لأن فيه ضياع لمصلحة الأمة، وأنه ينبغي إثارة الجماهير استعدادا للكفاح. وحينما أحس الإخوان بأن الحكومة تراوغ في عرض القضية على مجلس الأمن وتؤخر عرضها حفاظا على البقاء في الحكم، تغير موقفهم وصاروا يهاجموها، وأعلنوا أن من واجبهم «إثارة الحماس بين الناس وإثارة روح البذل والتضحية لأن القضية في مصر، وليست في أمريكا، وأن الاحتكام هو استنفاذ للوسائل السلمية وامتحان للضمير العالمي ومبادئ الحرية والعدل».

لكن موقف الإخوان المؤيد للحكومة عاد مرة ثانية حينما تقدم سفير مصر في الولايات المتحدة (محمود حسن) بمذكرة من النقراشي أوضح فيها القضية المصرية ومطالب المصريين الوطنية المشروعة في ١٩٤٧/٧/٨، و قد أنكر الوفد على الحكومة حق تمثيل الأمة، فشنت مجلة الإخوان هجوما على حزب الوفد متهمة إياه بتحقيق أغراض الإنكليز في تحقيق الفرقة والانقسام، وأنه بهذا يقوم بدور (الطابور الخامس) الذي يعتمد عليه الاحتلال، ودعا الإخوان إلى مظاهرة قادها البنا بنفسه لتأييد موقف الحكومة، مع تأكيد على عدم العودة للمفاوضات، ونقلت مجلتهم فقرات من بيان النقراشي في مجلس الأمن، وأطرت هذا البيان، ولم يمنع فشل القضية في مجلس الأمن الإخوان من استقبال النقراشي استقبالا حماسيا آملين أن يعينهم على الخطوة التالية، وهي تعبئة الجماهير وتهيئتها لاستخدام القوة ضد الإنكليز، ونشروا بيانا تركز أغلبه في دعوة الدول العربية والإسلامية لمقاطعة الهيئة الدولية والدول الأوربية التي عارضت القضية المصرية في مجلس الأمن»[٤٢٩].

أما عمر التلمساني الرجل الصريح الذي لا يخشى اللوم، فيقولها بصراحة شديدة: «لعلكم تذكرون جميعا أن النقراشي باشا ذهب إلى هيئة الأمم فأرسلنا نحن من يؤيده هناك، والأحزاب جميعها كانت تعارضه وتتهمه بالخيانة، بينما قلنا نحن أنه مادام في الخارج ويدافع عن حقوق مصر –كل مصر– يجب أن نسانده»[٤٣٠].

وبعد كل هذا الجري وراء الإخوان من موقف لنقيضه أطلب من القارئ الذكي أن نقف قليلا لنحاول أن نجمع شتات أفكارنا فنقول:

١ – أيد الإخوان النقراشي في وزارته رغم كراهية كل الفئات له ثم انقلبوا عليه.

٢ – أيد الإخوان النقراشي رغم تأييده الصريح لمعاهدة صدقي– بيفين التي وقع عليها وزير خارجية صدقي إبراهيم عبدالهادي (الرجل الثاني في السعديين) ورئيس الوزارة بعد ذلك.

---

[٤٢٩] الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨– ١٩٤٨) ص: ١١٢ إلى ١١٥.

[٤٣٠] المصور عدد ٢٩٨٩– ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢/١/٢٢، انظر أيضا: ذكريات لامذكرات ص: ١٥٤.

٣ – رضى الإخوان بالتحاكم للأمم المتحدة ومبادئ الحرية والعدل والضمير العالمي و.....

٤ – قيام حسن البنا –رحمه الله– بقيادة مظاهرة تأييداً للنقراشي وإرسال برقية للأمم المتحدة تأييدا له وإرسال مصطفى مؤمن معه ليؤيده ومهاجمة الوفد ومكرم عبيد من أجله!!!

٥ – انقلاب الإخوان على النقراشي وطلبهم من الملك إزاحته[٤٣١].

هذه هي مفاهيم الولاء والبراء الإخوانية.

وحسبنا الله ونعم الوكيل.

هـ– ولم يقف الأمر عند هذا الحد أيها القارئ الكريم فبعد تنكيل النقراشي بالإخوان وحل جماعتهم، وبعد تعذيب إبراهيم عبدالهادي لهم وقتل مرشدهم هدية للملك في عيد ميلاده.

بعد كل هذا يشرق على الإخوان فجر جديد، فيأتي الهضيبي ويعرف الطريق إلى سجل تشريفات قصر عابدين بل وإلى الملك قاتل شيخه بل وإلى مودة إبراهيم عبدالهادي حتى وإن غضب الإخوان، وفي هذا يقول عمر التلمساني: «ولم يكن من أخلاق الهضيبي أن يبيت على ضغن لأحد، حتى أنه زار إبراهيم عبدالهادي في إحدى المناسبات التي تستدعي الزيارة شرعا»[٤٣٢].

وحقا فهمنا عبارة «إحدى المناسبات»، أما «شرعا» فلم نفهم ماذا ذهب ليفعل؟ هل ذهب ليتبرأ منه؟ أم هل ذهب ليصدع في وجهه بالحق؟ أم هل ذهب ليجاهده؟ أم هل ذهب ليطالبه بدم حسن البنا رحمه الله؟

ويقول أيضا متباهيا: «كل الذي أعرفه ويعرفه الناس أن المرشد العام طلب لمقابلة الملك فاروق فقابله وخرج يقول: مقابلة كريمة لملك كريم. ورجال الثورة أخذوا عليه هذا. وفعل مثل هذا يعطي فكرة عن قيادة الإخوان وعن أساليبهم في التعامل مع الحكام، ونحن لانريد أن نصطدم بأحد، ولقد زار الأستاذ الهضيبي إبراهيم عبدالهادي في منزله وهو الذي بدأ فكرة التعذيب مع الإخوان!!»[٤٣٣].

ويقول محمد الغزالي في ذلك:«خرج الإخوان المسلمون من محنتهم بعد أن حلت جماعتهم وقتل إمامهم الشهيد، ولاقوا أشد ألوان العذاب والتنكيل على يد حكومة السعديين ونواب السعديين ورئيس السعديين المجرم إبراهيم عبدالهادي. ومع ذلك فما كان الاستاذ الهضيبي يسافر في رحلة إلى الصعيد حتى ذهب إلى زيارة نواب السعديين، وعلم الإخوان بالخبر فغضبوا، وفي اجتماع لاعضاء الهيئة التأسيسية في القاهرة أثيرت المسألة، وثار الإخوان لهذه الزيارة، وطلبوا من الأستاذ المرشد ألا يزور أحدا من السعديين مرة أخرى، ولكنه ثار عليهم وقال: «إني سأزور

---

[٤٣١] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦ – ١٩٥٢) ص: ٧٠٦، ٧٠٧.

[٤٣٢] ذكريات لا مذكرات ص: ١٢٤.

[٤٣٣] المصور عدد ٢٩٨٩– ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٢ هـ– ٨٢/١/٢٢.

السعديين، وسأتصل بإبراهيم عبدالهادي أيضا» متحديا بذلك شعور الإخوان وعواطفهم، فلما قوبل هذا الإصرار بغضبة من الأخوين الأستاذين محمود البراوي ومحمد الخضري، ترك الجلسة وخرج غاضبا!»[٤٣٤].

و- ونختم هذه الفقرة بالتلمساني الذي يقول: «وإن أنس لا أنسى أن النقراشي -غفر الله له- قبض على الإخوان المجاهدين وهم على أرض المعركة في فلسطين»[٤٣٥].

ويقول أيضا:«لقيت من المرحومين إبراهيم عبدالهادي وعبدالناصر، الكثير من الظلم، فلم أحقد ولم أضمر سوءا»[٤٣٦]. وأين الحب في الله والبغض في الله.

وكانت ثمرة علاقة الإخوان بالسعديين ماعلمه الناس جميعا من تنكيل السعديين بهم وحل جماعتهم وقتل مرشدهم وسلب أموالهم وهتك أعراضهم (العسكري الأسود).

ومع ذلك هل خرج الإخوان بأي درس؟

هل اعترفوا بأي خطأ؟

---

[٤٣٤] الدعوة: ١٩٥٤/١/١٥- مقال (نريد الإصلاح).

[٤٣٥] ذكريات لامذكرات ص: ٢٧٢.

[٤٣٦] ذكريات لامذكرات ص: ٢٦.

المطلب الثالث :

الإخوان وإسماعيل صدقي

من المواقف التي لايمكن تبريرها إلا بمجرد الحرص على المصلحة –مهما كانت التضحية بالعقائد بل حتى وبالسمعة– هو موقف الإخوان من وزارة إسماعيل صدقي الثانية، التي جاءت بعد وزارة النقراشي الأولى.

أ– من هو إسماعيل صدقي:

إذا أردنا أن نلخص من هو إسماعيل صدقي في كلمات قليلة فهو رأسمالي شريك لليهود، متعاطف معهم في قضية فلسطين، عميل للإنكليز وداع للتفاهم معهم، علماني حتى النخاع، مزور للانتخابات وباطش بجموع الشعب وساحق لانتفاضاته، هذا هو إسماعيل صدقي، وعن هذا يقول طارق البشري وهو يناقش مبررات الإخوان في التعاون مع على ماهر أو محمد محمود وأنه قد يمكنه قبولها مع التسامح الكبير:

«مع كل ذلك، يبقي تأييد الإخوان لإسماعيل صدقي عصيا على التبرير. من وجهة نظر الحركة الوطنية وصالح الإخوان معا، وصدقي بأي معيار من المعايير هو رجل المصالح الأجنبية في مصر. ومن الناحية الوطنية لم يؤثر عنه إلا العداء لكل فصائلها. ومن الناحية الديمقراطية هو من هو عداء لها. ومن الناحية الاقتصادية هو ذو العلاقة العضوية الوثيقة برؤوس الأموال الأجنبية، وبالجاليات الأجنبية اليهودية المهيمنة على الاقتصاد وقتها، ولم تكن تنقصه شجاعة الجهر بكل ذلك، ولاتنقصه شجاعة الجهر وحيدا بمعارضته لحرب فلسطين في ١٩٤٨، ومن ناحية الإسلام والتغريب لم يؤثر عنه أنه تحلى أو تجمل بأي من آثار الإسلام في أي من المجالات»[٤٣٧].

وتقرر سهام نصار عنه أنه: «كانت تربطه باليهود علاقات صداقة؟ وعلاقات عمل فقد كان دانيال المسيم كواربيل من أصدق أصدقائه، لذا وجدناه يتخذ مواقف معادية للفلسطينيين الذين كانوا يقيمون بمصر، ويتبني موقفا لايتسم بأدنى قدر من التعاطف معهم، فقد اعتقل عام ١٩٢٥ –وهو وزير للداخلية– الوطنيين الفلسطينيين الذين هتفوا ضد بلفور أثناء مروره على مصر لحضور الاحتفال بافتتاح الجامعة العبرية، وعندما تولى رئاسة الوزارة عام ١٩٣٠ أغلق جريدة «الشورى» الفلسطينية لصاحبها محمد علي الطاهر، الذي كان من مؤيدي حزب الوفد، في حين أبقى على جريدة «إسرائيل» الصهيونية»[٤٣٨].

أما عن موقفه من بريطانيا فيلخصه طارق البشري: «كان ظن صدقي إذاً أنه يمكن تحقيق الجلاء بالمفاوضة مع إنشاء حلف عسكري إقليمي مع بريطانيا، وأن هذا سيؤدي إلى تصفية المسألة الوطنية، رغم أن الحركة الوطنية وقتها كانت متنبهة لهذا الثمن، الذي يمكن أن يقدم مقابل الجلاء، فرفعت شعار الجلاء غير المشروط ورفض مبدأ

---

[٤٣٧] الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥ – ١٩٥٢)– المقدمة ص: ٥٨– ٥٩.

[٤٣٨] اليهود المصريون بين المصرية والصهيونية ص: ٣٥.

التحالف أو الدفاع المشترك. ويتأكد إخلاص صدقي لمبدأ التحالف بما ذكره في مذاكراته، إذ يصف بريطانيا بأنها: «البلد العظيم صديقنا وحليفنا». ويقول إن: «رغبتنا في التحالف معهم لم تكن بحاجة إلى التدليل عليها، كما أنه لم تكن بنا حاجة للبحث عن أمة كبيرة نساعدها وتساعدنا عند وقوع الخطر... فإن بيننا وبين بريطانيا العظمي حلفا قائما فعلا، ظهر أثره أثناء الحرب الأخيرة وجنى الإنكليز من مزاياه بقدر ما جنى المصريون»، أما بالنسبة لمسألة السودان فقد حدد سياسته في مقال ٧ فبراير ذاته بأن: «مصر لاتزال بالنسبة للسودان في دور البحث والتفكير... (ويجب أن) يقضى على التعاقب في مطلبينا الأساسيين: الجلاء ووحدة وادي النيل، ولو دعت الحال إلى مرور فترة من الوقت بين المطلب الأول والمطلب الثاني». ومعنى هذا أنه يرى فصل مسألة الجلاء عن مسألة السودان، وأن تقتصر المفاوضات على المسألة الأولى، وذلك على خلاف ما استقر في تراث الكفاح المصري من وجوب حل المسألتين معا، وعلى خلاف الشعار الجديد الذي بدأ يرفعه الشعب بعد الحرب وهو الجلاء عن وادي النيل»[٤٣٩].

ومن الجدير بالذكر انه لم يخن هذا المبدأ على مستوى الحركات السياسية في تاريخ مصر إلا حركتان: الشيوعيون والضباط الأحرار، وللعلم فهذا هو أيضا موقف أمريكا[٤٤٠].

وصدقي بعد ذلك هو الذي واجه إضرابات العمال بالحديد والنار، وهو الذي زيف انتخابات مجلس النواب.

هذا هو صدقي مع الاختصار الشديد.

ب – وجاء صدقي لرئاسة الوزراء:

ونذكر القارئ الذكي أن صدقي جاء بعد سقوط وزارة النقراشي الأولى، وأن سقوطها جاء بالتفاهم مع الإخوان، أو ما أسماه أحمد عادل كمال بالصفقة، وقد ذكرنا هذا من قبل، ولكن نعيده للتذكرة. يقول أحمد عادل:

«النقراشي يترنح:

كان الإخوان المسلمون هم زعماء تلك الحركة وقادتها وجنودها، وطلاب الجامعة من ورائهم. ولذلك حين وجه الأستاذ البنا رسالة إلى السراي يطلب فيها إخراج النقراشي من الحكم فقد كان لذلك الطلب وزنه.... بل كان – ولو أنه لم يحمل ذلك الأسلوب– بمثابة إنذار، وفي منتصف الليل وقفت سيارة ملكية فاخرة في الحي الشعبي الحلمية الجديدة أمام البيت المتواضع الذي يسكنه الرجل الفقير الذي يهز الدولة ويهز العرش... حسن البنا. وطلب الرجل لمقابلة عاجلة مع رئيس الديوان الملكي أحمد حسنين باشا. وكان موقف حسن البنا –رحمه الله– حاسما وواضحا... لقد أساء النقراشي بالاعتداء على أبنائنا الطلاب الذين لم يقترفوا إثما إلا المطالبة بأمانينا القومية... إنهم لم يطلبوا إلا جلاء قوات الاحتلال ووحدة وادي النيل، وهي مطالب مشروعة لاينكرها إلا خائن... ولذلك لابد أن يخرج النقراشي من الوزارة. ولم يخرج الرجل من سراي عابدين إلا ومعه وعد بذلك. وسئل عن رأيه فيمن يلي الوزارة من بعد النقراشي، وأجاب بأنه لايهمه شخص من يجيء... المهم سياسته.

---

[٤٣٩] الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥ – ١٩٥٢) ص: ٩٤.

[٤٤٠] موجز تاريخ مصر في الحقبة العلمانية (١٨٠٩ – ١٩٨٦) ص: ١٤٤.

«مقابلة مع حسنين باشا

وفي نفس الوقت كانت اتصالات أخرى تجري معنا نحن الطلاب».

إلى أن يقول أن حسنين باشا قال: «إنه لذلك فهو –جلالة الملك– عاتب علينا أشد العتب لما فعله الطلاب في الجامعة. وأجبنا بأن النقراشي أساء وضربنا. قال: هناك سلطة عليا في البلاد وهي الملك، وأنه كان باستطاعتنا أن نشكو النقراشي إلى الملك. قلنا: إن النقراشي منع مظاهرة سلمية من الوصول إلى قصر عابدين، وزج إخواننا في السجون، وهو مازال يبحث عنا للقبض علينا.

وانتهى الحديث بيننا إلى أن أصبح صفقة: النقراشي يخرج من الحكم، ويفرج عن المقبوض عليهم، وتحفظ القضايا، ونحن نقوم بمظاهرة من الجامعة إلى قصر عابدين تهتف بحياة الملك حفاظا على كرامته في البلاد. وقد ضحى الملك بالنقراشي، وكان كل مايهمه هيبته هو. وكان مايهمنا سقوط النقراشي والإفراج عن إخواننا»

«وزارة إسماعيل صدقي:

ذهب النقراشي في فبراير ١٩٤٦ وجاء من بعده إسماعيل صدقي، ولصدقي باشا تاريخ أسود، فقد ترأس الوزارة قبل ذلك عام ١٩٣٠، وفي بعض الإضرابات الطلابية التي أثارها ضده خصومه أمر البوليس فاقتحم المدارس وضرب الطلاب بالرصاص في الفصول.

عاد إسماعيل صدقي، وبدأ يخطب ود الإخوان ويطلب –علانية– الصفح عن ماضيه، ويستشهد في سبيل ذلك بمستقبله وما سوف يفعل.

لقد كان الظن أن الملك سيعهد بالوزارة إلى خاله شريف صبري، فلما عدل عن ذلك فجأة إلى إسماعيل صدقي ظن الرجل أن حسن البنا –رحمه الله– هو الذي طلبه، ولعله نما إلى علمه أن مقابلة تمت بين حسن البنا –رحمه الله– وأحمد حسنين، ومر على دار الإخوان بالحلمية الجديدة فلم يجد المرشد العام، فانصرف بعد أن ترك له بطاقة، وتحرى الأستاذ البنا وقتا يعلم غياب صدقي عن مكتبه، فرد له الزيارة وترك له بطاقته، ورأى الإخوان أن يمنحوا الرجل الفرصة التي استجداها»[٤٤١].

ويؤكد هذا فريد عبدالخالق بشيء من التفصيل: «وجاءت من بعدها حكومة صدقي ولم يكن حزبيا، وكان واقعيا ولمس في واقع الحياة المصرية أن الإخوان صاروا العنصر الفعال في الحركات الشعبية العملية المعبرة عن سخط الأمة، ورأى خطورة الموقف بالنسبة لمستقبل البلاد، فقرر أن لايقبل هذا المنصب إلا إذا اطمأن إلى تأييد من هذه الهيئة الشعبية واتصل صدقي بالمرشد، وكاشفه باتجاه النية إلى اختياره لرئاسة وزارة غير حزبية لمفاوضة الإنكليز، وعرض المرشد الأمر على الجماعة وانتهى الإخوان إلى رأي. واعتذر صدقي عن ماضيه السياسي بأنه كان يتعامل مع خصومه على أساس الأساليب الحزبية التي لاتتقيد بآداب، وإنما تصدر عن الكيد الشخصي والحزبي، وأنه وقد تطورت الحياة السياسية في مصر، ونشأت فيها هذه الهيئة التي تقوم على الدين والخلق، فإني «أخلع ثوبي القديم

[٤٤١] النقاط فوق الحروف– الإخوان المسلمون والنظام الخاص ص: ١٣٧– ١٣٩.

وأفتح صفحة جديدة». واجتمعت الهيئة التأسيسية ودرست الموقف من كل جوانبه، واتخذت قرارها بقبول مبدأ التفاهم على أساس الحد الأدنى الذي لايقبل الإخوان بأقل منه من مطالب البلاد في الجلاء والاستقلال ووحدة وادي النيل. ووافق صدقي على هذا الحد الأدنى، وأعطى الميثاق على نفسه بذلك»[٤٤٢].

والذي يذكره الأستاذ فريد غير دقيق، فإن رأي صدقي في المفاوضة والتحالف وإرجاء مسألة السودان لم يكن مجهولا، بل هو قد نادى إبان وزارة النقراشي بآرائه هذه في برقيته إلى مجلس النواب في ١٩٤٥/٨/٢، والتي نشرتها الأهرام وفي مقاليه في ١٧ /١٩٤٦/١ و ١٩٤٦/٢/٧[٤٤٣].

إذن فصدقي وآراؤه في المفاوضات لم تكن مجهولة، فإذا جاء الإخوان بعد ذلك وعارضوه في اتفاقية صدقي– بيفين، وقالوا خدعنا في الرجل، لم يقبل منهم ذلك، خاصة وأنهم –وهم من هم خبرة في السياسة المصرية، بل هم أساتذة التحالفات والانقلابات الحزبية والسياسية– أخبر منا ألف مرة بالرجل. أولم تقرأ معي ياأخي القارئ الذكي قول أحمد عادل كمال السابق: «ولصدقي باشا تاريخ أسود».

ولماذا لم يتضمن الحد الأدنى من الاتفاق مع صدقي –على حد تعبير فريد عبد الخالق– أي ذكر لتطبيق الشريعة ولقضية فلسطين؟ وصدقي هو صديق اليهود والمعارض لأي قتال معهم، ماذا قدم صدقي للإسلام ولفلسطين حتى يؤيد هذا التأييد؟ كما سنزيد الأمر تفصيلا لاحقا.

بل إن بعض الروايات تقول إن حسن البنا –رحمه الله– شارك في اختيار صدقي فالدكتورة لطفية سالم تقول عن علاقة الإخوان بالملك في تلك الفترة: «ومع القلاقل والاضطرابات والموقف المعادي الذي اتخذه الطلبة من فاروق، قرر الاعتماد عليهم [أي الإخوان] لإنقاذ الموقف، ويسجل بوكر للندن ذلك، ويبين أنهم عائدون إلى أحضان القصر مرة أخرى.وبدا ذلك واضحا، فعندما وقع اختيار الملك على تولي إسماعيل صدقي الوزارة، بعث برسول إلى حسن البنا ليستشيره في أمر مجيء رئيس الوزراء الجديد، ولم يخب ظن فاروق، فقد سر المرشد العام من أنه أصبح يستشار في أمر السياسة العليا، ووافق موافقة تامة على الاختيار، وفي اليوم التالى لتأليف الوزارة ذهب إسماعيل صدقي إلى المركز العام للإخوان وترك بطاقة، ورد له حسن البنا الزيارة، ووقف زعيم الإخوان في الجامعة يوجه الشكر للملك على استقالة النقراشي، ويشيد برئيس الوزراء الجديد»[٤٤٤].

وهذه الرواية إن صحت تدل على أن الإخوان لم يفاجأوا بصدقي، بل اختاروه وهم يعلمون موقفه من المفاوضات والتحالف مع الانكليز، وهذه الرواية متسقة مع رواية أحمد عادل كامل السابقة عن مقابلة أحمد حسنين والبنا وإصرار البنا على ذهاب النقراشي.

---

[٤٤٢] الإخوان المسلمون في ميزان الحق ص: ٣٩، ٤٠.

[٤٤٣] الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥ – ١٩٥٢) ص: ٢٤، ٩٣، ٩٤.

[٤٤٤] فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦ – ١٩٥٢) ص: ٧٠٤، ٧٠٥.

بل إن البنا –رحمه الله– نفسه له رأي عجيب في التحالف بين مصر والغرب بعد الاستقلال، فقد نشرت صحيفة (الإخوان المسلمون) حديثا للمرشد العام –رحمه الله– أجاب فيه على أسئلة مراسل أمريكي تدور حول إمكانية التصدي لثورة بلشفية قد توجدها روسيا في الشرق الأوسط، وأجاب بضرورة الارتباط بمحالفات مع دول الغرب بعد الاستقلال، تسهم بمقتضاها هذه الدول في تكوين جيوش محلية وصناعات عسكرية، تمكن أهل المنطقة من التصدي لمثل هذه الثورة، وحتى يتدخل للاشتراك في صدها، على أنه لا يجب اتخاذ دول الغرب من هذا الاحتمال تكأة للماطلة في الجلاء[٤٤٥].

ج– وبدأ الإخوان يأيدون إسماعيل صدقي بوضوح:

وخطب زعيم الإخوان بالجامعة مصطفى مؤمن مثنيا على وعود إسماعيل صدقي في المفاوضة، مستشهدا بالأية الكريمة: ﴿واذكر في الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا﴾[٤٤٦].

وعن هذه الأحداث يحكي صبري أبو المجد: «وما من مظاهرة خرجت –بعد أن منع إسماعيل صدقي المظاهرات– التي كان يدعو لقيامها يوم أن ألف الوزارة، مامن مظاهرة عارضت وزارة إسماعيل صدقي إلا وتصدى شباب الإخوان المسلمين لها بالسكاكين والعصي.

وإنني لأذكر يوما دخل فيه طلاب الإخوان المسلمين بقضهم وقضيضهم إلى قاعة الاحتفالات الكبري بجامعة فؤاد –جامعة القاهرة الآن– بعد أن كسروا الأبواب وتم عقد مؤتمر كبير لتأييد إسماعيل صدقي، افتتحه الأخ والصديق المهندس الكبير مصطفى مؤمن بقوله تعالى وهو أصدق القائلين: ﴿واذكر في الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا﴾»[٤٤٧].

فانظر كيف بلغ تملق الإخوان للحكام أن خلعوا عليهم صفات الأنبياء، رغم اعترافهم بتاريخ صدقي الأسود. أليس هذا استخفافا بالقرآن بالاستدلال به في غير ماأنزل؟

د – تأييد صدقي في المفاوضات ثم العدول عن ذلك:

يقول زكريا سليما بيومي: «وفي الوقت الذي طالبت فيه الجماعة بالوقوف خلف صدقي لنجاح المفاوضات في مقابل أن يتعهد صدقي بالإعداد للجهاد العام في حالة فشلها، كان الوفد يعارض مفاوضات صدقي لا لأنه يرفضها كوسيلة للكفاح بل لكونه يرى في صدقي أنه لايمثل الأغلبية، ويسعى لإخراجه من الحكم... ثم عادت

---

[٤٤٥] الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨– ١٩٤٨) ص: ١٨٨– نقلها عن: الإخوان المسلمون– ٢٩ صفر ١٣٦٥هـ– ١٩٤٦/٢/٢– حديث للمرشد العام مع المستر سبنسر المراسل الحربي الأمريكي.

[٤٤٦] الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥ – ١٩٥٢) ص: ١٠٨.

[٤٤٧] سنوات الغضب– مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ص: ٢٨.

الجماعة وأعلنت رفضها التام للمفاوضات، واعتبرته وسيلة الضعفاء داعية إلى عرض القضية على مجلس الأمن...»[٤٤٨].

ولما عاد من لندن بعد توقيع المعاهدة بالأحرف الأولى هاجمه الإخوان هجوما شديدا ونسوا أنه صدقي صادق الوعد؟؟؟

هـ – وقد استفاد الإخوان من تأييدهم لصدقي:

وفي هذا يقول زكريا بيومي: «وقد استطاعت جماعة الإخوان الحصول على بعض التسهيلات من جانب حكومة صدقي من أهمها ترخيص باصدار صحيفة يومية في مايو ١٩٤٦، وامتيازات في شراء ورق الطباعة بالأسعار الرسمية، وتسهيلات خاصة بالجوالة تتمثل في تخفيض سعر زيها الرسمي وحرية استخدام المعسكرات ومنح قطع من الأرض لإقامة المناطق اللازمة في المناطق الريفية، كما ضمت الحكومة محمد حسن العشماوي كوزير للمعارف وهو معروف بميوله الدينية، وكذلك تمتعت الجماعة ببعض المساعدات غير المباشرة من وزارتي التعليم والشئون الاجتماعية»[٤٤٩].

وينقل الصباغ تقريرا للقائم بالأعمال البريطاني يقول فيه عن صدقي: «هذا جزء من اللعبة الديماجوجية، لقد ألغى تدابير الحكومة السابقة بمنع اجتماعات الإخوان المسلمين، وكلف حسن رفعت باشا وكيل وزارة الداخلية من جانب صدقي باشا بتنفيذ هذه السياسة». أما المفوضية الأمريكية فقد كتبت إلى واشنطن تقول: «يتزايد تنظيم الإخوان كل يوم كقوة سياسية، وبالذات منذ تولي صدقي باشا السلطة، وقد رفع رئيس الوزراء الحظر الذي فرضه النقراشي باشا على اجتماعات الإخوان، وهو يجامل الإخوان، ربما بدعم مإلى بأمل فصم ارتباطهم بالوفد»[٤٥٠].

وقد يسأل سائل فيقول: وما الضرر في أن يستفيد الإخوان من تناقضات السياسة لتمهيد السبيل لدعوتهم؟

والجواب بسيط: الاستفادة من تناقضات السياسة لتمهيد السبيل للدعوة لا ضرر فيها إذا لم تكن على حساب الدعوة، وإذا لم تؤد لإلصاق صفات الأنبياء بأصحاب التاريخ الأسود، فهاهنا الضرر الأكبر.

ونختم كلامنا عن صدقي برأي صريح للمرشد الثالث عمر التلمساني –يبعث اليأس في النفس– يقول فيه:

«وأنا رغم وفديتي، كان لي في المرحوم إسماعيل صدقي باشا رأي أخالف به الكثيرين. فالحق أن صدقي باشا لم يكن محبوبا من الشعب، وكان قاسيا في حكمه على الجماهير، وكان يصف الشعب المصري بأنه شعب كل حكومة! وقد كان مخطئا في نظرته، استبداديا في معاملته للجماهير، لكني كنت أراه سياسيا واقعيا، يدير سياسته على أساس من

---

[٤٤٨] الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨– ١٩٤٨) ص: ٢٢٩.

[٤٤٩] الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨– ١٩٤٨) ص: ١٠٦، ١٠٧.

[٤٥٠] حقيقة التنظيم الخاص ودوره في دعوة الإخوان المسلمين ص: ٤٧٦، ٤٧٧.

الواقع الذي يعيش فيه. كانت سياسته أن الحقوق إذا استحال الحصول عليها كلها، فمن الخير أن يحصل عليها جزءا بعد جزء، وفي هذه السياسة مالا يضر، إذا ما تتابعت الجهود»[451] .

(٤٥١) ذكريات لامذكرات ص: ٢٢.

المطلب الرابع :

الإخوان وحزب الأحرار الدستوريين

حزب الأحرار الدستوريين هو حزب كبار ملاك الأراضي وحزب عتاة العلمانيين المتحالفين معهم من أمثال طه حسين ولطفي السيد، ومع ذلك نرى محمود عبدالحليم يصف رئيس الحزب محمد باشا محمود بأنه كان حريصا في مسلكه الشخصي على آداب الإسلام، ويتعجب البشري من هذه التفرقة بين الوفد الذي اعتاد الإخوان مهاجمته وبين مدحهم لمحمد محمود: «فإن الرجل كان على رأس حزب الأحرار، والأحرار أدنى تيارات السياسة المصرية لموجة التغريب الفكري والحضاري، وأدناهم صلة بالمحتل الإنكليزي. وهم أنفسهم خلفاء حزب الأمة. ولا أظن هجوما يجري من الإخوان على الوفد، إلا فيما يكون أخذه الوفد من حزب الأمة، وإلا فيما يتشابه فيه الوفد مع الأحرار»[٤٥٢].

ومن الجدير بالذكر أن حسن البنا –رحمه الله– لما نقل إلى قنا في وزارة حسين سري بأمر الانكليز تدخل نواب ورئيس حزب الأحرار الدستوريين لإعادة النقل وفي هذا ينقل محمود الصباغ عن هيكل باشا في مذاكراته:

«أدى نقل البنا إلى مالم يؤد إليه نقل مدرس غيره، جاءني غير واحد من النواب الدستوريين يخاطبني في إعادته إلى القاهرة ويرجوني في ذلك بإلحاح، ولما لم أقبل هذا الرجاء، ذهب هؤلاء إلى رئيس الحزب عبدالعزيز فهمي باشا وطلبوا إليه أن يخاطبني في الأمر، وخاطبني الرجل فذكرت له أن حسين سري باشا هو الذي طلب نقل الشيخ بحجة أن له نشاطا سياسيا، وأن النشاط السياسي محرم على رجال التعليم، كما أنه محرم على غيرهم من الموظفين، وأنه لامانع عندي من إعادة الرجل إلى مدرسة المحمدية بالقاهرة.

وخاطب عبدالعزيز باشا رئيس الوزراء في الأمر، وذكر له إلحاح طائفة من النواب الدستوريين ذوي المكانة، وأبدى لي سري باشا أنه لايرى مانعا من إعادة الرجل إلى القاهرة فأعدته»[٤٥٣].

وقد نقلنا من قبل كيف تدخل الملك للضغط لإعادة البنا فليراجع[٤٥٤].

أما عمر التلمساني بصراحته المعهودة فيقول: إن الوفد كان يضعه على قوائم مرشحيه في القليوبية وأيضا الأحرار الدستوريين وفي نفس الوقت كان في الإخوان المسلمين، وأن محمد عبدالرحمن نصير كان من الأحرار الدستوريين وعضوا في الهيئة التأسيسية للإخوان، فتأمل[٤٥٥].

---

[٤٥٢] الحركة السياسية في مصر (١٩٤٥ – ١٩٥٢)– المقدمة ص ٥٨.

[٤٥٣] حقيقة التنظيم الخاص ودوره في دعوة الإخوان المسلمين ص: ٤٦٧.

[٤٥٤] الباب الثاني: مواقف الإخوان مع الحكومات في مصر خلال ستين عاماً/ الفصل الثاني: الإخوان والحكام/ المطلب الأول: الإخوان والملك/ ٦ – تدخل للملك لإعادة البنا بعد نقله والإفراج عنه بعد اعتقاله [١٩٤١م].

خاتمة

كانت هذه أيها القارئ الكريم جولة مضنية في تاريخ الإخوان، حاولت فيها أن أدلل على الخلل العقائدي والمنهجي الذي بدأ يتسلل إلى صفوف الإخوان بدءاً من تأييد الملك منذ نشأة الإخوان في الاسماعيلية إلى تأييدهم لحسني مبارك.

والآن بعد تلك الجولة فإني أدعو كل مسلم حريص على دينه والدفاع عنه ضد هجمات الحملة الصليبية اليهودية الجديدة وضد أعوانها المتحكمين في رقاب المسلمين، أدعوه لأن يقرأ هذا الكتاب جيداً.

فإما أن يجد ما فيه حقاً، فأسأله –بحق الله والإسلام– أن ينشره، ويبلغ ما فيه، ويعمل به.

وإما أن يجد أن الإخوان أبرياء مما اتهمتهم به، وأن أدلتي ليست كافية لإثبات اتهاماتي، وأن الإخوان كانوا ولا زالوا متمسكين بالولاء للمؤمنين والبراءة من الكافرين، وأنهم يتصدون للعدو الصليبي اليهودي في كل مكان وزمان لا ينتظرون إذناً من حاكم، ولا يحصرون مواجهتهم في البلد المحتل، ولا يتعاونون مع المحتل الغازي لديار الإسلام في مجالسه التي تسبغ الشرعية على غزوه، وأنهم يتصدون للطواغيت الجاثمين على صدورنا باليد واللسان، وأنهم لا يدخرون فرصة للإعداد لخلعهم ومنابذتهم والصدام معهم، وأنهم يؤمنون بحاكمية الشريعة ويرفضون حاكمية الجماهير، ولا يؤمنون بالانتخابات التي تدار على أساس من الدستور العلماني والقانون الوضعي، وأنهم لا يتعاونون مع الحكومات العلمانية العميلة على استقرار أمنها، بل هم يتعاونون مع إخوانهم المجاهدين في كل مكان على جهاد الصليبيين واليهود وأعوانهم الطغاة من أمثال مبارك وآل سعود ومشرف وكره زي.

فحينئذ سأكون أسعد الناس بعدم كفاية أدلتي، وأحمد الله أني قد اتفقت معه على الحق حتى وإن لم يقتنع بأدلتي، وأناشده حينئذ –بحق الله والإسلام– أن ينشر ما يعتقد، ويبلغه، ويعمل به.

وإما أن يعتبر أن ما أدعو إليه باطل، وأن ما يدعو إليه الإخوان من التقلب بين التأييد والمعاداة للطواغيت، والإيمان بحاكمية الجماهير، وأن الحكومات التي تحكمنا مسلمة، وأن الصدام المسلح معهم ممنوع وحرام، وأن مواجهة الصليبيين واليهود لا تكون إلا بإذن حكامنا العملاء وفي البلد الذي احتلوه، وألا حرج من التعاون مع الغازي المحتل في مجالس تعترف بشرعية الاحتلال، وأن سعادة العمل الإسلامي وفوزه هو في الحصول على اعتراف قانوني بحزب مدني ذي مرجعية إسلامية، يؤمن بالديمقراطية والرابطة الوطنية التي تسوي بين المسلم وغير المسلم من أبناء الوطن الواحد، وتفرق بين المسلمين من غير أبناء الوطن الواحد، وأن كل ذلك الذي يدعو إليه الإخوان هو الحق والفوز والنجاح. فهذا إذن هو الداء العضال. وأدعو صاحب هذا الفهم لأن يراجع عقيدته على أساس من

---

(٤٥٥) ذكريات لامذكرات ص: ٢٤، ١٥١، المصور: عدد ٢٩٨٩ – ٢٧ ربيع الأول ١٤٠٢هـ، ٢٢/١/ ١٩٨٢ ص: ١٧.

الكتاب والسنة وفهم السلف الصالح، فإن الأمر جد خطير فقد قال النبي @: "الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله، والنار مثل ذلك"[٤٥٦]. ولا أملك له إلا الدعاء بأن يجمع الله بيني وبينه والمسلمين على الحق الذي يرضيه.

وإذا كانت هذه هي دعوتي لكل مسلم حريص على دينه وحريص على الدفاع عنه ضد الصليبيين واليهود وعملائهم الطواغيت، فإني أدعو كل فرد من الإخوان المسلمين خاصة أن يقرأ هذا الكتاب، وأن يحاول الاستفادة من النقد الوارد فيه، فقد قال علي -كرم الله وجهه- لمن قال له: أطلحة والزبير كانا على باطل؟ (يا هذا إنه ملبوس عليك. إن الحق لا يعرف بالرجال. اعرف الحق تعرف أهله)[٤٥٧].

فإني أزعم أن الإخوان المسلمين لا بد لهم من وقفة تصحيحية لمسار الحركة، خاصة بعد سقطتهم التاريخية بتأييد حسني مبارك في انتخابات عام ١٩٨٧، وبعد اكتفائهم بالمظاهرات والبيانات والمؤتمرات والمشاركة في مجالس المحتلين بعد الحملة الصليبية على أفغانستان والعراق.

وفي ختام هذا الكتاب فإني أمد يدي لكل مسلم داعياً إلى الوحدة تحت راية التوحيد والولاء للمؤمنين والبراءة من الكافرين، والتصدي للحملة الصليبية اليهودية الجديدة بالنفس والمال واليد واللسان، والعمل الجاد على خلع الطواغيت أذناب الصليبيين واليهود، وبذل كل غال ونفيس في جهادهم وقتالهم وخلعهم، فهلم إلى توحيد الكلمة تحت كلمة التوحيد.

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود ٨٨].

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

ملحق

بيان للناس من الإخوان المسلمين

---

[٤٥٦] صحيح البخاري- كتاب الرقاق- باب الجنة أقرب إلى أحدكم من شراك نعله والنار مثل ذلك- حديث رقم: ٦١٢٣ ج: ٥ ص: ٢٣٨٠.

[٤٥٧] فيض القدير ج: ٤ ص: ١٧.

إن من أخطر الظواهر التي صاحبت ولا تزال تصاحب هذه المرحلة التاريخية عند ملتقى مسارات الإنسانية المختلفة اختلاط المفاهيم وتشابك الخيوط والخطوط وذيوع الانطباعات الخاطئة عن الآخرين وكلها أمور لعب الإعلام العالمي في خلقها وتزكيتها دورا بالغ الخطورة جسيم الضرر.

وقد أصابت المسلمين من ذلك كله سهام طائشة مسمومة صورتهم كما لو كانوا شعوبا بدائية همجية مجردة من الحس الإنساني والوعي العقلي والتجربة العملية لسنة التطور والتقدم، منكرة حقوق الآخرين في الحياة وفي الحرية وفي اختلاف الرأي وتباين النظر... حتى أوشكت الدنيا أن تسيء الظن بكل ما هو إسلامي وكل من هو مسلم.

ومن الأمانة أن نعترف جميعا بأن جزءا من المسئولية من هذا الخلط الظالم يقع على عاتق المسلمين لما يقدمه بعضنا من أفكار ورؤى، وما يمارسونه من مواقف عملية تشهد لهذا الظن السيئ وتفتح أبواب التوجس المشروع وغير المشروع وتنسب إلى الإسلام –وسط ذلك كله– أمورا لا أصل لها فيه، ولا شاهد لها من مبادئه وقواعده ونصوصه فضلا عن قيمه العليا ومقاصده الكبرى.

وإذا كان الإخوان المسلمون قد رأوا أن من حق الناس عليهم وحقهم على أنفسهم أن يعلنوا بنبرة عالية وصوت جهير وحسم لا تردد فيه موقفهم الواضح من عدد من القضايا الكبرى التي هي موضع الحوار القائم بين أصحاب الحضارات المختلفة... فأصدروا في العام الماضي بيانات تحدد موقفهم الصريح من قضايا الشورى والتعددية السياسية وحقوق المرأة.

وإذا كانت هذه البيانات فيما نعلم قد لقيت قبولا عاما لدى المنصفين والباحثين عن الحقيقة... الذين يسعدهم أن يلتقي الناس جميعا على الخير والعدل والحق... فإن استمرار محاولات التشكيك وسوء الظن المتعمد واختلاق الأقاويل والأراجيف، إضرارا بالتيار الحضاري الإسلامي في عمومه، وردا على من يحاربونه ويحرصون على إزاحته من الطريق يجعلنا نعود من جديد لنعلن في وضوح كامل موقفنا من القضايا الكبرى التي تشغل أمتنا وتشغل الناس من حولنا.

وأولى هذه القضايا: قضية الموقف العام من الناس جميعا مسلمين وغير مسلمين.

وهنا نبادر فنقول: إن موقفنا من هذه القضايا ومن غيرها ليس مجرد موقف انتقالي واختباري قائم على الاستحسان وإنما هو موقف منتسب إلى الإسلام ملتزم بمبادئه صادر عن مصادره.. وعلى رأسها كتاب الله تعالى والسنة الصحيحة الثابتة عن نبيه صلى الله عليه وسلم.

والإخوان المسلمون يرون الناس جميعا حملة خير، مؤهلين لحمل الأمانة والاستقامة على طريق الحق وهم لا يشغلون أنفسهم بتكفير أحد إنما يقبلون من الناس ظواهرهم وعلانيتهم ولا يقولون بتكفير مسلم مهما أوغل في المعصية فالقلوب بين يدي الرحمن، وهو الذي يؤتي النفوس تقواها ويحاسبها على مسعاها.

ونحن الإخوان نقول دائما: إننا دعاة ولسنا قضاة، ولذا لا نفكر ساعة من زمان في إكراه أحد على غير معتقده أو ما يدين به ونحن نتلو قوله تعالى {لا إكراه في الدين}.

وموقفنا من إخواننا المسيحيين في مصر والعالم العربي موقف واضح وقديم ومعروف، لهم ما لنا وعليهم ما علينا وهم شركاء في الوطن وإخوة في الكفاح الوطني الطويل، لهم كل حقوق المواطنة المادي منها والمعنوي المدني منها والسياسي والبر بهم والتعاون معهم على الخير فرائض إسلامية لا يملك مسلم أن يستخف بها أو يتهاون في أخذ نفسه بأحكامها ومن قال غير ذلك فنحن براء منه ومما يقول ويفعل.

إن ساسة العالم وأصحاب الرأي فيه يرفعون هذه الأيام شعار التعددية وضرورة التسليم باختلاف رؤى الناس ومذاهبهم في الفكر والعمل.

والإسلام منذ بدأ الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعتبر اختلاف الناس حقيقة كونية وإنسانية ويقيم نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي على أساس هذا الاختلاف والتنوع {وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا}.

والتعددية في منطق الإسلام تقتضي الاعتراف بالآخر كما تقتضي الاستعداد النفسي والعقلي للأخذ عن هذا الآخر فيما يجري على يديه من حق وخير ومصلحة.. ذلك أن الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها، لذلك يظلم الإسلام والمسلمين أشد الظلم من يصورهم جماعة مغلقة منحازة وراء ستار يعزلها عن العالم، ويحول بينها وبين تبادل الأخذ والعطاء مع شعوبه.

والإخوان المسلمون يؤكدون –من جديد– التزامهم بهذا النظر الإسلامي السديد الرشيد، ويذكرون أتباعهم والآخذين منهم بأن على كل واحد منهم أن يكون فيما يقول ويعمل عنوانا صادقا على هذا المنهج.. يألف ويؤلف ... ويفتح عقله وقلبه للناس جميعا لا يستكبر على أحد ولا يمن على أحد ولا يضيق بأحد وأن تكون يده مبسوطة إلى الجميع بالخير والحب والصدق وأن يبدأ الدنيا كلها بالسلام قولا وعملا.

القضية الثانية: قضية الدين والسياسة..

ومنهج الإسلام الذي يلتزم به الإخوان المسلمون أن سياسة الناس بالعدل والحق والرحمة جزء من رسالة الإسلام، وأن إقامة شرائع الإسلام فريضة من فرائضه.

ولكن الحكام في نظر الإسلام بشر من البشر ليست لهم على الناس سلطة دينية بمقتضى حق إلهي وإنما ترجع شرعية الحكم في مجتمع المسلمين إلى إقامته على رضا الناس واختيارهم وإلى مصلحة الشعوب ليكون لها في

الشئون العامة رأي ومشاركة في تقرير الأمور، وللناس أن يستحدثوا بعد ذلك من النظم والصيغ والأساليب لتحقيق هذا المبدأ ما يناسب أحوالهم وما لابد أن يتغير ويختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة وأحوال الناس.

وإذا كان للشورى معناها الخاص في نظر الإسلام فإنها تلتقي في الجوهر مع النظام الديمقراطي الذي يضع زمام الأمور في يد أغلبية الناس دون أن يحيف بحق الأقليات على اختلافها في أن يكون لها رأي وموقف آخران وأن يكون لها حق مشروع في الدفاع عن هذا الرأي والدعوة إلى ذلك الموقف.

ومن هنا يرى الإخوان المسلمون في المعارضة السياسية المنظمة عاصما من استبداد الأغلبية وطغيانها، وذلك {إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى}.

وبذلك تكون المعارضة السياسية المنظمة جزءا من البناء السياسي وليست خروجا عليه أو تهديدا لاستقراره ووحدته.

وبذلك أيضا تكون سلامة الانتخابات السياسية وإجراؤها في حرية تامة ونزاهة كاملة تتمتع بهما جميع القوى وضمانا حقيقيا لأمن المجتمع واستقراره، وعاصما للأمة من خروج بعض فئاتها على نظامها واتخاذها العمل السياسي سبيلا تهز أمن المجتمع واستقراره... وهما شرطان لا غنى عنهما لتوجيه جهد الأمة إلى البناء ومضاعفة الإنتاج وتعظيم معدلات التنمية.

القضية الثالثة: قضية العمل السلمي ورفض العنف واستنكار الإرهاب

ولقد أعلن الإخوان المسلمون عشرات المرات خلال السنوات الماضية أنهم يخوضون الحياة السياسية ملتزمين بالوسائل الشرعية والأساليب السلمية وحدها، مسلحين بالكلمة الحرة الصادقة والبذل السخي في جميع ميادين العمل الاجتماعي... مؤمنين بأن ضمير الأمة ووعي أبنائها هما في نهاية الأمر الحكم العادل بين التيارات الفكرية والسياسية التي تتنافس تنافسا شريفا في ظل الدستور والقانون.

وهم لذلك يجددون الإعلان عن رفضهم أساليب العنف والقسر لجميع صور العمل الانقلابي الذي يمزق وحدة الأمة، والذي قد يتيح لأصحابه فرصة القفز على الحقائق السياسية والمجتمعية ولكنه لا يتيح لهم أبدا فرصة التوافق مع الإرادة الحرة لجماهير الأمة كما أنه يمثل شرخا هائلا في جدار الاستقرار السياسي وانقضاضا غير مقبول على الشرعية الحقيقية في المجتمع.

وإذا كان جو الكبت والقلق والاضطراب الذي يسيطر على الأمة قد ورط فريقا من أبنائها في ممارسة إرهابية روعت الأبرياء وهزت أمن البلاد وهددت مسيرتها الاقتصادية والسياسية، فإن الإخوان المسلمين يعلنون في غير تردد ولا مداراة أنهم براء من شتى أشكال ومصادر العنف مستنكرين شتى أشكال ومصادر الإرهاب، وأن الذين يسفكون الدم الحرام أو يعينون على سفكه شركاء في الإثم واقعون في المعصية وأنهم مطالبون في حزم وبغير

إبطاء بأن يفيئوا إلى الحق، فإن المسلم من سلم الناس من لسانه ويده وليذكروا في غمرة ما هم فيه وصية الرسول صلى الله عليه وسلم في حجة وداعه: أيها الناس إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم إلى يوم القيامة كحرمة يومكم هذا في عامكم هذا في بلدكم هذا.

أما الذين يخلطون الأوراق عامدين ويتهمون الإخوان المسلمين ظالمين بالمشاركة في هذا العنف والتورط في ذلك الإرهاب متعللين في ذلك بإصرار الإخوان على مطالبة الحكومة بألا تقابل العنف بالعنف وأن تلتزم بأحكام القانون والقضاء، وأن تستوعب دراستها ومعالجتها لظاهرة العنف جميع الأسباب والملابسات ولا تكتفي بالمواجهة الأمنية، فإن ادعاءاتهم مردودة عليهم بسجل الإخوان الناصع كرابعة النهار على امتداد سنين طويلة شارك الإخوان خلال بعضها في المجالس النيابية والانتخابات التشريعية واستبعدوا خلال بعضها الآخر عن تلك المشاركة ولكنهم ظلوا على الدوام ملتزمين بأحكام الدستور والقانون حريصين على أن تظل الكلمة الحرة الصادقة سلاحهم الذي لا سلاح غيره يجاهدون به في سبيل الله {لا يخافون لومة لائم}.

القضية الرابعة: قضية حقوق الإنسان

ومن المفارقات المحزنة أن توجه إلى المسلمين تهمة الاستخفاف بحقوق الإنسان والجور عليها وتهديدها في عصر يتعرض فيه المسلمون شعوبا وحكومات وجماعات وأفرادا لألوان غير مسبوقة من العدوان على أبسط حقوقهم وأيسر حرياتهم، وهم يرون الحكومات والساسة في دول العالم الكبرى يكيلون بمكيالين ويزنون الأمور والمواقف بميزانين، ميزان يتحرى العدل والإنصاف والالتزام بمواثيق حقوق الإنسان حين تتصل الأمور بغير المسلمين، وميزان يظلم ويجور ويبرر العدوان حين تتصل الأمور بشعب من شعوب المسلمين أو حكومة من حكوماتهم، وما أنباء البوسنة والهرسك ومأساة الشيشان منا ببعيدة.

ولعل من القول المعاد أن نذكر أنفسنا، ونذكر العالم معنا بأن الإسلام كما نعلم قد كان ولا يزال النموذج الفكري والسياسي الوحيد الذي كرم الإنسان والإنسانية مرتفعا بهذا التكريم فوق اختلاف الألسنة والألوان والأجناس، وإنه منذ اللحظة الأولى لمجيئه قد عصم الدماء والحرمات والأموال والأعراض، وجعلها حراما جاعلا من الالتزام المطلق فريضة دينية وشعيرة إسلامية لا يسقطها عن المسلمين إخلال الآخرين {ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى}.

وإذا كان بعض المسلمين هنا أو هناك، الآن أو في بعض ما مضى من الزمان لم يضعوا هذه الفريضة الإسلامية موضعها الصحيح وقصروا في أدائها للناس، فإن ممارسات هؤلاء لا يجوز أن تحسب على الإسلام أو تنسب إليه، وقد تعلمنا أن نعرف الرجال بالحق ولا نعرف الحق بالرجال.

لكن بقي هنا كذلك أن نقول لأنفسنا ولكل الآخذين عنا وللدنيا من حولنا: إننا في مقدمة ركب الداعين إلى احترام حقوق الإنسان، وتأمين تلك الحقوق للناس جميعا وتيسير سبل ممارسة الحرية في إطار النظم الأخلاقية والقانونية، إيمانا بأن حرية الإنسان هي سبيله إلى كل خير وإلى كل نهضة وكل إبداع.

إن العدوان على الحقوق والحريات تحت أي شعار ولو كان شعار الإسلام نفسه، يمتهن إنسانية الإنسان، ويرده إلى مقام دون المقام الذي وضعه فيه الله ويحول بين طاقاته ومواهبه.

لكننا –ونحن نعلن هذا كله– نسجل أمام الضمير العالمي أن المظالم الكبرى التي يشهدها هذا العصر إنما تقع على المسلمين ولا تقع من المسلمين وأن على العقلاء والمؤمنين في كل مكان أن يرفعوا أصواتهم بالدعوة إلى المساواة في التمتع بالحرية وحقوق الإنسان، فهذه المساواة هي الطريق الحقيقي إلى السلام الدولي والاجتماعي وإلى نظام عالمي جديد يقاوم الظلم والأذى والعدوان.

هذا كتابنا في يميننا وهذه شهادتنا بالحق على أنفسنا وهذه دعوتنا بالحكمة والموعظة الحسنة إلى صفحة جديدة في علاقات الناس والشعوب ننتزع بها جذور الشر ويفيئ بها الجميع إلى ساحة العدل والحرية والسلام.

{ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين}.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الإخوان المسلمون

المراجع

وقد رتبتها ترتيباً أبجدياً. وذكرت فيها تفاصيل طبعة كل مرجع موجود في الكتاب ليسهل الرجوع إليه لمن أراد، وأسأل القارئ المعذرة عما وقع فيها من نقص لظروف التنقل وقلة الاستقرار، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

- أحكام القرآن لأحمد بن علي الرازي الجصاص أبي بكر رحمه الله، دار إحياء التراث العربي، بيروت، سنة ١٤٠٥هـ.
- الإخوان المسلمون لريتشارد ميتشيل، ترجمة عبد السلام رضوان، مكتبة مدبولي ١٩٧٧.
- الإخوان المسلمون، أحداث صنعت التاريخ لمحمود عبد الحليم، دار الدعوة للطباعة والنشر ١٤٠١ هـ.
- الإخوان المسلمون في ميزان الحق لفريد عبد الخالق، دار الصحوة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، القاهرة.
- الإخوان المسلمون والجماعات الاسلامية في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨- ١٩٤٨) لزكريا سليمان بيومي، دكتوراه في التاريخ الحديث من جامعة عين شمس (١٩٧٨)، نشرتها مكتبة وهبة (١٩٧٩).
- أرغمت فاروق على التنازل عن العرش- مذكرات عبد المنعم عبد الرؤوف لعبد المنعم عبد الرؤوف، الزهراء للاعلام العربي ١٩٨٨م، القاهرة.
- أشهر قضايا الاغتيالات السياسية، وثائق أشهر قضايا مصر من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩٨٢ لمحمود كامل العروسي، الزهراء للاعلام العربي ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٩ م.
- أضواء البيان للشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله.
- الإيمان لمحمد نعيم ياسين.
- البداية والنهاية لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبي الفداء، مكتبة المعارف، بيروت.
- بين الصحافة والسياسة لمحمد حسنين هيكل.
- تحكيم القوانين لمحمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمه الله، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ، دار المسلم، الرياض.
- تفسير القرآن العظيم لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبي الفداء رحمه الله، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤٠١هـ.
- التوحيد الذي هو حق الله على العبيد للشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله.
- الجامع لأحكام القرآن لمحمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي أبي عبد الله رحمه الله، دار الشعب، القاهرة، سنة ١٣٧٢، الطبعة الثانية.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن لمحمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبي جعفر رحمه الله، دار الفكر، بيروت، سنة ١٤٠٥هـ.
- الجامع الصحيح سنن الترمذي لمحمد بن عيسى أبي عيسى الترمذي السلمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- الجامع الصحيح المختصر لمحمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي، دار ابن كثير ، اليمامة، بيروت، سنة ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م- الطبعة الثالثة.
- جريدة الأخبار.
- جريدة الأهرام.
- جريدة الشرق الأوسط.
- جريدة الشعب.
- جريدة العرب اللندنية.
- جريدة (المسلمون).
- جريدة الوفد.
- جريدة النور.
- حرب الثلاثين سنة- ملفات السويس لمحمد حسنين هيكل، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ، ١٩٨٦م، مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية - أوراق في النقد الذاتي لعبد الله النفيسي، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٤١٠ هـ- ١٩٨٩م.
- الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥- ١٩٥٢ لطارق البشري، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ- ١٩٨٣م، دار الشروق القاهرة.
- حقيقة التنظيم الخاص ودوره في دعوة الإخوان المسلمين لمحمود الصباغ، دار الاعتصام ١٤٠٧هـ.
- حكم تغيير المنكر لآحاد الرعية لعبد الآخر حماد الغنيمي، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، مكتب البحوث الثقافية للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس، لبنان.
- خريف الغضب- قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات لمحمد حسنين هيكل، الطبعة الأولى «في مصر» ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- ذكريات لامذكرات لعمر التلمساني، دار الطباعة والنشر الإسلامية، ١٩٨٥.
- سنن أبي داود لسليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني الأزدي، دار الفكر.
- سنن البيهقي الكبرى لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبي بكر البيهقي، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- سنن سعيد بن منصور لسعيد بن منصور، دار العصيمي، الرياض، سنة ١٤١٤هـ، الطبعة الأولى.
- سنوات الغضب- مقدمات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لصبري أبو المجد، كتاب الحرية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ- ١٩٨٩.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن أحمد العكري الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح العقيدة الطحاوية لمحمد بن أبي العز الحنفي، ط ١٤٠٤هـ.
- شعب الإيمان لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي رحمه الله، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤١٠هـ، الطبعة الأولى.
- صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- صحيح مسلم بشرح النووي لأبي زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، سنة ١٣٩٢هـ، الطبعة الثانية.
- عمدة التفسير مختصر تفسير ابن كثير للشيخ أحمد شاكر رحمه الله، طبعة دار المعارف.
- غياث الأمم في التياث الظلم لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني أبي المعالي، دار الدعوة، الأسكندرية، سنة ١٩٧٩، الطبعة الأولى.
- فاروق وسقوط الملكية في مصر (١٩٣٦- ١٩٥٢) للدكتورة لطيفة محمد سالم، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة، ، بيروت، سنة ١٣٧٩هـ.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير لمحمد بن علي الشوكاني رحمه الله، دار الفكر، بيروت.
- فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، بتعليق الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله، طبعة أنصار السنة المحمدية.
- الفصل في الملل والنحل لأبي محمد بن حزم رحمه الله.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير لعبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى- مصر- سنة ١٣٥٦هـ- الطبعة الأولى.
- في ظلال القرآن للأستاذ الشهيد -كما نحسبه- سيد قطب رحمه الله.
- كلمتي للمغفلين لمحمد جلال كشك، الطبعة الثانية ١٩٨٥.
- مجلة (أكتوبر).
- مجلة الدعوة.
- مجلة العالم.
- مجلة المجتمع.
- مجلة لواء الإسلام.
- مجلة المجلة.

- مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا رحمه الله.
- مجموع الفتاوى لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني أبي العباس رحمه الله، مكتبة ابن تيمية.
- مذكرات الدعوة والداعية لحسن البنا رحمه الله.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل لأحمد بن حنبل أبي عبدالله الشيباني، مؤسسة قرطبة، مصر.
- المصنف في الأحاديث والآثار لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي رحمه الله، مكتبة الرشد، الرياض، سنة ١٤٠٩هـ، الطبعة الأولى.
- المعجم الكبير لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني رحمه الله، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، سنة ١٤٠٤هـ- ١٩٨٣م، الطبعة الثانية.
- المقاومة السرية في قناة السويس لكامل الشريف.
- من معالم الحق في كفاحنا الحديث لمحمد الغزالي.
- موجز تاريخ مصر في الحقبة العلمانية (١٨٠٩ - ١٩٨٦) لأسامة حميد.
- النقاط فوق الحروف، الإخوان المسلمون والنظام الخاص لأحمد عادل كمال، الزهراء للإعلام العربي.
- الولاء والبراء عقيدة منقولة وواقع مفقود لأيمن الظواهري.
- اليهود المصريون بين المصرية والصهيونية لسهام نصار، دار الوحدة العربية.

فهرس الكتاب

المحتويات	الصفحة

صدر للمؤلف:

١ * تحقيق التوحيد بجهاد الطواغيت سنة ربانية لا تتبدل.

٢ * رسالة بمناسبة استشهاد الأخ عصام القمري رحمه الله.

٣ * الكتاب الأسود قصة تعذيب المسلمين في عهد حسني مبارك– الطبعة الثانية.

٤ * شفاء صدور المؤمنين– رسالة عن بعض معاني الجهاد في عملية إسلام آباد.

٥ *مصر المسلمة بين سياط الجلادين وعمالة الخائنين.

٦ * فرسان تحت راية النبي صلى الله عليه وسلم، تأملات في مسيرة الحركة الجهادية بمصر.

٧* الولاء والبراء عقيدة منقولة وواقع مفقود.

٨ * إعزاز راية الإسلام: رسالة في تأكيد تلازم الحاكمية والتوحيد.

٩ * ريح الجنة: رسالة عن أشرف قُرُبَات العُبَّاد؛ حملات الموت والاستشهاد.